



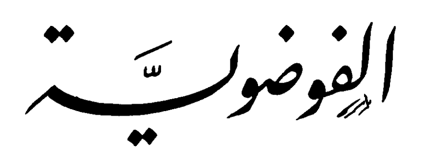


د. رجب بو دبوس

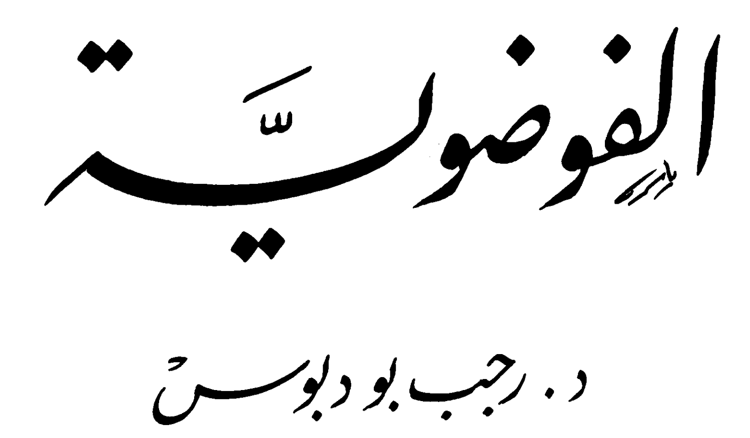


خالد علي بورقيبة





دراسات الفكر العربي




معهد الإنماء العربي

الطبعة الأولى

1989



https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

# ملامح عامّة

## مسألة المصطلح

- أي شكل من أشكال الحكومة تفضِّل؟ هل أنت جمهوري؟

- جمهوري نعم، ولكن هذه الكلمة لا تعني شيئاً (جمهوري : Puplique) تعني الشيء العام والكل يرغب الشيء العام، وتحت أي شكل من أشكال الحكومة، يمكن أن نكون جمهوريين، الملوك أنفسهم جمهوريون.

- أنت إذن ديمقراطي؟

- لا . .

- ملكي؟

- لا . .

- دستوري؟

- ماذا؟ يحفظني الله .

- أنت إذن أرستقراطي .

- أبداً .

- أتريد حكومة مختلطة؟

- ولا هذا .

- من تكون إذن؟

ـ أنا فوضوي[1].

فوضوي، ليحفظنا الله، أي الهمجية، التسيب، اللانظام اللاقانون، حالة ترك الحبل على الغارب، تقودنا الأهواء، النزوات الغرائز، إنها الحالة الوحشية، اللامسئولية، ترى ما حالة مجتمع فوضوي؟ وهل يمكن حتى الحديث عن مجتمع فوضوي؟ أليست الفوضوية انعداماً لأي رباط، لأي علاقة، لأي مقومات للحياة الاجتماعية؟ وحين تنعدم هذه المقومات ألا يبرز رباط القوة والعنف؟ في الفوضى، ألا تظهر الحاجة إلى ربط الناس بسلاسل القانون والشرطة، ومؤسسات القمع؟ أليس في حالة الفوضى لا يربط الأفراد إلا قوة القانون ومؤسساته؟ إذن كيف يمكن لفيلسوف أن يعلن نفسه فوضوياً؟ هل فقد عقله؟ ألا تستحيل الحياة في فوضى؟ . . .

تماماً هذا صحيح، ولكن المجتمع الذي هو كذلك برباط القانون وسلاسل مؤسساته ليس مجتمعاً فوضوياً بل هو على النقيض.

إن أحد أسباب نفور الناس عامة والمثقفين أيضاً من الفوضوية يرجع إلى غموض المصطلح نفسه وإلى ما يوحي به لأول وهلة، حتى أننا نتساءل: لماذا اختار برودون أن يصف أفكاره بالفوضوية؟ إن هذا المصطلح مسئول إلى حد كبير عن الالتباس الحاصل في النظرة إلى الفوضوية؛ فالفوضى مرادفة للّانظام؛ والإنسان قد يفضّل جور النظام على حالة اللّانظام.

لقد ظلّت الفوضوية فترة طويلة من الزمان في حالة ركود، وبدا كأنها قد هزمت أخيراً وقُضي عليها بعد مرحلة صراع عنيف خاضته ووقعت ضحية تعتيم كامل وحصار شديد؛ وليس السبب في هذا ما يوحي به اسمها من التباس وما يثيره من مخاوف بل إن ذلك يرجع في رأينا الى سببين:

لقد كانت خطيئة الفوضوية أنها واجهت عملاقين يملكان مذهباً كاملاً، ويملكان ـ وهذا الأهم ـ نظاماً وتنظيماً قوياً؛ فأدّى هذا من ناحية إلى انتشارهما على حساب الفوضوية، كما أدى ـ بما أن المعركة غير متكافئة ـ إلى انحدار

---

(1) برودون: **ما هي الملكية؟**، باريس، Garnier flamarion.

الفوضوية وتقوقعها في بعض الجيوب أو بالأحرى في عقول بعض المثقفين الذين رفضوا الهزيمة.

ليس هذا فحسب، بل تكمن أيضاً خطيئة الفوضوية الأساسية في أنها واجهت بُعبعاً مرعباً يكتم الأنفاس ويسلب العقول؛ لقد واجهت تنِّين هوبز ـ الدولة ـ. كانت المعركة غير متكافئة، ولكن الفوضوية لكي تنتصر على العملاقين وعلى تنِّين هوبز كان يتحتم عليها اعتناق المنهج نفسه الذي يمدّ العملاقين وتنينهما بقوة جبارة أي التنظيم الحزبي، ولكن ما كان لها أن تفعل ذلك إلا على حساب نفسها، أي بخيانة مبادئها، وهذا يلغي الفوضوية أساساً ويعدمها سبب وجودها.

لذلك، ولكي تظل الفوضوية وفيّة لمبادئها، وأمام قوة التنظيم الحزبي، لم يكن أمام الفوضويين إلا الانسحاب بعد أن نكّل بهم في روسيا البلشفية، وبعد أن طرد باكونين من الأممية الأولى وبعد القوانين القمعية في دول أوروبا الغربية ضدهم، وبعد خيانة الحزب الشيوعي وتنكيله بالفوضويين في إسبانيا الحرب الأهلية.

إن العملاقين اللذين كان على الفوضوية مواجهتهما كمواجهة أعزل لمدجَّج بالسلاح هما الماركسية والرأسمالية، أما تنّين هوبز فقد كان الدولة؛ الدولة المفروضة من أعلى ببوليسها ومخابراتها وأدوات قمعها، وحالئذٍ ما كان لقوة المنطق أن تصمد في مواجهة قوة التنظيم.

وهناك سبب يرجع إلى حد كبير إلى تغيّرات أدخلتها مواجهة التنظيم على الفوضوية، إنه الانحراف الذي حدث خصوصاً في أواخر القرن الماضي وبداية هذا القرن في أسلوب العمل الفوضوي الذي تمثّل من ناحية في النزوع نحو الفوضوية النقابية التي تركز اهتمامها في مطالب اقتصادية ونضال نقابي صرف، ومن ناحية أخرى الاتجاه نحو العنف وبالذات العنف المجاني. لقد كان هذا التوجه نتيجة ذلك القمع الذي سلط على الفوضوية.

غير أنه منذ بغض الوقت أخذت الفوضوية تثير من جديد بعض الاهتمام:

بعض المؤلّفات كُرِّست لها، بعض السِّير الشخصية كُتبت عن فلاسفتها، إلا أنه ليس من المؤكد أن هذه الجهود تكون فعّالة فعلاً وذلك:

1 ـ لأن صفات الفوضوية صعبة التحديد.

2 ـ إن مفكريها لم يلخِّصوا وينظِّموا أفكارهم ولم يرتِّبوها في أبحاث منهجية منظّمة على الطريقة المذهبية، وعندما حاول آخرون القيام بذلك تمخّضت المحاولة عن كُتيِّبات دعائية مبسّطة لا تشفي الغليل ولا تمسّ الموضوع إلا من بعيد.

3 ـ وأكثر من ذلك أنه لا توجد فوضوية واحدة بل عدة أنماط من الفوضوية وعدة تنوعات من أفكار كل مفكر فوضوي على حدة.

ومع ذلك فإننا خلف التنوعات نلمس تياراً واحداً، ولا مناص لنا في دراسة علمية من تحديد الخصائص التي دونها لا يجوز أن نطلق صفة فوضوي على مفكرٍ ما.

إن مصطلح فوضوي (An-archie) مكوّن من شقّين: الشق الأول يعني النفي (AN)، والثاني يعني (السلطة). وعليه يكون معنى المصطلح (اللاّسلطة). أما المصطلح العربي فوضي فهو من غريب الصدف يحمل المعنى نفسه، فقوم فوضي يعني أنهم متساوون لا رئيس لهم[2].

وتُجمع القواميس المتخصّصة على هذا المعنى، فقاموس لالاند يُعطي للفوضوية معنيين:

1 ـ عدم النظام بسبب غياب السلطة المنظمة.

2 ـ إنها نظرية سياسية ذات تنوّعات ملحوظة، العامل المشترك فيها هو رفض كل تنظيم دولي ـ نسبة إلى الدولة ـ المفروضة من أعلى على الفرد.

ويورد معجم لالاند أنه بدلاً من المعنى رقم (1)، غياب السلطة المنظّمة، أو

---

(2) راجع مثلاً: **مختار الصحاح**، مادة فوضى، ص 514، الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، دار المعارف بمصر، القاهرة، بلا تاريخ.

التنظيم، يضع النص الثاني آخذاً في الاعتبار النقد الذي وُجّه للمعنى الأول والذي يبدو أنه يتضمّن أن ممارسة السلطة هي الشرط الضروري والكافي للنظام، ولكن انعدام النظام يمكن أن تكون له أسباب أخرى غير غياب (السلطة المنظمة)، كما أن النظام يمكن أن يستقر ويؤسس عفوياً تلقائياً، وعليه فإن الفوضوية كما هي محدّدة في المعنى الأول ليس لها وجود، وأن انعدام النظام عندما يحدث ليس دائماً نتيجة لانعدام السلطة، بل إنه في أحيان كثيرة نتيجة السلطة نفسها والتي ادعاءاتها تخلق وتزيد من انعدام النظام خاصة عندما تكون قُهرة قسرية[3].

وطبقاً للدراسة التي قام بها التزباشير فإن النظريات الفوضوية ليس بينها عامل مشترك غير رفض الدولة بالنسبة للمستقبل القريب عند الشعوب المتحضِّرة؛ هذا الرفض يعني عند قودوين وبرودون وماكس شتيرفر وتوكير أنهم يرفضون الدولة بدون استثناء؛ أمّا تولستوي فإنه لا يرفضها مطلقاً ولكن في مستقبل قريب بالنسبة للشعوب المتحضِّرة؛ وأما باكونين وكروبتكين فإنهما يعتقدان أن التطور في المستقبل القريب سوف يجعل الدولة تختفي[4].

أما بالنسبة للملكية فإن النظريات الفوضوية، إما اختيارية: قودوين، برودون، شتيرفر، تولستوي؛ أو إجبارية: توكير فردي، وباكونين جماعي، وكروبتكين شيوعي.

أما من حيث سبل تحقيق أفكارهم فإن الفوضويين إما إصلاحيون: قودوين، برودون، أو ثوريون، وهؤلاء ينقسمون إلى نظريات: مقاومة - توكير، تولستوي، وتمردية - شتيرفر، باكونين، كروبتكين.

أما بالنسبة لموقفهم من القانون، العائلة، الدين، فإن النظريات الفوضوية لا تلتقي حول عامل مشترك واحد.

وهناك ثمة صفة مهمّة من صفات الفوضوية وهي تفاؤلها من حيث إمكانية

---

(3) لالاند: **القاموس النقدي والتقني للفلسفة**، PUF، باريس، 1968، ص 56-57.
(4) التزباشير: **الفوضوية**، أ، 388.

التنظيم العفوي والتلقائي للمجتمع وللإنتاج وللعمل دون حاجة إلى تدخّل من خارج الجماعة؛ إن الفوضويين مثل فورييه يعتقدون أن كلّ شيء ممكن بالإقناع والترغيب وليس بالقسر والإكراه شريطة أنّ النظام الاصطناعي الفاسد ـ الدولة ـ لا يخلق عقبات تحول دون ذلك[5].

أمّا قواميس المعرفة الحديثة فلا تكاد تضيف إلى التعريف السابق إلّا بعض التفصيلات؛ فهي ترى الفوضوية تصوّراً للمجتمع يدعو إلى اختفاء الدولة وإلغاء كل نظام لا يقوم على تلقائية الجماهير والأفراد[6].

رفض السلطة إذن هو من سمات الفوضوية الرئيسية، وبالتالي فكل من يرفض سيطرة إنسان على إنسان سيرفض الدولة وبالتالي ينخرط في مسار الفوضوية[7]. فالفوضوية الحديثة هي نضال ضد التجسدات الحديثة للسلطة وبالأخص ضد الشكل الحديث للدولة، إن نقد الطغيان الذي قام به الفلاسفة وجد في النفي الفوضوي للدولة نهايته المنطقية.

ولكي يكون ثمة تمرّد ضد الدولة، ولكي يكون هذا التمرد فوضوياً في شكله ومحتواه فإنه لا يكفي أن تكون هناك سيطرة وأن تكون هذه السيطرة قوية، بل يجب أن يُشعر بها على أنها ظلم بل وظلم لا مشروع، كما يتوجب ألّا يكون بين السلطة والشعب المتمرّد من علاقة إلا علاقة القوة؛ إذا كان الإنسان المتمرِّد ضد السلطة ـ وكل مصالحه صارت مستحيلة ـ يشعر بعمق أنه لم يصنع بطاعته للسلطة إلا التنازل لقوة أكبر من قوّته، وإذا كان قد طرد من عقله وقلبه ليس فقط هذا الشكل أو ذاك من السلطة وإنما فكرة السلطة نفسها، وإذا لم يعد ينظر إلى السلطة كشرط ضروري لا يمكن الاستغناء عنه من أجل بقاء المجتمع، فإنه عندئذ سواء كان واعياً أو غير واعٍ قد صار فوضوياً[8].

ولكن رفض السلطة قاد الفوضوية عموماً إلى التركيز على أولوية الأحكام

---

(5) لالاند، **القاموس النقدي والتقني للفلسفة**، PUF، باريس، 1968، ص 58.

(6) **قواميس المعرفة الحديثة، الفلسفة، مجموعة باحثين**، Cal، باريس، 1969، ص 20.

(7) كلود هارميل؛ **تاريخ الفوضوية** édition champslibres، باريس، 1984، ص 13.

(8) المرجع نفسه، ص 14.

الفردية وهو ما أدّى إلى نـزعة الـلامذهبيـة التي تسم الفوضـوية. فـالفوضـويون يرفضون الحزبية ولا يشكّلون حزباً واحداً رغم إيمانهم المشترك ببعض المبادىء، ولكنهم ينقسمون، كما سبقت الإشارة، إلى عدة اتجاهات، سـواءٌ ذلك في نهايـة القرن الماضي أو في الوقت الحالي؛ فبعض الفـوضويـين يتّجه نحـو الفكر الحـر، نحـو الـدعـوة للسـلام، نحـو الـلاعنف، وقبـل ذلـك ضـد العسكـرتـاريـة، اللاشرعية، وتأسيس مشاغل تمرّدية (مصانع صغيرة تُدار ذاتياً). ولن ننسى منهم المالتوسيين، أنصار الحب الحر، والبنائين أيضاً (الماسون). كل هذا وإن كـان لا يتعـارض مع الفـوضويـة، إلّا أنه ليس بـالضرورة الفـوضـويـة؛ فهـذه لا تحتّم ضرورة هذا التوجّه أو ذاك؛ غير أن تركيز بعض الفوضويين على جـانب أو على آخر قد أساء للفوضوية إساءة بالغة وأعطى عنهـا صورة مشـوّهة لجمهـور يجهل حقائق الأمور.

وعـلى كل حـال فإن الفـوضويـة وإن كانت عـدوّة الدولـة فهي أيضـاً عـدوّة المعتقدية (الدقمانطيقية). لقـد ردّ برودون عـلى ماركس الـذي كتب إليه مقـترحاً إنشاء رابطة للمراسلة (لا يجب أن نجعل من أنفسنا قساوسة دين جديد حتى لو كـان هذا الـدين دين المنطق، دين العقـل)؛ فالفـوضويـة ليست عقيدة جـامدة بـطقوسهـا وألواح قـوانينها وأنبيـائها وأيضـاً قوائم الخـارجين عليهـا، محاكـماتهـا للهراطقة وإعداماتها؛ إن وجهات نظرهم متنوعة، وهذا ما يجعلها أكـثر صعوبـة على الفهم من أفكار الاشتراكيين والسلطويين[9] والذين كنائسهم المتنافسة تحاول أن تفرض على أتباعها أناجيلها بقوة التنظيم.

ولكن رغم الاختلاف والتنوّع فإن الاتجاهات الفوضوية تظهر فيما بينها تـآلفاً روحياً أكثر مما يوجـد بين الشيـع الناتجـة عن الماركسيـة؛ إننا نـرى بعين الخيـال الفـوضويـين يختلفون ودّيـاً في حديقـة أبيقور، أمـا قسـاوسـة المـاركسيـة فـإنهم يتصارعون في مجلس بيزنطا حول جنس الملائكة.

في رسالة كُتبت إلى مدير السجن قبل إرساله إلى المقصلة كتب الإرهابي أميل

(9) الاشتراكية السلطوية تلك التي تذهب إلى أن الاشتراكية تقوم عن طريق سلطة عليـا تفرضهـا، منهم أوغست بلانكي الفرنسي، والماركسية اليوم..

هنري شارحاً (يجب ألاّ نعتقد أن الفوضوية عقيدة، نظرية غير قابلة للنقاش مقدّسة من قبل أتباعها كما يقدّس المسلمون القرآن، لا، الحرية المطلقة التي نطالب بها تطور بدون انقطاع أفكارنا ترتفع بها نحو آفاق جديدة، حسب عقول الأفراد، وتقذف بها خارج الأطر الضيقة لكل تنظيم وكل تقنين، نحن لسنا مؤمنين ان هذا المحكوم عليه بالإعدام يرفض العقيدة العمياء التي يتميز بها الماركسيون الفرنسيون في أيامه الذين يعتقدون في شيء ما لأن جيسد (Guesde) أوحى بالاعتقاد فيه والذين لهم كتابه المقدس الذي يعتبرون حراماً مناقشة فقراته).

في الواقع، بالرغم من تنوّع وثراء الفكر الفوضوي، وبالرغم من تناقضاته والصراعات النظرية بين مفكريه،والتي تدور في أحيان كثيرة حول مشكلات وهمية، فإننا نجد فكراً يتّصف بقدر كافٍ من التجانس؛ وبدون شك يوجد ـ وإن كان ذلك للوهلة الأولى ـ خلاف مهم بين الفوضوية الفردية لماكس شتيرنر(*) والفوضوية الاجتماعية؛ ولكن إذا تعمّقنا في النظر فإن أنصار الحرية المطلقة، وأنصار التنظيم الاجتماعي لا يبعدون عن بعضهم البعض بالقدر الذي يتخيّلونه أو بالقدر الذي يمكن اعتقاده للوهلة الأولى؛ فالفوضوي الاجتماعي هو أيضاً فردي، والفوضوي الفردي يمكنه أن يكون اجتماعياً لم يجرؤ على إعلان ذلك.

إن الوحدة والتماسك النسبي اللذين نجدهما في الفوضوية الاجتماعية يأتيان من أنها قد تمّ إعدادها تقريباً في الحقبة نفسها من قبل مفكِّرَيْن أحدهما تلميذ الآخر وخليفته، وهما الفرنسي بير جوزيف برودون(**) وتلميذه المهاجر الروسي ميشل باكونين(***). لقد عرَّف باكونين الفوضوية بأنها «البرودينية وقد طورت ودفعت حتى أقصى نتائجها» وهذا الفوضوي يعلن عن نفسه أنه «جماعي».

ولكن أتباعه يرفضون هذه الصفة ويعلنون أنفسهم شيوعيين أو «شيوعيين

(*) ماكس شتيرنر (1806-1865).
(**) برودون (1809-1865).
(***)باكونين (1814-1876).

تحررين» كما يصف بيير كروبتكين(*) نفسه وهو أيضاً مهاجر روسي الذي وجّه الفوضوية نحو الطوباوية والتفاؤل والتي علميتها المزعومة لا تخفي نقاط ضعفها؛ أما بالنسبة للإيطالي أفريكو مالاتبستا(**) فإنه قد وجّهها نحو النضالية التي تبدو أحياناً صبيانية ساتراً إياها بمحاولاته المتطرفة وأحياناً ذات القيمة. ومؤخّراً فإن تجربة الثورة الروسية قد أنتجت كتاباً هاماً جداً للفوضوية وهو كتاب فولين(***).

أما الإرهاب الفوضوي الذي ظهر في نهاية القرن الماضي والذي يظهر صفات مأساوية وخيالية: رائحة الدم التي تثير الجمهور، وإن كان في زمانه مدرسة للحمية الفردية والشجاعة التي تستوجب الاحترام، وإذا كان له الفضل في إثارة اهتمام الرأي العام بالظلم الاجتماعي، إلا أنه يبدو الآن كانحراف مرحلي وعقيم للفوضوية ربما قاد إليه القمع والضغط اللذان مورسا عليها.

غير أن التركيز على هذه المرحلة وأحداثها، وعلى أعمال أمثال «رافاكول» يقود إلى تجاهل أو التقليل من أهمية المميزات الأساسية لتصوّر عن إعادة التنظيم الاجتماعي الذي ليس سلبياً كما يدّعي أعداء الفوضوية، بل يبدو للتحليل الجاد بنّاءً جداً. إن هذه الفوضوية هي التي ستكون محور اهتمامنا، لأن المشاكل التي طرحتها الفوضوية هي الآن أكثر حضوراً وأشدّ إلحاحاً؛ فالتحدّيات التي واجهت المجتمع الإنساني ما زالت تواجهه حتى الآن؛ وإن تغيّرت في أشكالها فقد زادت حدّة بعد زوال آثار بعض المخدرات الاجتماعية، والمتفجرات التي أقضّت مضجع المجتمع لا يزال دويّها يتردّد في شوارع باريس وروما وأثينا وبرلين، كما أن تنبّؤات الفوضويين تستدعي التفكير؛ لقد حذّرنا الفوضويون من طغيان الدولة في وقت كانت الدولة فيه تظهر على أنها انتصار الحرية، وفضحوا الاشتراكية السلطوية في وقت لم تتبدّد فيه كل نتائج تطبيقاتها؛ إننا نلاحظ أن الفوضوية تستجيب بقدر كبير لحاجات عصرنا وإنها يمكن أن تساهم في بناء المستقبل، حتى وإن كانت في بعض جوانبها خيالية طوباوية مبالغة في

---

(*) كروبتكين (1842-1921).
(**) مالاتيستا (1853-1932).
(***)فولين (1882-1945).

التجريد، ومهما كان بعض ما أتت به غير قابل للتطبيق العملي رغم منطقيته، رغم مثاليته، فإنها تؤدّي نفعاً أنها تستلهمنا ما يجب أن يكون لكي نحقق ما هو بالإمكان.

ومن مشكلات دراسة الفوضوية أيضاً، بالإضافة إلى ما سبق ذكره، أن مفكريها ليسوا دائماً فوضويين طوال حياتهم، وأعمالهم الكاملة (مؤلفاتهم) تكشف عن صفحات عديدة ليست ذات علاقة بالفوضوية.

هكذا مثلاً «برودون» في مرحلة حياته العملية الثانية قد أعطى لفكره صبغة محافظة؛ وكتابه الضخم «العدالة في الثورة والكنيسة»(*)، والذي خصّصه لدراسة المشكل الديني يخلص فيه إلى نتيجة ليست ذات صلة بالفوضوية، فهو بالرغم من موقفه المضاد للكنيسة وتطرفه في نقدها حتى قوله «الله هو الشر»[10] إلّا أنه في نهاية المطاف يقبل كل مقولات الكاثوليكية ويعلن كأي براغماتي أنه من المفيد من أجل تثقيف الناس وتأسيس أخلاقهم أن نحافظ على الرمز المسيحي، بل ويظهر استعداده في اللحظة التي يضع فيها القلم أن يلقي موعظة.

واحتراماً لذكراه ولصمته النهائي فلن نشير إلا إلى «تحياته للحرب» وهجومه ضد المرأة، وعنصريته المتطرّفة أحياناً، وكل هذا ليس من الفوضوية في شيء.

أما عند باكونين فإن الأمر معكوس، إنها مرحلة حياته الأولى المضطربة القلقة كمتآمر ثوري والتي ليست بذات صلة بالفوضوية؛ فهو لم يعتنق الفوضوية إلا ابتداء من عام 1894 م. بعد فشل الانتفاضة البولندية التي شارك فيها. ومن المؤكد أن كتاباته قبل هذا التاريخ ليس لها مكان في قائمة مؤلفات الفوضوية.

أما كروبتكين فإن الجزء العلمي الخالص من أعماله والذي يجعله حتى اليوم مشهوراً في الاتحاد السوفياتي كعالم جغرافي يبدو غريباً عن الفوضوية، وكذلك موقفه المنحاز خلال الحرب العظمى.

* * *

(*) تاريخ نشر الكتاب (1858).

(10) **قواميس المعرفة**، (مرجع سابق). ص (26).

هل بعد هذه الجولة نستطيع أن نحدّد في دقة معنى المصطلح؟ لم لا نرجع مباشرة إلى صاحب المصطلح نفسه لنرى ما يعني به؟

من المؤكّد أن «برودون» هو أول من استخدم هذا المصطلح ليشير به إلى مجموع أفكاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية[11]، وهو يحدد ما يقصده بهذا المصطلح فيقول: «أما بالنسبة للفوضوية.. فلقد أردت بهذه الكلمة أن أشير إلى الحد الأقصى للتقدّم الإنساني السياسي؛ الفوضوية هي، إن كان بإمكاني أن أعبّر على هذا النحو، شكل من (الحكومة) أو الدستور الذي فيه الوعي العام والخاص المتكوّن بفضل تطور العلم. والقانون يكفي وحده للحفاظ على النظام ولضمان جميع الحريات، والذي فيه، بالنتيجة، مبدأ السلطة، مؤسسات البوليس، ووسائل الردع والقمع والمكتبية والبيروقراطية، الضرائب تتقلّص إلى أقصى حد ممكن، والذي فيه أنماط الملكية والمركزية تحلّ محلّها مؤسسات فيدرالية... ومن الواضح أنه حين تختفي كل أنواع القهر فإننا نكون في حرية كاملة أو فوضى: القانون الاجتماعي يتحقّق من تلقاء نفسه بدون رقابة ولا قيادة وإنما بتلقائية كلية»[12]. إذن الفوضوية على النقيض تماماً مما يتبادر إلى الذهن لأول وهلة؛ فهي ليست غياب النظام، ليست الغوغائية، ليست اللامسئولية، إنها ببساطة الحالة التي يصلها المجتمع وقد تطور حتى استغنى عن أي تنظيم خارجي مفروض، إنها الحالة التي تحلّ فيها الأخلاق محل القانون والبوليس والسجون.

ولما كان هذا هو المعنى الصحيح للفوضوية فإن بعض الفوضويين رأوا أن استخدام هذا المصطلح نفسه هو إلى حد كبير سبب جهل الناس ونفورهم من الفوضوية، ولهذا رفضوا استخدام هذا المصطلح الذي يعطي مفهوم اللانظام والتسيّب مفضلين استخدام مصطلح الاشتراكية: اشتراكية ضد السلطوية؛ وإذا كان برودون قد استخدم هذا المصطلح، «الفوضوية»، مدعياً أن اللغة لا

---

(11) لالاند: **القاموس النقدي والتقني للفلسفة**، مرجع سابق، ص 56.

(12) برودون: **رسالة إلى الجمهور**، 20 أغسطس 1894، ستة أشهر قبل وفاته.

تسعفه بمصطلح أفضل فإن باكونين قلّما استخدمه مفضّلاً الجماعية اللاسلطوية، ضد اشتراكية الدولة أو الشيوعية[13].

لقد تردّد الأتباع المباشرون لمؤسسي الفوضوية في استخدام هذا المصطلح، والذي مرادفته مثيرة للغموض والذي كما أسلفنا القول لا يعبّر بالنسبة لغير المطلعين إلا عن فكرة سلبية تثير الغموض المزعج على الأقل. إن برودون نفسه والذي بدا وكأنه قد تعقّل يعلن في أواخر حياته أنه «فيدرالي» اتحادي؛ أما أتباعه فقد فضّلوا على مصطلح الفوضوية مصطلح التعاونية ذات التوجه الاشتراكي، ومصطلح الجماعية استبدل بالشيوعية. وبعد ذلك في فرنسا في نهاية القرن أخذ سباستيان فور مصطلحاً، نحته جوزيف ديجال عام 1858 م. وجعل منه عنوان جريدته (التحرري). أما اليوم فإن مصطلحي فوضوية وتحرّرية صارا مترادفين.

ولكن أغلب هذه المصطلحات تحتوي عيباً خطيراً، هو أنها لا تعبّر عن السمة الأساسية للنظريات التي من المفروض أنها تدلّ عليها ـ الفوضوية في حقيقتها مرادفة للاشتراكية، الفوضوي هو أولاً اشتراكي يهدف إلى إلغاء استغلال الإنسان للإنسان، الفوضوية إذن ليست إلا فرعاً من فروع الفكر الاشتراكي، الفرع الذي يسود فيه الاهتمام بالحرية والرغبة في التعجيل بإلغاء الدولة؛ وبالنسبة لأدولف فيشر أحد شهداء شيكاغو «كل فوضوي اشتراكي، ولكن ليس كل اشتراكي فوضوياً بالضرورة».

بل إن بعض الاشتراكيين يعتقدون أنهم هم الاشتراكيون حقاً غير أن التّسمية التي أطلقوها على أنفسهم أو تركوها تلحق بهم سببت لهم أضراراً بالغة حيث إنهم يتقاسمونها مع الإرهابيين؛ جعلهم هذا يبدون على أنهم غرباء عن «العائلة الاشتراكية» والذي أدّى إلى سوء تفاهم عائلي طويل الأمد وخصومات كلاسيكية بعض الأحيان بدون موضوع، إلا أن بعض الاشتراكيين الفوضويين المعاصرين قد ساهموا في إزالة هذا الغموض باعتناقهم مصطلحاً صريحاً

---

(13) كلود هارميل: **تاريخ الفوضوية**، مرجع سابق، ص 8.

وواضحاً: إنهم يعلنون أنفسهم اشتراكيين تحرريين أو شيوعيين تحرّريين[14].

* * *

يهتم هذا البحث بدراسة الموضوعات الأساسية في الفوضوية وبالتالي لن يهتم بالدراسة التاريخية لشخصياتها، وهو عمل نأمل القيام به في وقت لاحق، بل يعمد إلى نصوص أصيلة مستقاة من مؤلفات الفوضوية الرئيسية.

كما يهتم هذا البحث أيضاً بدراسة علاقة الفوضوية ببعض أهم الحركات السياسية وأهم التيارات الفكرية مثل الثورة الفرنسية والاشتراكية؛ ولا مناص بعد ذلك من التطرق إلى الفوضوية من زاوية أخرى: كيف تبدّت خلال الأوقات الحاسمة حين وجدت في امتحان واقعي خلال الثورة الروسية عام 1917 م، وايطاليا بعد 1918 م، والثورة الاسبانية عام 1936 م، وكذلك النقابية.

ولا بأس من تناول بعض الحلول العملية التي جاءت بها الفوضوية مثل نظام التشاركيات ومسألة الإدارة الذاتية التي تبدو أنها ابتكار فوضوي أصيل في مواجهة الواقع المعاصر.

من خلال هذه الدراسة للفوضوية سوف يبدو لنا، دون انقطاع، تصوّران عن الاشتراكية متصادمان، أحدهما اشتراكية سلطوية تعمد إلى فرض الاشتراكية من أعلى مستعينة بالدولة البورجوازية بعد الاستيلاء عليها، والآخر اشتراكية تحرّرية لا تريد تحرير الإنسان من القهر الاقتصادي فقط بل ومن القهر السياسي أيضاً؛ تُرى لأي منهما ستكون الغلبة مستقبلاً؟[15].

---

(14) دانيل ڤيران، **الفوضوية**، (idées-gallimard)، باريس، 1981، ص 21-22.

(15) راجع في هذا الفصل دانيل ڤيران: **الفوضوية**، مرجع سابق، ص 11-16.

# الفوضوية والثورة الفرنسية

نحن نعرف إلى أي حد طبع انتصار الليبرالية الثورة الفرنسية؛ فهي تعلن أن الفرد هو غاية في حد ذاته، وأن كل الأشكال الاجتماعية والسياسية قد وجدت لكي تساهم في ازدهاره التام؛ إنها ترفع شعار الحرية غير أن هذه الحرية ليست إلّا وهماً؛ إنها من ناحية حرية المنافسة التي تسحق أولئك الذين ليسوا مسلحين كفاية لخوض المعركة، ومن ناحية أخرى استمرارية الملكية الخاصة (البعضية) التي وإن كانت تضمن استقلالية المالكين إلا أنها تحيل إلى التبعية بل وإلى العبودية غير المالكين؛ إنه تناقض رهيب في صميم الليبرالية: التنظيم السياسي يقوم على المبادىء الأزلية للحرية والمساواة والأخوة بينما تهيمن على الحياة الاجتماعية العبودية الاقتصادية، اللامساواة الاجتماعية في أبشع صورها «السماء سوف تتحقق على الأرض» هكذا أكد هيجل في ما يتعلق بالثورة الفرنسية؛ ولكن للأسف هذه السماء والتي في شكل الدولة تبدو مفتوحة أمام الجميع، لم تؤدِّ إلّا إلى الكشف أكثر عن الشروط السيِّئة للحياة الاجتماعية. فكلما تمادت الدولة في ليبراليتها السياسية تكشَّفت أكثر بشاعة العبودية الاقتصادية.

هذا التناقض المحايث لليبرالية، أي الصفة الغامضة في مبدئها المحرك نفسه، والذي هو في الحقيقة غير قابل للتحقيق إلّا في المجرد، والذي يتحوّل إلى ضد نفسه حالما يشرع في محاولة وضعه موضع التطبيق في الحياة العملية، قد أدّى إلى خلق أعداء من حيث المبدأ لليبرالية؛ هؤلاء الأعداء ينقسمون إلى قسمين متعارضين:

- فهناك، من ناحية، أناس ضد الثورة مثل بورك وكتابه «تأمّلات في الثورة الفرنسية 1790» وجوزيف دي مايستر وكتابه «أمسيات سان بطرسبورغ» أو «الحكومة الزمنية للعناية الإلهية 1821»، والذين يعملون على الدفاع عن النظام اللاعقلاني الذي أساسه «العناية» ضد محاولات المثقفين، رافضين

بعنف التكوين المجرد والعقلاني للدولة الحديثة، داعين بالهوة العميقة التي تفصل بين الدولة كخير عام والمجتمع الذي خيراته خير خاص توزع حسب قوانين الوراثة، ويرون أن المجتمع الذي في رأيهم ينتج عن تطور عضوي تقليدي ينعكس من جديد في تكوين الدولة، وباختصار أن تكون الدولة صورة لتكوين المجتمع، أن تكون خيراً خاصاً، توزع هي أيضاً ـ السلطة ـ حسب قوانين الوراثة.

- وهناك، من ناحية أخرى، أولئك الذين يمكن دعوتهم بالثوريين الذين يأخذون على منظري الثورة الفرنسية أنهم لم يتابعوا أفكارهم إلى نتائجها النهائية، وأنهم لم يطبِّقوا المتطلبات الإنسانية والمساواة ومتطلبات العقل الإنساني إلّا في بناء الدولة، وعلى النقيض من التقليديين الذين يؤكدون على أولوية الحياة الاجتماعية الهرمية فإنهم يلحُّون ويصرّون على أن المبدأ المعترف به والمطبق في المجال السياسي ينبغي أن يطبّق أيضاً في المجتمع، وأن تترجم الحرية السياسية بالمساواة الاجتماعية التي بدونها ليست الحرية السياسية إلّا وهماً. باختصار، إنهم يرون أن المجتمع يجب أن يكون على صورة الدولة وليس العكس.

هذا التيار الفكري الأخير، والذي غالباً لا مرئي، لكنه قوي ومتواصل والذي كان يغذي الإرادة الثورية خلال القرن التاسع عشر، وأوّل مظاهرة بكل تأكيد كانت ما عُرف بمؤامرة الأنداد التي قادها بابوف في إعلانهم الشهير «بيان الأنداد» والذي جعله شهيراً كتاب بوناروتي «مؤامرة الأنداد 1828» أن الأنداد ينهضون ضد المساواة التي جاءت بها الثورة الفرنسية معلنين أنها ليست إلّا (وهماً عقيماً) وبدلاً من المساواة الواردة في إعلان حقوق الإنسان المواطن، أي المساواة السياسية، يقترحون المساواة الحقيقية أي المساواة الاجتماعية «لتختفي أخيراً امتيازات الأغنياء عن الفقراء، الكبار عن الصغار، السادة عن العبيد، الحكام عن المحكومين» هكذا يذهبون في بيانهم، أو كما قال زعيمهم بابوف: «نحن لم نكافح ارستقراطية الألقاب لنخضع لأرستقراطية المال». إنهم بهذا أول من شعر بالمشكلة الصعبة التي تواجه عالمنا المعاصر: كيف نوفّق بين الحرية الفردية وحرية الجميع؟ مشكلة صعبة لأن المساواة الاجتماعية التي هي ضمان حرية

الجميع تفترض بعض التحديد للحرية الفردية، بينما الحرية السياسية لا تنفصل عن تمام الحرية الفردية.

هذا الموقف ضد الليبرالية، أي الاعتقاد بأن المواطن لن يتمتّع بحريته الحقيقية في مجتمعٍ لا يضمن حياته المادية، هو موقف كل أولئك الذين - رغم اختلافاتهم - نصنّفهم على أنهم روّاد الاشتراكية؛ فكتودكونسيدران يطوّر فكرة مناظرة لهذه في كتابه «الإشتراكية أمام العالم القديم»، ولوي بلانك في كتابه «تنظيم العمل» وموسى هيس رائد كارل ماركس ظلّ مخلصاً لهذا الموضوع التقليدي عند أوائل الإشتراكية، وفي كتابه المذكور «فلسفة العمل» لاحظ في ما يتعلق بالثورات التي سبقته أو عاصرها قائلاً: «الطغاة تغيّروا أمّا الطغيان فباقٍ».

حياة الإنسان في ظل الليبرالية تقوم في تناقض الدولة والمجتمع، ويمكن أن يكون ثمة أمل، بدلاً من محاولة التجاوز والتوفيق بين الطرفين المتناقضين فإنه يمكن ببساطة رفض الدولة وبناء المجتمع وفقاً لمبادىء لا تحتاج إلى الدولة وبالأخص مبدأ المساواة الاجتماعية، وهذا هو الموقف الذي اختاره الفوضويون، إنهم لا يريدون تكييف المجتمع على صورة الدولة، ولا نحت الدولة على صورة المجتمع، وإنما بناء مجتمع لا حاجة له إلى الدولة[16].

(16) راجع: هنري ارفون: **الفوضوية**، PUF، باريس، 1974. ص 7-12.

# الفوضوية والاشتراكية

هكذا نستطيع أن نضع أصابعنا على القرابة الروحية التي توحّد الاشتراكية والفوضوية في الوقت نفسه، الهوّة التي تفصل بينها، إذا كانتا في نقدهما للدولة تلتقيان وتتكاملان إلّا أن جهودهما في بناء الحياة الاجتماعية تبدو متعارضة بوضوح.

إن الفوضوية لا تقبل استمرارية للدولة البورجوازية حتى وإن كانت تحت السيطرة (العمالية) حتى وإن كانت مجرد وسيلة لتحقيق المساواة الاجتماعية ومرحلة انتقالية نحو إلغاء الدولة، بل لا يعتقد الفوضويون، في عمومهم، في إمكانية فرض الاشتراكية، وعليه فإن الفوضويين يُجمعون على توجيه نقد عنيف لما يدعونه اشتراكية سلطوية؛ في تلك الفترة من الزمان حين وجّهوا هذه الانتقادات لم تكن هذه الانتقادات جميعاً ذات أساس واقعي، أي إنها لا تتناول واقعاً معاشاً، حيث إن من وُجِّه إليهم النقد كانوا إما شيوعيين بدائيين لم يتطوروا بعد، أو في حالة ماركس وانجلز فإن النزعة السلطوية عندهما لم تظهر بوضوح بعد؛ ولكن في أيامنا فإن الاتجاهات السلطوية، التي لم تكن تظهر في القرن التاسع عشر الا بشكل ضعيف، قد وضحت تماماً وكشفت عن حقيقتها في الممارسة، ولهذا فإن النقد الفوضوي للاشتراكية يبدو اليوم أكثر انطباقاً على الواقع بل إنه يكتسب طابعاً تنبُّئيّاً.

إن ماكس شتيرفر يقبل عدداً من أساسيات الشيوعية(*) شريطة أنه: إذا كانت بالنسبة للمضطهدين عقيدتهم الشيوعية هي مجرد خطوة أولى نحو استقلالهم الكامل، فهذا مقبول، لكنه يلاحظ أنهم لن يقضوا بهذا نهائياً على اغترابهم، ولن يستطيعوا تحقيق قيمة فرديتهم إلّا بتجاوزهم الشيوعية، وعليه فإن الشيوعية عنده مقبولة كمرحلة تجاوز نحو الفردية..

---

(*) الشيوعية تعني Communisme أي غلبة المجموع على أجزائه.

في نظر شتيرنر، العامل في النظام الشيوعي يظل خاضعاً لسيطرة مجتمع عمّالي؛ إن المجتمع يفرض عليه هذا العمل أو ذاك؛ وهذا بالنسبة له كالواجب الذي يفرض على التلاميذ عقاباً لهم؛ ألم يكتب الشيوعي فيتلنغ: «لا يمكن للملكات أن تتطوّر إلا بالقدر الذي فيه لا تضرّ بالانسجام الاجتماعي». ربما كان هذا معقولاً، ولكن من يحدّد هذا الضرر وهذا الانسجام؟ إننا قاب قوسين أو أدنى من إقرار «الوصاية»؛ وشتيرنر يجيبه على ما ذهب إليه: «أن أكون مخلصاً تحت حكم طاغية أو في مجتمع فيتلنغ سيَّان، إنه في هذه الحالة وتلك يعني غياب الحق».

إن الشيوعي لا يتطرق إلى الإنسان إلى ما وراء العامل، الإنسان وقت الفراغ؛ إنه يهمل الأهم: أن يتاح له التمتّع بنفسه كفردٍ بعد أن يكون قد قام بعمله كمنتجٍ؛ وشتيرنر يشير بدقة إلى الخطر في مجتمع شيوعي حيث الملكية المزعومة اجتماعية لأدوات الإنتاج تمنح الدولة سلطات أوسع وأشد وأنكى مما هي عليه في المجتمع الحالي «الشيوعية من حيث إلغاء الملكية الفردية بأنواعها تعترف بي - يقول شتيرنر - تحت سيطرة الآخرين: العموم أو الكل. وبالرغم من أنه «الشيوعي» يهاجم الدولة إلا أن نيّته إقامة دولته هو. . . هذا الوضع يشل نشاطي الحر، سلطة ذات سيادة عليّ. . ضد الظلم الذي أتكبده من المالك الفرد فإن مقاومة الشيوعي جديرة بالاعتبار، ولكن الأسوأ تلك القوة التي يضعها - الشيوعي - بين أيدي المجموع».

وبرودون من جانبه يهاجم ويعنِّف النظام الشيوعي والحكومة الديكتاتورية السلطوية التي تقوم على مبدأ أن الفرد تابع للمجموع «إن المفهوم الذي لدى الشيوعي عن سلطة الدولة - يقول برودون - هو نفس مفهوم سادته القدماء، بل إنه أقل ليبرالية، كجيش انتزع المدافع من أعدائه فإن الشيوعية لم تفعل أكثر من أن توجه ضد جيش الملاك مدافعهم. دائماً كان العبد يقلّد السيِّد»، ولكن هذه المدافع تُعطي لمن يستولي عليها سلطة قلما يتخلّى عنها بطيب خاطر، ويصف برودون في الكلمات التالية النظام السياسي الذي يعزوه للشيوعيين وكأنه في هذا يتنبّأ فعلاً بما هو متحقّق الآن في الواقع، يقول: «ديمقراطية مكثّفة

مؤسسة في ظاهرها على ديكتاتورية الجماهير، ولكن حيث الجماهير ليس لها من سلطان إلا ما يكفي لضمان عبوديتها وفقاً للصيغ التالية المستعارة من الطغيان القديم:

1 - «لا انقسام السلطة» أي عدم تجزئة السلطة، ولما كانت الجماهير في الحقيقة بعيدة عن السلطة فإن ذلك يعني احتكار كامل السلطة من قبل الدولة بدون شريك.
2 - تدمير وكبت لكل فكر فردي، لكل فكر تعاوني ومحلي.
3 - شرطة قمعية على أساس محاكم التفتيش المشهورة.

إن الاشتراكيين السلطويين يدعون إلى «الثورة من أعلى» وهم يؤكّدون صراحة أنه «بعد الثورة يجب أن تستمر الدولة»؛ فهم يحافظون على وجود الدولة مع زيادة قوتها وكذلك السلطة والحكومة. إن ما يصنعونه ليس إلا تغيير الأسماء «كما لو أنه يكفي لكي تغيّر الأشياء أن تغيّر التسميات». يا لهم من حواة فاشلين! فالأشياء تظلّ على ما هي عليه وتذهب جهود الحاوي أدراج الرياح. ويطلق برودون هذه الصرخة المدوّية: «الحكومة بطبيعتها ضد الثورة، ضع القديس فانسان دي بول في السلطة سيكون قيزوه أو تاليراند».

ويطور باكونين هذا النقد للشيوعية «السلطوية» مُعلناً كرهه للشيوعية لأنها نفي الحرية ولأنه لا يستطيع تصوّر حياة إنسانية بدون حرية؛ يقول باكونين: «لست شيوعياً لأن الشيوعية تركز وتستحوذ على كل قوى المجتمع في الدولة، لأنها تقود بالضرورة إلى تركيز الملكية في يد الدولة بينما أنا أريد إلغاء الدولة، القضاء الجذري على هذا المبدأ المتعلّق بالسلطة وبالوصاية من قبل الدولة، والتي بعذر تمدين الناس لم تفعل حتى الآن غير استعبادهم، ظلمهم واستغلالهم. أريد تنظيم المجتمع والملكية العامة من القاعدة إلى القمة عن طريق التشارك الحر، وليس من القمة إلى القاعدة بواسطة أي نوع من أنواع السلطة. هذا هو المعنى الذي أقصده حين أعلن أنني جماعي ولست شيوعياً».

بعد هذا المقال بقليل، أي عام 1868 م. انضمَّ باكونين إلى الأممية الأولى حيث، مع أنصاره، اصطدم ليس فقط مع ماركس وإنجلز ولكن مع آخرين

أيضاً والذين اعتبروا نقده موجهاً ضدهم، فمن ناحية الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان الذين لا يخفون عبادتهم للدولة والذين يعتقدون أنه عن طريق الانتخابات والتحالفات الانتخابية يمكنهم إقامة (دولة شعبية) غامضة، ومن ناحية أخرى البلانكين أتباع بلانك الذين يعتقدون صراحة في الديكتاتورية الثورية من قبل الأقلية الثورية على الأغلبية، ويدعون هذه الديكتاتورية مرحلة مؤقتة.

ناضل باكونين بالسلاح الأبيض ضد هذين المفهومين اللذين كانا، رغم اختلافهما معاً، (سلطويين) واللذين كان بينهما ماركس وإنجلز لأسباب تكتيكية يتأرجحان لكنهما اضطرا إلى حسم موقفهما تحت ضغط النقد الفوضوي..

إن الطريقة الفردية والشللية التي كان ماركس، خصوصاً بعد عام 1870، يدير بها أمور الأممية هي التي جعلت باكونين يقف منه موقف المعارض.

في هذه المعركة، التي كان الهدف منها بكل تأكيد السيطرة على الرابطة الأممية، كان باكونين يمثّل منافساً خطيراً قد يحول دون مآرب ماركس.

ليس من شك في أن كلاً منهما قد أخطأ، فباكونين ليس بدون مآخذ والاتهامات التي وجّهها لماركس لم تكن دائماً صادرة عن نيّة طيبة ونقد نزيه. ولكن ما يهمّنا اليوم هو أن لباكونين الفضل منذ عام 1870 في الكشف عن النزعة السلطوية في الماركسية، لقد أطلق صرخة إنذار ضد بعض الأنماط من التنظيمات العمالية ولسلطة (البروليتاريا) وهي التي شوهت بعد ذلك الثورة الروسية. لقد كان باكونين يعتقد اكتشاف بوادر ما صار يدعى بعد ذلك اللينينية ثم سرطانها الستالينية في صميم ماركسية ماركس، ولقد أثبت التاريخ صواب اعتقاده.

وإذا كان باكونين يتّهم ماركس وانجلز بنوايا سلطوية وإنْ لم يصرِّحا بها علناً فإنهما قد غذياها، كتب باكونين «ولكن يقولون إن كل العمّال لا يستطيعون أن يكونوا علماء، ألا يكفي إذن أن يوجد في هذه الرابطة (الأممية) مجموعة من الرجال يملكون كأكمل ما يمكن في أيامنا هذه: العلم، الفلسفة، والسياسة الاشتراكية، حتى تطيعهم الأغلبية طاعة عمياء، ويكون لها أن تتأكد أنها ـ أي

مجموعة العلماء ـ لن تنحرف عن الطريق الذي يقودها إلى تحقيق الانعتاق النهائي للبروليتاريا. . . . هذا هو ما سمعناه وإن لم يكن صراحة ـ لأنهم ليسوا صريحين بقدر كافٍ ولا يملكون الشجاعة الكافية لذلك ـ ولكنهم يشيعون ذلك بشكل لا محسوس».

ويواصل باكونين تعريته للزمرة الشيوعية «معتنقين كمبدأ أساسي أن الفكر له الأولوية على الحياة، وأن النظرية المجردة لها الأولوية على الممارسة الاجتماعية، وبالتالي فإن العلم الاجتماعي يجب أن يكون نقطة الانطلاق للانتفاضات الاجتماعية ولإعادة البناء الاجتماعي، وقد أوصلهم هذا بالضرورة إلى الخلاصة التالية والضرورية: إن الفكر والنظرية والعلم الآن هي ملكية خاصة لعدد قليل من الناس. هذه القلة إذن يجب أن تقود الحياة الاجتماعية». ويفضح باكونين تناقض الشعارات المرفوعة مع هذا النمط من التفكير: «إن الدولة المزعومة شعبية لن تكون غير حكومة طغاة على جماهير الشعب، أرستقراطية جديدة محدودة لعلماء إما حقيقة أو زيفاً».

لا شك في أن باكونين يكِنُّ إعجاباً وتقديراً لقدرات ماركس العقلية والنضالية، وقد أراد أن يُترجم له رأس المال إلى الروسية. وهو يعتقد في التصور المادي للتاريخ، ويقدر جهود ماركس ومساهمته النظرية في تحرير العمال، ولكنه يعترض على الثمن الذي يطلبه ماركس في المقابل؛ فما لا يستطيع باكونين قبوله هو أنّ التفوق العقلي الذي يتميز به يقتضي بالضرورة أن يعهد إليه بقيادة الحركة العمالية «أن ندّعي أن مجموعة من الأفراد، حتى وإن كانوا الأكثر ذكاء والأطيب نوايا، تكون قادرة على أن تصير الفكر، الروح، الإرادة القائدة والموحدة للحركة الثورية وللتنظيم الاقتصادي للبروليتاريا في جميع الأقطار، إن هذا هرطقة متعارضة مع الحسّ العام، ومع التجربة التاريخية، حتى إننا نتساءل ـ يقول باكونين ـ كيف أن رجلاً ذكياً كماركس يمكنه أن يذهب هذا المذهب. . . إقامة ديكتاتورية عالمية، ديكتاتورية تؤدّي مهمة «كبير المهندسين» للثورة العالمية، قائدة ومنظمة الانتفاضات الجماهيرية في كل الأقطار تماماً كما نصنع مع أي آلة، إن إقامة ديكتاتورية كهذه كافٍ وحده لقتل الثورة وتزييف كل الحركات

الشعبية. وماذا نقول عن مؤتمر أممي يفرض، كما يقال، لصالح هذه الثورة على البروليتاريا في كل الأقطار المتحضرة حكومة ذات سلطات ديكتاتورية».

إن تجربة الأممية الثالثة أظهرت أنه وإن كان باكونين قد بالغ آنذاك بعض الشيء في إضفاء الصفة السلطوية على فكر ماركس إلّا أن الخطر الذي ما فتئ يحذر منه قد تجسد في الواقع ـ ستالين ـ.

أما في ما يتعلّق بمضار الدولة في النظام الشيوعي فإن المهاجر الروسي يبدو الآن بعيد النظر؛ إن الاشتراكيين العقائديين ـ أي الدوقمانطيقيين ـ يأملون ـ من وجهة نظر باكونين بالطبع ـ وضع الشعب في قالب جديد أعدّوه له ربما بكل عناية؛ إنهم بدون شك يقبلون مع الفوضويين أن كل دولة هي طغيان، ولكنهم يدعون من جهة أخرى أن الديكتاتورية وحدها ـ بالطبع ديكتاتوريتهم هم ـ يمكن أن تصنع حرية الشعب، وعلى هذا يرد باكونين: «إنه ولا ديكتاتور يمكن أن يكون له هدف غير الاستمرار في الحكم أطول وقت ممكن؛ وبدلاً من أن يتركوا البروليتاريا تهدم الدولة فإنهم يريدون نقلها إلى أيدي المحسنين، الحراس، الأساتذة، رؤساء الحزب الشيوعي»؛ وبما أنهم يدركون أن حكومة كهذه، مهما اتّخذت من أشكال ديمقراطية، ستكون ديكتاتورية محضة فإنهم يعزّون أنفسهم بأنَّ هذه الديكتاتورية ستكون لمدة قصيرة. ويجيب باكونين على هذا التبرير: «لا . . هذه الديكتاتورية المزعومة انتقالية ستؤدي حتماً إلى إعادة بناء الدولة وإعادة الامتيازات واللامساواة، وكل ما عرف من مظالم الدولة، وأيضاً تكوين ارستقراطية حكومية، والتي ستمارس الظلم والاستغلال والاستعباد بعذر سعادة الجميع أو لإنقاذ الدولة». هذه الدولة يتوقع لها باكونين أن تكون ذات صفة مطلقة «بالقدر الذي تخفي فيه بعناية هذا الطغيان تحت ستار احترام إرادة الشعب. . . إذ كلما زاد تظاهرها باحترام إرادة الشعب زاد طغيانها». إنه طغيان لا يختلف عن غيره إلا في أنه يعلن نوايا طيبة، أو ربما أشدّ طغياناً بسبب هذه النوايا نفسها.

*

إن باكونين ببصيرة ثاقبة يعتقد في الثورة الروسية، فهو يقول: «إذا تأخّر عمال الغرب كثيراً فإن الفلاحين الروس سيكونون قدوة لهم». الثورة في روسيا في

رأيه ستكون أساساً فوضوية، ولكنه يحذّر مما يتبع ذلك؛ فإما أن يستمر الثوار على نهج دولة بيير الكبير القائمة على إلغاء كل مظاهر الحياة الشعبية لأنه يمكن أن نغير الشعار الذي تحمله الدولة وشكل الدولة مع بقاء المحتوى على ما كان عليه، أو يجب تدمير الدولة، أو المصالحة مع هذه الفرية الأكثر ضرراً والأشد خشية التي أنتجها عصرنا: البيروقراطية الحمراء. وباكونين ينتهي إلى هذه الجملة البليغة التي تذكّرنا بمقولة برودون، يقول باكونين: «خذ الثوري الأكثر تطرفاً وضعه على عرش عموم روسيا أو إمنحه سلطة ديكتاتورية، وقبل مرور العام سيكون أسوأ من القيصر نفسه».

وعندما وقعت الثورة الروسية، فإن فولين الذي شارك فيها وكان مؤرِّخاً لها وشاهداً عليها قد لاحظ أن دروس الوقائع تؤكد دروس المعلّم (يقصد مفكري الفوضوية)، نعم سلطة اشتراكية، وثورة اجتماعية يكونان عنصرين متناقضين تستحيل المصالحة بينهما «الثورة التي تستلهم اشتراكية الدولة، وتعهد إلى الدولة بمصيرها، حتى ولو كان ذلك بشكل انتقالي ومؤقت تكون ثورة ضائعة، إنها تأخذ طريقاً خاطئاً، كل سلطة سياسية تخلق حتماً وضعاً امتيازياً للرجال الذين يمارسونها. . عندما يتم الاستحواذ على الثورة والسيطرة عليها فإن السلطة تجد نفسها مجبرة على خلق أجهزتها البيروقراطية والقمعية والتي لا غنى عنها لأي سلطة تريد أن تظلّ كذلك: تقود. . تأمر. . تحكم. . هنا يتكوّن نمط من النبالة الجديدة. . موظفون رؤساء، عسكريون، بوليس، أعضاء الحزب الحاكم، كل سلطة تعمل على أن تقبض بكلتا يديها على دفّة الحياة الاجتماعية وبالتالي تخلق عند الجماهير استعداداً للسلبية، وبما أن كل روح مبادرة تخنق بوجود السلطة نفسها فإن السلطة الشيوعية حقاً خانقة، إنها تخشى كل فعل حر، كل مبادرة مستقلة تبدو لها مشبوهة، تهديداً لها، لأنها أي السلطة تريد دفة الحياة بين يديها وحدها، وكل مبادرة أخرى تبدو لها على أنها تدخّل في «مملكتها» وبالتالي لا يمكن لها قبولها». وعلى كل حال لماذا هذا «المؤقت»، هذا الانتقالي؟ الفوضوية لا تعتقد أبداً في ضرورته قبيل الثورة الإسبانية عام 1936، وضع الفوضوي ديقو أباد دوسانتلان الاشتراكية السلطوية في موقف عصيب. «إما أن الثورة تُعطي الثروة الاجتماعية للمنتجين أو أنها لا تفعل، إذا أعطتها لهم، إذا نظّم المنتجون

أنفسهم من أجل الإنتاج والتوزيع جماعياً فإن الدولة لم تعد لها ما تصنعه وإذا لم تُعطِ الثورةُ الثروةَ الاجتماعية للمنتجين فإن الثورة ليست إلّا وهماً وبالتالي تستمر الدولة في الوجود، «هذا الخيار رآه البعض ساذجاً بعض الشيء، ولكنه لا يكون كذلك إذا أخذناه على أنه إعلان عن نوايا قبيل الثورة، فالفوضويون ليسوا سذَّجاً حتى يتوهّموا أن الدولة أو بقاياها ستختفي بين ليلة وضحاها، ولكن لديهم الرغبة الأكيدة في إنهائها بأسرع وقت ممكن. وهذا ما برهنوا عليه خلال الثورة الإسبانية، بينما «السلطويون» يرتضون استمرارية دولة انتقالية يطلقون عليها تعسّفاً صفة (عمالية)»[17].

(17) راجع: دانيل قيران: **الفوضوية، مرجع سابق،** ص 31-40.

# الأسس الفلسفية

تجد الفوضوية قواعدها في حركة الفكر التي تمثِّل الأساس التحتي للبناء الليبرالي إما بمعارضتها لها أو بدفعها إلى نتائجها القصوى.

**العقلانية:**

تقوم العقلانية على أولوية أخلاقية، على خلاف كل المخلوقات فإن الإنسان هو الكائن الوحيد المتحلي بالعقل، وينتج عن هذا أنه يملك منذ الولادة، أياً كان أصله، ووضعه الاجتماعي، وقدراته، بعض الحقوق التي لا يمكن انتزاعها منه وغير قابلة للوصف، إنها حقوق سابقة على كل تنظيم سياسي؛ هذا هو مفهوم الحق الطبيعي المبني على المساواة؛ وهو حق عام ويقوم عليه إعلان حقوق الإنسان لعام 1789 م.

ولكن هذا الفرد الذي يشارك في العقل الكلِّي والذي له، على هذا الأساس، حق الحرية، يتوزعه شعوران متناقضان: فمن ناحية الغريزة الاجتماعية التي تكشف له عن سعادته في السعادة العامة أي الأثرة (الغيرية)، ومن ناحية أخرى غريزة البقاء والتي تجعله في مواجهة أنداده أي الأنانية؛ وفي مجرى تاريخ الإنسانية وتطورها فإن الأنانية قد سيطرت على الغيرية وصار الإنسان ذئباً لأخيه الإنسان حسبما ذهب هوبز.

ومن أجل احترام الحريات التي يتهدّدها خطر حرب الجميع ضد الجميع المتولد عن الأنانية ظهرت الدولة، هذه الدولة التي تدين بوجودها للضرورة المترتبة عن الوجود معاً للأشخاص الأنانيين تقوم على العقد الذي يبرمه فيما بينهم أولئك الذين تتكون منهم الدولة أي على العقد الاجتماعي؛ ولكي يشرح روسو تركيب هذا العقد الاجتماعي يسلم بأن الناس قد اجتمعوا لكي يؤسسوا «شكلاً من التشاركية» أو الرابطة التي تدافع وتحمي بكل القوة العمومية الأشخاص وممتلكات كل عضو، والتي بواسطتها كل فرد يتّحد مع الجميع ولا

يطيع في هذا غير نفسه ويظل حراً كما كان سابقاً.

**ما امتيازات هذه الدولة؟:**

يجب أولاً أن نستبعد كل فكرة عن مهمة من العناية الإلهية أنيطت بها والتي تبيح لها أن تضحّي بالصالح الفردي من أجل قضية أعلى مفارقة، إن سبب وجودها الوحيد هو الدفاع عن العقد الاجتماعي، الدفاع عن الحريات الفردية؛ ولكي يمكن لها القيام بهذا الدور سلم لها ببعض الحق في استخدام العنف والإكراه، ولكن لا ننسى أن كل القوانين لها كقاعدة أخلاقية المساعدة التي تقدمها في الدفاع عن الفرد، بالرغم، إذن، من تأسيس تنظيم اجتماعي إلا أن الإنسان ظل منعزلاً وذرياً.

غير أن هذه القاعدة التي تقوم عليها الدولة ليست فقط ضيقة جداً بل أيضاً هشّة، إذا كان صحيحاً أن كل فرد يتمتع بالحرية أو بحق الحرية فإن العقد حتى لو كان الهدف منه الدفاع عنها لا يمكن أن يكون إلّا رباطاً مؤقتاً مشروطاً ويمكن إلغاؤه؛ إن الفرد يظلّ حراً في الانسحاب في كل لحظة من التنظيم لمجرد شعوره أن هذا التنظيم يفرض عليه حقوقاً دون أن يقدم له مقابلاً أو معادلاً، بل إنه واجب مقدّس بالنسبة له أن يلغي عقداً ليس في صالحه، لأن من مهام الإنسان أن يكافح ويتخلّص من كل ما يضايقه أو يعرقل نموه وازدهاره الفردي، هكذا فإن فيخته في موضوع العقد الاجتماعي لم يتردد في إعلان أنه «حالما يجد مواطن أنّ العقد ليس في صالحه بل في صالح مواطن آخر فإن له الحق المطلق أن يلغي هذا العقد الذي في غير صالحه».

إن مفهوم العقد الاجتماعي الناتج عن الفردية العقلانية يتضمّن بالضرورة فكرة إلغائه؛ لقد شعر روسو نفسه بهذا جيداً حين ذهب إلى أن بنود العقد «لم توضع بعد» وربما لن توضع أبداً، معترفاً ضمناً بهذا أن العقد الاجتماعي لكي يحافظ على قيمة عامة ونهائية له لا يمكن تصوره إلا على أنه وهم، هشّ.

إن مفهوم الدولة الناتج عن العقد الاجتماعي يقود إلى انحلالها منطقياً، ويبقى مفهوم التشارك الحر أبداً الذي يظهر ويختفي تلقائياً حسب الحاجة

ورغبات الأفراد. إن الفردية العقلانية، رغماً عنها ونتيجة لها، تحمل الفوضوية في أعماقها.

**المثالية:**

والفوضوية مدينة أيضاً للمثالية الألمانية، إننا نعرف الفكرة الأساسية التي يقوم عليها مذهب هيجل: الواقع الموضوعي هو من خلق الروح، أو بدقة أكثر فإن الموضوع والذات اللذين يبدوان منفصلين ومستقلين عن بعضهما يوجدان متّحدين في الوحدة الأساسية التي تكوّنها الفكرة المطلقة أو الروح المطلق.

ما هذه الروح الهيجلية التي منها صدر كل شيء والتي إليها يعود كل شيء بعد فترة الامتحان التي هي تاريخ العالم؟ هل هي روح لانهائية، متعالية عن الذات الفانية؟ أهي تعبير فلسفي عن الإله الشخصي؟. ولكن هذه الروح الهيجلية لا تتحقق إلّا بفضل الوعي التدريجي للأرواح المتناهية؛ إنها تتوقف عليها لدرجة أننا نتساءل: إن لم تكن ببساطة الروح الإنسانية قد وصلت إلى وعيها الكامل بذاتها.

في الحقيقة إلى هذا المعنى يذهب قسم كبير من تلاميذ هيجل، أن التوازن الذي تمكّن هيجل من إقامته في مذهبه بين التعالي والمحايثة بدأ يختلّ منذ وفاته لصالح المحايثة ـ اليسار الهيجلي ـ هكذا يدعي الجناح القائل بالمحايثة من تلاميذ هيجل ـ يدفع الوحدوية الهيجيلية إلى أقصى نتائجها المنطقية.

هذا التجذير يتقدم في اتجاهين: من ناحية، الروحُ الهيجلية «تتأنسن» أكثر فأكثر وتصير «الإنسان» في كتاب فوير باخ الشهير جوهر المسيحية، أي الكائن الإنساني بالمعنى العام للكلمة؛ وتصير روحاً إنسانية في النقد المحض لبرونو بوير، وهي النظرية التي نجد سماتها وقد شوهت في كتاب ماركس: «العائلة المقدسة»، وتنتهي بأن تأخذ السمة الغريبة للأنا الأصيل، الأنا الفريد، في كتاب ماكس شتيرنر: «الفريد وخواصه».

ومن ناحية أخرى صار البحث عن الوحدة التي تتحقق في صميم الروح

الهيجلية ملحّاً، حرب إبادة أعلنت ضد كل أنواع الثنائيات، أو لكي نتحدث لغة فلسفية، ضد كل الاغترابات: ضد الاغتراب الديني أي ضد الكنيسة، ضد الاغتراب السياسي أي ضد الدولة، ضد الاغتراب الاجتماعي أي ضد الإنسانية التي هي ضد ادعاءات الأنا تريد أن ينتصر قانون «نحن».

في كتابه لُدفيج فيور باخ أو نهاية الفلسفة الألمانية حاول إنجلز أن يبرهن على أن الفلسفة الهيجلية تقود منطقياً إلى المادية التاريخية والجدلية، ولكن الفوضوية التي تؤمن بسيادة الأنا «الفريد» والتي تدعو إلى التمرّد على كل الاغترابات التي الأنا ضحيتها قد صدرت عن الهيجلية أيضاً، والذي يبرهن على علاقة الحركتين العميقة هو أن الخط هيجل ـ فيورباخ ـ شتيرنر ـ باكونين ـ ليس أقل شرعية من الخط الذي يقود من هيجل إلى ماركس، بل يبدو أنه يتوجب أن نعطي الأولوية للفوضوية في وراثة الهيجلية أنها هي المرحلة العليا للفلسفة الكلاسيكية الألمانية الحلقة النهائية في السلسلة، آخر امتداد لها ممكن. بينما نجد الماركسية تأخذ بعناصر غريبة عن الهيجلية مثل الاقتصاد السياسي ومادية القرن الثامن عشر الفرنسية.

## المسيحية:

نريد أن نشير، أيضاً، وباختصار، إلى أنّ كل البحوث الفوضوية بالرغم من هجومها الشديد الإلحادي اللاديني المعادي للمسيحية تتضمن معادلاً دينياً إنجيلياً ومسيحياً، إن الدراسة القيمة التي قام بها هـ. لوباك: «برودون والمسيحية»، تصف لنا برودون مزدوجاً: فهو منظِّر مضاد للكنيسة وهو لاهوتي معاً، منظر يواجه ويسفه «أسطورة العناية» والذي يعبد المطلق في صورة «العدالة». إذا كانت الفوضوية تحارب الدين فباعتباره يمثل قهراً للفرد مماثلاً لقهر الدولة للفرد، إلا أنّ الفوضويين يذكرون العبارة الشهيرة التي جاءت على لسان المسيح «أعطِ ما لقيصر لقيصر وما لله لله»، هذه العبارة تميّز بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية، ويفسرها الفوضويون في معنى مضاد للدولة، أن المسيح يستبعد الدولة لكي يركز على القيمة العليا للشخص الإنساني، ومعنى ذلك أن الدولة والفرد لا يمتزجان بل يكونان عالمين متمايزين، وقد خصص

المسيح جهوده ـ في نظرهم ـ للدفاع عن عالم الفرد مندّداً بالدولة، هـذا التنديـد الذي نجده في المعنى الذي يعطيه المسيح لرسالته، كما أن ماكس شتيرنـر لم يتردد في ادعاء أن موقفه يطابق مـوقف المسيح الـذي يتجاوز الـدولة بتجـاهلها، أمـا برودون فقد أظهر السمة اللاسياسيـة للمسيحية مؤكـداً أن «تعاليم المسيـح هي تعاليم اجتماعية ليست سياسية وليست لاهوتية»، وتولستوي الأكثر مسيحيـة بين الفوضويـين يمتدح هـو أيضاً الصفـة «الشخصانيـة للمسيحية»، ويؤكـد على أن «عقيـدة عيسى المسيح تقـدّم الفرصـة الوحيـدة الممكنـة الـوحيـدة للسـلام لكي نتفادى الدمار المحتّم الذي يتهدد الحياة الشخصية».

إن موقف الفوضويين عموماً من المسيحية هو مـوقف متناقض يتضمّن الكـره والحب، إنهم يستلهمونها في الوقت الذي يوجهون فيه إليهـا سهام النقـد، إنهم يحاربونها باتخاذها قدوة.

لقد خُيِّل للبعض أن الفوضوية هي نظرية تأرجحـاتها تعمي أكـثر مّما تضيء، وأنها غير متماسكة، غامضة ولكن حين نتفحّصها عن قرب نتأكد أن هذه الحركة تمتد بجذورها في أعماق القـرن التاسـع عشر، ومنه تستمـد غذاءهـا؛ إن مفهوم الحرية المجـردة قدم لهـا مفهوم الحـرية الـواقعية، ومفهـوم الروح ذات السيـادة أمدها بمفهوم الأنا الفريد[18]

## ثورة الأعماق:

الفـوضويـة هي قبل كـل شيء ما يمكن أن يُنعت بتمـرّد عميق، أوقـوستان هـامون قـام في نهاية القـرن الماضي بـدراسة استبيـانية في الأوسـاط الفوضـويـة استخلص منهـا أن الفوضـوي هـو قبـل كـل شيء فـرد متمـرّد، يـرفض جملة: المجتمع وحراسه، إنه يتحرّر ـ كما يرى ماكس شتيرنر ـ من كل ما هـو مقدّس، بل إنه يهـدم كل قـدسية هؤلاء «المشردون الأذكيـاء» هاتـه «الرؤوس الخبيثـة» «بدلاً من أن يعتقدوا حقيقة واضحة ما يقدّم لآلاف الناس العزاء والراحة فإنهم يقفزون أسوار التقاليد ويتركون لأنفسهم العنان في نقدها بدون حياء».

(18) راجع هـ. أرفون: **الفوضوية** (مرجع سابق)، ص 14-20.

بـرودون يرفض جملة كـل ما هـو رسمي: الفلاسفـة، القساوسـة والقضاة، الأكاديميين، الصحافيين، النواب.. الخ. والذين بالنسبة لهم «الشعب دائماً هو الغول الذي يجب أن يقاتل والذي يجب الاحتفاظ به في السلاسل، والذي يُقاد بـالترويض مثلما يـطوّع وحيد القـرن أو الفيل بـالتجويـع، والذي يسفـك دمـه بـالاستعمار والحـروب، اليزديكلو يفسّر لـماذا يبـدو المجتمـع لهؤلاء المـترفـين في أحسن حالة يتوجب الحفاظ عليهـا، لأن هناك أغنيـاء وفقراء، أقـوياء ورعيـة، وسادة وعبيد، قياصرة يأمرون بالمعركة ومصارعين يموتون فـإن الناس «العقـلاء» ليس أمامهم إلا أن يكونوا إلى جانب الأغنيـاء والسادة، أن يكـونوا من حـاشية القصر».

إن حالة التمرد الدائمة التي يعيشها الفوضوي تقـوده إلى الشعور بـالتعاطف نحو الخارجين عن القانون، وأن يعتنق قضايا المقهورين والمظلومين والـذين ربما لم يجدوا طريقة لرفـع الظلم عنهم إلاّ بـالخروج عن القـانون وبـالجريمـة، ويقول باكونين إنه ليس من العدل أن يتحدث ماركس عن البروليتاريا الـرثّة بمثـل هذا الاحتقار «لأن فيها وفيها وحدها وليس في تلك الفئة العمالية المتبرجزة تكمن قـوة الثورة الاجتماعية المقبلة».

## الرعب من الدولة:

بـالنسبة للفـوضوي فـإنه من بـين كل الأحكـام المسبقة التي تضلِّل الإنسـان وتفقـده قدرة التمييـز من قديم الـزمن تكـون الـدولـة أكـثرهـا ضرراً وأشـدهـا تضليلاً، وماكس شتيرنر من جانبه يهاجم كل أولئـك «الذين منـذ الأزل تسبطر عليهم فكرة الدولة».

وبـرودون لا يتسامـح أبـداً مـع هـذا الـوهم الـذي خلقنـاه ثم خـررنـا لـه ساجدين، ويرى أن أول واجباتنا كعاقلين أن نـرسل بـه إلى المتحف وإلى رفوف المكتبات. ويكشف برودون عن سبب استمرارية هـذا الوجـود للدولة فيقـول: «إن الذي حافظ على هذا الاستعداد العقلي وجعل الإغراء وقتـاً طويـلاً لا يمكن التغلب عليه هو أن الحكومة قد ظهرت للعقول على أنها الأداة الطبيعية للعـدالة

حامية الضعيف»، مهاجماً بعنف السلطويين الذين «يسجدون أمام السلطة كما يسجد العبد أمام معبوده» منتقداً «كل الأحزاب بدون استثناء» التي تدير باستمرار بصرها نحو السلطة كما لو كانت قطبها الوحيد، ويتمنى اليوم الذي فيه التنازل عن السلطة يحلّ في المحتوى السياسي محلّ الاعتقاد فيها.

أما كروبتكين فقد سخر من البورجوازيين الذين يعتبرون الشعب مجموعة من المتوحِّشين الذين يذبحون بعضهم بعضاً حالما لا توجد حكومة؛ أما الفوضوي الإيطالي مالاتيستا فقد سبق التحليل النفسي كاشفاً عن الخوف من الحرية الذي يقبع في لاشعور السلطويين.

ما هي من وجهة نظر الفوضويين مساوىء الدولة؟

لنستمع إلى ماكس شتيرنر «نحن. . . أنا والدولة عدوان».

كل دولة طاغية سواء أكان طغياناً فردياً أم من عدة أفراد، «كل دولة ـ كما نقول اليوم ـ هي بالضرورة دولة شمولية ـ توتاليتارية ـ ليس للدولة إلا هدف واحد: تقييد الفرد، جعله تابعاً، إخضاعه للشيء العام، الدولة تبحث بواسطة الرقابة، عيونها بوليسها عن إعاقة كل نشاط حرّ وتجعل من هذا القمع واجبها الأساسي، وهذا مفروض على الدولة بسبب غريزة حب البقاء. الدولة لا تسمح لي أن أستخلص من أفكاري كل نتائجها، وأن أنقلها للآخرين إلا إذا كانت أفكارَها وإلا فإنها تقفل فمي».

برودون من جانبه كصدى شتيرنر يقول: «حكومة الإنسان للإنسان عبودية، أي شخص يضع يده علي ليحكمني هو مستغل وطاغية وأعلنه عدوي» ويواصل في حمية بالغة: «أن تكون محكوماً يعني أن تسجن، أن تفتّش، أن يتجسّس عليك، أن تقاد، أن يشرَّع لك، أن توضع لك النُّظم، أن تحشر، أن يفرض عليك الرأي، أن تراقب، أن تقيم، أن تُمنع، أن تؤمر من قبل أناس ليس لهم لا الصفة ولا المعرفة ولا الفضيلة. . . أن تكون محكوماً يعني أن تكون في كل عملية، في كل مساومة، في كل حركة، ملاحظاً، مسجَّلاً، معدوداً، مسعَّراً، مطبوعاً، مفروضاً عليك ضريبة، مصرّحاً لك أو ممنوعاً، مروَّضاً، أن تصحّح،

وتحت عذر المصلحة العامة تفرض عليك الفدية، تُستَغَل، تُحتكر، تُسرق؛ ثم إذا بدت منك أقل مقاومة أقل شكوى، تُضطهد، تُعاقب، تُسجن، تُباع، يُنتهك شرفك، تُضرب بالرصاص، هذه هي الحكومة، هذه هي عدالتها، هذه هي أخلاقها، أوه أيها الإنسان كيف انحنيت ستين قرناً لهذه اللعنة؟؟!..».

أما بالنسبة لباكونين فإن الدولة «تجريد يبتلع الحياة الشعبية، مقبرة هائلة حيث في ظل وبعذر هذا التجريد ترقد كل التطلعات وكل آمال قوى الحياة لبلد ما».

ومالاتيستا يرى أن «الحكومة لا تخلق طاقة بل تبذر وتشل وتدمر بوسائلها قوى هائلة».

وفي رؤية تنبّئيّة يعلن برودون كاشفاً الوباء الخطير الذي يتهدّد القرن العشرين: «البيروقراطية تقود إلى شيوعية الدولة ـ يقصد اشتراكية الدولة ـ حيث تبتلع الآلة الإدارية كل شيء وكل الحياة الفردية والمحلية، وتؤدي إلى تدمير كل فكر حر، كل الناس يضطرون إلى اللجوء تحت جناح السلطة وأن يعيشوا على الخير العام؛ لقد حان الوقت لكي نوقف هذا». ويستطرد: «المركزية تزداد قوة باستمرار حتى وصل الأمر إلى النقطة التي لا يمكن بعدها للمجتمع والحكومة أن يحيا معاً»، ويرد برودون على أولئك الذين يلتمسون العذر للدولة بادعاء بعض الإيجابيات لها قائلاً: «لا شيء مطلقاً. لا شيء في الدولة من أعلى السلم الى أدناه ليس فساداً يجب إصلاحه، طفيليةً يجب اجتثاثها، أداة طغيان يجب القضاء عليها»، وهو يرى التناقض الصريح بين مساندة الدولة وادّعاء الثورية «وتحدثنا عن الاحتفاظ بالدولة وأن نجعلها أقوى فأقوى.. وأن نزيد في صلاحياتها.. اذهب فأنت لست ثورياً».

وباكونين ليس بأقل إدراكاً في قلقه من دولة تزداد كل يوم شمولية، «توتوليتارية»؛ فهو يرى أن القوى المضادة للثورة عالمياً «تعتمد على ميزانية ضخمة، وعلى جيوش دائمة، وعلى بيروقراطية رهيبة، تملك كل الوسائل المرعبة التي تتيحها لها المركزية الحديثة، إن هذه القوة رهيبة ضخمة مدمّرة».

## رفض الديمقراطية البورجوازية:

إن الفوضوية كتيار سياسي ترفض كل فعل سياسي إذا لم يكن هدفه المباشر انتصار العمال على الرأسمال، وهذا يعني رفضاً عنيفاً للانتخابات. وكما يذهب اليزي ركلوفان «التصويت تقاعد». وهي تعارض بشدة النظام البرلماني وأولئك الذين قبلوا المساهمة فيه من اشتراكيين وشيوعيين على السواء؛ والفوضويون يذهبون إلى أن كل المطالب الجزئية خدعة، وأن الإضراب الجزئي يجب ألّا يكون إلّا تجربة وإعداداً للإضراب الثوري العام، كما أن كل سلطة بالنسبة لمذهبهم يجب أن تكون «تمثيلية» وقابلة للاسترجاع دائماً. . ويحدّد الفوضويون دور الأقلية الفوضوية في توعية الجماهير عن طريق «الفعل المباشر» والتحريض، ثم تترك الجماهير تأخذ مصيرها في يدها في تلقائية حرة بواسطة الإضراب غير المحدد والإدارة الذاتية.

لقد أشرنا مرات عديدة إلى أن الفوضوية أساساً ضد السلطة، ومن موقفها هذا من السلطة تشتق تسميتها نفسها، ولهذا كان من الطبيعي أنها منذ البداية عارضت التصورات الماركسية ثم اللينينية عن تنظيم الحزب الثوري، وعن الدولة الاشتراكية والمركزية وديكتاتورية البروليتاريا؛ ولقد أعلن المؤتمر الفوضوي الدولي الذي عقد في سان أمير عام 1872 أن «كل تنظيم لسلطة سياسية حتى لو كان مؤقتاً وثورياً لكي يحدث هذا التدمير ـ تدمير السلطة السياسية البورجوازية ـ لا يمكن أن يكون إلّا خدعة إضافية، وسيكون خطراً على البروليتاريا تماماً كخطر كل الحكومات الموجودة حالياً»[19].

إن الفوضوي يندِّد بحدة أكثر مما يفعل الاشتراكي السلطوي بخدعة الديمقراطية البورجوازية؛ فالدولة البورجوازية الديمقراطية المسماة «أمة» لا تبدو لشتيرنر أقل إرعاباً من الدولة المطلقة القديمة «الملك. . كان مسكيناً بالمقارنة بالأمة ذات السيادة» يقول شتيرنر، ويضيف «نحن لا نجد في الليبرالية إلا استمرارية الاحتقار العنيف للأنا». بالطبع لا ينكر شتيرنر أن الكثير من

---

(19) قواميس المعرفة ـ الفلسفة، مرجع سابق، ص 26.

المكتسبات قد تحقّقت بعامل الزمن، وأن هناك فروقاً بين الدولة المطلقة والدولة الليبرالية، إلا أنه يرى أن جميع هذه المكتسبات، «كانت لصالح الدولة وليست أبداً لتقوية الأنا». .

أما من وجهة نظر برودون فإن الديمقراطية «ليست أكثر من عسف دستوري، إنها خدعة من آبائنا جعلت الشعب يعلن «سيداً»، في الحقيقة إنه ملك بدون مملكة، إنه قرد الملوك(*) والذي من المجد والأبهة الملكية لم يحتفظ إلا بالاسم، إنه (الشعب) يملك ولا يحكم. أما الانتخابات الدورية فليست إلا تجديد تنازله - عن الحكم - لقد أنزلت الأسرة المالكة من على العرش، ولكن الملكية احتُفظ بها كاملة - في الحكومة - ورقة الانتخابات بين أيدي شعب أهمل تعليمه عمداً هي خدعة محكمة يستفيد منها فقط تآلف أصحاب الملكية والتجارة والصناعة».

ولكن نظرية سيادة الشعب تحتوي في داخلها على نفيها إذا كان الشعب بأكمله سيداً فلن تكون ثمة حكومة ولا محكومين، السيد ينحل إلى الصفر، الدولة تفقد سبب وجودها وتندمج في هوية مع المجتمع ثم تختفي في التنظيم الصناعي - الاقتصادي.

أما باكونين فيرى أن النظام النيابي ليس ضماناً لحرية الشعب بل بالعكس «إنه يخلق ويضمن الوجود الدائم لأرستقراطية حكومية ضد الشعب». والانتخابات عنده مجرد خدعة «منفذ للتنفيس، قناع خلفه تختفي السلطة الطاغية للدولة المؤسسة على البنك، البوليس، الجيش وسيلة جيدة من أجل المزيد من الظلم، وتدمير الشعب باسم وبعذر ما يسمونه إرادة شعبية».

إن الفوضوي لا يعتقد أبداً في أن ورقة الانتخابات سوف تؤدّي إلى انعتاقه أو حمايته من طغيان السلطة، وإن كانت تتيح له الاختيار، فهو اختياره للجلاد الذي يسلّمه رقبته، ولقد كان برودون على الأقل نظرياً من الممتنعين عن

---

(*) قرد الملوك: يُحكى أنّ ملكاً بلغ من الغرور أنّ وزيره استطاع إقناعه بألاّ يظهر على الرعية لأنه أسمى وأرفع من أن يتّصل مباشرة بالرعيّة، وأنه يستطيع الاعتماد عليه في الاتصال بالرعية. استحسن الملك هذه الفكرة. وبعد فترة من احتجابه قتله الوزير ووضع مكانه وراء الستار قرداً على أنه الملك وصار الوزير يحكم باسم ملك غير موجود على عرشه قرد.

التصويت لأنه يرى أن «الثورة الاجتماعية ستكون في ورطة إذا جاءت عن طريق ثورة سياسية»، بل هو يصف الإدلاء بالأصوات بأنه «تناقض، فعل جبان تورط مع فساد النظام»، وهو لا يشكّ مطلقاً أن ميدان النضال ضد الفساد والظلم والقمع لا يمكن أن يكون في البرلمان: «لكي نعلن الحرب على كل الأحزاب القديمة مجتمعة لا يمكن أن نبحث في البرلمان عن ميدان القتال بل خارج البرلمان»، ويؤكد على أن الانتخابات العامة ضد الثورة لأنها قبول بالأمر الواقع، ويطلب من البروليتاريا لكي تؤسّس نفسها كطبقة أن تنفصل عن الديمقراطية البورجوازية.

ولكن هذا الموقف المبدئي لبرودون المناضل أحدث فيه بعض الاستثناءات، ففي يونيو عام 1848 م. قبل بانتخابه نائباً، واستطاب لبعض الوقت الحياة البرلمانية، ثم مرتان متتاليتان في الانتخابات الجزئية سبتمبر عام 1848 م. وفي انتخابات الرئاسة العاشر من ديسمبر من السنة نفسها ساند ترشيح رازباي أحد الناطقين باسم اليسار المتطرف والذي كان آنذاك سجيناً، بل إنه وقع فترة تحت تأثير فكرة «أقل الأضرار» مفضِّلاً عندئذ الجنرال كافيناك جزار البروليتاريا الباريسية على الديكتاتور لوي نابيلون، ثم أخيراً في انتخابات 1864/1863 قرر التصويت «بورقة بيضاء» كاحتجاج ضد ديكتاتورية الإمبراطور وليس ضد الانتخابات في حد ذاتها، والتي صار يعتبرها آنذاك «مبدأ ديمقراطياً سلبياً».

لقد احتج باكونين وأنصاره في الأهمية الأولى على نعتهم «بالممتنعين» الذي أطلقه عليهم أنصار ماركس ربما بإيعاز منه(*). إن مقاطعة الانتخابات بالنسبة إليهم لم تكن عقيدة دينية يستحيل الخروج عنها، ولكن مجرّد مسألة أسلوب عمل، وإذا كانوا يؤكّدون أولوية الصراع الطبقي على المستوى الاقتصادي إلاّ أنهم لا يقبلون أن يُقال عنهم انهم يتجرّدون عن السياسة، فهم لا يرفضون السياسة، وإنما يرفضون السياسة البورجوازية فقط، وهم لا ينكرون الثورة السياسية إلا إذا توجّب أن تسبق الثورة الاجتماعية، وهم لا يقاطعون إلا

---

(*) إن تكتيك ماركس كان آنذاك يقوم من دعم الليبرالية البورجوازية ويطلب من العمال صراحة القيام بذلك.

الحركات السياسية التي ليس لها كهدف مباشر الانعتاق الكامل للعمال. إن ما يخشاه باكونين وأنصاره وما يشهرون به هو التحالفات الانتخابية الغامضة والمشبوهة مع الأحزاب الراديكالية البورجوازية مثل تحالف عام 1848 م. أو نمط الجبهة الوطنية كما يقال الآن، وهم يرون أن العمال حين يصيرون نواباً وينتقلون إلى الحياة في وسط بورجوازي ينقطعون عن كونهم عمالاً ويصيرون رجال دولة بورجوازيين وربما أكثر بورجوازية من البورجوازيين أنفسهم.

على كل حال، فإن ما نستطيع قوله بكل تأكيد هو أن موقف الفوضويين من الانتخابات ليس ثابتاً ولا منسجماً ولا واحداً، فبعضهم يعتبر ورقة الانتخابات فرصة يجب الاستفادة منها وبعضهم الآخر يرفض الانتخابات ويرى أن استخدام ورقة الانتخابات مرفوض مهما كانت الظروف ويجعلون من هذا الرفض شرط النقاء الفكري؛ وعلى هذا النحو رفض مالاتيستا أي تنازل بمناسبة تجمّع اليسار في مايو عام 1924 م. في فرنسا.

إنه من المسلَّم به أنه في بعض الظروف يمكن أن تكون لنتائج الانتخابات مردودات جيدة أو سيِّئة وأن هذه النتائج تتوقف أحياناً على أصوات الفوضويين لترجح إحدى الكفتين، خصوصاً عندما تكون التكوينات السياسية المتواجهة شبه متعادلة «ولكن ماذا يهم، حتى لو كان بعض التقدّم سيتحقق كنتيجة مباشرة للفوز الانتخابي فإنه ليس على الفوضويين أن يركضوا إلى صناديق الاقتراع»؛ ويخلص مالاتيستا إلى أن «الفوضويين قد ظلوا دائماً أنقياء، وسيظلون حزب(*) الثورة الحقيقي، حزب المستقبل لأنهم استطاعوا مقاومة إغراء الانتخابات».

عدم اتّساق النظرية الفوضوية في هذا الموضوع يظهر بوضوح خصوصاً في إسبانيا عام 1930 م. حيث كوَّن الفوضويون جبهة مع أحزاب الديمقراطية البورجوازية لقلب الديكتاتور بريمو ديفييرا، وفي السنة التالية رغم امتناعهم الرسمي فإن كثرة منهم قد أدلت بأصواتها خلال الانتخابات البلدية التي أسرعت بقلب الملكية وفي الانتخابات العامة 19 نوفمبر عام 1933 م. فإنهم

---

(*) حزب هنا لا تعني بالطبع الحزب بالمعنى السياسي.

أعلنوا الامتناع عن المشاركة في الانتخابات التي أوصلت إلى السلطة ولمدة تزيد عن السنتين يميناً ضد العمال؛ صحيح أنهم كانوا يعلنون مقدّماً أنه إذا أدّى امتناعهم عن المشاركة في الانتخابات إلى فوز الرجعية فإنهم سوف يردّون على هذا بإشعال الثورة الاجتماعية، وهذا ما حاولوه بعد ذلك بقليل، ولكن عبثاً وبخسائر فادحة، موتى، جرحى، سجناء. . .

وعندما تجمّعت في بداية عام 1936 م. أحزاب اليسار في جبهة وطنية فإن الفوضوية النقابية وجدت نفسها في حَرَجٍ بالنسبة لموقفها الواجب اتخاذه حيال الانتخابات، فامتناعها قد يضيع فرصة الفوز على الجبهة الوطنية، ومشاركتها تعني التخلي عن مبدأ أساسي بالنسبة لها، وأخيراً أعلنت بطرف الشفاه موقف «الامتناع» وتراخت في حملتها الامتناعية حتى لا تؤثّر في الناس الذين كانت مشاركتهم مطلوبة ومضمونة، وهكذا نجحت الجبهة الوطنية 263 نائباً يسارياً ضد 181.

يجب أن نشير إلى أن الفوضويين رغم هجومهم الشيطاني ضد الديمقراطية البورجوازية فإنهم يسلّمون بأنها نسبياً تقدّمية. ماكس شتيرنر الأشد تطرفاً يترك كلمة تقدّم تسقط من قلمه من حين لآخر في سياق نقده لها، بدون شك يسلّم برودون بأن الشعب عندما يعبر من الدولة الملكية إلى الدولة الديمقراطية فإنه ينجز تقدماً، وباكونين من جهته يقول: «لا يجب أن يعتقد أننا ننتقد الحكومة الديمقراطية لصالح الملكية، على العكس إن الجمهورية الأقل كمالاً تساوي ألف مرة الملكية الأكثر كمالاً، النظام الديمقراطي يرتفع بالناس رويداً رويداً إلى الحياة العامة».

هكذا يصبح ما أورده لينين خاطئاً حين ذهب إلى أن بعض الفوضويين يرون أن أشكال القمع متساوية بالنسبة للبروليتاريا، كما يبدو جليّاً أن الخوف من أن «ضد الديمقراطية» الفوضوية يمكن أن يتشابه مع ضد الديمقراطية المضادة للثورة هو خوف لا أساس له، فنقد الفوضوية للديمقراطية هو من أجل المزيد من الديمقراطية، من أجل الديمقراطية الكاملة وليس لإلغاء الديمقراطية[20].

---

(20) راجع: د. ڤيران: **الفوضوية**، مرجع سابق، ص 26-31.

# مفاهيم فوضوية عامة

## فوضوية فردية وفوضوية جماعية:

لقد كان من المُعتاد في نهاية القرن التاسع عشر التمييز بين الفوضوية الفردية والفوضوية الجماعية؛ الأولى يمثّلها خصوصاً برودون وكذلك شتيرنر، غير أن الأخير أكثر تطرّفاً في فرديته حيث يركّز على الفرد أكثر من تركيزه على غياب السلطة، أمّا الثانية فيمثلها باكونيني وتلميذه كروبتكين.

ويعتقد أنه وإن اتفقت هاتان المدرستان الفوضويتان في الجانب السلبي النقدي منها فإن اختلافهما يظهر بعمق حالما يشرعان في وضع تصوّر بناء المجتمع، الفوضوية الفردية تبقي على الملكية الخاصة تحت شكل مخفف، بينما الفوضوية الجماعية تذهب إلى القول بالملكية الجماعية. إن هناك أسباباً لتقسيم الفوضوية إلى قسمين متمايزين إن لم يكونا خصمين، إلا أنه يبدو لنا مع ذلك أن الأخذ بعين الاعتبار في هذا التقسيم اليوتوبيا الاجتماعية «الهدف»، يجعلنا نخاطر بأن نتطرّق إلى الموضوع من غير الوجهة الصحيحة أن النظرية لا تستنتج من التطبيقات التي تقود إليها والتي ـ أي التطبيقات ـ تحت رحمة ظروف خارجية عن النظرية، قد لا تعكس دائماً نظريتها. هكذا فإن الفوضوية الجماعية قد تعرّضت لتأثير الاشتراكية (السلطوية) والتي من المفروض أنها مضادة لها، أكثر من تأثرها بمبدئها الأساسي نفسه.

ولكن إنْ كان ثمة نظرية تملك الامتياز بقدرتها على الانطلاق وأن تتلخّص في نقطة رئيسية واحدة فإنها الفوضوية، كل مظاهرها يقودها اهتمام واحد: الحفاظ على استقلالية الفردية، سواء في هذا الفوضوية الفردية أو الفوضوية الجماعية، ولهذا يرفض باكونين الشيوعية لأنه يرى فيها سيطرة الجماعة على الفرد، ويعتنق الجماعية لأنه يرى فيها تجمّعاً تلقائياً لإرادات حرة.

إن الوحدة النظرية والتجانس المستحيل علينا إدراكهما طالما نحن نقف عند المظاهر المتنوّعة للفوضوية، يكشفان عن نفسيهما حالما نعكف على دراسة ما يكون أساس النظرية الفوضوية، إنه الدفاع عن استقلالية الفرد، وهذا ما سوف نكشف عنه في المفاهيم السياسية والأخلاقية والاجتماعية بل وقبل ذلك في مصادر الطاقة في النظرية الفوضوية[1].

### مصدر الطاقة ـ الفرد:

تعارض الفوضوية بشدة التنظيم الهرمي والقهر في الاشتراكية السلطوية بمصدرين للطاقة الثورية: الفرد وتلقائية الجماهير.

الفوضوية، كما سبقت الإشارة، هي أحياناً أكثر فردية منها اجتماعية وأحياناً أخرى أكثر اجتماعية منها فردية؛ ولكن كما لاحظ بحق أوقستان هامون في استبيانه الذي سبقت الإشارة إليه، لا يمكن أن نتصور فوضوياً ليس في أعماقه فردياً مهما كان توجّهه الاجتماعي، بل أحياناً هذا التوجه الاجتماعي نفسه تمليه دوافع فردية.

لقد أعاد ماكس شتيرنر الاعتبار إلى الفرد في حقبة تاريخية حيث كانت تسيطر في المجال الفلسفي النزعة المضادة للفرد عند هيجل، وحيث أدت على المستوى الاجتماعي مضار الأنانية البورجوازية بأغلب المصلحين الاجتماعيين إلى التركيز على نقيضها، ألم يظهر مصطلح الاجتماعية (الاشتراكية)(*) كنقيض للفردية؟.

---

(1) راجع: أرفون: **الفوضوية**، مرجع سابق، ص 65-66.

(*) المصطلح (Socialisme) ترجم إلى العربية اشتراكية، وهذه ليست ترجمة دقيقة فهو يعني اجتماعية أكثر منه اشتراكية، أي التركيز على الجماعة، وليس على الفرد كما في الفردية.

إن شتيرنر يمتدح القيم الذاتية للفرد «الفريد» أي الـذي لا مثيل لـه، والذي لم تخلق منه الطبيعـة غير نسخـة واحدة لا تتكـرّر «هـذا مـا تؤكّـده البحـوث البيولوجيّة الحديثـة، أي إن كل فـرد هو فـريد». وخـلال فترة طـويلة ظل هـذا الفيلسـوف في دائـرة الفكـر الفـوضـوي معـزولاً منبـوذاً لا يتبعـه غـير قلة من الفرديين، أما اليوم فإن أفكاره قد وضحت وجرأته لفتت إليه الانتبـاه؛ لقد بـدا أنه في واقع العالم المعاصر يهتم بإنقاذ الفرد من كل الاغترابات التي تسحقه سواء من حيث العبودية الصناعية أو العبودية التوتاليتارية «الشمـولية». لقـد اشتكى البعض من أنه لم يجد في الأدب أو الـتراث الماركسي أيـة إجابـة عن الأسئلة التي تطرحها ضرورة الدفاع عن الفـرد ضد أنمـاط القهر الجـديدة التي حـلَّت محـلّ القهر الرأسمالي التقليدي على يد الاشـتراكية السلطويـة؛ إن هذه الثغـرة هي ما يحاول شتيرنر منذ منتصف القرن التاسع عشر ملأها.

إن أسلوب شتيرنر ككاتب أسلوب حيّ ثاقب يعـبِّر في جمل قوية وصدامية (لا تبحث في التنازل عن ذاتك عن حرية تحرمك قطعاً نفسك ولكن إبحث عن نفسك بنفسك)، ويطلب من كل منّا أن يكون «أنا قويـاً» ويرفض الحـرية إن لم تكن نتيجـة كفاح: «ليس هنـاك من حريـة إلّا تلك التي يغنمها الفـرد بنفسه»، «الحرية الممنـوحة المهـداة ليست حريـة وإنما سلعـة مسروقة»، «ليس هنـاك من حكم غير نفسي يمكن أن يقرِّر إن كنت مُحقّاً أم مخطئـاً»، «الأشياء الـوحيدة التي ليس لي الحق في القيام بها هي تلك التي لا أقوم بها بروح حرة»، «كل ما نقـوم بـه كفرد وحيـد»، «الدولـة، المجتمـع، الإنسـانيـة لا تستـطيـع تـرويض هـذا الشيطان».

من رأي شتيرنر لكي نتحرّر فإنه على الفرد أن يبدأ بـأن يستعرض بنـار النقد كل ما تلقّاه من أبويه ومربيه، عليه أن يقوم بجهد كبير ضد القدسية ابتـداء من الأخلاق التي توصف بالبورجوازية «كالبورجـوازية نفسهـا، مجالهـا الخاص، إنها قريبة جداً من السماء الدينية، إنها مـا زالت غير حـرّة، إنها تستعير منهـا، بدون أي نقد، قوانينها والتي تنقلها ببساطة إلى مجالها الخاص بدلاً من أن تخلق لنفسها نظريات خاصة ومستقلة».

ويوجه شتيرنر نقده خصوصاً للأخلاق الجنسية، فهو يرى أن ما صنعته المسيحية ضد «العواطف» قد أخذه قساوسة المدنية كما هو ووظفوه لحسابهم. إنهم يصمّون آذانهم عن نداء الجسد؛ إنهم يصرفون حماسهم ويستنفدون جهدهم ضده «إنهم يضربون الأخلاق على وجهها». الأحكام المسبقة الأخلاقية المتولدة عن المسيحية ما زالت تعيش وسط الجماهير، والدولة المزعومة لا دينية تستفيد من وجودها أيما استفادة «الناس يدفعون بقوة البوليس ضد كل ما يبدو لهم لا أخلاقياً أو أحياناً وببساطة غير مقبول منهم، وهذا الهيجان الشعبي لصالح الأخلاق يحمي مؤسسات البوليس أكثر مما تستطيعه الحكومة»، إذ يقدم لهذه المؤسسات تبريراً لا سياسياً؛ مؤسسات البوليس ليست عندئذ مؤسسات حماية المؤسسة السياسية بل لحماية الأخلاق، إنها سيف الأخلاق وليست سيف الحكومة، إن الحكومة لا تطمع في الحصول على مبرّر أقوى وأعمق من هذا المبرّر.

ولقد سبق شتيرنر التحليل النفسي المعاصر عندما لاحظ وندّد بما يعرف في التحليل النفسي بالاستبطان، لقد رأى أننا منذ الطفولة المبكرة نُحشى بالأحكام المسبقة الأخلاقية حتى صارت الأخلاق قوة داخلية لا نستطيع التملّص منها، «طغيانها أسوأ عشرات المرات ممّا كانته لأنها تعوي داخل وعي». ويهاجم التعليم المدرسي الذي يراه مسؤولاً عن جانب كبير من عملية الاستبطان الأخلاقي والقولبة الأخلاقية الاجتماعية؛ فالمدرسة بحق هي تلك المؤسسة التي يدخلها الفرد - إلى حدٍّ ما لأنه لا يجب نسيان الأسرة - ليتخرّج منها جماعة، فالمدرسة هي تحويل الأفراد المتفردين إلى جماعة منسجمة، ولكن شتيرنر لهذا السبب يوجّه سهام غضبه إلى المدرسة لأنه يريد الفرد أن يظل فردياً خالصاً «يدفع الصبيان في قطعان إلى المدارس - يقول شتيرنر - لكي يتعلّموا كلاماً مكرّراً، الحكاية القديمة، وعندما يحفظون عن ظهر قلب تعابير القدماء فإنهم يعلنون راشدين»، وشتيرنر لا يتورّع عن استباحة كل الحرمات عندما يعلن «الله، الضمير، الواجب، القوانين، كلها أوهام حشوا بها عقولنا وقلوبنا». ويشير بإصبع الاتهام إلى مَن يراهم مفسدي الشباب «إن مفسدي الشباب هم القساوسة والآباء» لماذا؟ ماذا صنعوا؟ إنهم «يلوثون القلوب الشابة، ويخرّبون العقول الصغيرة».

ويبلغ به التطرف مبلغاً يجعله يعلن: «إذا كان هناك ثمة فعل شيطاني فهـو ذلك الصوت المزعوم إلهياً الذي أدخل في الضمير».

ويكتشف شتيرنر في مشروعه إعادة الاعتبار للفرد اللاشعور الفرويدي؛ الأنا بالنسبة له لا يمكن إدراكه، وضده «إمبراطورية الفكر الكوجيتو، الروح، تتناثر شظايا، إنه لا يمكن التعبير عنـه لا يمكن تصوره ولا إدراكـه» ونحـن نسمع من خلال هذه العبارات صدى أوَّليـاً للفلسفة الـوجوديـة: «إنني أنطلق من فـرضية أخذ نفسي فرضية»، «لا أوجد إلا بالقدر الذي أتغذّى فيه على نفسي»، «واقعـة أنني أستوعب نفسي يعني أنني أُوجد».

بالطبـع الحمية التي تحمـل قلم شتيرنـر تدفعـه أحيانـاً إلى التناقض وإطـلاق عبارات لا إجتماعية: «نحن لا نأمـل في حياة مشـتركة ولكن في حيـاة متفردة»، «يموت الناس وأحيـا أنا»، أو أيضـاً: «سعادة النـاس شقائي»، «إذا كـان عادلاً بالنسبة لي فهو عدل، إنه من الممكن ألّا يكون كذلك للآخرين، هذه مشكلتهم وليست مشكلتي فليدافعوا عن أنفسهم».

كيف وبماذا نفسّر هذه المبالغات، وهذا الاندفاع الصاخب في الرفض المطلق للأخلاق ولكل ما يمكن للفرد أن يستمدّه من المجتمع؟ لماذا هذا العداء،لكل ما هـو اجتماعي؟ نـظرياً لا يمكن تـبرير هـذا الموقف، ولكن يمكن تفسـيره وتفسـير حدّته باعتباره ردّاً مبالغاً فيه على قهر أيضاً مبالغ فيه؛ إن التطرف الذي يعبر عنه شتـيرنر في فـرديته يعـبر عن التـطرف المقـابـل في سحق الفـرد وإذابتـه في محيط الآخـرين، كما أن هـذه الشطحـات الوقتيـة لا تـترجم حقيقـة أعـماق تفكـيره، فبالرغم من إعلانه العداء للناس، إلّا أنه يطمـح الى حياة الجمـاعة، ومثلما هـو الحال عند أغلب المنبوذين أو الهامشيين، فإن لديه حنيناً جارفاً إلى حياة الجماعة، وعن السؤال: كيف تفرده يتيح له الحياة في المجتمـع، يجيب شتيرنـر «الإنسان الـذي فهم فرديتـه وحده يستـطيع إقـامـة عـلاقـات مـع أمثـالـه»، وربمـا هـذه الحاجة نفسها هي التي تبرهن على فرديتنا. وهو يذهب إلى أن «الفرد يحتـاج إلى أصدقاء، الى المساعدة.. إذا كتب يحتاج لمن يقرأ ما يكتبه، إنه يتّحد مـع أقرانـه لكي يزداد قوة، وينجـز بفضل قـوة الجماعـة ما لا يستـطيعه كـل فرد». ويشـير

بصراحة واضحة إلى القوة التي يهبها الاجتماع إلى الفرد المشارك في هذا الاجتماع: «إذا كان خلفك بضعة ملايين لحمايتك فإنكم تكونون معاً قوة هامة ويكتب لك ببساطة النصر»؛ ولكنه يشترط لهذا الاجتماع ولهذه العلاقة مع الآخرين أن تكون إرادية وحرة، ويمكن حلّها باستمرار.

إن شتيرنر يميز بين المجتمع سابق الوجود والذي هو قهر، ومجتمع التشارك الذي يذهب إليه والذي هو فعل حرّ؛ ففي رأيه أن المجتمع القائم يستخدم الفرد، بينما في التشارك الفرد هو الذي يستخدم المجتمع، بالطبع التشارك أيضاً يتطلب التضحية، إذ ليس من المعقول أن يستخدم الفرد التشارك دون مقابل منه، وليس من الممكن أن يمارس الفرد حرية مطلقة دون الأخذ بعين الاعتبار حرية الآخرين؛ فالتشارك يقتضي بلا شك تحديد الحرية، وشتيرنر لا يبدو أنه يجهل هذا ولكنه يضع فارقاً يميز هذه التضحية وهذا الحد للحرية؛ فهذه التضحية في مجتمع التشارك ليست من أجل «العام» الشيء العام «أن صالحي الشخصي هو الذي قادني إليها».

في كتاب شتيرنر «الفرد وخواصه» نقابل الاهتمامات المعاصرة، خصوصاً عندما يتطرق إلى مسألة الحزب مشيراً صراحة إلى الحزب الشيوعي، منتقداً بشدة طغيان الحزب حيث إن الحزبي «يجب أن يتبع دائماً حزبه، وفي كل مكان يجب عليه قبول مبادىء الحزب الأساسية ودعمها»، «الأعضاء ينحنون أمام أقل رغبة للحزب»، برنامج الحزب بالنسبة للحزبيين «هو الحق غير المشكوك فيه»، «يجب أن تكون للحزب روحاً وجسداً» حتى إن من يتحول من حزب إلى آخر «يعامل كخائن». إن الحزب في نظر شتيرنر ليس تشاركياً ولا يقوم على علاقة حرة بل هو عبارة عن «جثة».

إذن فهو يرفض هذا النمط من الارتباط، ولكنه لا يرفض كل ارتباط، بل يراوده الأمل في إمكانية قيام تشاركية سياسية: «سأجد دائماً كفاية من الناس مستعدين لمشاركتي دون أن يضطروا إلى قسم يمين الولاء لي»، فهو لا يستطيع الالتحاق بحزب إلا إذا لم يعد في الحزب أي إجبار «أن يتشارك مع غيره

بحرية ويستعيد بهذا حريته نفسها» أي لم يعد الحزب حزباً، فالإجبار من أساسيات الحزبية، وحزب لا إجبار فيه هو لا حزب.

لا ينقصنا بعد هذا إلّا محاولة تفسير رأي شتيرنر في قضية مهمة مبثوثة في كتاباته وهو المتعلق بأن وحدة الفرد ليست فقط، كما يعتقد كثيرون، أنانية في صالح أناه الخاص، ولكنها أيضاً في صالح الجماعة، إن التشاركية الإنسانية ليست خصبة إلا إذا لم تقمع الفرد ولم تعرقل أو تعيق ازدهاره، بل بالعكس تطور مبادراته وطاقاته الخلاقة... قوة جماعة ما أليست مجموع القوى الفردية التي تكوِّنها؟ كيف لجماعة أن تكون قوية إذا لم تكن مكوّنة من أفراد أقوياء؟

وعلى هذا فإن شتيرنر يبدو مقتنعاً بالرأي الذي يقول إن العامل الأساسي في تكوين المجتمع ليس الانسجام والتماثل بل الاختلاف، ولأن الناس مختلفون فإنهم جميعاً في حاجة لبعضهم البعض، وهم يتساوون في هذه الحاجة.

إلا أن الثغرة في فكر شتيرنر موضوع حديثنا تنتج من أن المركب بين الفرد والمجتمع عند شتيرنر يظل ناقصاً أعرج: اللاإجتماعي والاجتماعي يتواجهان في فكر هذا المتمرد دون أن يتمكّنا من الانصهار معاً، ولم يتمكن من إيجاد صيغة ملائمة لهذا المركب المرغوب والمحذور معاً: ولهذا فإن الفوضويين الاجتماعيين يأخذون عليه هذا وهم على صواب.

لقد اعتبر شتيرنر، عن خطأ، برودون من الشيوعيين السلطويين الذين باسم الواجب الاجتماعي يدمرون التطلع الفردي، ولكن وإن كان صحيحاً أن برودون قد سخر كثيراً من عبادة شتيرنر للفرد، إلا أن فكره كله، وكل جهوده عبارة عن بحث عن توازن أو مركب بين اهتمامات الفرد ومصالح المجتمع، بين القوة الفردية والقوة الجمعية؛ وهو يؤكد على تكامل الفردية والاجتماعية «كما أن الفردية هي الواقعة الأساسية للإنسانية ـ يقول برودون ـ فإن التشارك هو الحد المكمل لها». ويبدو من تتابع أفكار برودون أنه لا يقبل الفردية المتطرفة، كما يرفض النزعة الاجتماعية القاهرة للفرد «البعض يعتبر أن الفرد لا قيمة له إلا في مجتمع... يعملون على أن يبتلع المجتمع الفرد، هذا هو النظام الشيوعي ـ يقول برودون ـ إفناء الشخصية باسم المجتمع.. إنه الطغيان،

طغيـان غيبي ونكرة»؛ طغيـان غيبي لأن مفهوم المجتمـع عـلى هـذا النحـو هـو مفهوم مجـرَّد لا واقع له، ونكرة لأن المجتمع الذي يسحق أفراده هو كل واحـد ولا واحد بالذات، ونحن نكون على هذا المنـوال على قـاب قوسـين أو أدنى من ظهور من يشخِّص هذا المجتمع النكرة ويجسِّد هذا المفهوم الغيبي. . إنها الدولة الشمولية ـ التوتاليتارية ـ ويؤكـد برودون أن المجتمـع المتكوّن عـلى هذا النحـو «ليس التشارك» وأنه مجتمع محكوم عليه بالشلل والجمـود: «إذا حرمنـا الشخص الإنساني من خواصه فإن المجتمع يحرم من مبدئه الحيوي».

ولكن برودون في اتجاه معاكس يأخذ برقاب الطوباوية الفـردية التي تنـظر إلى الأفـراد عـلى أنهم ذرات متجـاورة بـدون أي ارتبـاط عضـوي، بـدون أي قـوة جمعية، وتتكشف عاجزة عن حل مشكلة توافق المصالح بالنـظر إلى الاختلاف؛ ثم يخلص إلى مـوقف محدد: لا للشيـوعية التي تسحق الفـرد ولا لحريـة فـردية بدون حدود «إن لدينا مصالح عديدة متضامنة، أشيـاء عديـدة مشتركـة»، وهذا يقتضي في رأي برودون ضرورة إيجاد صيغة توازن الفرد ـ المجتمع.

وباكونين بدوره ينطلق من الفرد والمجتمع معاً، وهو لا يني يكرر أنه انطلاقـاً من الفرد الحر يمكن أن يؤسَّس مجتمع حر؛ وفي كل مرة يتطرق فيها إلى الحقـوق الواجب ضمانها للجماعات مثل حق تقرير المصير، حق الانفصال، فإنه يهتم بأن يظهر الفرد في رأس قائمـة المستفيدين، وهـو ينصّ على أن الفـرد ليس عليه من واجب نحو الجماعـة إلا في حالـة أنه قـد قبل بحـرية الارتبـاط بها. وعليـه فإن باكونين يؤسس فكرة الواجب على الحرية، فإذا انعدمت الحـرية أو عـاقها عـائق انعدم معها واجب الفرد نحو المجتمع، ولهذا في رأيه أن الكل «يجب أن يكـون حـراً يشارك أو لا يشـارك، حر أن يـذهب إن شـاء للحيـاة في الصحـراء أو في الغابات بين الوحوش» وليس عليه واجب نحو أي مجتمع إلا إذا اختار بحريـة الارتبـاط به «الحـرية هي الحق المـطلق لكل مـوجـود إنسـاني، ألا يبحث عن عقوبة لأفعاله غير ضميره وألا يحدد هذه الأفعال إلا بإرادته الخاصـة، وأن يكون مسئولاً بالتالي أولاً أمام نفسه». المجتمع الذي اختار الفرد أن يكون عضواً فيـه لا يظهر في ما عددناه من مسئوليات إلا في الدرجة الثانية، فالإنسان مسئول أولاً

أمام نفسه ثم ثانياً أمام المجتمع، وعلى المجتمع نحو الفرد واجبات أكثر مما على الفرد نحو المجتمع، فمن حق الفرد على المجتمع والذي هو واجب المجتمع نحو الفرد «أن لا يمارس عليه - شريطة أن يكون راشداً - لا رقابة ولا سلطة ولكن عليه حماية حريته».

ويدفع باكونين ممارسة الحرية إلى حدودها القصوى «الحرية المطلقة الكاملة»، ويعلن أن من حقه أن يتصرّف في شخصه كما يشاء، أن يكون خاملاً أو نشطاً، أن يعيش بشرف عن طريق عمله الخاص أو حتى مستغلاً وبشكل مخجل، الإحسان أو الثقة الخاصة. ولكنه يضع لهذه الممارسات شرطاً: أن هذا الإحسان أو هذه الثقة التي استغلها تكون قد منحت له إرادياً ومن طرف أشخاص راشدين، ومعنى هذا كما هو واضح أنه في حالة غياب هذه الشروط فإن استغلال ثقة أو إحسان شخص غير راشد أو في حالة الإكراه على الإحسان أو على منح الثقة فإن مستغل الثقة يقع تحت طائلة العقاب الاجتماعي، كما أن هناك حالة أخرى يكون من حق المجتمع فيها التدخل وهي استغلال الثقة العامة لا الخاصة.

ويزداد تطرف باكونين الذي باعثه الغيرة على الحرية حتى يقول: «من حقّي أن أدخل في تشاركيات حتى التي محتواها يكون أو يظهر بعد ذلك على أنه لا أخلاقي». ولا يستثني من تطرفه حتى الانضمام إلى تلك التي محتواها الفساد وتدمير الحرية الفردية أو العامة: «الحرية لا يمكن ولا يجب أن يدافع عنها إلا بالحرية إنه تناقض خطير أن نريد الضرر بالحرية بعذر حمايتها». قد نستطيع قبول ذلك في ما يتعلق بحرية الفرد نفسه وقد لا يكون أمامنا خيار ألّا نقبل، فالذي يرتضي العبودية لنفسه لا يستطيع أحد، حتى وإنْ بذل الجهد، تحريره من عبوديته، والحياة مليئة بمثل هذه النماذج، ولكن في ما يتعلق بالحرية العامة أو حرية الآخرين فإننا أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن يكون هذا الحق مضموناً للآخرين أيضاً وفي هذه الحالة من حق كل واحد تدمير الحرية العامة، ولكن في هذه الحالة ليس ثمة حرية عامة في غابة من الوحوش، أو أن يكون للمجتمع حق الدفاع عن الحرية العامة؛ على كل حال فإننا نرجع مذهب

باكونين هذا من ناحية إلى حرصه على الحرية الذي يقوده إلى رفض أي عذر وسدِّ أي ثغرة قد يتسرّب منها الطغيان لطمس الحرية، ومن ناحية أخرى إلى فشله وفشل الفوضوية عموماً في إيجاد صيغة تمكن الفرد الحر أن يزدهر في مجتمع مزدهر، إن هذه هي الصخرة التي تحطمت عليها أشرعة الفوضوية.

أما بالنسبة للأخلاق فإن باكونين يبدو مقتنعاً بأن اللاأخلاقية هي نتيجة تنظيم سيِّىء للمجتمع، يجب إذن لعلاج هذه تدمير هذا التنظيم من أعلاه إلى أسفله؛ ويقينه لا يتزعزع في أنه لا يمكن تأسيس الأخلاق إلاّ على الحرية، ولذلك فإن أي حظر يفرض بعذر حماية الأخلاق قد كان على حساب الأخلاق نفسها. فالقمع في رأيه لم يوقف انتشار اللاأخلاقية بل إنه دائماً طوّرها ووسّع مجالها، مما يجعل من العبث مواجهتها بالتشديد في التشريعات والتي ترتدّ على الحرية الشخصية، فكلما تضخَّمت التشريعات كلما فرغت الحرية من محتواها، وأي صلاحية تمنح لتطبيق هذه التشريعات تكون على حساب الحرية.

أما بالنسبة للأشخاص الطفيليين، العاطلين، والجانحين فلا يقبل باكونين إلاّ عقوبة واحدة: الحرمان من الحقوق السياسية أي من الضمانات الممنوحة من المجتمع للفرد، بل في رأيه أن الشخص يستطيع، ومن حقه أن يغرِّب حريته، ولكن في هذه الحالة أيضاً يجب حرمانه من حقوقه السياسية طيلة فترة عبوديته الإرادية. إن هذا يجعلنا نتأكد من أن باكونين لم يكن معارضاً تماماً وبالقدر الذي يعتقده هو نفسه لحق تدخل المجتمع لحماية الحرية العامة ولمقاومة حتى التغريب الإرادي للحرية الشخصية.

وما هو موقف المجتمع إذا تعلق الأمر بجرائم؟ إن باكونين ينظر إلى الجريمة كمرض وإلى عقوبتها كعلاج أكثر منه حكم من المجتمع على المجرم، والأكثر من ذلك فإن المحكوم عليه يجب من وجهة نظر باكونين أن يكون له الحق في ألاّ يسلّم نفسه للعقوبة الواقعة عليه وذلك بإعلانه عدم رغبته في عضوية المجتمع، والمجتمع له الحق في المقابل أن يطرده وأن يعلنه خارج ضماناته وحريته، ولكني أرى في هذا حذلقة قانونية أكثر منه ممارسة فعلية. تُرى ما حال فرد نُبِذ من مجتمعه ونُزعت عنه ضمانات المجتمع وحمايته له؟ ألا يكون كالبعير الأجرب الذي من حق وبقدرة أي كان أن يصرعه دون أن يقع تحت طائلة القانون؟

ورغم كل ما ذكرنا فإن باكونين ليس عدمياً، وقوله بالحرية المطلقة لا يقوده إلى نفي الالتزام الاجتماعي كما قد يتبادر إلى الأذهان، بل إنه يشرط الحرية الفردية بتحقيق حرية المجتمع «لن أكون حراً إلا بحرية الآخرين». وهو على ما يبدو واعٍ للفائدة العظيمة التي يجنيها الفرد من أمثاله في المجتمع: «الإنسان لن يحقِّق فرديته الحرة إلّا بالاستعانة بكل الأفراد الذين يحيطون به وبفضل القوة والعمل الجماعي».

وإذا كان باكونين يذهب إلى أن التشارك يجب أن يكون إرادياً فإنه لا يشك لحظة واحدة ـ نظراً للامتيازات العظيمة والفوائد التي يحقّقها ـ في أن «التشارك سيكون مفضلاً بالنسبة لكل الناس» على حياة الوحدة والتصعلك: إن الإنسان في نظر باكونين يجمع بين ميزتين متناقضتين ولكنهما متلازمتان «الإنسان هو معاً الأكثر فردية والأكثر اجتماعية من بين كل الحيوانات». هناك حيوانات فردية لا تملك أي ميل للاجتماع، وهناك حيوانات اجتماعية ليس لها أي خواص فردية، والإنسان وحده يجمع بين الفردية والاجتماعية، ربما لأنه الحيوان الوحيد الحر.

بصدر رحب وروح تركيبية يقترح باكونين أن نقيم جسراً بين الفرد وحركة الجماهير: «كل حياة اجتماعية ليست إلّا الاعتماد المتبادل والمستمر بين الأفراد والجماهير، كل الأفراد، حتى الأكثر ذكاء والأشد قوة، هم في كل لحظة من حياتهم قادة ونتاج إرادة الجماهير وفعلها». بالنسبة للفوضوي تكون الحركة الثورية نتاج هذا الفعل المتبادل، إنها تنظر بالقدر نفسه من الأهمية إلى الفعل الفردي وإلى الفعل الجماعي والمستقل للجماهير.

إن الورثة الروحيين لباكونين، الفوضويين الإسبان، مع حماسهم للاشتراكية، «للتشريك»، لم ينسوا أن يعلنوا قبيل ثورة 36 ضمان الاستقلال الذاتي المقدّس للفرد، إن الطموح الأبدي للوحدة ـ يعلن ديقواباد وسانتلان ـ يمكن أن يعبر عن نفسه بألف طريقة: الفرد لا يمكن أن يسحق تحت وطأة أي نوع من المساواة. . الفردية، الذوق الخاص، التفرد، تجد مجالاً كافياً للظهور «إن المساواة لا تجد شرعيتها إلا في الفردية، إنها المساواة في الاختلاف»[2].

---

(2) د. قيران: **الفوضوية**، مرجع سابق، ص 40-49.

### مصدر الطاقة ـ الجماهير:

لقد كشفت ثورة 1848 م .لبرودون أن الجماهير هي القوة المحركة للثـورة، فلقد كتب في نهايـة عام 1849 م. أن «الثـورات لا تعرف ملهمـين» «إنها تأتي عنـدما يطلبها المصير، وتتوقف عندما تنفد القوة الغامضة التي فجّرتها». وبرودون ينحاز لتلقـائية الجـماهير معتقـداً أن الجماهـير لا تحتاج لـوصايـة بأي مـبرر كان: «كـل الثـورات تحقَّقت بتلقائيـة الشعب وإذا حدث بعض الأحيـان أن الحكومـات قد انقادت للمبادرة الشعبية فذلك لأنها أجبرت أو أكرهت على ذلك»، ويسخر من الحجة التي يتحجج بها البعض لفرض الوصاية على الجماهير قائلاً: «عندما يترك الشعب لذاته فإنه يرى أكثر وضوحاً من حاله عندما يقوده الساسة»، كما يسخـر أيضاً مما نسميه اليوم بـالثورة الفـوقية مؤكـداً استحالتهـا: «الثورة الاجتـماعية لا تحدث بأمر من سيد وفق تصور جاهز أو بقرارات من ملهم». فـالثورة الحقيقيـة الجديرة بهذا الأسم في نظره «هي نتـاج الحياة الكليـة». ولا يعني هذا أنـه ليس للثورة رجال يقـع عليهم عبؤها: «إن كـان للثورة منفِّـذوها. . فـإنها ليست من عمـل أي شخص». وشارحـاً رأيه في الثـورة مؤكداً عـلى «شخصية واستقـلالية الجماهير»، ولا يعترف بناء على ذلك إلا «بالثورة التي تقوم من القاعدة وليس من القمـة». وبرودون كـان واضحـاً في مـا يتعلق بمـا بعـد الثـورة وعـلى من تقـع مسئولية بناء المجتمع، هل الحزب الطليعي أو الصفوة الثورية. . ؟. . . . لا إن «بناء المجتمع يجب أن يكون من شأن الجماهير الشعبية نفسها».

وباكونين من جانبه لم يتوانَ يكرِّر أن الثورة الاجتماعية لا يمكن لا أن تتقرر ولا أن تنظم من أعلى، وأنها لا يمكن أن تتحقق وأن تصـل إلى تطورهـا الكامـل إلا بواسطة الفعـل التلقائي والمتـواصل للجـماهير: «الثـورة تأتي كـوميض البرق في الليـــل» «إنها تحدث بحكم طبيعـة الأشياء». وبـاكونـين لا يعتقد في الأسبـاب الظاهرة والمباشرة للثورة، بل إن الثورة تكون في رأيه أسبق وأعمق من الأسباب الظاهرة: «إنها ـ أي الثـورة ـ تنضج وقتـاً طويـلاً في أعماق الضمـير الغريـزي لجماهير الشعب ثم تنجز في الظاهر لأسباب تافهة»؛ وهذا ما يفسِّر واقعياً الفارق بـين تفاهـة الأسباب التي تبـدو لنا وواقـع الثورة المـترتبة في الـظاهـر عـلى هـذه

الأسباب؛ إن هذه الأسباب ليست من وجهة نظر باكونين إلّا القشة التي قصمت ظهر البعير أو القطرة التي جعلت الإناء يفيض.

إلا أننا نلمس عند باكونين توجهاً إلى اعتبار الثورة إلى حد كبير لا إرادية، وهذا توجّه يعيب الفلسفة التحررية ويظهر تأثره بالمادية التاريخية، فهو يذهب إلى أننا «يمكن أن نتوقّعها ـ الثورة ـ أن نشعر باقترابها ولكن مطلقاً لا نستطيع الإسراع بها»، كالعاصفة يمكن توقّعها يمكن الشعور باقترابها ولكن لا نستطيع الإسراع بها، كما لا نستطيع منعها؛ إن هذه النظرة تُضْفي على الثورة طابعاً ميثولوجياً يتعارض مع فلسفة تأخذ في الاعتبار الإنسان الواقعي العيني وترفض انطلاقاً من هذا الاعتبار المفهوم التقليدي للمجتمع الذي تراه مُغرقاً في التجريد والغيبية.

ويذهب باكونين إلى أن الثورة الاجتماعية الفوضوية «تبزغ من ذاتها من بين الجماهير مدمرة كل ما يعترض فيض الحياة الشعبية لكي تخلق بعد ذلك، وانطلاقاً من أعماق روح الشعب، الأشكال الجديدة للحياة الاجتماعية الحرة». وفي تجربة العامية (La Commune) عام 1871، يجد باكونين ـ كما يدعي ـ تصديقاً لوجهات نظره؛ فالعاميون كانوا يعتقدون أنه في الثورة الاجتماعية «فعل الأفراد لا قيمة له وكل القيمة للفعل التلقائي الجماهيري».

وكروبتكين مثل سابقيه يمتدح هذه الروح الرائعة للتنظيم التلقائي التي لدى الشعب والتي رغم أنها على درجة متطوّرة جداً فإنه من النادر أن يسمح له بممارستها، ويضيف ساخراً من أي مشكك في هذا «يجب أن تكون أنوفنا في الأوراق التافهة طيلة الحياة لكي نشك في ذلك..».

ولكن الفوضوي بعد هذه التأكيدات المبالغ أحياناً في تفاؤلها مثله مثل صديقه اللدود الماركسي في مواجهة تناقض حاد جداً: التلقائية الجماهيرية أساساً لها الأولوية ولكنها في الواقع العملي لا تكفي لكل شيء، فلكي تصل التلقائية إلى الوعي تبدو مساعدة قلة من الثوريين القادرين على التفكير في الثورة لا مفر منها أو لا غنى عنها.. والمشكل ليس في إقرار هذا الواقع ولكن في كيف نتفادى أن هذه القلة لا تستغل تفوقها العقلي والحركي لكي تحل محل الجماهير وتشل

مبادرتها، بل وربما تفرض عليها سيطرة جديدة؟ كيف للجماهير أن تستفيد من ميزات هذه القلة الثورية دون الخضوع لوصايتها؟

لقد وصل برودون، بعد أن بالغ في مدح تلقائية الجماهير، إلى ملاحظة جمود الجماهير وسلبيتها وقد أرجع السبب في هذا إلى الأحكام المسبقة للحكومة وغريزة الاختلاف وعقدة النقص التي تعيق حمية الجماهير؛ إذن النتيجة أن العقل الجماعي للشعب يجب أن يُثار، أن تحرض الجماهير، فمن يثير هذا الفعل الجماعي للشعب؟ من يحرض الجماهير؟ وبرودون يبدو مقتنعاً بأنه إن لم يأتِ إلهام من الخارج - خارج الجماهير بالطبع - فإن عبودية الطبقة الدنيا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، فالجهل يزيد في متانة سلاسل العبودية، وهذا ما جعله يسلم بأن «الأفكار التي أثارت في كل عصر حمية الجماهير نبتت أصلاً في عقول بعض المفكرين.. الأولوية لم تكن أبداً للكثرة، الأولوية في مجال الفكر للفردية». «إنّ هذا يعني - هكذا يقول - أننا نجهل الطبيعة المستحوذة للسلطة»، وتبعاً لهذه الحقيقة فإنه يتواضع في مشروعه ولا يطلب أكثر من إيجاد «توزان بين العنصرين الفرد والجماهير».

أما باكونين فقبل أن يصير فوضوياً حوالى 1864 م. كان ضليعاً في التآمر وفي الحركات السرية، وكان يعرف فكرة بلانكي القاضية بأن فعل الأقلية (الثورية) يجب أن يسبق يقظة الجماهير الواسعة من غفلتها لكي تلحق هذه بعناصرها الأكثر تقدماً؛ أمّا في الأممية العمالية، الحركة العمالية، التي تكونت أخيراً آنذاك فإن المشكلة قد طرحت بشكل مختلف، ومع ذلك فإن باكونين - وقد صار فوضوياً - لا يزال مقتنعاً بضرورة طليعة واعية «من أجل انتصار الثورة على الرجعية - يقول باكونين - فإنه من الضروري وسط الفوضوية الشعبية التي تؤلف حياة الثورة نفسها وكل طاقاتها أن وحدة الفعل والفكر الثوري يجدان أداتها». ما هذه الأداة؟ إن باكونين لا يتركنا ننتظر الجواب طويلاً: «مجموعة يزيد عددها أو ينقص من أفراد يستلهمون الفكرة نفسها ويهدفون إلى الهدف نفسه، يمكنهم بل يجب عليهم أن يمارسوا تأثيراً طبيعياً على الجماهير»، وباكونين يقر ويعترف بأهمية التنظيم وفعاليته أكثر من العدد، فالقلّة المنظمة يمكن أن تجر

وراءهـا الكثرة، كـما تجرّ القـاطرة الـواحدة عـدة عـربـات، «عشرة، عشرون، ثلاثون رجلاً منسجمين ومنظمين فيما بينهم والذين يعرفون أين يتـوجهون ومـاذا يريـدون يمكنهم أن يجروا وراءهم بسهولة مائـة مائتـين. . بل أكـثر من ذلك». وعليه، ووفقاً لهذه الرؤية فإن ما يجب أن نهتم بتكوينه هم القادة المنظمون جـداً «قادة الحركة الشعبية».

إن الوسائل التي يقرها باكونين تشبه إلى حد كبير ما يعرف حالياً في المصطلح السياسي باسم (النـواة) أي أن نستقطب الأفـراد الأكثر ذكـاء، والأكثر تـأثيراً في كل مكان «لكي تصير هذه المنظمة بقدر المستطاع منسجمـة مع مبـادئنا فـإن سر تأثيرنا هو أنه على الفوضويين أن يكونوا كالملاح غير المـرئي في وسط العاصفـة الشعبيـة، يجب عليهم قيـادتهـا، لا بـواسـطة سلطة رسميـة ولكن بـواسـطة ديكتاتورية بدون اسم، بدون اختصاصات رسميـة وأكثر سلطاناً بالقدر الـذي ليس لها فيه أي مظهر من مظاهر السلطة». ومع ذلك فـإن السلطة سلطة باسم أو بـدون اسم وكونها سلطة نكـرة لا يعفيها من أنها سلطة، بـل عـلى العكس فإن باكـونين يعـترف بأن هـذه السلطة كلّما كانت نكـرة كلّما كانت أشـدّ وطأة؛ فالسلطة الرسمية يعني أن لها حدوداً تقف عندها مهما كان اتساع هـذه الحدود، أما السلطة غير الرسمية فتعني سلطة بدون حدود، سلطة مطلقة.

ولا نعتقـد أن باكـونين يجهـل أن مصـطلح رئيس وديكتـاتـور. . . الـخ لا يختلف كثيراً عنه عند خصوم الفوضويين، ولهذا يحاول الرد مقـدماً عـلى كل من يعتقد أن فعلاً قد نظم عـلى هذا النحـو يمثل مسـاساً بحـرية الجـماهير، ومحـاولة لخلق قوة تسلطية جديـدة مـبرراً تلك السلطة النكرة التي قـال بها، يجيب عـلى الاعتراض السالف: «لا. . الطليعة الواعية يجب ألّا تكون منفصلة عن الشعب ولا الرئيس الديكتاتور للشعب كـل ما تستـطيع فعله هـو أن تنشر بين الجـماهير أفكاراً منسجمة مع غرائزها وليس أكثر من ذلك، وكل الباقي لا يجب ولا يمكن أن يصنع إلا بواسطة الشعب نفسـه» السلطة الثورية ـ وباكونـين لا يتورع عن استخدام هذا المصطلح آملاً مع ذلك أن يـوجد منهـا أقل عـدد ممكن ـ يجب لا أن تفـرض السلطة على الجـماهير ولكن أن تحـرض عليها بـين الجـماهـير، لا أن

تخضعهم لتنظيم ما ولكن أن تحرضهم على تنظيم أنفسهم من القاعدة إلى القمة.

وكما شرحت ذلك روزا لكسمبورغ، فإن باكونين يرى أن التناقض بين التلقائية التحررية (الفوضوية) وضرورة تدخّل الطليعة الواعية لا يجد حقيقة حله إلا في اليوم الذي يندمج فيه العلم مع العمل، حينئذٍ العمال وقد صاروا واعين لن يحتاجوا لرؤساء وإنما فقط «لأدوات تنفيذ» لفعلهم الواعي.

وبعد أن أكد على أن العمال لا يزال ينقصهم التنظيم والعلم فإن الفوضوي الروسي يصل إلى النتيجة وهي أن «الأممية» لا يمكن أن تكون أداة تحرير إلاّ حين تجعل الوعي يتغلغل في كل عضو من أعضائها - العمال جميعاً - بالعلم، الفلسفة السياسية، والاشتراكية.

ولكن هذه التركيبة التي قد تكون مرضية من الوجهة النظرية إلا أنها تحيل إلى مستقبل بعيد، وفي انتظار أن التطور التاريخي يتيح تحقيقها فإن الفوضويين مثلهم مثل الآخرين - الماركسيين - يظلّون حبيسي التناقض: هذا التناقض مزّق الثورة الروسية التي كان يتجاذبها قطبان، فمن ناحية السلطة التلقائية للسوفيات - أي المجالس الشعبية - ومن ناحية أخرى ادّعاء الحزب البلشفي دور القيادة، كما ظهر هذا التناقض خلال الثورة الإسبانية حين كان الفوضويون يتأرجحون بين قطبين، حركة الجماهير من ناحية والنخبة الفوضوية الواعية من ناحية أخرى.

من تجربة الثورة الروسية التي انتهت بالإبقاء على اسم السوفييت - المجالس الشعبية - بعد أن أفرغته من محتواه تحت سيطرة البلاشفة، يصل الفوضويون إلى نتيجة قطعية «التنديد بالدور القيادي للحزب» أحدهم وهو الفوضوي فولين وضح ذلك فيما يلي: «الفكرة الأساسية في الفوضوية بسيطة جداً: ولا حزب ولا مجموعة سياسية أو عقائدية جاعلة نفسها فوق أو خارج الجماهير العاملة لتحكمها لن تنجح أبداً في تحريرها حتى لو كانت تهدف إلى ذلك حقاً، الانعتاق الحقيقي لا يمكن أن يتحقّق إلا بواسطة النشاط المباشر للمعنيين أنفسهم، العمال أنفسهم، المتجمعين لا تحت راية حزب سياسي أو منظّمة

عقـائديـة، ولكن في تنظيـماتهم الخاصـة، نقابـات إنتـاجيـة، لجـان المصـانـع، تعاونيات، على أساس الفعل العيني والإدارة الذاتية، يساعـدهم في ذلك لا أن يحكمهم الثوار العاملون بين الجماهير وليس فوق الجـماهير. . الفكـرة الفوضـوية والثورة التحررية الحقّة لا يمكن أن يحقّقها الفوضويون باعتبارهم كذلك، ولكن فقط بواسطة الجماهير الواسعة، الفوضويون، وبالأحرى الثوريون عمومـاً عليهم فقط تنـوير ومسـاعدة الجـماهير في بعض الحـالات، إذا ادّعى الفوضـويون أنهم ينجزون الثورة الاجتماعية بقيادتهم للجماهير فإن هـذا الادعاء يصـير محض وهم كما كأنه ادعاء البلاشفة ولنفس الأسباب».

إلا أن الفوضويين الإسبان وقد شعروا بدورهم بضرورة أقلية واعية عقائـدياً ـ الاتحاد الفوضوي الليبيري ـ في قلب نقابتهم الكبيرة ـ الاتحاد الوطني للعمـل ـ لكي تناهض هذه الأقلية الاتجاهات الإصلاحيـة عند بعض النقـابيين «الخلّص» في قلب النقابـة وكذلك ضد معتنقي ديكتاتورية البروليتاريـا، مستلهمة تعـاليم باكونين، فإن الاتحاد الفوضوي الليبيري قـد عمل عـلى أن ينوّر ويحـرض لا أن يقود، كذلك فإن الوعي الراقي نسبياً عند بعض العنـاصر الفوضـوية في قـاعدة الاتحاد الوطني للعمل قد سـاعدهـا على تفـادي السقوط في مبـالغات الأحـزاب الثورية السلطوية، إلاّ أنه لعب دوراً ضئيلاً كقيادي، متردداً في محاولتـه السيطرة على النقابات، وغير واضح في استراتيجيته، أغلب عناصره كـانوا من النشـطين المحرّضين أكثر منهم بالثوريين الملتزمين سواء على المستوى العملي أو النظري.

إن العلاقة بين الجماهـير والأقلية الـواعية تمثّـل مشكلة لم يتمكّن الفوضـويون من إيجاد حل لها(*)[3].

(*) ومـع ذلك فهنـاك حد لهـذا الاعتقاد، لقـد ظل العـاميون فـترة طويلة نسبيـاً تاركـين التلقائيـة الجـماهيريـة تعمل في الـوقت الذي كـان فيه اعـداء الثورة يجهـزون للقضاء عليهـا، ولم يصـل العامين إلى تنظيم أنفسهم لمواجهة أعدائهم حتى كان الوقت متأخراً.

(3) راجع د. ڤيران: **الفوضوية**، مرجع سابق، ص 40-55.



# مفاهيم سياسيّة

## ضرورة التنظيم:

الفوضوية ترفض أن تكون مرادفة لانعدام النظام وبالتالي التسيب، ولقد كان برودون أوّل من أعلن أن الفوضوية ليست انعدام النظام، ولكنها «النظام، النظام الطبيعي بالتعارض مع النظام الاصطناعي المفروض من أعلى»، ورغم النزعة الفردية فإنها «الوحدة الحقيقية» بالتعارض مع «الوحدة الزائفة التي ينتجها الإكراه». مجتمع من هذا القبيل، مؤسس على الوحدة الحقيقية والنظام الطبيعي «يفكّر، يتكلم، يعمل كرجل واحد، وهذا بالضبط لأنه ليس ممثلاً بشخص واحد، ولأنه لم يعد يعترف بأي سلطة شخصية، ولأن فيه كما في كل موجود منظم وحيّ، كما في اللامتناهي عند بسكال، المركز في كل مكان والمحيط ليس في أي مكان». ويصل الأمر به أن يؤكِّد أن «الفوضوية هي المجتمع المنظم الحي»، ليس هذا فقط بل إن المجتمع الفوضوي هو المجتمع «الأكثر نظاماً والأكثر حرية الذي يمكن للإنسانية أن تصل إليه».

وإذا كان بعض الفوضويين قد فكّروا بشكل مغاير وبلغ بهم الأمر رفض النظام في أي صورة كان ومهما كان مصدره، فإن الفوضوي الإيطالي مالاتيستا يلفت انتباههم إلى ضرورة الانضباط، بل ويكشف أيضاً عن الأسباب الحقيقية وراء هذا الرفض «معتقدين، تحت تأثير التعليم أو التربية السلطوية

التي مورست عليهم أو المتحصّلين عليها أن السلطة هي روح النظام الاجتماعي، ولكي يقاتلوا هذه ـ السلطة ـ فإنهم قاتلوا ونفوا ذلك النظام الاجتماعي؛ الخطأ الأساسي عند الفوضويين المعادين لفكرة التنظيم يكمن في اعتقادهم أن التنظيم مستحيل بدون سلطة، وأنهم فضّلوا ـ بعد تسليمهم بهذه الفرضية ـ أن يتخلّوا عن أي تنظيم على أن يقبلوا أقل سلطة، «إذا كنا نعتقد ـ يقول مالاتيستا ـ أنه لا يمكن أن يكون ثمة نظام بدون سلطة فإننا سنكون سلطويين، لأننا نفضّل السلطة التي تعيق وتجعل الحياة تعسة على اللانظام الذي يجعل الحياة مستحيلة» ولكن لحسن الحظ أن هذا غير صحيح، فالتنظيم الاجتماعي لا يستدعي بالضرورة السلطة، بل إن السلطة تكون ضارة به في وجودها أكثر مما يضره غيابها.

أما فولين الفوضوي الروسي في القرن العشرين فإنه أيضاً يردّ على ما ذهب إليه البعض من الاعتقاد بأن المفهوم التحرري (الفوضوي) يعني غياب أي تنظيم فيقول: «تفسير خاطىء أو أغلب الأحيان علمياً غير صحيح يدعي أن المفهوم التحرري يعني غياب التنظيم وأي تنظيم لا شيء أكثر زيفاً من هذا، إن الأمر لا يتعلق بنظام أو لا نظام، ولكن الأمر يتعلق بمبدأين للنظام مختلفين؛ بالطبع يقول الفوضوي إن المجتمع يجب أن يكون منظّماً، ولكن هذا التنظيم الجديد يجب أن يحدث بحرية وإجماعياً، وقبل كل شيء أن يكون منطلقاً من القاعدة، إن مبدأ التنظيم يجب أن يصدر لا عن مركز وجد مقدماً لكي يتسلط على المجموع ويفرض نفسه عليه، ولكن ـ هذا بالضبط النقيض ـ عن كل النقاط لكي ينتهي إلى عقد للتنسيق، مركز طبيعي معدّ لخدمة كل النقاط، بينما التنظيم الآخر المقام على صورة ذلك التنظيم القديم لمجتمع القهر والاستغلال يصل بمساوىء المجتمع القديم إلى أقصى نتائجها، ولا يمكن أن يستمر في الوجود إلا بتلفيقات جديدة».

في الحقيقة، الفوضويون ليسوا فقط أنصار نظام اجتماعي حقيقي، ولكن كما يشير هنري لوفيبر في كتابه عن (العامية) هم أيضاً منظمون من الطراز الأول، إلا أن الفيلسوف هذا اعتقد اكتشاف تناقض هنا (تناقض مثير للاستغراب ـ

لاحظ هنري - فيما نجده في تاريخ الحركة العمالية حتى يومنا هذا وخاصة في إسبانيا)، وهو يقصد تناقض الفوضوية ونزعة التنظيم عند الفوضويين ولكن هذا لا يدهش إلا أولئك الذين بالنسبة إليهم الفوضوي مسبقاً ليس إلّا مخرِّباً إرهابياً[4].

## عقد فوضوي وعقد اجتماعي:

الفوضوية تمقت كل فكرة عن السلطة باعتبار هذه مناقضة لمفهوم الحرية الفردية، ولكن يظل عليها أن تجد حلاً للمشكل العويص: بأي طريق غير طريق الجبر والإكراه يمكن المحافظة على الأمن وإقامة العدالة في المجتمع؟ وبدقة أكثر: كيف يمكن للفوضوية تنظيم المجتمع دون المساس بالحرية؟

الجواب يكاد يكون معروفاً؛ الحياة الاجتماعية من وجهة النظر الفوضوية يجب أن تقوم على علاقات قانونية إرادية أي على عقد حرٍّ بين المعنيين والذي بنوده لصالح جميع المتعاقدين وتكون محترمة بحرية.

إن نظرية كهذه تجعلنا نفكّر في روسو وعقده الاجتماعي، إلا أن العقد الفوضوي يختلف أساساً عن العقد الاجتماعي. ولكي ندرك بدقة هذا الفرق ليس هناك أفضل من الرجوع إلى برودون والذي في كتابه «فكرة عامة عن الثورة في القرن التاسع عشر» ميَّز بكل دقة بين مفهومه عن العقد ومفهوم روسو.

إن برودون يشير بحق إلى أن عقد روسو ليس اجتماعياً إلّا في الاسم، أما حقيقيته فهو «وهم تشريعي المقصود منه تشريع لا حق - جعله شرعياً - للوضع الاجتماعي القائم بكل نواقصه»، إنه بكلمة واحدة - يؤكّد برودون - «بمساعدة خدعة محكمة تشريع اللانظام الاجتماعي، تعميدُ الفقر على أساس سيادة الشعب».

إن أساس الاختلاف بين العقدين يقوم في أن العقد الفوضوي ليس «اجتماعياً» بل حقيقي عيني وأنه ليس تجريداً سياسياً يصل في نهايته إلى أن

---

(4) راجع د. ڤيران: **الفوضوية**، idées-gallimard، باريس، 1981، ص 61-62.

يدخل من النافذة ما طرد من الباب، ولكنه نتيجة نقاش وحوار فيه المعنيون انتهوا بأن وفقوا بين مصالحهم وحلّوا خلافاتهم، وبالتالي يمكن تعديله باستمرار إذا تعرض المعنيون لتغيرات، إذن الفوضوية لا تقوم على عقد وحيد، والذي تعقيده بالضرورة ينتهك الحياة ولا يجانسها، ولكنه يقوم على مجموع لانهائي من الاتفاقات والعقود التي تتفق قدر الإمكان مع احتياجات الفرد.

كذلك فإن مدى العقد الفوضوي محدود بينما يطالب روسو ـ لصالح العقد الاجتماعي ـ كل مواطن بالتخلّي عن حريته «تبعيته الكاملة لكل متعاقد، وكل حقوقه للجماعة». أما برودون فيرى انه عند التعاقد كل متعاقد يجب أن يحصل على قدر ما يعطي، ويعطي على قدر ما يحصل، أي تساوي الحقوق والواجبات، كما أنه، خارج الالتزام المحدّد بدقة والناتج عن بنود العقد، يستمر الفرد متمتعاً بكامل حريته وسيادته. وباختصار العقد الفوضوي له هدف محدد: إنه يمنح الفرد أكثر حرية مما يأخذ منه مع تقديمه له بعض الضمانات، عكس العقد الاجتماعي الذي يأخذ من الفرد حرية أكثر مما يقدم له[5].

**الفيدرالية:**

إن العقد قد يتمّ بين شخصين وقد يتم بين آلاف الأشخاص، واتساع العقد هذا يقود الى الفيدرالية، وهذه تبدو صيغة سحرية بواسطتها تعتقد الفوضوية حل واستبدال التنظيم المبني على الدولة وعلى المركزية أن لا محدودية العقود التي تنتج عن بعضها البعض، والتي تتوازن بسهولة بالقدر الذي هي فيه ليست جامدة وليست نهائية، سواء على المستوى الحرفي المهني أو على المستوى الإقليمي أو المحلي، وأيضاً على المستوى الوطني، بل وحتى على المستوى العالمي، فأصحاب الحرفة الواحدة يتعاقدون، والحرف تتعاقد، وأفراد المحلة (La commune) يتعاقدون، والمحلات تتعاقد فنصل إلى فيدرالية على مستوى الإقليم، والأقاليم تتعاقد فنصل إلى فيدرالية على مستوى الوطن (National)، والأوطان تتعاقد فنصل إلى فيدرالية عالمية. هذا البناء يبدو للوهلة الأولى غير

---

(5) ارفون: **الفوضوية**، مرجع سابق، ص 67-68.

منظم وغير متماسك ولكن ـ يرى برودون ـ بفضل المحافظة على مبدأ استقلالية الإرادة الفردية على كل المستويات يقود إلى اتحاد ـ فيدرالية ـ يقبل به الجميع بحرية، وهذا يجعل وجوده واستمراريته مضمونين أكثر من أي اتحاد مفروض، فيه يشعر الجميع بالقهر ولذلك يتحينون الفرصة للإفلات منه وتدميره.

الفيدرالية بدلاً من أن تشل الإرادة الفردية ـ كما هو الحال في الدولة ـ فإنها تجعلها متعدّدة إلى ما لا نهاية هذه الفيدراليات المتتالية، فيدرالية تعاونية، فيدرالية جماعية (كومونية)... الخ يشبهها برودون بالدوائر الناتجة عن سقوط حجر في بركة ماء، والتي لها جميعاً نقطة مركزية واحدة، كذلك الفيدرالية حتى الأكثر اتساعاً أساسها الإرادة الحرة للأفراد «إذا كان العقد الذي أبرمه مع البعض أستطيع إبرامه مع الجميع وإذا كان الجميع يستطيعون تجديد العقد فيما بينهم، وإذا كانت كل جماعة من المواطنين من الكومون (الجماعة المحلية) المقاطعة، التعاونية، الشركة... الخ قد تكونت على أساس عقود مماثلة، فإنها تعتبر بالتالي كشخص معنوي يستطيع بالتالي أن يتعاقد مع كل جماعة من الجماعات الأخرى، ومع الجميع بالطريقة نفسها. إن هذا يعني كما لو أن إرادتي تتكرر إلى ما لا نهاية، إنني عندئذ أصير متأكداً أن القانون الناتج عن كل هذا وفي كل مكان من «الجمهورية» وبملايين المبادرات المختلفة ليس إلا قانوني أنا» هكذا يكون الفرد عند برودون «بداية الفيدرالية ومنتهاها»[6].

باختصار مجتمع المستقبل الفوضوي يجب أن يبنى على دعامتين:

1 ـ دعامة اقتصادية وهي اتحاد التشاركيات العمالية ذات الإرادة الحرة والتي تقوم على الإدارة الذاتية.

2 ـ دعامة إدارية وهي اتحاد الكومونات.

وبقي أن يتوج وأن يتمفصل البناء بواسطة تصور واسع قادر أن يشمل العالم أجمع: أي الفيدرالية أو الاتحاد.

وبالقدر الذي فيه أفكار برودون تنضج، فإن فكرة الفوضوية الفيدرالية

(6) هـ. ارفون: **الفوضوية**، PUF، باريس، 1974، ص 68-69.

تنضج وتكتسب أهمية، إن أحد آخر أعمال برودون يحمل عنوان «المبدأ الفيدرالي»، كما أنه في أواخر حياته صار يعلن عن نفسه فيدرالياً أكثر منه فوضوياً؛ بالطبع نحن الآن لا نعيش في عصر المدن العتيقة، والتي حتى في وقتها كانت تتّحد أحياناً فيما بينها برباط فيدرالي، إن المشكل المعاصر هو كيف يُدار بلد كبير «إذا كان اتساع الدولة - يلاحظ برودون - لا يتجاوز مساحة مدينة أوكومون فإني أترك الحكم في ذلك لكل شخص ويكون كل شيء قد قيل، ولكن لا ننسى أن الأمر يتعلق بمناطق واسعة من الأراضي حيث المدن والضواحي والقرى تُعدّ بالملايين، لا مجال لتجزئة المجتمع إلى أجزاء: الوحدة لا غنى عنها»، فالفيدرالية لا تعني في رأي برودون التجزئة والتقزيم بل بالعكس يراها الأساس المتين لوحدة قوية.

إن السلطويين يدّعون أنهم يديرون هذه المجموعات حسب قوانين «الغزو» أي كأنهم غزاة استولوا على بلد ما، وهذا ما يعلنه بردون «طبقاً لقانون الوحدة نفسه مستحيلاً»، فالإدارة السلطوية رغم ادعاءاتها تضعف الوحدة، إن كل هذه المجموعات - مدن - قرى - ضواحٍ . . . الخ، تكون أجهزة عضوية لا يمكن تدميرها، كما لا يمكنها أن تتخلى عن استقلالها وسيادتها، كما لا يستطيع سكان المدينة بصفتهم مواطنين فقدان صفة الإنسان الحر، كل ما يمكن أن يحدث هو خلق عداء قد لا يمكن إصلاحه بين السيادة (العامة) والسيادات (الخاصة) وأن تبرز سلطة ضد السلطة. وباختصار بينما يعتقد السلطويون بتطوير الوحدة فإنهم لا يفعلون غير زرع الانقسام.

في مثل هذا النظام من الاحتواء الوحدوي، المدن أو المجموعات الطبيعية تكون دائماً محكوماً عليها أن تمّحي وتفنى في قلب نظام أعلى هو الذي يمكن أن نسميه نظاماً اصطناعياً (المركزية) والتي تعني الاحتفاظ في اللاإنقسام الحكومي بمجموعات والتي هي بطبيعتها مستقلة، هذا هو الطغيان في المجتمع المعاصر، سيطرة النظام الاصطناعي على التكوين الطبيعي، إنه نظام إمبريالي شيوعي حكم مطلق. . . كل هذه الكلمات بالنسبة لبرودون ذات معنى واحد.

وفي المقابل الوحدة، الوحدة الحقيقية، المركزية، المركزية الحقيقية تكون في رأي برودون غير قابلة للتدمير، إذا كان هناك رباط قانوني، عقد تبادلي، حلف

اتحادي يعقد بين الوحدات الوطنية المتنوعة، فإن العقد هو الذي يجعل المركزية مركزية مجتمع أناس أحرار، هكذا يذهب برودون، أما الوحدة الاجتماعية فيراها «نتاج انضواء حر للمواطنين» لا نتاج قهر أو إكراه سلطوي، وهذا النوع من المركزية يجد تحبيذاً عند برودون، فهي مركزية تعبر عن وحدة الأمة وليس العكس أي ليس وحدة الأمة هي التي تعبر عن المركزية؛ يقول: «يجب لكي تظهر الأمة في وحدتها أن الوحدة تكون مركزية في كل وظائفها وقدراتها ويجب أن تتحقق المركزية من أدنى إلى أعلى ومن المحيط إلى المركز، وأن كل الوظائف تكون مستقلة، وتحكم نفسها بنفسها. . ستكون المركزية قوية بقدر ما تتعدد مراكزها».

النظام الفيدرالي هو نقيض المركزية الحكومية؛ السلطة والحرية هذان المبدآن المتصارعان أبدياً محكوم عليهما بألّا يتصالحا. الفيدرالية تحل كل الصعوبات التي يطرحها تناقض الحرية والسلطة. الثورة الفرنسية أسست الأمل في نظام جديد، إذن وريثتها الطبقة العاملة تملك السر، هذا النظام الجديد هو: تجميع كل الشعب في اتحاد اتحادي (كونفيدرالية)؛ هذا التعبير ليس وليد الصدفة، إنه اتحاد عالمي يكون واسعاً جداً «يجب أن تتحد المجموعات الكبيرة فيما بينها»؛ وبرودون يعلن أن «القرن العشرين يفتتح عصر الفيدراليات».

باكونين لم يصنع غير تطوير وتعميق النظرات الفيدرالية عند برودون، مثل الأخير يمتدح امتيازات الوحدة الفيدرالية على الوحدة السلطوية: «عندما لا توجد قوة الدولة الملعونة التي تجبر الأفراد، التشاركيات الكومونات، الأقاليم على الحياة معاً، فإنهم سيكونون أكثر ارتباطاً، ويكونون وحدة أكثر حيوية أكثر حقيقة، أكثر قوة من أن تكون مجبرة تحت الضغط الساحق للدولة».

السلطويون يخلطون دائماً بين الوحدة الشكلية الدوقمانطيقية الحكومية، وبين الوحدة الحية والحقيقية والتي لا تنتج إلّا عن التطور الحرّ لكل الأفراد، ولكل المجموعات وللتحالف الاتحادي والحر تماماً، للتشاركيات العمالية في الكومونات وما وراء الكومونات في الأقاليم والأقاليم في الوطن.

إن باكونين يلح على ضرورة وسيط، حلقة وصل بين الكومون والتنظيم

الفيدرالي الوطني «الإقليم فيدرالية حرة لكومونات مستقلة ذاتياً»، هذه هي حلقة الوصل بين الكومون والتنظيم الفيدرالي الوطني.

وباكونين يحذر من الاعتقاد أن الفيدرالية تقود إلى العزلة والأنانية وهو الاعتراض الذي نجده على لسان السلطويين أعداء الفيدرالية، بالعكس يرى باكونين أن التضامن والتكافل لا غنى عنه للحرية «الكومونات ـ يقول باكونين ـ مع كونها ذات استقلال ذاتي تشعر أنها متضامنة فيما بينها، وبدون التضحية بحرية أي منها فإنها تتّحد في إطار وثيق»، كما يرى أنه لا حاجة لأي رباط سلطوي ولأي توحيد إكراهي اصطناعي ما دام هناك عناصر وعوامل وحدة تلقائية إرادية، ففي العالم الحديث والمصالح المادية، الثقافية، والعقلية، والأخلاقية، خلقت بين كل أجزاء الأمة، الأمة الواحدة، وكذلك بين الأمم المختلفة وحدة قوية وحقيقية؛ هذه الوحدة ستبقى بعد اختفاء الدولة (الدول)؛ إن الوحدة التعسفية لا مبرر لها إلا غياب العوامل الموحدة للقاعدة. ولكن غياب هذه العوامل يجعل الوحدة هشّة عرضة للانهيار لا يحافظ عليها وعلى استمراريتها إلّا العسف الذي أوجدها فهي مشروطة باستمرارية العسف.

ولكن الفيدرالية سلاح ذو حدين: فالفيدرالية الجيرونديةِ(*) خلال الثورة الفرنسية كانت ضد الثورة، كما أن المدرسة الملكية لشارل موراس قد دعت إلى اللامركزية الإقليمية. وفي بعض البلدان مثل الولايات المتحدة فإن الخاصية الفيدرالية في الدستور قد استغلها أولئك الذين يرفضون الحقوق المدنية للملونين، ولذلك فقط الاشتراكية وحدها ـ يرى باكونين ـ تستطيع أن تقدم محتوى ثورياً للفيدرالية، ولهذا فإن أنصاره الإسبان يظهرون بعض التعاطف مع الحزب الفيدرالي البورجوازي بزعامة مارقال الذي يعلن نفسه برودونياً، وكذلك مع جناحه اليساري الذي يعتنق نظام «الكانتونات» خلال الفترة القصيرة للجمهورية المجهضة 1873[7](*).

---

(*) حزب من أحزاب الثورة الفرنسية.

(7) راجع د. قيران: **الفوضوية**، مرجع سابق، ص 90-94.

(*) الكومون يقصد بها الجماعة ذات العلاقة المباشرة وهي أقرب ما يعرف بالجماعة المحلية حيث علاقاتها مباشرة وشخصية، أو هي الجماعة الطبيعية.

## الكومون:

في الجزء الأول من حياته العملية كان برودون منشغلاً بالتنظيم الاقتصادي كما كان يرتاب في كل ما يتعلق بالسياسة، وهذا ما جعله يهمل مشكلة الإدارة على مستوى البلاد كلها؛ لقد كان يكتفي بتأكيد أن العمال يجب أن يحلّوا محل الدولة وأن يصيروا هم أنفسهم الدولة، ولكنه لا يحدد تحت أي شكل يتم هذا.

أما في السنوات الأخيرة من حياته فإن المشكل السياسي الذي بدوره يتناوله على الطريقة الفوضوية من القاعدة إلى القمة صار يشغل تفكيره أكثر من ذي قبل، وهو في هذا ينطلق من أن الناس يكونون فيما بينهم على مستوى القاعدة المحلية ما يدعوه بالجماعة الطبيعية، والتي تتمثل في مدينة أو في تنظيم سياسي، مؤكداً استقلاليتها بوحدتها؛ يقول برودون: «مجموعات مماثلة رغم بعدها عن بعضها البعض يمكن أن تكون لها مصالح مشتركة، ومن الممكن أن نتصوّر أنها تتفاهم وتتشارك، وبواسطة هذا الضمان المتبادل تكون جماعة عليا»، ولكن هنا في (الجماعة العليا) شبح الدولة يحاصر المفكر، الفوضوي الذي يطرده سريعاً، «ولكن مطلقاً الجماعات المحلية «الكومونات» التي تتحد لتضمن مصالحها ولتطوير ثرواتها لا تذهب حتى التخلي أو التنازل وتجعل من نفسها قرباناً أمام المعبود الجديد».

وبرودون يحدد بدقة نسبية الكومون المستقلة ذاتياً على أنها جوهرياً «موجود ذو سيادة»، وبهذه الصفة فإن لها «الحق أن تحكم نفسها بنفسها، وأن تتولى إدارة أملاكها ودخلها وأن تنشىء من أجل شبابها المدارس وأن تسمي (تعين) الأساتذة. . . الخ، هذا هو ما نعنيه بالكومون، وهذه هي الحياة الاجتماعية، الحياة السياسية (الحقة)، إنها تزيل كل العراقيل، إنها لا تعرف حداً إلا في نفسها، وكل محاولة حد من الخارج تكون لها قاتلة».

وكما سنرى، فإن الإدارة الذاتية عند برودون متناقضة مع وجود الدولة السلطوية، وبالتالي فإن الكومون لا تستطيع التعايش مع السلطة المركزية، وفي هذا الموضوع لا يقبل برودون أي حل وسط، من أعلى إلى أسفل «لا وسط إما أن الكومون تكون ذات سيادة أو تابعة»، كل شيء أو لا شيء. . إعطها كل

شيء أو. . في اللحظة التي لا يصبح فيها أمرها بيدها، وأن القانون مفروض عليها من أعلى، وأن الجماعة الكبرى التي تكون الكومون جزءاً منها تعلن نفسها أعلى من الكومون، هنا لا مفر من أن تجد الكومون نفسها يوماً من الأيام في تناقض مع الجماعة الكبرى وينشأ الصراع، وحالما يوجد صراع فإن المنطق والقوة تقضي بأن تكون الغلبة للسلطة المركزية «هذا بدون نقاش، بدون مساومة، الحوار بين الأعلى والأدنى غير ممكن، بل عبث».

باكونين يدخل الكومون في تنظيم المجتمع المقبل بطريقة أكثر دقة من برودون، فهو يرى أن التشاركيات العمالية الإنتاجية يجب أن تتوحد بحرية في كومون، والكومونات يجب أن تتّحد بحرية فيما بينها، وعندئذ «الحياة والفعل التلقائي الذي حرمت منه الكومونات خلال قرون بسبب فعل واستيعاب الدولة لها، سوف يعود للكومونات بواسطة إلغاء الدولة».

ما هي العلاقات التي ستنشأ بين الكومونات والنقابية العمالية؟

إن اتحاد الجورا (فرع من الأممية في سويسرا وهو الذي اعتنق آراء برودون) لا يتردّد في الإجابة عام 1880: «أداة هذه الحياة المحلية تكون في اتحاد التكوينات المهنية، وهذه في الاتحاد المحلي الذي سيكون «الكومون» المقبلة»؛ مع ذلك فإن كُتّاب هذا النص قد حدث عندهم بعض التردّد وطرحوا السؤال: «هل سيكون مجلس عام لكل السكان؟». هل سيكون ممثلون عن التكوينات المهنية؟ وهم الذين لهم حق صياغة عقد الكومونات؟ لكي يخلصوا إلى أن النظامين ممكنان. . الأولوية للكومون أم للنقابة؟ هذه المسألة انقسم حولها فيما بعد في روسيا وفي إسبانيا الفوضويون الشيوعيون الذين يعطون الأولوية للكومون، والفوضويون النقابيون الذين يرون أولوية النقابة.

أما بالنسبة لباكونين فإن الكومون هي الأداة المؤهّلة لمصادرة أدوات العمل لصالح الإدارة الذاتية؛ وللتعويض عن الممتلكات المصادرة فإنها هي التي، في المرحلة الأولى من التنظيم الاجتماعي، تعطي أو تقدم الضروري لكل الأشخاص المصادرة ممتلكاتهم.

وقد وصف باكونين ببعض الدقة تنظيم الكومون الداخلي؛ فهي تُدار

بواسطة مجلس مكوّن من ممثلين منتخبين مخوّل مهمة آمرية، دائماً مسئول، ودائماً عرضة للحل، والمجلس الكوموني يستطيع أن يختار في داخله لجاناً تنفيذية لكل فرع من الإدارة الثورية في الكومون، وهذا التوزيع للمسئولية على أكبر عدد يمثل امتيازاً يتمثل في مشاركة أكبر عدد من القاعدة في الإدارة، ويقلل من وجهة نظره من مساوىء النظام التمثيلي حيث مجموعة محدودة من المنتخبين تحتكر كل المهام بينما الشعب يظل سلبياً في مجالس عامة من النادر حتى دعوتها للاجتماع، ولكن الملاحظ أن هذا التوزيع للمسئولية إذا تعدى حدوداً معينة كانت له نتائج سلبية تغطي على إيجابياته: تمييع المسئولية حتى نصل إلى استحالة تحديد المسئولية، وهنا نصل في الواقع إلى اللاّمسئولية.

لقد أدرك باكونين غريزياً أن المجالس المنتخبة يجب أن تكون جمعيات «عاملة، تشريعية، وتنفيذية»، أو كما قال لينين في إحدى فتراته الفوضوية: «ديمقراطية بدون برلمان». ويوضح اتحاد الجورا من جانبه هذا التصور: «لكي لا نسقط في ميوعة الإدارة المركزية والبيروقراطية نحن نعتقد أن المصالح العامة للكومون يجب ألاّ تُدار بواسطة إدارة محلية واحدة ولكن بواسطة لجان خاصة بكل فرع من النشاطات. هذا الإجراء ينزع عن الإداريين صفة الحكومة».

إن مثل هذا التخصّص التقني هو مفهوم خصب، وفي المقابل فإن ما يجب تفاديه هو البرلمانية الكومونية، وهذا الخطر يمثله إسناد التشريع والتنفيذ للمجالس الكومونية كما ذهب باكونين حين أسند لهذه المجالس مهمة التشريع والتنفيذ؛ وقد انتبه كروبتكين إلى هذا الخطر، منتقداً سابقة الكومون الباريسية 1871، ووجّه لوماً إلى الشعب الباريسي لأنه «أدخل النظام النيابي في قلب الكومون»، ولأنه بهذا قد «تخلّى عن مبادرته الخاصة لحفنة من الناس انتخبوا إلى حد كبير بطريق الصدفة». وقد عاب كروبتكين على بعض المصلحين الاجتماعيين أنهم «يحاولون مهما كان الثمن المحافظة على الحكومة النيابية»، ومن وجهة نظره «فإن النظام النيابي قد عفى عليه الزمن، لقد كان السيطرة المنظمة للبورجوازية ويجب أن يختفي معها». ويطلب كروبتكين ضرورة البحث عن أسلوب جديد للتنظيم: «من أجل مرحلة اقتصادية تعلن عن نفسها يجب أن

نبحث عن نمط جديد من التنظيم السياسي مؤسس على مبدأ غير مبدأ التمثيل».
إن على المجتمع أن يجد الشكل المناسب للعلاقات السياسية، وهذه يجب أن تكون أكثر شعبية من الحكومة النيابية ليصبح حكماً ذاتياً، حكم الذات من قبل الذات نفسها.

هذه الديمقراطية المباشرة المدفوعة حتى آخر نتائجها والتي على مستوى الإدارة الذاتية الاقتصادية أو على مستوى الإدارة في مجال البلاد تلغي آخر ظواهر السلطة، وفي الواقع هي المثل الذي يهدف إليه كل اشتراكي سواء كان سلطوياً أو تحررياً؛ إلا أن السلطوي يشرط ذلك بمرحلة من التطور الاجتماعي حيث يصبح عموم العمال مالكين للعلم والوعي، وكذلك بانتهاء مملكة الندرة، وحلول مملكة الوفرة. وإن كنّا نرى أن مستوى الوعي والقدرة العلمية يؤثر على سير الديمقراطية المباشرة سلباً أو إيجاباً، فالمجتمع الواعي المالك للقدرات العلمية هو أنجح في ممارسة الديمقراطية المباشرة من غيره، ولكن نختلف هنا عن السلطويين في أننا لا نستطيع الانتظار لسبب بسيط: الممارسة نفسها للديمقراطية المباشرة هي مصدر وعي عظيم لعامة الناس.

وقد ركّزت بعض الاتجاهات الفوضوية على عامل العلم حتى جعلت امتلاكه من قبل الطبقة العاملة يفقد الممارسة الديمقراطية للانتخابات العامة أهميتها: «إن الممارسة الديمقراطية للانتخاب العام - أعلن اتحاد الجورا - تفقد أهميتها في مجتمع منظم علمياً»؛ وليس هذا حقيقة ببعيد عن حلم لينين بمجتمع منظم على غرار مصلحة البريد والهاتف الفرنسية. بالطبع هنا الحديث عن الديمقراطية عبث، فهذه النزعة تهدف لا إلى تحرير المجتمع وإنما إلى تعميم البيروقراطية[8].

إن مبدأ الفيدرالية ذات التجمعات والمستويات المتعددة وجد قبولاً خاصاً في فرنسا البلد الشديد المركزية منذ أن أراد له اليعاقبة أن يكون واحداً غير قابل للتقسيم، كما أنه في باريس وضعت الفيدرالية أو الفوضوية الإيجابية، حسب تعبير برودون، موضع التطبيق للمرة الأولى؛ أن فكرة التعاقد كانت القاعدة

(8) د. قيران: **الفوضوية**، idées-gallimard، باريس، 1981، ص 82-84.

الإيديولوجية لكومونة باريس 1871، ولكي نقتنع بذلك ما علينا إلا أن نعيد قراءة البيان الذي نشر قبيل انتخابات الكومون في 23 مارس من قبل الأمميين الباريسيين «استقلالية الكومون ـ يؤكد البيان ـ هو ضمان العقد الذي بنوده قد توصل إليها بحرية تؤمن المساواة الاجتماعية». وبضعة أسطر بعد ذلك يستطرد البيان: «استقلالية كل كومون تزيل كل سمة اضطهادية عن مطالبها، ويؤكد الجمهورية في أسمى معانيها».

وكما هو معلوم فإن هذا البيان لم يبقَ حبراً على ورق، فبالقدر الذي فيه الاضطراب وانعدام النظام قد سمح للكومون بالتوجه نحو الممارسة العملية، فإنها قد قامت ببعض المبادرات الفيدرالية. لقد أصدرت بعض المراسيم لتنظيم الخدمة العامة على أساس التعاون الحر بين المعنيين خاصة في ما يتعلق بورش المدفعية وكلية الطب حيث الأساتذة والطلاب نظموا أنفسهم باتفاق متبادل بينهم في ما يمكن أن نسميه الجامعة الحرة إنْ صحّ التعبير.

هل يمكن القول إن الفشل الذريع الذي مُنيت به الكومون قد تضمّن القضاء النهائي على الصيغة الفيدرالية؟

بدون شك إلغاء كل السلطات المركزية ودفعة واحدة قد أضعف من قوة المقاومة للكومون وساهم في سرعة سقوطها، ولكن لكي نقيّم الكومون تقييماً عادلاً كان يجب أن تطبق في كل فرنسا، وربما عالمياً، أما باريس المحاصرة، المعزولة، فقد حكم عليها بالاختناق مهما كان النظام الذي اختارته؛ لقد توقع برودون نفسه فشل أي تطبيق جزئي للصيغة الفيدرالية، وذلك عندما كتب يقول: «ماذا يفيد أن تثور باريس داخل أسوارها، إذا لم تتبعها ليون، مرسيليا، تولوز. . . الخ إذا كانت المقاطعات سيدة نفسها لم تتبع خطواتها فإن باريس ستدفع الثمن. . ».

بالرغم من هذه التجربة المأساوية لكومونة باريس أو ربما بسبب هذه التجربة نفسها والتي نزعت عن الفيدرالية طابعها «الطوبائي»، فإن فكرة الفيدرالية قد صارت خلال الجمهورية الثالثة حجر الزاوية في الدعاية الفوضوية، حتى إن ماركس نفسه، رغم أن اهتمامه منصبّ على الاستيلاء على الدولة، أثار مشهد

الكومون إعجابه مما اضطره إلى امتداحها بالكلمات التالية: «في الحقيقة أعاد دستور الكومون للبناء الاجتماعي كل الأنماط التي كانت مستوعبة في الدولة، هذه الطفيلية ـ الدولة ـ التي تعيش على المجتمع وتشل حرية حركته، ومن هذه الزاوية كانت ـ الكومون ـ نقطة انطلاق لإعادة شباب فرنسا». إن شهداء الكومون رغم مرور الزمن ما زالوا يثيرون الإعجاب[9].

## هل الفيدرالية ممكنة؟

إن قاعدة الفيدرالية عقود مبرمة بحرية بين المتعاقدين، وهذه الفكرة عاشت حتى بعد الاختفاء النسبي للفوضوية؛ ونستطيع الآن بمراجعة الأحداث السياسية أن ندرك ما تتمتع به من اهتمام على المستوى الدولي وما مارسته من تأثير على بعض الأنظمة السياسية والاجتماعية المعاصرة كما هو الحال في (الاتحاد السويسري) وفي جمهوريات يوغسلافيا؛ إذن من المفيد أن نخضع هذه الفكرة لامتحان مختصر أولاً على المستوى الفردي ثم على المستوى العالمي.

لنقل أولاً إن غياب كل جبر أو إكراه من قبل الدولة في العلاقات بين الأفراد، والقبول بعقد لا يرتب أي عقاب هي فكرة ليست خالية من المعنى كما قد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة؛ لأنه إنْ كان صحيحاً، من وجهة النظر الفوضوية، أننا نستطيع إبرام عقد مع أي شخص، إلا أنه في الوقت نفسه لا شيء يمنعنا أن نرفض إبرام عقد مع أي شخص لا يوحي لنا بالثقة، وهذا هو الموقف الذي نحن نتبناه نحو أي شخص لم يفِ بالتزاماته التعاقدية، بمعنى أن العزل الاجتماعي أو النبذ يكون من نصيب ذلك الذي لا يحترم ما قطعه من عهد، وهذا التهديد بالنبذ يبدو فعّالاً تماماً مثل الخوف من الشرطي وربما في بعض الأحوال يفوقه.

ولكن إذا انتقلنا إلى الحياة المعاصرة وتعقيداتها، فإن هذه النظرية تحتوي مفاجآت غير سارة؛ مثلاً إن النبذ أو العزل الاجتماعي ليس له التأثير نفسه على كل الناس، بل يتوقف من ناحية على مستوى الناس الأخلاقي وعلى القيمة التي

---

(9) إرفون: **الفوضوية**، مرجع سابق، ص 69-71.

يعطونها للحياة الاجتماعية، كما يتوقف على اتساع أو ضيق المحيط الاجتماعي، ففي المدن يكون ضعيف التأثير جداً بينما في القرية يكون مؤثّراً وفعّالاً.

كما أن اللجوء إلى المبادرة الخاصة ممكن ومحبذ في مجتمع ريفي بسيط حيث تبادل الخدمات يمكن أن يرجع إلى أصل بدائي، ولكن ما مصير سكان المدن المجتمعين فوق قطعة أرض صغيرة ومنظمين بدرجة دقيقة جداً، ومعتمدين على بعضهم البعض حتى ان أي إخلال من أي شخص بدوره يؤدي إلى نتائج سريعة ووخيمة، بحيث لا يشكل العزل الاجتماعي أي رادع، وحيث يبدو أن الاتصال بين مختلف المنتجين لا يتم إلا بتدخّل الدولة؛ إن سنوات الحرب والأزمات الكبرى تعطينا المثل لوضعية مواطن بالمدينة والذي حاجاته المعيشية لا يؤمنها بمجموعة من «العقود المبرمة بحرية» فقط بل بتدخّل الدولة. فتوزيع الغذاء بالبطاقات، والرقابة الصارمة من قبل الدولة استطاعا إنقاذ الناس من المجاعة الوشيكة، بل إن نجاح الدولة في هذا العمل أظهر للشعوب أن تدخّل الدولة لتنظيم التوزيع العادل ـ نسبياً ـ أمر ممكن، وإذا كان ذلك ممكناً إبان الحرب فلِمَ لا يكون ممكناً أيضاً أيام السلم؟ لقد أثبت تدخل الدولة إبان الحرب أن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج أو على الأقل سيطرتها على التوزيع ليس بالأمر السيِّء بالمقارنة بالتوزيع الرأسمالي الخاص.

ولكن الاعتراض السالف قابل لأن يعترض عليه بأن فترات الحروب والأزمات شذوذ لا يجب أن تسنّ انطلاقاً منه قواعد الحياة الاعتيادية.

صحيح أن منظّري الفوضوية أنفسهم قد أدركوا حدود فعالية «العقود المبرمة بحرية»؛ فهم في غالب الأحوال لا يقدّمون الفيدرالية على أنها علاج ناجع لكل الشرور الاجتماعية ولكنهم يشترطون لتطبيقها بنجاح العودة إلى نمط من الحياة الاجتماعية يسمح بتطبيقها، تولستوي مثلاً يقول بالعودة إلى الأرض، وباكونين لم يتوقّف عن التفكير في الكومون الريفية الروسية، ذات النمط البدائي والبسيط، أما برودون فقد ظلّ مرتبطاً بالتنظيم الحرفي للمجتمع ويعارض بكل قواه نمط الحياة الجديد الناتج عن مطالب الصناعة الكبرى.

إننا نلمح في كل هذا ميلاً رجعياً، مما قد يدفع إلى الاعتقاد أن الفيدرالية

ليست حلاً لمشكلات العالم المعاصر، بل مجرد حنين إلى نمط من الحياة قد تجاوزته البشرية ولا سبيل إلى العودة إليه، فلا سبيل إلى التخلي عن منجزات الصناعة الكبرى والعودة إلى الحرفية البدائية، ولا سبيل إلى الاعتماد الكلّي على الأرض، فهذه لن يكون في مقدورها وحدها توفير الغذاء للسكان الحاليين بدون مساعدة الصناعة. إن المطلوب ليس العودة إلى الوراء، ولكن إيجاد صيغة لتنظيم اجتماعي يكفل الحرية دون أن يكون الثمن التخلي عن منجزاتنا الصناعية والحضارية؛ بالطبع لا نقبل التضحية بحريتنا في سبيل الإبقاء على الصناعة الكبرى وما تكفله حياة المدن من تسهيلات مغرية، كما لا نقبل التخلي عمّا دفعت ثمنه غالياً أجيال متعاقبة من البشر، بل المطلوب تطويع الصناعة الكبرى لكي تكون لا نقيضاً للحرية بل دعماً لها؛ إن الدولة ليست شراً في ذاتها، فهي ليست إلا وسيلة؛ فلِمَ لا تكون الصيغة المطلوبة دولة فيدرالية تؤسس من القاعدة خالية من كل إمكانيات القهر والإكراه؟[10].

إن الفوضويين لا يعترضون كثيراً على هذه الدولة الفيدرالية، وإن كانوا يرفضون استخدام كلمة دولة حتى بصورة مؤقتة أو انتقالية، وذلك لارتباط هذه الكلمة بمفاهيم موروثة ليس من السهل تجريدها منها.

وحول هذه النقطة لم يكن الخلاف أو الهوة غير قابلة للعبور دائماً؛ ففي الأممية الأولى حدث أن الجماعيين الذين كان باكونين الناطق باسمهم قد قبلوا كمرادف لتعبير «الجماعية الاجتماعية» الدولة المجددة أو الدولة الثورية، بل أيضاً الدولة الاشتراكية، ولكن الفوضويين انتبهوا بسرعة إلى الخطر الذي يمثله بالنسبة لهم استخدام كلمة دولة والتي كان يستخدمها السلطويون، حتى وإن أعطوها معنىً مختلفاً تماماً؛ إنهم يعتقدون أنه لتصور جديد يجب نحت كلمة جديدة، وأن استخدام المصطلح القديم يمكن أن يؤدي إلى إبهام ولبس خطيرين؛ وبالنتيجة امتنع الفوضويون عن الإشارة إلى الجماعية الاجتماعية باسم الدولة مستقبلاً.

ومن جهتهم فإن الماركسيين كانوا قلقين من أجل الحصول على مساندة الفوضويين لانتصار مبدأ الملكية الجماعية في مؤتمرات الأممية ضد أتباع برودون،

(10) هـ. إرفون: **الفوضوية**، مرجع سابق، ص 71-73.

ولهذا أبدوا استعدادهم لتنازلات «لغوية» وقبلوا بأطراف الشفاه البديل الذي اقترحه الفوضويون لكلمة دولة وهو فيدرالية (اتحاد) أو «تضامنية الكومونات»؛ وبهذه الروح نفسها، بضع سنوات بعد ذلك، انتقد إنجلز صديقه ومواطنه أوقوست بيبل حول برنامج قوته للاشتراكية الديمقراطية الألمانية، واعتقد أنه من اللازم أن يقترح عليه أن يستبدل مصطلح دولة، حيثما ورد، بمصطلح كومون، تعبيراً عن سخريته من الفوضوية.

أما في مؤتمر بال 1869 فإن الفوضويين الجماعيين والماركسيين قرروا باتفاق عام أن الملكية إذا صارت اشتراكية يجب أن تستثمر من قبل «الكومون المتضامنة»؛ وقد وضع باكونين في خطابه النقاط على الحروف: «إنني أصوت من أجل جماعية الأرض خاصة وعموماً كل الثروة الاجتماعية وبالتصفية الاجتماعية فإني أقصد بهذا التعبير المصادرة قانوناً لكل الملاك الحاليين وذلك بإلغاء الدولة السياسية والقانونية التي هي الضمان الوحيد للملكية الحالية. أما بالنسبة للتنظيم البديل فانتهى إلى تضامن الكومونات الإرادي، وأن هذا التضامن يستوعب تنظيم المجتمع من أدنى إلى أعلى»[11].

## الإدارة الذاتية:

بينما لا يقدم البيان الشيوعي الذي كتبه ماركس وإنجلز في بداية عام 1848، قُبيل ثورة فبراير، أي حل ـ على الأقل لفترة انتقالية طويلة ـ غير التركيز في يد الدولة ـ المهيمنة على كل شيء ـ لمجموع أدوات الإنتاج، ويستعيران من لوي بلانك الفكرة السلطوية القاضية بتحويل عمال المعامل وعمال الأرض إلى «جيش صناعي» أي تطبيق نظام عسكري على العمل، فإن برودون كان الأول الذي اقترح تصوراً مضاداً للدولة يقوم على الإدارة الذاتية.

ثورة فبراير شاهدت في باريس وليون تشاركيات عمالية للإنتاج تولد تلقائياً، وهذه الإدارة الذاتية الناشئة تعني بالنسبة لبرودون عام 1848 أكثر مما تعنيه الثورة السياسية، إنها «الواقع الثوري، إنها لم يخترعها منظّر، ولم تدعُ إليها نظريات،

---

(11) د. قيران: **الفوضوية**، مرجع سابق، ص 86-87.

وليست الـدولة هي التي أعـطت الدفعـة الأولى في هذا الاتجـاه: إنه الشعب».
وبـرودون يستعجل العـمال أن ينظمّـوا أنفسهم على هـذا النحـو في كـل أنحـاء «الجمهورية» وأن يجـذبوا نحـوهم أولاً الملكيات الصغـيرة، التجارة الصغـرى، الصنـاعة الصغـرى، ثم أخيراً الملكيـات الكبيرة والمشروعـات الضخمة وأخيـراً المشروعات الأكثر اتساعاً مثل المناجم، والمواصلات النهرية والسكـك الحديـدية وهكذا حتى يصيروا سادة كل شيء.

إن الاتجاه اليوم عند الحديث عن برودون لا يـورد عنه إلا فكرته الساذجـة، وبالتأكيد ضد اقتصـادية، القـاضية بـالإبقاء عـلى المشروعات الصغـيرة الحرفيـة والتجارية، ولكن أفكاره في هذا المجال متناقضة؛ لقد كان برودون تناقضاً حياً، إنـه يلهب بسياط نقـده الملكية مصـدر الظلم والاستغـلال، وليس لديـه ضعف نحوها إلا باعتبارها ضماناً للاستقلال الشخصي، كذلـك فإنـه يحدث أحيـاناً أن يخلط البعض بـين برودون وحـوارييه الـبرودونيين الـذين التفوا حـوله في أواخـر حياته، هؤلاء حاولوا الإبقاء على الملكيـة الخاصـة في مواجهـة النمط الاجتماعي، ولكن هـذه المجمـوعـة لم تستمـر طـويـلاً في مـوقفهـا حتى تخلت عنـه واعتنقت الجماعية.

وعلى كل حال فإن آخر معاقل التعاضدية، كما يسمّون أنفسهـم، لا يرفضون إلا جزئياً الملكية العامة، ولا يقاومونها إلا في الزراعـة فقط نظراً لفـردية المـزارع الفرنسي، ولكنهم يقبلون الملكية العامة في المواصلات، أمـا في موضـوع الإدارة الذاتية الصناعية فإنهم يقبلونها مع رفضهم المصطلح، وإذا كانوا يخافون إلى هذا الحد مصطلح الملكية العامة، فذلك لأن الجبهة المتحـدة المتكوّنـة مؤقتاً ضـدهم من باكونين وبعض الماركسيين السلطويين الذين هم أنصار ـ بشكل شبه صريح ـ للإدارة الحكومية للاقتصاد لم تكن تطمئن البرودونيين.

في الـواقع يسـاير بـرودون زمانـه، فهـو يفهم أنـه من المستحيـل العـودة إلى الـوراء، وهـو واقعي أحيـانـاً بمـا يكفي لإدراك ـ كـما يـلاحظ في أوراقـه ـ أن «الصناعة الصغيرة حماقة مثل الزراعة الصغيرة»، ولهذا بالنسبة للصناعة الحـديثة التي تتطلب عمالـة كثيرة ـ آنـذاك ـ وآلية متـطوّرة فإنـه يقول عن يقـين جماعي:

«الصناعة الكبرى والزراعة الكبرى يجب مستقبلاً أن نجعلها تنشأ عن التشارك»؛ ويحسم الموقف قائلاً في هذا الموضوع: «ليس لنا خيار»، ويتأسف لأن البعض جرؤ على اعتباره مضاداً للتقدم التقني.

غير أن جماعية برودون ترفض رفضاً قاطعاً «ملكية الدولة»؛ الملكية يجب أن تلغى هكذا يرى؛ أما الشيوعية (بالمعنى الذي يفهم به الشيوعية السلطوية) فإنها ظلم وعبودية. فهو إذن يبحث عن تركيبة بين الجماعية والملكية، وقد وجد ذلك في التشارك: «أدوات الإنتاج والتبادل (التجارة) لا يجب أن تُدار لا من قبل الشركات الرأسمالية ولا من قبل الدولة، إنها للعمال الذين يشغلونها كما تكون الخلية للنَّحل»، أي إدارتها يعهد بها لتشاركيات عمالية، في هذه الحالة فقط تتوقّف القوى الجماعية عن اغترابها لصالح بعض الاستغلاليين. فإذا عهد بإدارة أدوات الإنتاج إلى إدارة تشاركية عمالية، وهذا هو مفهوم الإدارة الذاتية، فإن مبرر وجود الدولة يختفي كما اختفت الإدارة الرأسمالية؛ «نحن المنتجين الشركاء - أو في طريقنا لكي نصير كذلك - كتب برودون في صيغة بيان - لسنا في حاجة إلى الدولة. الاستغلال بواسطة الدولة يعني دائماً المونارشية والأجرة. نحن لا نريد حكم إنسان لإنسان ولا استغلال إنسان لإنسان، والاشتراكية ضد الحكومية... نحن نريد أن تكون التشاركيات النواة الأولى في هذا الاتجاه الواسع للشركات والمشاريع المجتمعة في رباط مشترك هو الجمهورية الديمقراطية الاجتماعية».

وعندما يتطرق برودون إلى تفاصيل الإدارة الذاتية العمالية فإنه يعدد معطياتها الأساسية في النقاط التالية:

1 - كل فرد شريك له حق لا يتجزأ في نشاط الشركة.

2 - كل عامل يجب أن يقوم بحصته في الأعمال الشاقة والكريهة - مثل إزالة الأوساخ -.

3 - يجب أن يمرَّ كل عامل بسلسلة المعارف والأعمال والرتب والوظائف التي تتيح له تكوين موسوعي، إن برودون يصرّ على أن كل عامل «يمر ويتقن جميع سلسلة العمليات في الصناعة التي يلتحق بها».

4 ـ الوظائف انتخابية واللوائح يجب أن تكون خاضعة للتصديق عليها من قبل الشركاء.

5 ـ المقابل الذي يحصل عليه الشركاء يكون بالتناسب مع طبيعة العمل، مقدار الكفاءة، ودرجة المسئولية.

6 ـ كل شريك له حق في الفوائد بالتناسب مع خدماته.

7 ـ كل فرد شريك حر في أن يترك التشاركية بإرادته وأن يصفي مستحقاته وحقوقه.

8 ـ يختار العمال الشركاء مديريهم، مهندسيهم، ومحاسبيهم.

ولا يجهل برودون أن العمال ينقصهم على الأقل في البداية الخبرة والتقنية الفنية اللازمة، ومن هنا يرى ضرورة أن يشارك في الإدارة الذاتية العمالية بعض الشخصيات من الصناعيين والتجاريين، ويحدد مهمة هؤلاء في «تدريب العمال على نظام العمل»، ما هو المقابل الذي يعطى لهؤلاء على هذه المهمة؟ «راتب محدد». ويعلن برودون عن تسامحه مع المستغلين بعد أن تكون قد قلمت أظفارهم «تحت شمس الثورة هناك مكان للجميع» بعد زوال ظلام الاستغلال..

هذا المفهوم التحرري للإدارة الذاتية يناقض الإدارة الذاتية الخاضعة للدولة كما صاغها لوي بلانك في مشروع قرار بتاريخ 1849/9/15 م. ؛ إن مؤلف «تنظيم العمل» يريد خلق تشاركيات عمالية خاضعة لإشراف الدولة مأمورة من قبلها، ويتوقع لها توزيعاً سلطوياً للفائدة على النحو التالي:

25% يخصص لتعويض استهلاك الرأسمال.

25% يخصص لصندوق الطوارىء الاجتماعية.

25% يخصص لصندوق الاحتياطي.

25% يتقاسمها العمال.

إن برودون يرفض حتى سماع حديث عن مثل هذه الإدارة المدعوة ذاتية. فبالنسبة له لا نقاش في أن «العمال الشركاء لا يجب أن يخضعوا للدولة، وإنما أن يكونوا الدولة نفسها». ويقول أيضاً: «التشاركية تستطيع عمل كل شيء، أن

تغيّر، أن تصلح، بدون مساعدة السلطة، بل أن تكتسح وتخضع السلطة نفسها». وجوهر تفكير برودون ونقطة خلافه الرئيسية مع تصور لوي بلانك المشار إليه تكمن في أن برودون يريد أن «يسير الدولة بالتشاركية وليس التشاركية بالدولة»، بل ويحذر صراحة من توهم أن الدولة، خصوصاً كما تحلم بها الاشتراكية السلطوية، يمكن أن تسمح بقيام إدارة ذاتية فعلاً حرة. ويتساءل مستنكراً: «كيف في الحقيقة يمكن أن توجد إلى جانب السلطة المركزية بؤرة معادية؟» «إن السلطة لن تحتمل هذا المنافس الذي ينازعها السلطة»، ويطلق برودون صرخة محذّرة: «لا شيء يمكن عمله بالمبادرة وبالتلقائية وبالفعل المستقل للأفراد والجماعة ما داموا في حضور هذه القوة الرهيبة التي تعطيها المركزية للدولة».

ولا بد أن نشير هنا إلى أن التصوّر التحرري للإدارة الذاتية هو الذي تغلب على تصور الإدارة الذاتية الحكومية في اجتماعات الأممية الأولى؛ ففي مؤتمر لوزان عام 1867 م. اقترح المقرر البلجيكي شيزار دوباب جعل الدولة مالكة للمشروعات المؤممة. رد عليه شارل لونقي الذي كان آنذاك فوضوياً: «موافق شريطة أن يكون معلوماً أننا نفهم الدولة على أنها مجموعة المواطنين». ويضيف: «كذلك خدماتها لا تكون مدارة بواسطة موظفين من الدولة.. وإنما بشركات عمالية». ثم أعيد النقاش في الموضوع نفسه في العام التالي 1868 في مؤتمر بروكسيل والمقرر نفسه يهتم بأن يورد التحديد الذي سبقت الإشارة إليه: «الملكية الجماعية ترجع إلى المجتمع بكامله ولكنه يتنازل عنها لتشاركيات عمالية، والدولة ليست إلا اتحاد الجماعات العمالية». وهكذا تمّ اعتناق الاقتراح.

إلا أن التفاؤل الذي كان يسم نظرة برودون نحو الإدارة الذاتية عام 1848 قد واجه امتحاناً صعباً في مواجهة دروس الواقع. بضع سنوات بعد ذلك وجّه نقداً قاسياً للتشاركيات العمالية القائمة آنذاك بسبب السلبيات التي تمخضت عنها. وينحصر النقد في أن إلهاماتها كانت ساذجة، وهمية، طوباوية، لقد دفعت في رأي برودون ثمن انعدام الخبرة من ناحية وسقوطها في الخصوصية والحصر من ناحية أخرى. وباختصار فإنها عملت كرب عمل جماعي؛ لقد صار

الشركاء يعاملون غيرهم كما يعامل الرأسمالي الآخرين، مثلاً منع التحاق شركاء جدد، أو حين قبولهم عدم منحهم نفس حقوق السابقين وكذلك توريث حقوق الشركاء، كما أنها ـ في رأي برودون ـ قد تكبدت دائماً نتائج توجهاتها الهيرارشية والهيمنة. وباختصار كل مساوىء الشركات الرأسمالية صار مبالغاً فيها في تلك التشاركيات التي تدّعي قيامها على روابط أخوية «لقد مزّقها الخلاف، والصراعات، والخيانات، والتحلل، أما الإداريون فيها فإنهم بمجرد ما أتقنوا العمل انسحبوا منها لكي يتحوّلوا إلى أرباب عمل بورجوازيين». وأحياناً أخرى فإن الشركاء أنفسهم قد طالبوا باقتسام الإنتاج. من عدة مئات من التشاركيات العمالية التي نشأت 1848 لم يبق منها، تسع سنوات بعد ذلك، سوى حوالى عشرين تشاركية.

وبرودون لم يرضَ بالتأكيد عن هذه العقلية الضيقة والحصرية ـ حسب رأيه ـ التي قادت التشاركية إلى هذه السلبيات، ويعارضها بتصوّر عن الإدارة الذاتية كلّي «تركيبي»، لأن مهام المستقبل أكثر من الاجتماع في شركة لبضع مئات من العمال، إنه إعادة البناء الاقتصادي «لأمة» من 36 نسمة ـ فرنسا آنذاك.

التشاركيات العمالية في المستقبل يجب، في رأي برودون «بدلاً من أن تعمل لصالح البعض فقط أن تعمل لصالح الجميع»، والإدارة الذاتية تتطلب إذن «بعض مستوى من التعليم والتربية للشركاء»، «لأن الإنسان لا يولد شريكاً وإنما يصير شريكاً». ومعنى ذلك أن العقلية التشاركية مكتسبة، وعليه تصير المهمة الصعبة للتشاركيات ليست مجرد الإنتاج المادي وإنما أيضاً «تحضير» من حضارة ـ الشركاء. وبرودون يعتقد أنه قد وصل إلى ما كان ينقص التجربة التشاركية. لقد كان ينقصها «رجال خرجوا من قلب الجماهير العاملة، والذين تعلموا في مدارس الاستغلاليين كيف يستغنون عنهم». إن الأمر في نهاية المطاف بالنسبة لبرودون لا يعني مجرد «تكوين كتلة من الرأسمال» ولكن المهم تكوين «رصيد بشري».

وعلى المستوى القانوني فإن برودون فكّر أول الأمر أن يعهد للتشاركيات العمالية بملكية مشاريعها، أما الآن وبعد دروس الواقع فإنه يرفض هذا الحل

الـذي صار يـراه «خصوصيـاً». ولهذا الغـرض يميّز بـين وضع اليـد والملكيـة أو الانتفاع والملكية، فالملكية يراها استبدادية ارستقراطية، إقطاعية، طغيـانية بينـما الانتفـاع ديمقراطي جمهـوري قائم عـلى مبدأ المسـاواة: فهـو يقـوم عـلى المتمتـع الاستثماري بامتياز غير قابل للتملّك. العـمال يحصلون على شكـل إعارة لأدوات الإنتاج، ولكنهم لا يملكونها، أما الملكية فتكون ملكية مشـتركة فيـدرالية تـرجع بالتأكيد لا للدولة ولكن لمجموع المنتجين المجتمعين في فيدراليـة واسعة زراعيـة وصناعية.

وبرودون يتحمّس لمستقبل الإدارة الذاتية كما راجعها وأصلح من عيوبها. إنها بالنسبة له ليست تلهية، إنها الضرورة الاقتصادية والاجتماعية. إن الزمن يقترب حيث لن نستطيع السير إلّا وفق هذه الشروط الجديدة «الطبقات يجب أن تنحـلّ في التشاركية الإنتاجية نفسهـا». هل ستنجـح هذه الإدارة الـذاتية؟.. يتسـاءل بـرودون ويجيب: «على جـواب هذا السؤال يتـوقف مستقبل العـمال.. إذا كان الجواب بالإيجاب فإن عالماً جديداً يتفتح أمام الإنسانية، وإذا كان الجواب سلبـاً فإن العامل ـ وعليه أن يكون متأكّداً منها ـ ليس له في هذا العالم من أمل»[12].

(12) د. قيـران: **الفوضوية**، مرجع سابق، ص 63-70.



# مفاهيم اجتماعيّة

تريد الفوضوية لنفسها أن تكون بنّاءة، ولهذا يرفض الفوضويون التهمة الموجهة إليهم بأنهم فوضويون، ويسندون هذا الرفض باللجوء إلى المنهج التاريخي، آملين عن هذا الطريق إثبات أنّ مجتمع المستقبل ليس من اختراعهم بقدر ما هو النتاج الخفي لكل الماضي. وبرودون من جهته يؤكّد أن الإنسانية، تحت طغيان النظام السلطوي الذي كان يسحقها منذ ستة آلاف سنة، كانت مدعوّة «بفضيلة خفية» إلى تحقيق الحرية، وتحت أداة الحكومة في ظل مؤسساتها السياسية، فإن المجتمع يصنع ببطء وفي صمت نظامه الخاص، إنه يعدّ لنفسه نظاماً جديداً يعبّر عن حيويته واستقلاليته.

إن الحكومة مهما كانت سيِّئة إلّا أنها تحتوي على نفي نفسها، «إنها ظاهرة الحياة الاجتماعية، التمثّل الخارجي لحقِّنا، مظهر للتلقائية الاجتماعية، إعداد الإنسانية لحالة أسمى، إن ما تبحث عنه الإنسانية في الدين وما تدعو إليه هو الإنسانية نفسها، ما يبحث عنه المواطن في الحكومة هو المواطن نفسه.. الحرية». لقد أسرعت الثورة الفرنسية بهذه المسيرة، ولا يمكن أن تتراجع نحو الفوضوية. وهكذا تكون الفوضوية نتيجة منتظرة لمسيرة تاريخية يقودها هدف الوصول إلى الحرية. «منذ اليوم الذي وضع فيه آباؤنا من حيث المبدأ حرية الإنسان في ممارسة ممتلكاته كإنسان وكمواطن، ذلك اليوم كان نفياً للسلطة فوق الأرض وفي السماء، والحكومة حتى بطريقة التمثيل (التفويض) صارت مستحيلة».

ويرى الفوضويون أن الثورة الصناعية قد أنجزت ما لم تنجزه الثورة السياسية؛ فالسياسة من الآن فصاعداً فقدت جدواها وحل الاقتصاد والإدارة الاقتصادية محلّها. الحكومة لا تستطيع الاستغناء عن مساعدة المنتجين لها؛ إنها ليست في الواقع إلاّ علاقة مصالح، وتكوين العمال أنهى هذا التطور. السلطة رغم احتجاجها لا تعبّر إلا عن الاشتراكية، وعندئذ «قانون نابليون يصير غير قادر على خدمة المجتمع الجديد مثله مثل جمهورية أفلاطون. . . بعض الوقت ثم العنصر الاقتصادي سيستبدل في كل مكان حق الملكية المطلق بالحقّ النسبي والمتحرك للتعاضديات الصناعية؛ يجب أن نعيد من أسفل إلى أعلى هذا القصر من الكارتون».

وباكونين بدوره يمتدح «الخدمة العظيمة وغير القابلة للنقاش التي قدمتها الثورة الفرنسية للإنسانية التي نحن جميعاً أبناؤها». مبدأ السلطة قد أُلغي في ضمير الناس، والنظام الملهم من أعلى صار وللأبد مستحيلاً . وهذا كله يراه باكونين بفضل الثورة الفرنسية، عندئذ يكون علينا أن ننظّم المجتمع بطريقة يمكنه فيها الحياة بدون حكومة. ولتحقيق هذا الهدف يعتمد باكونين على التقاليد الشعبية الناشئة تلقائياً في ضمير الجماهير. يقول باكونين: «الجماهير، رغم الوصاية القمعية والسيئة للدولة عليها، قد طورت عبر العصور وتلقائياً، إن لم يكن كل العناصر، فعلى الأقل الكثير من العناصر الأساسية لنظام مادي أخلاقي، وهو المكون الحقيقي للوحدة الإنسانية»[13].

**التشاركية:**

وللبرهنة على أن الفوضوية ليست طوباوية، وأنها ليست مجرد رفض للنظام الاجتماعي القائم وللتصوّر السلطوي للتغيير وأنها تملك تصورها الخاص عن مجتمع المستقبل الذي تتمثل عناصره الأساسية في ما سبقت الإشارة إليه عند تناولنا للفيدرالية، والكومون والإدارة الذاتية وفي ما سوف نشرع الآن في تناوله عن مفاهيم مثل التشاركية، والتبادلية والمنافسة. . . الخ.

---

(13) د. قيران: **الفوضوية**، مرجع سابق، ص 59-60.

إن شتيرنر يرى فرقاً كبيراً بين المجتمع، كما هو موجود، والتشاركية التي ينادي بها؛ المجتمع ليس من صنع الأفراد، إنه موجود خارج الأفراد وفوق الأفراد، إنه شيء مقام بشكل نهائي، ثابت، قوي، بسيادته الوهمية حقيقة ولكن الواقعية ما دام الناس لم يفهموا أنها (أي السيادة) ليست إلا نتاج قواهم الخلاقة. المجتمع كما يراه يشوّه، يضطهد، يلغي الإرادة الفردية، أما التشاركية فبالعكس هي اللّقاء المؤقت والاتحاد غير الثابت، والمتغير باستمرار لأفراد لا يفقدون أبداً السيطرة عليه. الاشتراكية التشاركية تظلّ مرتبطة بسيادة الأنا، وتستمر طالما كانت في خدمة الأفراد الذين يكوِّنونها، وتختفي حالما تصير بلا فائدة لهم.

إلا أن شتيرنر مع ذلك لا يعارض تنظيم العمل؛ بل على العكس، إن الوقت قد حان لوضع حد للمنافسة الحرة، هذا النظام الذي صار الإنسان فيه شرهاً للحصول على كل ما تصنعه الليبرالية في متناول يده، سقط ضحية مادية قاتلة؛ إن تنظيم العمل يسمح للإنسان أن يخصص وقتاً أقل لإنتاج ما يشبع الحاجات المادية للحياة، وهو العمل الذي يصفه شتيرنر بالإنساني.

لتحرير الإنسان من أعباء «الأعمال الإنسانية» فإن التشاركية تتيح له أن يتفرغ لتحقيق «الأعمال الفريدة» أي تلك الأعمال التي تختصّ بالإنسان الفرد، الذي وحده يكون قادراً على إنجازها مثل الأعمال الفنية والأدبية.. وبما أن «العمل الإنساني» وحده الذي ينظم في التشاركية فإن فردية الأنا تتملص من كل سيطرة جماعية.

هل يجب الإبقاء على النقود داخل التشاركية؟

هل يجب ترك الإنسان في مواجهة إرادة عمياء ونكرة لقوى لا يدرك كنهها؟

إن الاعتقاد في القيمة المطلقة للنقود هو، بالضبط، الذي يهبها سلطة طاغية، بما أن النقود لا قيمة لها إلا بالقدر الذي يقبلها الإنسان على أنها كذلك وأن يعمل للحصول عليها، يكفي أن نسحب منها الثقة التي تتمتع بها لكي تفقد قوتها وتعود إلى ما كانته: من خلق الإنسان، فإذا خضعت لسيادة الأنا فإن النقود تنقطع عن كونها طاغية، إلا أنها بسبب ديناميكيتها هي الضمان لحياة

نشطة، حياة تسمح للتشاركية أن تكون مزدهرة. إن شتيرنر على هذا يعتقد بضرورة النقود، ولا يعترض إلا على مظهرها الفيتيشي، إنه يرفضها كهدف ويقبلها كمجرد وسيلة.

ما هي العلاقات بين الأفراد في إطار التشاركية؟

يرى شتيرنر أنه في المجتمع يشعر الناس نحو بعضهم البعض بحب (إنساني) أي حب ليس موضوعه فرد معين وإنما الإنسان المجرد والنوعي. والخطورة هنا أن هذا الحبّ قادر على التحوّل بسهولة إلى كراهية مبرِّرة كل أنواع الظلم والعسف لمجرد أن الفرد العيني لا يشبه أو لا يماثل الصورة التي نصنعها عن الإنسان، وهذا ما يفسّر أحياناً أن أكثر الناس حباً وولهاً بالإنسان هم أكثر الناس سفكاً لدم الإنسان الفرد. أما التشاركية فلا تعرف الحبّ المجرّد الحب النوعي؛ إنها لا تعرف إلا الحبّ الأناني أي الحبّ الذي يعتبر الإنسان المحبوب كموضوع إشباع أناني «كغذاء يقدم لعواطف الأنا» وهكذا حتى في مجال المشاعر يحتفظ الفرد بإرادته الحرة.

هل تضمن التشاركية حرية الفرد؟

إلى حد ما، يجيب شتيرنر، لأن القهر الاجتماعي قد أُلغي منها، ولكن يجب الانتباه، وشتيرنر يلح خصوصاً على هذه السمة للمشكل الأناني، أن الإنسان لا يستطيع أن يكون حراً حرية مطلقة ولو كان ذلك بسبب الحدود التي يضنعه فيها جسمه. وامتياز التشاركية لا يعني الحصول على حرية، دائماً، وهمية بقدر ما يعني إنقاذ فرديتنا؛ إن كل التزامات التشاركية ناتجة عن التعاقد، وبالتالي بمنتهى السيادة يتخلى الفرد مؤقتاً وبشكل عابر عن بعض حقوقه.

لقد رأى البعض في كل هذا نزعة محافظة عند شتيرنر، لأنه في تشاركيته يبقي على الملكية الخاصة، وعلى تنظيم العمل وتداول النقود، مما جعل البعض يفسر التشاركية على أنها مجرد قلب العلاقة: أبقى على المجتمع ولكنه ترجم بطريقة فردية، وهكذا أشار موسى هيس في كتابه «آخر الفلاسفة» إلى أن شتيرنر

قد أعاد تلميع المجتمع البرجوازي، أما كارل ماركس فلا يرى فيما يسميه اشتراكية الأنانيين، إلا تفسيراً جديداً لعالم موجود[14].

أما التصور البرودوني للإدارة بواسطة التشاركيات العمالية فإنه يحتوي بعض الالتباس، إذ ليس دائماً واضحاً في كتاباته إذا كانت مجموعات الإدارة الذاتية ستظل في تنافس مع المشاريع الرأسمالية. وباختصار إذا كان القطاع الاشتراكي يتعايش مع القطاع الخاص، أو على العكس، يكون الإنتاج في مجموعه اشتراكياً يُدار إدارة ذاتية.

أما باكونين وهو من أنصار المذهب الجماعي، فإنه يشير صراحة إلى الأفكار المترتبة على تعايش القطاعين معاً، فالعمال من وجهة نظره حتى لو كانوا شركاء لن يتمكنوا من تكوين رؤوس الأموال القادرة على مواجهة رؤوس الأموال الكبيرة للبورجوازية. ومن ناحية أخرى يلمح باكونين إلى أن الخطر موجود في صميم التشاركيات العمالية نفسها: «أن تظهر بسبب عدوى المحيط الرأسمالي طبقة جديدة من مستغلي العمال». إن الإدارة الذاتية تحتوي في ذاتها كل بذور الانعتاق الاقتصادي للجماهير العاملة، ولكنها لا تستطيع تطوير كل هذه البذور حقيقة إلا عندما «تصير رؤوس الأموال، المصانع، المواد الخام ووسائل العمل ملكية جماعية للتشاركيات العمالية الإنتاجية، سواء الصناعية أو الزراعية المنظمة بحرية والمتحدة فيما بينها». وباكونين لا يفتأ يلحّ على ضرورة هذا النمط من الملكية: «التحول الاجتماعي لا يمكن أن يجري وبطريقة جذرية ونهائية إلا بواسطة وسائل مؤثرة على مجموع المجتمع، أي بواسطة ثورة اجتماعية تحوّل الملكية الفردية إلى ملكية جماعية، وفي مثل هذا التنظيم الاجتماعي يصير العمال جماعياً هم الرأسماليون، هم أرباب العمل، ولا يجب ـ في رأي باكونين ـ أن نترك الملكية الفردية إلا في الأشياء التي تفي بالحاجات الشخصية».

ما دامت الثورة الاجتماعية لم تنجز بعد فإن باكونين، وإن كان يسلم بأن التشاركيات الإنتاجية لها ميزة تعويد العمال على تنظيم أنفسهم وأن يديروا

---

(14) هـ. أرفون: **الفوضوية**، مرجع سابق، ص 78-80.

أعمالهم بأنفسهم وأنها تخلق البذور الأولى لعمل جماعي عمالي، يرى أن هذه «الجزر» وسط المحيط الرأسمالي لا تستطيع أن تكون إلا ذات تأثير محدود؛ إنها تحرض العمال على أن يهتموا بالإضراب أقل من اهتمامهم بالتعاونيات[15].

**التبادلية:**

بينما كانت تشاركية شتيرنر بناء عقلياً محضاً بمعطيات أخلاقية خالصة فإن التبادلية البرودونية مؤسسة على الواقع الاجتماعي دون التخلّي عن الفكرة الأساسية في الفوضوية وهي الدفاع عن استقلالية الفرد، ربما هذا بسبب قيام برودون نفسه بإدارة مطبعته، أو بسبب وظيفته كمحاسب والتي مارسها بضع سنوات؛ لقد تمكّن من امتحان أفكاره على الوقائع، لذلك فإن تبادلية برودون إن لم تتخلّص من كل الأوهام فعلى الأقل ليست محض إيديولوجية.

نقطة الانطلاق في هذا المفهوم واضحة تماماً، إن برودون يريد تحرير الفرد والأفراد من وصاية سلطة عليا، مقتنعاً بأن هذه السلطة لا تستطيع إلاّ أن تمارس دوراً اضطهادياً ومدمراً للمعنويات على الذين يخضعون لها، كذلك فإنه يحاول تحرير الموضوعات من الطغيان الذي يرهقها والذي يفسد ويشوّه العلاقات القائمة عادة بينها. إن الوضع الذي تحتله الدولة في مواجهة الموجودات الإنسانية هو بالنسبة له مماثل للدور الذي يقوم به الذهب كسلطة شريرة في مواجهة إنتاج العمل. وإن التوازن الذي ينتهي بأن يوجد بين مختلف المصالح الفردية، إذا لم تفسد السلطة السياسية قواعد اللعبة المتبادلة، سوف يتحقق أيضاً في شكل تداول منسجم للموضوعات إذا لم يتدخل الرأسمال باستمرار بتأثيره الضار.

إن المشكل الذي واجهه برودون هو كالتالي: كيف نحقّق أول الخيرات دون اللجوء إلى الرأسمال؟

من أجل هذا ألمح إلى طريقين أحدهما مكمل للآخر: فمن ناحية يرى

---

(15) د. قيران: **الفوضوية**، مرجع سابق، ص 79-80.

«تطهير التداول» بإلغاء النقود، ومن ناحية أخرى ضمان مجانية القروض، كما يذهب إلى استبدال النقود بواسطة بطاقة تسليف يكفلها الإنتاج، والذي قيمته تتحدّد وفق كميّة العمل الذي يطلبها، كما أن القروض لا تصبح حكراً على المصارف الرأسمالية والتي بواسطة الفائدة العالية تحصل على نصيب الأسد من ثمار العمل، وإنما تصير من اختصاص شركة تعاونية بين المنتجين.

ومع ذلك يجب ملاحظة أن ما ذهب إليه بشأن إلغاء النقود ليس في الحقيقة إلا إلغاء نقود معينة، واستحداث نقود جديدة. فبطاقة التسليف وإن لم يكن اسمها نقوداً هي عملياً نقود حيث إنها تمارس الوظيفة نفسها.

ومن الملاحظ أن برودون لم يكن الرجل الذي يكتفي بالتنظير فقط،ففي قلب الأزمة الثورية 1848 شرع في وضع مبادئه الاجتماعية موضع التنفيذ، وذلك بتأسيس «بنك الشعب» المشهور، وبنك الشعب هذا يقوم على مبدأ مزدوج: فمن ناحية زبائن البنك أنفسهم هم الذين يموّلونه وذلك باكتتابهم في أسهمه، ومن ناحية أخرى الفائدة على المبالغ المقترضة تتحدّد بالقدر الذي يغطي تكاليف الإدارة وينتج عن هذا ـ في رأي برودون ـ تحوّل جذري في العلاقات بين الرأسمال والعمل.

لنأخذ كمثل الملكية العقارية: في نظام المجتمع الحالي ـ في زمن برودون ـ تبادل الخدمات بين المالك والمزارع يتلخص في أن المالك يؤجّر أرضه، وأن المزارع يدفع له مقابلاً أبدياً؛ إنه نظام ظالم يجبر المزارع على أن يتخلّى عن جزء كبير من ثمار عمله دون أي إمكانية لصيرورته مالكاً للأرض التي يزرعها، ولكن، بما أن أربعاً وثلاثين سنة من دفع الإيجار تعادل إلى حد كبير قيمة الأرض، فإن المزارع يمكنه أن يدفع قيمة الأرض التي يزرعها في مدة مماثلة إذا تمكّن من الحصول على النقود دون فائدة. إنه بنك الشعب الذي يقدّم له المبلغ الضروري والذي يرجعه إلى البنك بعد ذلك على دفعات سنوية، وهكذا يتحوّل المزارع إلى مالك.

ولكن هذا ممكن شريطة أن المالك يقبل بيع الأرض؛ فإذا رفض المالك وفضّل ملكية الأرض على كمية من الأوراق المالية؟

إن برودون لا يتطرق إلى هذا الاحتمال الواقعي جداً، وبالتالي لا نجد عنده إجابة على اعتراضنا السالف؛ إن منطق تفكيره يقوم في أن المالك يريد بيع أرضه والمزارع يرغب شراءها ولا ينقص إلّا توفر النقود عند المزارع، حيث إن دفعه للإيجار يمنعه من «دفع الثمن» وهنا يلجأ إلى بنك الشعب.

وفي ما يختص بالصناعة فإن إلغاء الفائدة على الرأسمال يغيّر جذرياً من بنيته الاجتماعية، ولن نشاهد بعد ذلك الصناعي رب العمل يستثمر رأسماله بفضل عمل جيش من العمال والذين لا يحصلون على الثمن العادل لعملهم، بل فقط الأجر الضروري لمعيشتهم، وإنما يعهد بالصناعة إلى تشاركيات عمالية تلتزم بعقد مزدوج، أمّا بالنسبة لبنك الشعب الذي أمدّها بالرأسمال الضروري فإن التشاركية العمالية تتعهّد بأن تطرح إنتاجها للاستهلاك بسعر التكلفة وأن تتيح للمستهلكين الإفادة من كل التحسينات وكل التطويرات التقنية، وتلتزم في هذا الخصوص بعدم الإخلال بلعبة المنافسة الحرة، وأن تقدم دفاتر حسابها لرقابة دورية؛ وفي ما يتعلق بالأشخاص الذين يكوّنون التشاركية فإن التشاركية تضمن لهم حقاً غير قابل للتجزئة في التشاركية، وأن تكون الوظائف فيها إنتخابية وأن تعد اللوائح الإدارية جماعية، كذلك المشاركة في الأرباح كما في التزامات التشاركية ، ويظل مع ذلك ممكناً لكل شخص أن يترك التشاركية في أي وقت، كما أن التشاركية تكون مفتوحة لأعضاء جدد.

بنك الشعب الذي من وجهة نظر برودون يجب أن يعطي المثل على المبادرة الشعبية وأن يؤسس قواعد الحرية السياسية والصناعية لم يتح له الوقت الكافي لتحقيق هذه الأهداف، فبعد شهرين فقط من تأسيسه اضطر برودون إلى التخلّي عن هذا المشروع بعد أن صدر حكم ضده. ربما كانت هذه النهاية السريعة أفضل من الاحتضار الطويل والإفلاس الذي تجعلنا نتوقعه الطريقة الطوباوية التي شرع بها في تنفيذه.

مع ذلك فإن التعاضدية بشكليها التبادلي والتسليفي قد عرفت بعد ذلك بعض النجاح الجزئي؛ فالتعاونيات من ناحية وجمعيات النجدة التبادلية من ناحية أخرى تشهد على خصوبة هذه الفكرة، وهكذا حق لبولي في كتابه

«الاشتراكية الفرنسية» أن يقـول: «إن تطور هـذه التعاضـديات يمثـل بشكل مـا انتقام برودون»[16].

وفق أي قواعد يقترح قيام التبادل بين مختلف التشاركيات العمالية؟

لقـد ذهب بـرودون أولاً إلى أن قيمـة التبـادل لكــل السلع يمكن أن تُقـاس بواسطة كمية العمل الضروريـة لإنتاجهـا، كما ذهب إلى أن التشـاركيات تقـدم إنتاجها للمستهلكين بسعر التكلفة، أما العمال فيحصلون على «بـطاقات عمـل» ويشترون حاجيـاتهم بواسـطتها من المخـازن الاجتماعيـة أو محلات تبـادل السلع بسعر التكلفة مقـدراً بساعـات العمل، أمـا التبادلات الأكـثر أهمية فـإنها تجري بواسطة «بنك الشعب» الذي يقبل الدفـع أو التسديـد ببطاقـات العمل، وهـذا المصرف يقوم في الوقت نفسه بدور مؤسسة التسليف والإقراض؛ فهـو كما رأينـا يقرض التشاركيـات العماليـة المبالـغ الضرورية لسـير أعمالهـا وأن هذه القـروض تكون بدون فائدة.

هذا التصوّر المدعو تعاضدياً وتبادلياً طوبـاوي بعض الشيء، وعلى كـل حال من الصعب وضعـه موضـع التنفيذ في ظـل نظام رأسـمالي. بنك الشعب الـذي أسسه برودون في بداية عام 1844 نجح في الحصول، وخلال ستة أسابيـع، على عشرين ألف مشـترك، ولكن حياتـه كانت قصـيرة؛ لقد كـان وهماً الاعتقـاد أن التعاضدية ستكون كلطخة زيت، وأن يتيه افتخاراً كما فعل برودون آنذاك حيث أعلن «أنه العالم الجديد حقـاً، المجتمع المـوعود الـذي ينشأ عـلى القديم ويغـيّره تدريجياً».

أما بالنسبة للمكافآت والرواتب المحسوبة على تقييم ساعة العمل فإن ذلـك ومن نواح عدة منتقداً «الشيوعيين التحرريين» من مدرسة كروبتكين، مالاتيستا، اليزي ريكلو، كارلو كافيرو. . . الخ. فهم لم يخطئوا حين انتقدوا ذلـك. أولاً، إن هذه الطريقة في نظرهم ظالمـة «ثـلاث ساعـات من بيير ـ يعـترض كافـيرو ـ يمكن أن تساوي أحياناً خمس ساعات عمل من بول». هنـاك عـوامل غـير المدّة

(16) هـ. ارفون: **الفوضوية**، مرجع سابق، ص 80-84.

تتـدخل في تحـديد قيمـة العمـل مثـل كثـافـة العمـل، التكـوين المهني والعقـلي للعامل. . . الخ. بل ويجب من وجهة نظر هؤلاء أن نأخذ في الحسبـان تكاليف معيشة عائلة العامل، ومن جهة أخرى فإن العامل في ظل النظام الجماعي يـظل أجيـراً، عبداً للجـماعة التي تشـتري وتراقب قـوة عمله، وإن تحـديـد الـرواتب النسبي أو بالنسبة لساعات العمل لكل عامل لا يمكن أن يكون هدفاً مثالياً، إنه عـلى الأكـثر حـلّ مؤقت ليس إلاّ. يجب أن ننتهي من الأخـلاق المستقـاة من دفاتر المحـاسبة من الفلسفـة القائمـة على «الـواجب والملكية». هـذا النمط من التقييم صادر عن فردية ملطّفة في تناقض مع الملكية الجماعية لوسـائل الإنتـاج، إنه غير قادر على إحداث تحوّل جذري وثوري للإنسان، ولهـذا يرونـه متعارضـاً مع الفوضوية، كما أن النمط الجديد من «الاستحواذ ـ أو الانتفاع» يتطلب نمـطاً جديداً من التقييم. فالخدمات المقدمة يجب ألاّ تقيّم بوحدات نقديـة، يجـب أن نضع الحاجات فوق الخدمات، كـل الإنتاج الصادر عن عمل الجميـع يجب أن يعود للجميع، وكلّ فرد «يحصـل منه عـلى حصته بمنتهى الحـرية، لكـل حسب حاجاته»، إن هذا يجب أن يكون شعار «الشيوعية الفوضوية».

هـذا شعار رائـع، ربمـا يـطمـح إليـه كـل عـاقـل، وكـل من يملك ذرة من الإحساس، ولكن هل يكفي رفع شعار لكي يطبّق بعد ذلك في الواقع، أليست هنـاك شروط أحيانـاً لازمة لكي يصبـح الشعار حقيقـة واقـع؟. «لكـل حسب حاجاته»، هذا الشعار الذي ترفعه الشيوعية الفوضويـة يتطلب أولاً، وقبـل كل شيء، وفرة مطلقة في الإنتاج بحيث يزيد الإنتاج عن الحاجـات، وثانيـاً. تغيراً في العقلية بحيث تزول نزعة التملك نهائياً، وثالثاً، تغيراً في النـظام الاقتصادي الاجتماعي حتى لا يقف هذا حائلاً دون وفرة الانتاج حين تتوفر شروطه التقنية، ورابعاً، تقدماً تقنياً يجعل الآلة تنتج أكثر من حـاجات أي أشخـاص لهم علاقـة عمل بها.

إن هذه الشروط إذا توفرت أمكن لمبدأ «كل حسب حاجاته» أن يصير واقعاً.

غير أن كروبتكين ومالاتيستا وأصدقاءهما يبـدو أنهم جهلوا أن برودون نفسـه قد توقّع هذه الاعـتراضات، وأنـه أعاد النـظر في تصوّره الأول وذلـك في كتابـه

«نظرية الملكية» المنشور بعد وفاته، إذ يشير فيه إلى أنه في مذكرته الأولى فقط حول الملكية قد ذهب إلى القول «مساواة في الأجر مساواة في العمل». ويراجع نفسه حول هذه النقطة: «لقد نسيت أن أشير إلى أمرين ـ يقول برودون ـ أن العمل يقيَّم من حيث المدة والكثافة، والثاني أنه لا يجب أن يتضمن أجر العامل تعويض تكاليف تعليمه، والعمل الذي قام به كمتدرب بدون أجر، ولا قيمة الضمان ضد الأخطار التي يتعرض لها والتي ليست واحدة في كل مهنة. ويؤكد برودون أنه قد تلافى هذا النسيان في كتاباته اللاحقة، حيث جعل من مهمة شركات تعاونية للضمان أو التأمين، التعويض عن قيمة الأخطار غير المتساوية. ومن ناحية أخرى فإن برودون لا يعتبر المهايا التي يحصل عليها أعضاء التشاركية العمالية أجرة، ولكن بالأحرى لتوزيع حصص للعوائد تقرر بحرية بين الشركاء العمال، وكمسئولية مشتركة، وإلا ـ كما لاحظ أحد المتخصّصين في فلسفة برودون ـ فإن الإدارة الذاتية تفقد معناها.

مدرسة كروبتكين وغيره اعتقدوا أنهم يجب أن يأخذوا على تعاضدية برودون، وعلى جماعية باكونين، إنهما لم يقررا مسبقاً الشكل الذي يأخذه في النظام الاشتراكي تقدير قيمة العمل، هؤلاء يبدو أنه قد غاب عنهم أن مؤسِّسيَ الفوضوية كانا يهتمان بألّا يحصر المجتمع ـ قبل الأوان ـ في إطار ضيّق وقاسٍ، لقد رغبا أن يحفظا للتشاركيات القائمة على الإدارة الذاتية مجالاً واسعاً للحركة.

إن تبرير هذه المرونة، وهذا الرفض للحلول المستعجلة قد أورده «الشيوعيون الفوضويون» أنفسهم رداً على نفاد صبر نقادهم عندما يشيرون إلى أنه في النظام المثالي الذي يريدونه «العمل ينتج أكثر مما يحتاج الجميع»، وعندما تبدأ مرحلة الوفرة فقط يمكن أن تختفي المعايير البورجوازية، المهايا والأجور، وتحلّ محلها معايير «جماعية» وليس قبل هذا.

مالاتيستا، كاتباً برنامج الأممية الفوضوية عام 1884 والتي لم ترَ النور، آنذاك، سلّم بأن «الشيوعية» ليست قابلة مباشرة للتحقيق إلا في قطاعات ضيقة جداً، أما فيما عدا ذلك فيجب أن نقبل الجماعية كصيغة انتقالية «الشيوعية، لكي تتحقق تحتاج لتطور أخلاقي عظيم لأعضاء المجتمع ومشاعر

سامية وعميقة للتضامن؛ والتي الحماسة الثورية لا تكفي لإيجادها، خصوصاً أنه في البداية لا تتوفر الشروط المادية التي تجعل مثل هذا التطور ممكناً».

وقبيل الثورة الإسبانية، عام 1936 حين واجهت الفوضوية امتحاناً قاسياً في مواجهة الوقائع، فإن ديقو أباد دوسانتلان الفوضوي الإسباني قد برهن تقريباً بالكلمات نفسها على استحالة تحقيق مباشر وسريع للفوضوية الشيوعية. فمن رأي سانتلان أن النظام الرأسمالي لم ولن يعد الناس لها، فهو بدلاً من أن يطور في الناس الغرائز الاجتماعية والإحساس بالتضامن لم يعمل، أي النظام الرأسمالي، على العكس وبكل الطرق، إلا على كبح وتدمير هذه المشاعر.

سانتلان يورد تجارب الثورة الروسية لكي يقنع الفوضويين بأن يكونوا أكثر واقعية، ويأخذ عليهم أنهم يستقبلون دروس الواقع الأكثر حداثة بنوع من الريبة؛ إنه من المشكوك فيه، من وجهة نظره، أن ثورة يمكن أن تقودنا مباشرة إلى تحقيق مثالنا المشاعي الفوضوي؛ ويعترف بأن الشعار الجماعي «لكل منتج إنتاج عمله» يستجيب أفضل لمقتضيات الواقع من الشيوعية في المرحلة الأولى من الفترة الثورية حيث تكون الحياة فاقدة التنظيم خصوصاً في الأمور الاقتصادية، وحيث يسود النقص في الحاجات، وحيث التموين يكون المهمة الأكثر استعجالاً وهو في هذا كله واقع تحت تأثير الإحباط الناتج عمّا طرأ على الثورة الروسية من نزوع إلى السلطوية.

وسانتلان يؤكد على أن الأنماط الاقتصادية التي سوف تجرّب يجب أن تكون متطورة نحو المشاعية؛ وكفوضوي لا يفوته أن يشير إلى ضرورة ضمان حرية الإنسان خلال ذلك: «أن نضع الإنسان في قفص، أن نسجنه في أشكال صلبة من الحياة الاجتماعية، ذلك موقف سلطوي، ويصير عقبة في طريق التطور».

تعاضدية جماعية، شيوعية، ليست إلا وسائل مختلفة لغاية واحدة. هكذا يعود سانتلان إلى التجريبية العاقلة التي أوصى بها برودون وباكونين. لقد طالب سانتلان للثورة الإسبانية القادمة بحق التجريب: «في كل محلة، في كل وسط اجتماعي تتقرر درجة المشاعية أو الجماعية أو التعاضدية التي يمكن تحقيقها».

في الـواقع كـما سنرى فـإن تجربـة «الجماعيـة» الإسبـانيـة سنـة 1936 أبـرزت صعوبات تطبيق سابق لأوانه لمشاعية حقة[17].

**المنافسة:**

من بين المبادىء الموروثة عن الاقتصاد البورجوازي مبدأ كان الاحتفاظ به في نظام اقتصادي جماعي أو وفق الإدارة الذاتية يثير مشكلات عويصة، هذا المبـدأ هو المنافسة؛ فهو بالنسبة لبرودون «تعبير عن التلقائية الاجتماعية»، ضمان حريـة التشاركيات. ومن ناحية أخرى فإن المنـافسة تمثـل ولمدة طـويلة حافـزاً لا يمكن الاستغناء عنه، وبـدونه سيحـدث تراخٍ عـام يخلف التوتـر الحاد في الصنـاعة. ويحدِّد برودون رأيه «نحو المجتمع تلتزم الشركة العمالية بأن تمدّه وبسعر أقرب ما يكـون إلى سعر التكلفـة بالمنتجـات والخدمـات المطلوبـة منهـا». ولتحقيق هـذا الهدف فإن على الشركة العمالية أن تمتنع عن كل ائتـلاف احتكاري وأن تخضـع لقانون المنافسة، وأن تجعل دفاترها وملفـاتها تحت تصرف المجتمـع الذي يحتفظ نحوها، وكنتيجة لحقه في الـرقابـة عليها، بـإمكانيـة حلها «التنـافس والتشارك يعتمد أحدهمـا على الآخـر»؛ ويعتقد بـرودون أن الخطأ الكبـير للاشـتراكية أنها اعتبرت المنافسة كما لو أنها المجتمع مقلوباً، ليس هناك إمكانية لإلغاء المنافسـة، وهكذا يعتقد، بل الأمر بالنسبة له يتعلّق بإيجاد توازن ضابط لها.

والحقيقة أن المنافسة قد لا يكون لها فعالية في مجتمـع الاشتراكيـة السلطوية، ولكن لها كل الفعالية في اشتراكية لاسلطويـة. إن إلغاء المنافسة يقـود بالضرورة إلى الاحتكار والاحتكار إلى السلطوية، كما أن السلطوية تفترض الاحتكار وهذا يفترض إلغاء المنافسة.

هذا التعلق بمبدأ المنافسة قاد إلى انتقادات شـديدة وُجِّهت لـبرودون من لوي بلانك «نحن لا نستطيع أن نفهم مبدأين متناقضين... إن بناء التشاركية على التنافس هي فكرة مسكينة..». ولوي بلانك يهدف من نقده هذا إلى الوصـول إلى «سعر موحد» تضعه الدولة، ومنع أي منافسـة بين المعـامل التي تقـوم بنفس

---

(17) د. قيران: **الفوضوية**، مرجع سابق، ص 70-74.

العمل؛ ويرد عليه برودون مؤكِّداً أن السعر لا يتحدّد إلا بالمنافسة، أي بواسطة القدرة التي لدى المستهلك للاستغناء عن خدمات أو سلع ذلك الذي يـرفع من أسعارها، «أمنع المنافسة ـ يقول برودون ـ سيحرم المجتمع من قوتـه المحركـة، وسيتوقف كما تتوقف الساعة التي تراخى نابضها».

برودون بكل تأكيد لا تخفى عليه المضار المترتبة على المنافسة والتي توسَّـع في الحديث عنها وأفاض في تحليلها في «مبحث الاقتصاد السياسي»؛ فهو يعرف أنها مصدر اللّامساواة، وهو يعـترف بأنـه في «المنافسـة يكون النصر لـلأقوى»؛ وإذا ظلّت غـير منظمـة، ولا تمارس إلا لصـالح المصـالـح الخـاصـة، فـإن نتيجتهـا بالضرورة الحرب الأهلية، وفي نهاية المطاف حكم القلة الغنية وخضوع الأغلبية الفقيرة. وينتهي من هذا التحليل إلى أن «المنافسة تقتل المنافسة»، فالمنافسة حتى وإن بـدأت من المساواة المـطلقة فـإنها تنتهي إلى خلق اللامسـاواة، إن المنافسـة تؤدِّي شيئـاً فشيئاً إلى تسـاقط المتنـافسـين الـذين يعجـزون لسبب أو لآخـر عن المقاومة ويبقى في الحلبة القادرون فقط.

برودون لا يجهل كـل هذا، ولكنـه يتناول أيضـاً فرضيـة غياب المنـافسة ومـا يؤدي إليه من نتائج. ومن رأيه أن غياب المنافسة ليس أقل ضرراً من وجودها، ويورد مثال احتكار التبغ، حيث لا تلعب فيه المنافسة أي دور، ويعتقد أن هـذا الاحتكار لأنه خارج إطار المنافسة يؤدي إلى أنه خدمة غاليـة جداً، وإنتـاجيته لا تكفي، وإذا صارت كل الصناعة خاضعة لنفس النظام فإن «الأمـة» لا تستطيـع أبداً الوصول إلى توازن مواردها ومصروفاتها.

غـير أن المنافسـة التي يحلم بها بـرودون ليست تلك المنافسـة المتروكـة لنفسها مطلقة العنان كما في النظام الاقتصادي الرأسمالي، ولكنهـا منافسـة متحلِّية بمبـدأ سامٍ يجعلها منافسة اشتراكية، منافسة تجـري على قـاعدة التبـادل النزيـه وبروح من التضامن؛ المنافسـة التي ـ محافـظة على المبـادرة الفرديـة ـ تعود عـلى الجماعـة بالثروة تلك الثروة التي حالياً ـ آنذاك ـ تحرمها الملكية الرأسمالية منها.

بكل وضوح هنـا، يرى البعض في هـذا التصور جـزءاً من الطوبـاوية. فهم يعتقـدون أن المنافسـة أو اقتصـاد السـوق، كـما يقـولـون، يؤدي بـالضرورة إلى

اللامساواة والاستغلال حتى لو انطلقنا من وضع فيه المساواة كاملة، ويرون أن المنافسة لا تستطيع التزاوج مع الإدارة الذاتية إلا على نحو انتقالي مؤقت كأقل شر، كشر ضروري . . في الانتظار.

1 ـ إن عقلية الصدق والإخلاص في التبادل ـ كما يقول برودون ـ تتطور عند ممارس الإدارة الذاتية.

2 ـ وكذلك، وهو الأهم، إن المجتمع يكون قد عبر مرحلة العوز أو النقص في الحاجات إلى مرحلة الوفرة، وابتداءً من هذا فإن المنافسة تفقد سبب وجودها.

فإذا لم يتوفر هذان المطلبان الطوباويان فإن البديل عن المنافسة هو نظام الاحتكار ونظام الإكراه السلطوي. إذن لا بأس في هذه الحقبة الانتقالية من اللجوء إلى المنافسة، على أن تكون منافسة محدودة ـعند البعض ـ. وقد عملت يوغسلافيا بهذا، اليوم، إذ قصرتها على مستوى الوسائل الاستهلاكية، ذلك لأن لها ميزة عظيمة على هذا المستوى: الدفاع عن مصالح المستهلك.

مدرسة كروبتكين وآخرون يهاجمون الاقتصاد الجماعي من النمط البرودوني المؤسس في نظرهم على الصراع، والذي فيه لا نصنع أكثر من أن نقيم بين المتسابقين المساواة في نقطة الانطلاق، لكي نقذف بهم بعد ذلك في معركة تؤدي بالضرورة إلى منتصرين ومهزومين، حيث تبادل الإنتاج ينتهي بأن يتم وفق الطلب والعرض، والذي يعني الوقوع في قلب المنافسة، في قلب العالم البورجوازي. هذه التعابير على قلم كروبتكين وأنصاره تشبه إلى حد بعيد تلك التي نجدها اليوم على الأفواه ضد التجربة اليوغسلافية؛ بعض نقادها من العالم «الشيوعي» يعتقدون أنه يجب محاربة الإدارة الذاتية كحرب الاقتصاد التنافسي كما لو أن المفهومين في جوهرهما متلازمان[18].

**الجماعية:**

إن الفوضوية في صراعها مع الاشتراكية «السلطوية» التي تنازعها التأثير على

---

(18) د. قيران، **الفوضوية**، idées-gallimard، باريس، 1981، ص 75-77.

الجماهير الثورية أخذت تنزلق شيئاً فشيئاً نحو تصورات اجتماعية عنيفة هي وإن ظلت تدافع عن الحرية الفردية كمبدأ أساسي إلا أنها تسعى لتتجاوز الحلول الاجتماعية التي يطرحها الخصوم الاشتراكيون.

إن هذه التصورات التي تعزى للفوضوية الشيوعية، والتي ليست فوضوية إلا بالقدر الذي فيه الفوضوية تعني غياب أي سلطة عليا وليس أولوية الفرد، قد طورها في نهاية القرن الماضي كروبتكين، خصوصاً في كتابه «الحصول على الخبز» وإليز ديكلو في كتابه «التطور والثورة والمثال الفوضوي». وبفضل التأثير القوي الذي كانت هذه الفوضوية تمارسه في تلك الحقبة، اعتبرت الشيوعية تعبيراً عن الفوضوية أصيلاً؛ إن الخوف الذي أثارته الفوضوية آنذاك والذي وصل صداه حتى أيامنا ناتج في جانب كبير منه من هذا المفهوم للفوضوية.

بينما مفكرا الفوضوية الكبيران أبقيا على الملكية الخاصة، أحدهما تحت شكل الأصالة والآخر في شكل «الاسْتحواذ» أو الانتفاع معتقِدَيْن أنه لن يكون للفرد بقاء بدون الملكية، فإن مفكري الفوضوية الشيوعية اتجهوا إلى إلغاء كل أنواع الملكية باعتبار أن الملكية هي نتيجة الظلم وأنها بدورها تؤدي إلى إنتاج الظلم، راغبين في تجاوز الاشتراكية التي تعلن أنه «يجب أن يُعطى لكل واحد نتاج عمله الكامل». فإن الفوضويين الشيوعيين يعلنون «حق الحياة، حق الرفاهية.. الرفاهية للجميع»، ثائرين ضد طغيان الرأسمال، فإنهم يحرضون غير المالكين على نزع الملكية بعنف «المزارعون - يقول كروبتكين - يطردون كبار الملاك ويعلنون أملاكهم ملكية عامة ويدمّرون المرابين، ويلغون السمسرة، ويعلنون استقلالهم المطلق». ويعتقدون أنه عندما تتحقق الشيوعية فإن كل الناس يمكن دعوتهم «لمائدة الحياة». وعلى النقيض من قانون مالتوس الشهير، الذي وفقاً له يتضاعف السكان كل خمس وعشرين سنة بينما لا يستطيع الإنتاج مواكبة هذه السرعة في الزيادة، فإن الفوضويين الشيوعيين يرون أنه بفضل التقدّم المدهش للعلم فإن قوى الإنتاج يمكن أن تزيد الإنتاج أسرع من زيادة السكان. إن المشكل الاجتماعي صار بالنسبة لهم مجرّد مشكلة عدالة التوزيع وليس ندرة الموارد، كما أن هذا التوزيع حين تتحقق الوفرة لن يتم وفقاً للقدرات ولكن وفقاً للحاجات بالنسبة لكل إنسان، إذ هناك مَنْ حاجته أكبر من قدراته، وهناك مَنْ

قدراته أكبر من حاجاته، وإذا تم التوزيع وفق القـدرات حصل الأول عـلى أقل من حاجته وحصل الثاني على أكثر من حاجته وهذا ليس عدلاً.

ولكن يجب أن نـلاحظ أن العدل المطلوب في هذه الفـوضويـة هو عـدل في التوزيع، هو مساواة في التوزيع وليس في كمية ونوعيـة العمل المطلوبة من كـل إنسان، وهذا يقتضي إمـا نزع مـا يفيض عن الحاجـة حتى لو كـان ذلك نتيجـة قدرات المنتج نفسه وليس فيه أدنى استغلال لغيره، وهذا يقتضي تنظيماً سلطوياً، أو أننا ننتظر تطور العقلية التي تقود إلى أن يتخلّى المنتج طوعاً لغيره عما هو نتـاج قدراته وإن كان يفيض عن حاجته.

ولن نتطرق بإشارة عابرة إلى مشكلة تحديد الحاجات وكيف ومن يحدد الزيادة عن الحاجة؟

ويرى الفوضويون الشيوعيون أن الاقتصـاد ينبغي أن يوجَّـه نحو إشبـاع كل الحـاجات، وهـذا يعني في نظرهم الملكيـة الجماعيـة ليس فقط لأدوات الإنتاج، وهو الهدف المعلن للاشتراكية ولكن أيضاً للسلع الاستهلاكية. ويعتقد هؤلاء أن عصرنا الحالي يقدّم أول تطبيقات هذا التصور؛ فالـرسوم عـلى عبور الجسـور أو المرور على الطرق التي كان يتوجب دفعها قديماً قد اختفت، كذلـك يشيرون إلى المكتبات والمدارس المجانية للجميـع والماء مـوزعاً حتى البيـوت بدون الأخـذ في الاعتبار أحياناً حتى الكمية المستهلكة. هذه عـلامات أولـوية لعصر الفـوضويـة حين لا يعتدّ في نظرهم إلا بمبدأ واحد: «خذ حاجتك» أي المجانية.

غير أن هذه المجانية وهم، إذ لا شيء يقدّم مجانـاً، فالمـدارس والمكتبات. . . إلخ، رغم ادعاء مجانيتها فهي في الحقيقة ليست مجانية، إنها مدفوعة الثمن رغم الدعاية بمجانيتها، كما أن هؤلاء الفوضويين ينسون أنه في حالة هذه المجـانية أن العمـل أيضاً يقـدّم مجانـاً، أو في الحقيقة مقـابل المجـانية المـزعومـة فإن أعضـاء المجتمع يدفعون العمل.

وقد ظهر عندهم التفاؤل نفسه نتيجة التطور الهائل للصناعة وتوزيع العمل، فهم يرون أن مدة العمـل سوف تخفض بشكـل كبير بفضـل التنظيم الـذي فيه تختفي المنافسة التي وجودها يسبب تبذير الوقت والخيرات. ويقدر كروبتكـين أن

أربع أو خمس ساعات عمل يومية يقوم بها البالغون جميعاً من عشرين سنة إلى خمس وأربعين أو خمسين سنة تكفي لتأمين حياة الجميع، أما بالنسبة للوقت المتبقي فيستخدم لإشباع الحاجات الفنية والعلمية، هذا الاستخدام المزدوج للوقت له امتياز معنوي عظيم إذ حين يهتم الفرد بإشباع حاجاته المادية والمعنوية معاً لن يوجد ذلك الفاصل غير الممكن تجاوزه بين العمل اليدوي والعمل العقلي ويزول التمايز الطبقي واللامساواة، والظلم. ومن ناحية أخرى فإن العمل سيصير مدعاة للسرور، إذ إن العنصر المحرك للاقتصاد في رأي كروبتكين لن يكون الربح، ولكن رفاهية الجميع وسوف يستفاد من التقدم العلمي، ليختفي الجانب الكريه الممقوت والمشوّه من العمل. هذا التحول مهم جداً لأن العمل الجالب للمسرة سيكون أعظم وأكبر من كل الإنتاج الذي تمّ حتى عصرنا الحاضر باللجوء إلى العبودية والأجرة.

رغم بعض البريق المثير للإعجاب والاستحسان في هذا التصور إلا أنه يعيبه الدافع الأساسي في وجوده: سرقة الضوء من الاشتراكية «السلطوية». وقد دفعت الرغبة في التجاوز الفوضويين إلى عدم اعتبار معطيات الواقع، وانجرفوا في سيل من التطلعات تشبه إلى حد كبير برنامجاً انتخابياً أكثر منها فلسفة تغيير الواقع، وهو فعلاً برنامج انتخابي؛ أليس المقصود منه جذب الجماهير الثائرة ولو بكلمات معسولة؟[19].

**الأممية:**

إن مبدأ الفيدرالية الذي تأخذ به الفوضوية عموماً يقود منطقياً إلى الأممية أي التنظيم الفيدرالي للأمم «في الاتحاد الأخوي الأممي الإنساني الكبير». هنا باكونين يكشف القناع عن طوباوية بورجوازية، عن فيدرالية لا تنطلق حقيقة من اشتراكية أممية وثورية، وهو يسبق زمانه بكونه «أوروبياً» كما يقال اليوم، وهو يتحدث عن هذه الأممية أملاً في «ولايات متحدة أوروبية» يراها الوسيلة الوحيدة التي تجعل الحرب الأهلية مستحيلة بين الشعوب التي تكوّن العائلة الأوروبية،

---

(19) هـ. أرفون، **الفوضوية**، PUF، باريس، 1974، ص 84-86.

ولكنه يحذر من كل فيدرالية أوروبية بين دول أوروبا كما هي مؤلفة اليوم ـ السوق الأوروبية المشتركة ـ فهذه لن تكون إلا فيدرالية الأغنياء، اتحاد الأقوياء، اتحاد الطبقات السياسية، إلاّ أن مفهوم باكونين الأممي ليس أممياً بقدر ما هو أوروبي محض.

ويعتقد باكونين أنه لا دولة مركزية، بيروقراطية، وبالتالي عسكرية حتى لو أطلقت على نفسها «جمهورية» تستطيع جدياً وبصدق الدخول في اتحاد أممي، وذلك من حيث تكوينها الذي هو، دائماً، نفي للحرية وتهديد ضد جيرانها، وكل حلف مع دولة رجعية هو في نظره خيانة للثورة، الولايات المتحدة الأوروبية أولاً، وبعد ذلك سيرغم بقية العالم أن يدخل حلبة الرقص، العالم كله في نظر باكونين لن تقوم له قائمة إلا إذا، وفي كل مكان، انهار واختفى النظام القديم المؤسس من أعلى وعلى العنف والسلطوية. وفي المقابل في حالة انتصار الثورة الاجتماعية في بلد ما، فإن كل البلدان الأجنبية التي تكون قد انتفضت باسم المبادىء نفسها، تصبح مقبولة في الاتحاد الثوري بغض النظر عن حدود الدولة الحالية.

الأممية الحقيقية تقوم على تقرير المصير الذاتي، وفي مقابل إرادة الاتحاد يكون قرينها حق الانفصال «كل فرد ـ يذهب باكونين مقتفياً خطى برودون ـ كل تشاركية، كل كومون، كل مقاطعة، كل إقليم، كل أمة لهم الحق المطلق في تقرير مصيرهم، أن يشاركوا أو ألا يشاركوا، أن يرتبطوا مع من يشاؤون، وأن يفكوا ارتباطهم بغض النظر عمّا يُسمى بالحقوق التاريخية، وعن مطالب الجيران».

ولكن هذا المبدأ في فكر الفوضويين ليس قائماً على نوايا انفصالية أو انعزالية، بالعكس فهم يعتقدون أن «حق الانفصال إذا ما تقرر واعترف به فإن الانفصال في الواقع يصير مستحيلاً، لأن الوحدات الوطنية لم تعد نتاج العنف والخداع التاريخي، بل متكونة بحرية وعندئذ فقط يكون الاتحاد خصباً وثيق العرى».

غير أن هذا التأكيد من قبله لا يستند إلى أي منطق، فهو إما ساذج، أو سيِّىء النوايا يضع مبدأ ليس في نيته تطبيقه. صحيح أن الاتحاد الحر ـ إذا

حـدث ـ يكون خصبـاً وثيق العرى لأنـه تمّ بـإرادة حـرّة، ولكن كيف نستبعـد احتمالات التغير في هذه الإرادة الحرة؟ خاصة إذا لم تجمـع الأطراف المتحـدة غير الإرادة الحـرة، وإذا كان بـين هذه الأطـراف اختلافـات في التكوين الاجتـماعي والعرقي.

في الواقع لا نستغـرب أن نجد لينـين وبعده المؤتمـرات الأولى للأمميـة الثالثـة يستعيرون من باكونين هذا التصوّر الـذي جعل منـه البلاشفـة قاعـدة سياستهم نحو القوميات، إنهم قرروا حق الانفصال للقوميات الخاضعـة لحكم القيصر إلا أن هذا الحق صار مستحيلاً، لقد عين ستالين مفوضاً لشئون القوميات[20].

## بورصة العمل:

مـا يعطي النقـابية الثـورية طـابعها الفـوضوي ليس النقـابية بـالمعنى الدقيق للكلمة، وإنما بـورصة العمـل، بينما النقـابة تضمّ عـمال نفس المهنة، أولاً عـلى المستوى المحلي وعلى مستوى المقاطعة ثـانياً ثم عـلى المستوى الـوطني ثالثـاً، فإن بـورصة العمـل تجمع عـمال مختلف المهن في مدينـة ما. البنـاء الرأسي للنقـابـة يسمح بإجادة التصرف باعتبارها جماهير منظمة بدقة، أما البناء الأفقي فهـو على العكس لصالح الانعتاق الفردي للعامل.

ما هو دور بورصة العمل الرئيسي؟

إنه منح العامل بواسطة التعليم وعياً بكرامتـه الإنسانيـة. إن بورصـة العمل وفقـاً للتعريف الـذي أُعطي لهـا هي «جامعـة العمال»، أمـا المنعش لبورصـات العمل هذه فهـو فيرنـاند بيلوتـير المناضـل الذي مـات وهو يؤدي مهاماً ثوريـة، وعمره لم يتجاوز الثانية والثلاثين، وكتابه «تاريخ البـورصات» الـذي لم ينشر إلا بعد وفاته صار مرجعاً أساسياً، إن الفكـرة الرئيسيـة في النقابيـة الفوضـوية هي «التثقيف الـذاتي»، الانعتاق الـذاتي المتحقق بفضـل تـطويـر الـذات المستمـر، بالنسبة للنقابي الثوري الثورة الاجتماعية ليست النتيجة الحتمية لتطوّر ضروري

---

(20) د. قيران: **الفوضوية**، idées-gallimard، باريس، 1981، ص 94-96.

كما يوحي به التفسير الماركسي، إن التحرر لا يتم إلا بالقدر الذي يكون فيه العامل جديراً بهذا؛ وكذلك إدوارد بيرث، أحد منظِّري النقابية الثورية الذي يعتقد أن الجهد التثقيفي يعادل العودة إلى «كانت» إذا كانت العودة إليه تعني رفض الضرورة الموضوعية المحضة للاشتراكية، التعليم في بورصة العمل يجب أن يتوفر لأطفال المناضلين وهو ليس تعليماً تقليدياً يتمحور على العمل العقلي الذي يجعل عقدة النقص تستمر عند العامل، ولكنه تعليم يعطي الأطفال شعور الافتخار بالعمل اليدوي، إنه تعليم علمي ينتج عن التدريب اليدوي، نظرةً بعض الشيء طوباوية، ولكن التعليم التقني لم يحصل في أيامنا هذه على مديح أروع من تلك السطور التي كتبها جورج سوريل أكبر منظري الحرية النقابية، والتي فيها يحدّد أهداف التعليم النقابي «لضمان الانعتاق المقبل يجب أن نجعل الشباب يحبِّون عملهم وأن ينظروا إلى كل ما يعملونه على أنه عمل فني محور الاهتمام، وأن يبحثوا عن تفسير لكل ما يحدث في «الورشة» يجب أن نجعلهم معاً واعين، فنانين، علماء في كل ما يتعلق بالإنتاج».

## الفعل المباشر:

التعليم هو ضمان العمل؛ نظرياً بورصة العمل كانت مفتوحة لكل العمال، واقعياً بعضهم فقط يملك الإرادة والرغبة في بذل الجهد الضروري لتخليص نفسه من الوضع المهين الذي هم فيه. وأيضاً فإن الفوضويين النقابيين يعتبرون أنفسهم قادة البروليتاريا؛ إنهم يدركون كونهم أقلية نشطة تعرف كيف تفرض إرادتها بواسطة الفعل المباشر، أي بواسطة عمل لا يتبع الطرق العادية للديمقراطية المتمثِّل في اللجوء إلى البرلمانية، ولكن بفعل يلجأ إلى العنف.

كذلك فإن الفوضوية النقابية لا تعير أي اهتمام لتحقيق الأغلبية أو للحصول على الأغلبية، بالعكس يبدو لها هذا تعبيراً عن الجهل العام، والسخافة، وهي تعارض الحق الديمقراطي بالحق النقابي وتعارض الإنسان العبد بالإنسان الحر، والأغلبية اللاواعية تعارضها بالأقلية الواعية، مضادين للديمقراطية وللتصويت فإن المناضلين النقابيين لا يثقون بأي ممثلين أو نواب عنهم مكلفين بالعمل على انتصار وجهات نظرهم، ولكنهم يعتقدون أنفسهم مكلفين بمهمة

مقدسة «الحركة العمالية ـ قال هوبير لاقارديل ـ تحمل مصير المستقبل، فيها وحدها تستعيد الحياة العناصر الأساسية الخالدة للثقافة، معنى الكرامة، الشعور بالحرية، روح الاستقلالية والتضحية والنضال».

## الإضراب العام:

الفعل المباشر أي جهد العمال أنفسهم يترجم بالطريقة الصارخة أي الإضراب. لقد تعوّدنا أن نرى في إيقاف العمل المتفق عليه، منذ أن صار حق الإضراب معترفاً به، مظاهرة لجماهير سلبية، إلا أننا لا نسلّم مسبقاً بأن الفوضوية قد اخترعت هذا السلاح العمالي، مع ذلك فإننا نقول إن فكرة الإضراب العام هي التي جعلت النقابية الثورية تتجاوز أولاً الاشتراكية السياسية، بينما أتباع قيسد يعتبرون الإضراب العام طوبا غير ممكنة التحقيق ما دامت البورجوازية تسيطر على أداة الحكم، فإن بيلوتير قد تمكّن من جعل هذه الفكرة تعتنق في مؤتمر تور عام 1892، كذلك أرستيد بريان في مؤتمر اتحاد نقابات مرسيليا في نفس السنة، إنهم الفوضويون الذين فجّروا عدة إضرابات وسمت تاريخ الجمهورية الثالثة في بداية هذا القرن؛ وهكذا لكي لا نسرد إلا مثالين نورد إضراب عمال مناجم بادوكاليه 1906 الذي قمع من قبل كليمنسو، هذا الإضراب الذي كان يقوده الفوضوي النقابي بروتشو، وإضراب عمال كهرباء باريس عام 1907 الذي قاده باتود الفوضوي النقابي المعروف بكتابته بالاشتراك مع بوجيت لكتيب اسمه «كيف نصنع الثورة» والذي فيه يهاجم الكاتبان بعنف الاشتراكية البرلمانية.

وحيث إن الاضراب عملياً يخرج بالضرورة عن الشرعية وتصحبه أعمال عنف مما يستدعي من منظميه بطولة ثورية، فإنه لا يعتبر مظاهرة اجتماعية تجعل كل عمل فردي مستحيلاً، ولكنه بالعكس، حجر الزاوية فيه جرأة وتضحية شخصية «الإضراب العام ـ يعلن سوريل في كتابه الرائع «تأملات في العنف» ـ الفصل الخاص بالإضراب العام ـ هو الظهور الصارخ للقوة الفردية من حيث الشجاعة التي يتطلبها من العامل، المحارب الحقيقي. إن الإضراب يشحذ عزيمة العامل في نفس الوقت الذي يعلمه: الإضراب هو مدرسة البروليتاريا».

ولكن هناك سبب آخر في عقول الفوضويين يدعم فكرة الإضراب العام. إن الدعم الذي تقدمه الدولة لأرباب العمل بإرسالها البوليس إلى أماكن الإضراب للقضاء عليه يكشف طبيعة الدولة الحقيقية، وهذا ينهي أسطورة السلام الاجتماعي الذي تدَّعي الديمقراطية سيادته، كذلك ينتهي الخلط الطبقي الذي يحافظ اصطناعياً على النظام الديمقراطي، عندما يأتي البوليس يصبح كل شيء واضحاً.

أولئك الذين معهم البوليس وأولئك الذين تهوي على رؤوسهم هراواته. الدولة تظهر كأداة قمع في يد الملاك، وهكذا الإضراب لا يحمس الفرد فقط ولكنه يجعله في مواجهة علنية مع عدوِّه الحقيقي الدولة.

إن هذا التفسير، الذي يشرح حقيقة فكرة سوريل عن «أسطورة الإضراب العام» والذي يهتم في الحقيقة بالدور الأخلاقي الذي يلعبه في حياة المناضلين أكثر من اهتمامه بالنتائج العملية للإضراب، أسطورة مماثلة لكل الأساطير والتي ليست إلا تأليف معمول بدقة وبفن لإضفاء السمة الواقعية على آمال يقوم عليها السلوك الواقعي أو الحاضر. الإضراب العام حتى وإن لم يحدث أبداً، في مجتمع الدولة الحاكمة يوقظ في العمال «المشاعر الأكثر نبلاً، الأشد عمقاً، والأكثر دفعاً للحركة».

علينا أن نلخص هذا التجسد الثالث للفوضوية. النتائج هذه المرة تبدو إيجابية. إن الفوضوية أثرت في النقابية وأدخلت فيها مبدأين ظلا قاعدة لكل الحركات النقابية: الفصل بين العمل النقابي والسياسي، وأهمية العمل التثقيفي الذي على النقابة أن تقوم به نحو أعضائها، ولكن هذا النجاح لم تستطع الفوضوية تحقيقه إلا لأنها بالتدريج تخلَّت عن تطرفها، وتخلّت عن أعمال التمرّد المنعزلة، وأحلت محل التناقض الذي تعتقد أنها تكشف عنه بين الاقتصادي والسياسي وهو التناقض الذي يبدّد صراعها ضد الدولة وأحلت محل هذا مجرد ثنائية تجعل العمل السياسي إلى جانب العمل الاقتصادي بدلاً من تناقضهما.

هكذا، فإن النقابية الثورية في الوقت الذي أتاحت فيه للفوضوية أن تكتسب أهمية لم تحصل عليها من قبل فإنها قد غيرتها بعمق حتى يمكن أن

نتحدَّث هنا عن استيعـاب النقابيـة الثوريـة للفوضـوية؛ الفـوضويـة في شكلها الجديد، حيث ذابت في النقابية الثورية ابتـداءً من 1895، اختفت عندمـا وُضع حدٌ لهذه قُبيل الحرب العالمية الأولى[21].

(21) هـ. ارفون: **الفوضوية**، PUF، باريس، 1974، ص 118-123.

# إشكاليات فوضويّة

## التخطيط الفوضوي:

رغم ما قد يتبادر إلى الذهن آخذين بعين الاعتبار النزعة الفردية وتقديس الحرية، ورفض السلطة في الفوضوية، فإن هذه تميل بوضوح لا الى التشرذم والقزمية والذرية الاجتماعية، بل إلى الوحدة، والمركزية رغم ما يبدو في هذين المبدأين من تناقض مع المبادىء الأساسية للفوضوية.

برودون مثلاً يلاحظ أن الإدارة بواسطة التشاركيات العمالية لا يمكن أن تكون إلا ذات توجّه «وحدوي»، كما يلحّ على «الحاجة إلى المركزية والوحدة» ويطرح رأياً في صيغة سؤال: «ألا تعبر الشركات العمالية لكي تستغل الشركات الكبرى عن الوحدة؟».

إلا أنه يميز بعد ذلك المركزية التي يدعو إليها والمركزية التي يرفضها. إذ إن المركزية التي يدعو إليها هي المركزية الاقتصادية التي يضعها برودون في مكان المركزية السياسية. إن حسن استخدام الموارد وتوفير الجهد والطاقة وتحقيق الاقتصاد في المواد الأولية والقضاء على التبذير، وهي الأمور الضرورية لتحقيق مجتمع الرخاء والوفرة، تقتضي معرفة شاملة وعامة في ما يتعلق بالموارد والمواد الخام والطاقة البشرية والطبيعية وغيرها، وهذه المعرفة وهذا الهدف يقتضيان المركزية الاقتصادية، وبالتالي إمكانية التخطيط الاقتصادي الذي ليس إلا تحديد

أنجع السبل، وأحسن استخدام للموارد من أجل إشباع الحاجات، بينما كان يرفض المركزية السياسية لأنها تعني مركزية القرار، بينما المركزية الاقتصادية تعني مركزية التخطيط، إلّا أن برودون كان حذراً جداً من التخطيط السلطوي الذي هو في الحقيقة أقرب إلى المركزية السياسية منه إلى المركزية الاقتصادية، ولهذا كما لاحظنا فضّل على التخطيط السلطوي منافسة ذات توجّه تضامني.

ولكن الفوضوية منذ ذلك الوقت صارت المدافع المتحمِّس عمّا تسميه التخطيط الديمقراطي التحرري المعدّ من القاعدة إلى القمة بواسطة فيدراليات المشاريع المدارة ذاتياً، وعندئذ فإن التخطيط أو «المركزية الاقتصادية» في نظر الفوضوية لا تعني غير التجميع، والتنسيق بين الخطط الجزئية الموضوعة من القاعدة الاقتصادية. وهذا في نظرهم يمثّل امتيازين: من ناحية الوصول إلى خطة اقتصادية عامة وشاملة ومن ناحية أخرى هذه الخطة لا تستند إلى الفرض والإكراه المصاحب للتخطيط المركزي السلطوي.

باكونين بدوره يبالغ في هذا التوجه إلى التخطيط حتى وصل به الاعتقاد إلى أنه يلمح إمكانيات التخطيط على مستوى عالمي تتفتح أمام الإدارة الذاتية «التشاركيات التعاونية العمالية هي واقع جديد في التاريخ، نحن نشهد اليوم ولادتها، ونحن نستطيع أن نتوقع - لا أن نؤكّد - في هذه الساعات التطور الهائل الذي سوف تحققه بدون شك وكذلك الشروط السياسية والاجتماعية التي ستنشأ عنها مستقبلاً، إنه من المحتمل، بل من الممكن جداً أن تتجاوز في يوم ما حدود الكومون والمقاطعات، وحتى حدود الدول الحالية لتعطي تكويناً جديداً للمجتمع الإنساني بأجمعه، مقسماً لا إلى أمم، وإنما إلى مجموعات اقتصادية وهذه تكوّن اتحاداً اقتصادياً عظيماً على رأسه جمعية عليا؛ وفي ضوء المعطيات الشاملة، والدقيقة والمفصّلة الناتجة عن إحصاء عالمي تؤلف الجمعية العليا بين العرض والطلب لكي توزّع بين البلدان المختلفة إنتاج الصناعة العالمية، بشكل تنعدم معه الأزمات الاقتصادية - تجارية وصناعية - ويختفي الركود الإجباري، عندئذ لا مشاق ولا رأسمال ضائع». باختصار إنها أقرب ما تكون إلى أمم متحدة اقتصادية، فيها توزّع الموارد ووسائل العمل والإنتاج باعتبار الثروة ملكاً لكل الناس لكل الإنسانية وليس لأمة الحق في التمتع بها دون غيرها من الأمم.

إذن، التخطيط الفوضوي يتعدّى حدود الأمة الواحدة لكي يشمل العالم كله، والحقيقة إن التخطيط على مستوى البلد الواحد غير كافٍ ومعرّض لتأثيرات الوضع الاقتصادي العالمي، إذ ليس هناك مجتمع قادر تماماً على الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن غيره، بل إن محاولات الاكتفاء الذاتي أحياناً أشدّ تكلفة وتبذيراً من التبادل مع الآخرين. وباختصار إذا كان الفرد لا يستطيع الاكتفاء بذاته فإن التطور الاقتصادي وصل درجة يستحيل فيها لأمة مهما كانت قوتها الاقتصادية وثروتها أن تكتفي بذاتها ولا تحتاج لغيرها، ولكي لا يقوم هذا على الاستغلال والظلم واستنزاف خيرات الأمم الضعيفة أو المتخلّفة تقنياً يرى باكونين ضرورة وجود جمعية عليا تشرف على التبادل وعلى أن يتمّ على أسس عادلة، إنه حلم جميل ومغر، لكنه حلم[1](*).

## النقابية:

يعطي باكونين أهمية كبيرة للدور النقابي وللنقابية باعتبارها «منظمة طبيعية للجماهير» العاملة، ووسيلة الحرب الوحيدة والفعالة «التي يستطيع العمال استخدامها ضد البورجوازية»، كما يؤكد على دورها في خلق الوعي العمالي «تعطي الطبقة العاملة وعياً كاملاً بما تريده ويولّد فيها فكراً اشتراكياً وهو المتفق مع غريزتها».

ولكي يمكن تنظيم قوى العمال خارج إطار الراديكالية البورجوازية فإن باكونين يعتمد أقل على العقائديين من اعتماده على الحركة النقابية، المستقبل من وجهة نظره للاتحاد الوطني والدولي لأصحاب المهن.

في المؤتمرات الأولى للأممية لم تحظَ النقابية العمالية بأي إشارة صريحة، وابتداءً من مؤتمر بال عام 1869 وتحت تأثير الفوضويين صارت النقابية الموضوع الأول وبدأ التأكيد على دورها، خصوصاً ما بعد سقوط البورجوازية: النقابات، وبعد إلغاء الأجرة تمثّل نواة الإدارة المستقبلية، وتستبدل الحكومة بمجلس للتكوينات المهنية.

---

(1) د. قيران: **الفوضوية**، idées-gallimard، باريس، 1891، ص 78-79.

وبعد ذلك أي عام 1878 عرض جيمس غوليوم تلميذ باكونين أفكاره عن «التنظيم الاجتماعي»، وهو الكتاب الذي أدخل النقابية العمالية في الإدارة الذاتية، وأقرَّ تكوين اتحاد تعاوني عن طريق فروع العمل، متّحدة لا من أجل حماية أجورهم ضد أرباب العمل ـ فهؤلاء فرضاً لم يعد لهم وجود ـ ولكن لكي يضمنوا لبعضهم البعض استخدام أدوات العمل التي تحت تصرف كل منهم، والتي تصير طبقاً لعقد متبادل، ملكية جماعية لكل الاتحاد التعاوني، وهذه الاتحادات تلعب دور المخطط حسب تصوّر باكونين.

وبهذا تسدّ الثغرة في الإدارة الذاتية كما لخّصها برودون، ففي تصوّره كان هناك شيء ناقص: إنه الرباط الذي يوحّد بين مختلف التشاركيات الإنتاجية ويمنعها من أن تدير أعمالها بروح أنانية دون الاهتمام بالصالح العام، متجاهلة المشاريع الأخرى المدارة ذاتياً. النقابية العمالية من وجهة النظر هذه تكمل البناء، إنها تسند وتدعم الإدارة الذاتية، إنها تبدو من التصوّر الفوضوي أداة تخطيط وأداة وحدة الإنتاج، بينما اليوم النقابية اعتراها الفساد وصارت في الحقيقة حلقة وصل بين أرباب العمل والأجراء.

## كيف تُدار الخدمات العامة؟:

إن الحلّ الوسط الذي وصل إليه الماركسيون والفوضويون أبعد من أن يزيل الغموض، خصوصاً أنه في مؤتمر بال نفسه، الذي ظهر فيه حل الوسط هذا، لم يجد الوفد الاشتراكي السلطوي حرجاً في امتداح إدارة الدولة الاقتصادية، وبالتالي ظهر المشكل صعباً بشكل خاص حينما طرح موضوع إدارة الخدمات العامة الكبرى مثل السكك الحديدية والبريد؛ ومنذ تلك اللحظة صار الانقسام ناجزاً في الأممية في مؤتمر لاهاي عام 1872 بين أنصار باكونين وأنصار ماركس، إذن في الأممية المسماة «ضد السلطوية» أو الفيدرالية، التي استمرّت بعد الانفصال، واستمر طرح مسألة إدارة الخدمات العامة؛ وقد ولّد هذا من جديد الخلاف بين الفوضويين والاشتراكيين من معتنقي مبدأ الدولة والذين لم يوافقوا ماركس على ما فعله في مؤتمر لاهاي ـ أي طرده باكونين من الأممية ـ ففضلوا البقاء مع الفوضويين.

يرى الفوضويون أن هذه الخدمات العامـة، وبسبب أنها مصلحة وطنيـة، لا يمكن بكل وضوح أن تُدار لا من قبل التشاركيات العمالية وحـدها ولا من قبـل الكومونات وحدها. لقد حاول برودون أن يحل المعضلة محاولاً إيجـاد توازن بـين الإدارة العمالية و «المبادرة العامة»، وقد تناول هذا بغموض غير مفهوم مما يفقـده الأهمية: من يدير إذن الخدمات العامة؟ ـ اتحاد الكومونات، يجيب الفوضويون، الدولة، يجيب السلطويون.

في مؤتمـر بروكسـل للأممـية عـام 1874 حـاول الاشـتراكي البلجيكي سيـزار دوبايب، إيجاد حل وسط بين الرأيين، الكومون تتولى الخدمـات العامـة المحلية تحت إشراف الإدارة المحلية والتي تعينها النقابات العمالية، أما بالنسبة للخدمات العامة الأوسع فإنها تُـدار أحيانـاً من قبل إدارة إقليميـة يعيِّنها اتحـاد الكومـونات وتعمل تحت إشراف غرفة العمل الإقليمية، وأحياناً، في حالة المشاريع الوطنيـة الكبرى، فإنها تُدار من قبل الدولة العمالية أي الدولة المؤسسة على التجمّـع الحر للكـومونـات العماليـة. معنى ذلك أن إدارة الخـدمـات العـامـة تتمّ عـلى ثـلاثـة مستويات: خدمات عامة على مستوى الكومون تتولاها الكومون المعينـة من قبل النقـابات العـمالية، أمـا على مستـوى الإقليم أي الخدمـات العامـة التي تتجاوز حدود الكومـون الواحـد لتشمل عـدة كومـونات فـإنها تدار من قبـل اتحاد هـذه الكومونات في الإقليم، تحت رقابة غرفـة العمل، «اتحـاد النقابـات الإقليمي»، أمـا على مستـوى الـوطن كله أي تلك الخـدمـات التي تؤدَّى عـلى مستـوى كـل الوطن، بريد مثلاً، سكـة حديـد، . . إلخ فـإنها تُدار من قبـل الدولـة العمالية والتي ليست إلا الاتحاد الحرّ للكومونات.

ولكن هـذا التصوّر بـدأ مبهماً بـالنسبة للفـوضويـين؛ ودوبايب لم يـرَ في هذه الريبة التي قوبل بها من قبلهم غير سـوء تفاهم. ربمـا، في رأيه، لا يتعلق الأمـر إلا بخلاف في المصطلحات. ولما كان يعتقد الأمر كذلك، فإنه يبدي استعـداده للتخلّي عن الكلمة ـ أي الدولة ـ محافظاً بل موسعاً لها «تحت غطاء مناسب لأي كلمة أخرى أياً كانت».

إلاّ أن معـظم الفـوضـويـين لم تنــطلق ريبتهم من سـوء تفــاهم أو خـلاف

مصطلحي، بل لأنهم لاحظوا أن التقرير البلجيكي يقود ضرورة إلى إعادة تكوين الدولة «بالنسبة لهم فإن منطق الأشياء يقود الدولة العمالية ضرورة إلى أن تصير دولة سلطوية، وإذا كان الأمر يتعلق بخلاف على تسميات فإنهم لا يرون لماذا عليهم أن يطلقوا على المجتمع الجديد الخالي من الحكومة نفس الاسم الذي كان يطلق على النظام الملغى».

وفي مؤتمر تالٍ عُقد في برن عام 1876 قبل الفوضوي مالاتيستا أن الخدمات العامة تحتاج إلى تنظيم واحد ومركزي، لكنه مع ذلك رفض قبول إدارتها من أعلى من قبل الدولة، ويعتقد أن معارضيه يخلطون بين «الدولة» والمجتمع وهو «الجسم العضوي الحي». وفي السنة التالية 1877 عُقد مؤتمر دولي اشتراكي في (قاند) اعترف سيزار دوبايب بأن الدولة الشهيرة العمالية أو الدولة الشعبية يمكن أن تكون ولبعض الوقت دولة أُجراء، ولكنه يستدرك أن هذا يجب ألاَّ يكون إلا مرحلة انتقالية فرضتها الظروف، وبعد اجتيازها تتخلى الدولة عن أدوات العمل لكي تضعها في يد التشاركيات العمالية، غير أن هذا التصوّر المؤجل والمشكل لا يخدع الفوضويين وهم استمروا في اعتقادهم أن «ما تستولي عليه الدولة لن تتخلى عنه أبداً» ويبدو أنّ الأيام قد أكّدت هذا الاعتقاد بما آلت إليه «دولة العمال»[2].

## الأخلاق:

كل دحض للفوضوية، كل نقد يوجه لها يأخذ نقطة انطلاقه عموماً من التنديد بمفاهيمها الأخلاقية، إذ لا شيء يبدو لا أخلاقياً أكثر من تأكيدها اللامشروط للحقوق المطلقة للأنا، والتعصّب للفرد يبدو أنه يبرر الإباحية والاعتباطية الأشد طغياناً؛ إن الأنانية التي تدعو لها الفوضوية تبدو أنها تطلق العنان لكل الغرائز ولكل الأهواء، وللأسف إن سلوك أولئك الذين يعتنقون الفوضوية يؤكد في أغلب الأحيان مثل هذا الرأي، الهامشيون الذين يسمّون أنفسهم «الخوارج» يتبنون هذه الأنانية ويعتقدون أنهم يضعون موضع التطبيق

---

(2) د. قيران: **الفوضوية**، idées-gallimard، باريس، 1981، ص 88-90.

الفوضوية عندما يتحلّلون من كل الروابط الاجتماعية والأخلاقية بعذر أنها مسائل بورجوازية.

إلا أن هذا في الحقيقة يعكس جهلاً بالفوضوية أكثر منه تطبيقاً للفوضوية. إن قراءة ولو سطحية لما كتبه منظِّرو الفوضوية سوف يجعلهم يفهمون أن الأخلاق الفوضوية موجهة نحو تأكيد المسئولية الفردية أكثر من كونها موجَّهة نحو الانحلال، لأنها تدرك أنه في الانحلال، الفرد بدلاً من أن يؤكد ذاته فإنه يسحق ويمَّحي، نحن نعرف أن العقلانية الفوضوية التي يدعو لها قودوين تقوم على مفهوم طهري للفضيلة، وكيف أن برودون يشدّد على ضرورة الإبقاء على الأخلاق العائلية والتقاليد والعرف الوطني وتقويتها.

إن فوضويي نهاية القرن الماضي كانوا يرجعون إلى هذين المفكرين أقل من رجوعهم إلى ماكس شتيرنر؛ وهذا ألم يضع في مقدمة كتابه هذه العبارات التي في ظاهرها تلغي كل القيود؟ «أقمت يقيني على اللاشيء»، ألم يقلب الدولة والمجتمع والأخلاق باعتبارها أصناماً؟ ألم يحرض الفريد على استعادة «خواصه».

غير أن شتيرنر بالقدر الذي فيه يرفض الفضيلة باعتبارها قيداً خارجياً فرض على الأنا، فإنه يثور ضد الرذيلة، إن الغرائز وإن كانت تؤلف جزءاً من الأنا إلا أنها أبعد من أن تؤلّف وحدها جوهره. إن عبودية الغرائز والرذيلة حين تستحوذ على الأنا تبدو له لامحتملة، وهو يندّد بها تماماً كالفضيلة، إن الهدف الحقيقي من برهانه ورفضه الفضيلة كقيد خارجي والرذيلة كعبودية الأنا، هو أن يكشف للفرد عن تكوينه الأصيل.

شتيرنر يدعو أخلاقه «التمتع الشخصي»، ولكن هذا التمتع بالذات الذي يمجِّده شتيرنر في أي شيء يتميز عن المتعة الفنية التي بوعي الأصالة تنجح في أن تنزع من الأنا أسراره مقدمة على هذا النحو اكتشافات رائعة تتجاوز المفهوم الأخلاقي للوجود الإنساني في الاعتبار التقليدي، ولكنها تشير إلى وحدة الفنان الذي يقوّي في كل منا شعوره بالكرامة، وبأصالتنا غير الممكن التنازل عنها؟.

إنه نفس الشعور الذي كان يملأ روسو حين كتب في مقدمة اعترافاته «أنا

وحـدي أشعر بقلبي، وأعـرف الناس، لست كـأي واحد من المـوجودين، وإن كنت لست أفضلهم، فعلى الأقل أنا آخر».

والاعتراف الوارد على لسان ولهلم مايستر، الذي ليس إلا تعبيراً عن كـاتبه، أليس قـريباً من المفـاهيم الأخـلاقيـة الفـوضـويـة؟. «أن أنمي نفسي بنفسي كـما صنعتني الطبيعة»، هكذا يعلن قوتـه على لسـان بطله، «وإن كـان ذلك غـامضاً منذ طفولتي، رغبتي، ومصيري».

إن الأنانية الفوضوية تجد تفسيرها في حركة القرن التاسـع عشر التي لكي تردّ على عبارة الحتميـة الاجتماعيـة وعلى المثـالية المجـردة، تدعـو الإنسان أن يتـذكّر خصوصيته العميقة وأن يقاوم اللاإنسانية التي تبدو أنها نتيجة الحضارة الحديثة.

مهما كانت المفاهيم السياسية والاجتماعية غير مقبولة وطوباويـة فإن الأخـلاق الفوضوية في جانبها الإيجابي تبدو مغرية، إن العامل الفرنسي ما قبل 14 المتشبـع بأفكار برودون، لا يريد الانتماء لـبروليتاريـا نكرة، وإنمـا لشعب فخور بتقـاليده متردّداً على حلقات الدرس بحـماس، فإنـه لا يريـد أن يدين بتحـرّره إلا لجهده الخاص، حتى وإنْ اعتبر الدولة والمجتمع مسئولـين عن أوضاعـه السيِّئة فـإنه لا ينسى أبداً أن الشرط الأول لنهضته هو عمله وتطوره.

الصعـوبة تبـدو في مثل هـذا المفهوم الأخـلاقي في اللحظة التي يتـوجب فيها التوفيق بين أشخاص يعتبرون أنفسهم سادة ولا يقبلون أي معيار أو قاعدة وفقـاً لها يتم اتفاقهم.

شتيرنر يؤكد على أنه بالضبط، الشعور بتنوعنا هو الذي يدفعنا إلى التسامح، وإذا كان ذلك فإنه لا توجد أي مبـادىء مشتركـة يمكن باسمهـا أن يضطهـد أو يعـاقب أولئك الـذين لا يلتزمون، إنـه في تنوعنـا يكمن مبـدأ التسـامـح؛ ففي الوقت الذي تقرّ فيه للآخرين بحق الاختلاف ويقر لك فيه الآخرون بهذا الحق تـزول كل دواعي الاضـطهاد والقمـع، إن الاضطهـاد ينتـج من رغبتنـا جعـل الآخرين على صورتنا أي على رفض حق الاختلاف والتنوع.

أمـا برودون فـإنه يثق أكـثر بتوازن عفـوي للأنـاوات المتصارعـة منه بتـأليف

قمعي واصطناعي بينها. ومنظّرون آخرون للفوضوية اعتقدوا أنه من الواجب أن يعطى لهذه الأنانية ـ الأثرة، قاعدة علمية. لقد حاول هذا خصوصاً كروبتكين في كتابه «تبادل المساعدة» أو التعاون، حاول أن يقدم مفهوماً فوضوياً للتضامن مستمداً إياه من نظرية داروين التطورية.

**تبادل المساعدة:**

يبدو للوهلة الأولى أنه من المتناقض أن نستنتج من تطورية داروين أخلاقاً تقوم على الأثرة؛ أليس داروين هذا هو الذي طور نظرية الصراع من أجل البقاء، وأنه عبّر بهذا عن أن الإنسان محروم من قوانين خارج الطبيعة لا يمكنه التوصل إلى حياة اجتماعية تقوم على تبادل المساعدة والتضامن؟

غير أن كروبتكين وإن قبل بأن الكتاب الأول لداروين الذي تناول أصل الأنواع يذهب في هذا الاتجاه، إلا أنه يرى أن الكتاب الثاني «نسل الإنسان» يذهب في اتجاه معاكس، خفية يذهب داروين على أنه يوجد شعور بالتضامن بين أفراد النوع الواحد، وهو الشعور الضروري من أجل بقائه وازدهاره؛ إن الأنواع تتصادم فيما بينها وتتصارع، ولكن غريزة البقاء تفرض على أولئك المنتمين لنفس النوع أن يمارسوا فيما بينهم التضامن «تبادل المساعدة ـ يؤكد كروبتكين ـ هو الواقعة المسيطرة في الطبيعة». غريزة تبادل المساعدة ـ وفقاً لداروين هي غريزة دائمة، إن هذه الغريزة عند الإنسان هي التي يصدر عنها الضمير الأخلاقي.

فإذا ما تم البرهان علمياً على وجود هذا الشعور بالمساعدة المتبادلة فإنه يصير سهلاً أن نبرهن على أنه بفضل التقدم، البطيء صحيح، ولكن المستمر للنوع الإنساني، فإن الاجتماعية البدائية تتحول تحت تأثير التفكير إلى عدالة وأخيراً العدالة إلى كرم؛ حينئذ لسنا في حاجة إلى الميتافيزيقا لكي نفسّر بناء أخلاق كريمة ولا مصلحية «تبادل المساعدة، العدالة، الأخلاق، إنها درجات السلسلة الصاعدة للحالات النفسية التي تظهرها لنا دراسة عالم الحيوان والإنسان، إنها ضرورات عضوية تحمل في ذاتها مبرراتها وهي تؤكد تطور العالم الحيواني من أول مراحله، «تحت شكل مستعمرات ذات الخلية الواحدة» مرتفعاً تدريجياً حتى

المجتمع الإنساني الأكثر كمالاً؛ ويمكننا أن نقول عن هذا إنه قانون عام وكلي للتطور العضوي وهو يجعل مشاعر المساعدة المتبادلة، العدالة والأخلاق، متأصّلة بعمق في الإنسان بكل قوة الغريزة المفطورة فيه ـ أول الثلاث أي المساعدة المتبادلة هي بالطبع الأقوى، أما الثالثة وهي آخرها في الظهور فهي مشاعر متذبذبة وتعتبر أقلها إجباراً».

من وجهة نظر فوضوية، فإن مفهوم المساعدة المتبادلة باعتباره ظاهرة طبيعية للتطور، له على الأخلاق التقليدية ميزة واضحة «إنها الطبيعة الإنسانية، الأنا الذي يصير المصدر الحقيقي للأخلاق وليس قوة خارجية، ويكون بذلك قد انتهى إخضاع الغرائز لمبدأ يتعالى عليها».

من ذلك فإن الفوضوية بتسليمها بالخيرية الفطرية للإنسان تعود إلى وهم التوازن المسبق وإلى تفاؤلية القرن الثامن عشر، أما بفكرة المساعدة المتبادلة فإن كروبتكين يعود إلى شكل من أشكال تصوّر «المتوحش الطيب» إذ إن الفوضوية التي طمحت إلى الكشف عن أصالة الأنا، قد انتهت بالسقوط في امتثال تقليدي للموجود الإنساني[3].

## التحرر الوطني:

من الملاحظ أن الفيدرالية تقود منطقياً مؤسسيها إلى طرح مسألة التحرر الوطني، وهم، كما سبق وأن أشرنا، يميزون بين الوحدة القائمة على الغزو، أي الإكراه، والوحدة العقلانية أي الإرادية. وبرودون يلاحظ كقاعدة عملية أن «كل نظام يتجاوز حدوده العادلة ويهدف إلى الغزو وإلحاق نظم أخرى له يفقد من قوته ما يكسبه في التوسع، ويتجه نحو الانحلال»؛ ويلاحظ أيضاً أنه كلما «عملت مدينة أو دولة، على توسيع سكانها وأراضيها كلما سعت إلى الطغيان وأخيراً إلى الانحلال». إن الدولة بقدر توسعها يكون ضعفها ولا تستطيع معالجة هذا الضعف إلا بنظام يقوم على الطغيان والإكراه.

هذا المنطق يلاحظه برودون في كل مكان «أن تقيم مدينة إلى جانبها على

(3) هـ. أرفون: **الفوضوية**، PUF، باريس، 1974، ص 87-91.

بعض المسافة توابع أو مستعمرات، آجلاً أم عاجلاً هذه المستعمرات أو التوابع ستتحول إلى مدن جديدة لن تحتفظ مع المدينة الأم إلا برباط فيدرالي، أو حتى لن تحتفظ بأي رباط»، «عندما مدينة جديدة تكون قادرة على إعاشة نفسها فإنها تطالب بالاستقلال؛ بأي حق المدينة الأم تدعي معاملتها كتابع وأن تجعل منها موضع استغلال ملكية لها». وهكذا رأينا ـ يستطرد برودون ـ في أيامنا هذه الولايات المتحدة تستقل عن إنجلترا، وكندا أيضاً إن لم يكن ذلك عملياً فعلى الأقل رسمياً، وأستراليا في طريقها إلى الانفصال برضى وقناعة «الوطن الأم ـ بريطانيا» وهكذا عاجلاً أم آجلاً الجزائر، ستكون الجزائر فرنسا الأفريقية، إلا إذا أصرينا على الاحتفاظ بها بالقوة وبالبؤس في قبضتنا.

أما باكونين فإن عينيه على البلاد المتخلفة، فهو يشك أن أوروبا الإمبريالية تستطيع الاحتفاظ في حالة استعباد بثمانمائة مليون آسيوي «الشرق هذه الثمانمائة مليون إنسان المخدر والمستعبد الذين يؤلفون ثلثي الإنسانية سوف يضطرون إلى اليقظة، وأن يتحركوا ولكن في أي اتجاه ولماذا؟».

ويعلن باكونين عالياً تعاطفه مع كل انتفاضة وطنية ضد الظلم والقمع، وهو يقدم للشعوب المظلومة النموذج المثير الذي تمثله الانتفاضة الإسبانية الوطنية ضد نابليون الذي، رغم عدم إمكانية المقارنة أو التفاوت الهائل بين «الثوار» وفرق الجيش الإمبراطوري، لم يتمكن الأخير من السيطرة؛ وبعد خمس سنوات، انتهت بطرد الفرنسيين من إسبانيا.

كل شعب له الحق أن يكون ذاته، ولا أحد له الحق أن يفرض عليه عاداته، لغته، إرادته، وقوانينه، وهنا أيضاً يذهب الفوضويون إلى أنه ليس هناك فيدرالية حقة بدون اشتراكية. وباكونين يتمنى أن التحرر الوطني ينجز «لصالح الجماهير الشعبية سياسياً واقتصادياً» وليس بقصد طموح تأسيس دولة قوية، كل ثورة تحرر وطنية، قائمة بعيداً عن الشعب ـ يرى باكونين ـ لن تستطيع الانتصار دون الاعتماد على طبقة ذات امتيازات، ستكون بالضرورة ضد الشعب، وتكون بالتالي حركة رجعية ضد الثورة.

إنه من المؤسف أن البلدان المتحررة من الاستعمار الخارجي تقع تحت الهيمنة

المحليـة سياسيـاً ودينياً، ومـا يجب عمله في رأي الفوضـويـين هـو أن نـدمـر في الجماهير أي عقيدة في أي سلطة سواء مقدسة أو بشريـة «المسألـة الوطنيـة تفقد أهميتها تاريخيـاً أمام المسـألة الاجتـماعية، ليس هنـاك من سلام حقيقي ـ يعتقـد الفوضويون ـ إلا في الثورة الاجتماعية؛ نجاح الثورة الوطنية المنعـزلة مستحيـل، الثورة الاجتماعية تصير ضرورة عالمية».

ما وراء التحرر الـوطني، يلمح بـاكونـين، فيدراليـة أممية واسعـة للشعـوب الثورية «المستقبل بالدرجة الأولى لتآلف أممي أوروبي أمريكي وبعد ذلك بوقت طويل هذه الأمة الكبيرة تمتزج عضوياً بآسيا وأفريقيا»(*)(4).

---

(4) (*) د. قيران: **الفوضوية**، idées-gallimard، باريس، 1981، ص 96-98.

# الفوضوية في الممارسة الثورية

## الأممية الأولى

مهما كانت الاختلافات كبيرة، تلك التي تفصل الفوضوية عن الاشتراكية، إلا أنه ليس من الغريب تاريخياً أن هاتين الحركتين تبدوان مترابطتين: أصول مشتركة، خصوم مشتركون. هذا أكثر ما يحتاجان إليه لكي تمتزج اتجاهاتهما.

وعليه فإن تاريخ الأممية الأولى يختص بالحركة الفوضوية قدر اختصاصه بالحركة الاشتراكية، وليس من المبالغ فيه أن نقول إنه بالنسبة للقسم الفرنسي فإن تاريخ الأممية يختص بتاريخ الفوضوية.

إلا أنه ليس تعاون ثقة بين مجموعتي الآراء المختلفة وإن كانت ذات هدف مشترك، إلا أنه قام في قلب الأممية الأولى صراع أحياناً صامت وكامن، وأحياناً أخرى صريح وعنيف بين اتجاهين متعارضين بعمق، كل منهما يأمل في الاستحواذ على قيادة المنظمة المشتركة، فمن ناحية الجناح الفيدرالي وضد السلطوية الذي تمثله الفوضوية، ومن الناحية الأخرى الجناح ذو النزعة المركزية والسلطوية الذي تمثله الاشتراكية.

والحق يقال إن العداء الذي تَكَشَّف عنه تاريخ الأممية الأولى ليس جديداً، حيث إن هذه المواقف قد تحدّدت منذ زمن طويل، وكذلك لكي نفهم السمة المأساوية لهذه المواجهة الواقعية الأولى بين قوتين ثوريتين متنافستين فإنه من

المحبـذ أن نتطرق إلى المجـادلات السابقـة التي ظهر فيهـا تناقضهـما، فهي تمثل مقدمة لمأساة الأممية الأولى في نفس الوقت الذي توضح فيه مجرياتها.

**شتيرنر وماركس:**

ماكس شتيرنـر في كتابـه «الفريـد وخواصـه» بدقـة وعمق وبمنطق رائـع حدد الاختلاف بين الـدفاع الحقيقي عن الفـرد والأوهام التي تعـده بها الاشـتراكية ـ ماركس ـ؛ ففي الوقت الذي فيه ازدهار الفرد ليس ممكنـاً إلا بالقـدر الذي فيـه تضمن أصـالته، فـإن الاشتراكيـة لا تتـردّد بعض الأحيـان في أن تخضـع الفـرد لسيطرة جماعية مجردة، كارل ماركس نفسه الذي يقدّر ماكس شتيرنر ذكـاءه، قد اتهم، بعد نشر مقالتيه اللتين نشرهما في الحوليات الفرنسية الألمانية، بأنه يستبعد الإنسان الواقعي لصالح الإنسان المجرد، ذلك الإنسان الذي قدّسه فويـرباخ في كتابه «جـوهر المسيحيـة»؛ وكهيجلي مخلص فـإن ماكس شتـيرنر يـأخذ عليـه أنه يسلب الإنسان خواصـه ويضفيها عـلى كائن أعـلى جديـد ليس أقل خيـالية ولا تعـالياً من الإلـه الشخصي القديم؛ مـاركس وقـد شعـر بعمق هـذه المـآخـذ، خصوصاً وأنـه لا يمكن إنكار مـا تقوم عليـه من حقيقة خـاصة عنـدما نتفحص مـوضوعيـاً النص المجـرم. والمـلاحظ أن مـاركس لم يتـوقف عن كـونـه تلميـذاً لفويربـاخ إلابعد نشر «الفريد وخواصه»، حتى إننا قد نتساءل إلى أي حد هجوم شتيرنر قد ساعد في هذا الابتعاد ـ وقد ساعده صديقه إنجلز، فـردًا على شتـيرنر بنقد طويل وسيِّىء عنوانه «القديس ماكس»؛ وهو اللقب الـذي أطلقاه سخـرية على شتيرنر لإظهار علاقته «بالعائلة المقـدسة» وهي الصفـة التي أطلقها مـاركس على الهيجيليـين الشباب في برلين الأخوة بوير وأتباعهما. هـذا النص ـ القديس ماكس ـ لم ينشر كاملاً إلا في عام 1932 مع أنه يمثل الجزء الأساسي من «العقيدة الألمانية» ولم يدرس هذا النص كفاية، وقراءته أيضاً ليست صعبة إلا عـلى من لم يعـرف «الفريـد وخواصـه»، ولكنه مهم جـداً لأنه يـوضـح تحـول مـاركس من الإنسانية الفويرباخية التي اعتنقها حتى ذلك الوقت إلى الماديـة التاريخيـة، ولكي لا نبعد عن موضوعنا فإننا نشير فقط إلى نقد ماركس للفوضوية.

من وجهة نظر ماركس الفوضوية ظاهرة من الحياة الاجتماعية رغم أن منظِّريها

يعلنون عدم تأثّرهم بأي عرضية سياسية أو اجتماعيـة لكي تولد الفوضوية، أي لكي يستطيع الإنسان توهّم أن وعيـه الخاص مـطلق وذو سيادة يجب من نـاحية أن يكون العمل العقـلي منفصلاً تمـاماً حتى إن الفـلاسفة ينسـون أو يستطيعـون نسيان الأصل الاجتماعي لأفكارهم الخاصة، ومن نـاحية أخـرى يجب أن يكون الفيلسوف منتمياً لطبقة قد تجاوزتها التطورات الاقتصادية فيحـاول التعلق بوعي عارٍ من كل بناء تحتي اجتماعي لكي يواجه به هجوم القوى الإنتاجيـة الجديـدة. هذا التحديد يطبقه ماركس على مؤلف «الفريد وخواصه»: عقائدي محض آفاقه تتـوقف عند «دائـرة الأحرار» والـذين لكي يتمكنـوا من التفكـير، يستخـدمـون مقولات هيجيلية، بورجوازيون صغار بالإضافة إلى ذلك ألمان أي أعضاء طبقـة تبحث بيأس عن منفذ لكي تتملّص من النتائج الحتمية للثورة الاقتصادية عـابد لأنا وهمي، فإنه يرتكب الجريمة التي يتهم بها الآخرين.

هكـذا، في جـدالـه ضـد شتـيرنـر، يصـوغ مـاركس المـآخـذ التي لم يفتـأ الاشتراكيون الماركسيون بعـد ذلك يـرددونها ضد الفـوضويـين: اللاتـاريخية التي تقـوم عليها نـظرية الفـوضـويـة والـذي يمنعهـا من أي انفتـاح عـلى الصـيرورة التاريخية.

**برودون وماركس:**

الجدال الذي جرى بين برودون وماركس كـان موضـوع دراسات عـديدة ولم ينتـهِ الدارسـون من فهم التحول السريـع الذي طـرأ على كـارل ماركس الـذي ذهب في كتابه «العـائلة المقدسـة» إلى مقارنـة كتاب بـرودون «ما هي الملكيـة؟» بكتـاب سييس «ما هي الـطبقة الثـالثة؟» معلنـاً أن سييس كـان لـه الفضـل في صياغة مطالب البورجوازية الفرنسية لأول مرة، أما برودون فإن ماركس يمتدحه باعتباره أول من صاغ الإعلان العلمي للبروليتاريا، ولكنه بعد سنتين سخر من كتاب برودون «نظام التناقضات الاقتصادية أو فلسفة التعاسة» في كتابه «تعـاسة الفلسفة».

إنه من المدهش أن نتحقق لأي درجة الفوضوية التي أعلنها برودون في كتـابه «ما هي الملكية؟» قد شغلت الأذهان في ألمانيا منذ عام 1842 لودينزفون ستين في

دراسته الشهيرة «الاشتراكية والشيوعية في فرنسا الحاضرة» المنشور عام 1842 والتي من خلالها عرف الجمهور الألماني السمات المختلفة للاشتراكية الفرنسية وصف برودون بأنه كاتب من الدرجة الثانية، ولكن منذ عام 1843 رأى فيه موسى هيس فويرباخ الفرنسي، أما إنجلز في مقالة له نشرت بصحيفة إنجليزية فقد كتب «إذا كان ثمة كتاب فرنسي أودّ أن أراه مترجماً إلى الانجليزية فهو هذا الكتاب» أي كتاب «ما هي الملكية؟». هذا المديح الذي يُكال لكاتب حديث الظهور ترافقه مع ذلك بعض التحفظات؛ فمنذ تلك الحقبة والهيجيليون الشباب، مع اعترافهم بأهمية برودون الاستثنائية إلاّ أنهم يأخذون عليه أنه قد وسم العدالة التي يريد جعلها قاعدة لفوضويته بسمة متعالية من جديد جاعلاً بذلك الاغتراب الديني يولد من جديد تحت شكل جديد؛ «برودون ـ كتب أحدهم ـ وجد شيئاً ما كمطلق، قاعدة أبدية في التاريخ إلهاً يقود الإنسانية، إنها العدالة حجر الزاوية للمجتمع الإنساني». هذا المأخذ هو نفسه الذي رفضه ماركس في «العائلة المقدسة»، ثم رجع إليه وضخّمه في كتابه «تعاسة الفلسفة».

إن نقد فوضوية برودون لا يرجع إذن إلى ماركس ولكن إلى الهيجليين الشباب، ذوي النزعة الفوضوية الذين منذ وقت طويل قبله، قد بينوا السمة المتعالية للعدالة البرودونية.

**ما هو الموضوع الأساسي لتعاسة الفلسفة:**

ماركس يتّهم برودون بأنه قد ترك نفسه ضحية وهم تأملات مجردة وأنه لم يأخذ في الاعتبار أن هذه التأملات تفترض تعالياً، التهمة نفسها التي وجهها الهيجليون الشباب، ولكنه يوسعها بالبرهنة على أن برودون قد أخطأ عندما اعتبر نظاماً ثابتاً مجموعة مقولات اقتصادية بينما هي ليست إلا عابرة، ولا تتوقف عن التغير تحت تأثير حركة تاريخية مستمرة. لقد أخطأ برودون إذن في محاولته حل المشكل الاجتماعي خارج إطار الدولة، في كل الأحوال، لا يجب التمييز أو الفصل ـ كما يريد برودون ـ فصل الحركة الاجتماعية عن الحركة السياسية «لا تَقُلْ ـ يصرخ ماركس ـ أن الحركة الاجتماعية تستبعد الحركة السياسية ليس هناك من حركة سياسية ليست في الوقت نفسه اجتماعية».

باختصار، الجدال المزدوج لماركس ظهر كمواجهة للمناقشة المزدوجة التي ملأت تاريخ الأممية الأولى، شتيرنر يؤكد أن «الأنا الفريد»، أما ماركس فالبعكس يؤكد أنه لا يمكن إدراك الفرد خارج إطاره التاريخي؛ برودون من جانبه أعلن أولولية الاقتصادي على السياسي، وقد عارض ماركس هذا الفصل الاصطناعي، منطلقين من هذين الموضوعين، جاعلين منهما قطباً جاذباً وطارداً. في نفس الوقت فإن الفوضويين في الأممية حاولوا من ناحية أن يعطوا للفرد وعيه بقيمته الخاصة، ومن ناحية أخرى تحقيق الثورة الاجتماعية وذلك بواسطة إلغاء الدولة. الاشتراكيون على العكس لا يرون الإنسان إلا في تنظيم جماهير العمال، والاستيلاء على السلطة السياسية مشكلة عويصة تقريباً غير قابلة للحل والتي أدت إلى صراع عنيف في الأممية الأولى وأدت إلى ضعفها ثم اختفائها.

**الأممية الأولى:**

الأممية الأولى تأسّست 28 سبتمبر عام 1864 في مبنى سان مارتان هال في لندن تحت اسم الرابطة الأممية للعمال، وعلى عكس مما يمكن أن يثيره اختيار المكان من فرضية، فإن اتحاد العمال الإنجليزي ليس هو صاحب الفكرة وإنما الوفد الفرنسي. لقد قيل بحق عن الأممية الأولى إنها طفل ولد في «المشاغل» الفرنسية ووضع للرضاعة في لندن، كما أن اقتراح الوفد الفرنسي هو الذي استخدم كقاعدة لإعداد لائحة التنظيم الجديد، والكاتب الرئيسي لهذا المقترح يدعى تولان، وهذا العامل الحرفي الفرنسي، كان مشبعاً بالأفكار البرودونية عندما برزت في سنة 1861 مسألة إرسال وفد عمالي إلى معرض لندن، كان تولان الناطق باسم العمال الباريسيين، وبعد أن أعلن في مقال ملفت للنظر أن اختيار الوفد العمالي يجب أن يتمّ من قبل العمال أنفسهم، كما تحصّل من الأمير نابليون على وعد باحترام الاستقلالية الذاتية العمالية في الحالة المخالفة، والعبارة التي كتبها تولان متوجهاً بها لانتباه أصحاب الأعمال ذات مغزى «ليس هناك إلا طريق واحد: أن يقال لنا أنتم أحرار، نظّموا أنفسكم، قوموا بشئونكم بأنفسكم، إننا عندئذ لن نعرقل عملاً». هذه العبارة ذات الوضوح الاستثنائي تعكس مشاغل العامل الفرنسي واهتمامه بأن يكون هو نفسه صانع مصيره، نجدها موضوع الاهتمام في ثنايا كل التقرير الذي اتخذ إساس اللائحة.

روح برودون توجد في ثنايا لائحة التنظيم، الانعتاق الذاتي صار مطلباً في الفقرة الأولى وهذا هو النص: «إن انعتاق العمال يجب أن يكون من عمل العمال أنفسهم، وإن جهود العمال من أجل الوصول إلى الانعتاق يجب ألّا تتوجه إلى تكوين امتيازات جديدة وإنما لأن تؤسس للجميع نفس الحقوق ونفس الواجبات». صحيح أن هذه الفقرة يمكن تفسيرها بشكل آخر، وقد فعل الماركسيون ذلك وأخذوها على أنها تحريض على صراع الطبقات أما أولوية العمل الاقتصادي فهي موضوع الفقرة الثانية والثالثة وقد عبّر عنها بكلمات لا يداخلها غموض «إن خضوع العامل للرأسمال هو مصدر عبودية سياسية أخلاقية ومادية ولهذا السبب فإن الانعتاق الاقتصادي للعمال هو الهدف العظيم الذي يجب أن تهدف إليه كل الحركة السياسية».

ولكن هذا التأثير البرودوني أخذ يتقلص سنة بعد أخرى، والصراع الذي خاضه البرودونيون الذين أطلق عليهم إسم «التبادليين» والاشتراكيون الذين يدعون بالجماعيين خلال المؤتمرات التالية يتركز حول مشكلة الملكية الفردية، بينما تولان يدافع عن الملكية الفردية باسم استقلالية كل فرد «لكي نحقّق انعتاق العمال ـ أعلن تولان عارضاً نظرية الفوضوية ـ يجب أن نعترف لكل إنسان بحق امتلاك كل إنتاجه، وأن نحوِّل كل عقود الإيجار إلى عقود بيع عندئذ الملكية باعتبارها في تداول مستمر تتوقف عن كونها مفسدة لهذا الاعتبار نفسه، وبالنتيجة في الزراعة كما في الصناعة كل العمال يتجمّعون، كما وعندما يريدون ويرون ذلك مناسباً تحت ضمانة أبرمت بحرية محافظين على حرية الأفراد والجماعات»، والجماعيون يعلنون أنه ضروري للمجتمع جعل ملكية الأرض جماعية.

وجهة النظر الجماعية انتصرت في مؤتمر بروكسيل عام 1868، الأممية ترفض نهائياً مبدأ الملكية الفردية ولم تعد تبحث عن الحل في تشاركيات حرة، والتعاون تحت أشكال عديدة وإنما في جماعية الملكية العقارية، باختصار الشيوعية.

وحتى بعد أن قضي على تأثير برودون فإن الفوضوية ظلت تناهض الاشتراكية الماركسية، لقد ظهر اتجاه فوضوي جديد داخل الأممية، اتجاه يقبل الملكية الجماعية، ولكنه ظل متمسكاً بشدة بالتنظيم الفيدرالي، ويعارض بشدة المركزية

المطلوبة من قبل ماركس بمبدأ الفوضوية عن «فيدرالية حرة لتشاركيات حرة صناعية وزراعية». هؤلاء الفوضويون كان من أقطابهم السويسري جيمس غيليوم والبلجيكي دوبايب، والفرنسي فارلان، كان يطلق عليهم لقب «الشيوعيين اللاسلطويين» أي المضادين للسلطوية، بينما أتباع ماركس كان يطلق عليهم لقب «الشيوعيين السلطويين»، الصراع بين الاتجاهين ظل حاداً خاصة عندما وجد الفوضويون زعيماً لهم في شخصية باكونين القوية الذي انضمّ إلى الأممية عام 1868 م.

دار بين ماركس وباكونين صراع شديد، وسم تأثيره الفترة الثانية من حياة الأممية، صراع بين عقيدتين، صراع أيضاً بين شخصيتين: ماركس المتميز بالعقلية الباردة وباكونين الانفعالي، صراع أيضاً بين جنسيتين: البروسي الأحمر ضد معتنق القومية السلافية، صراع انتهى بطرد باكونين وجيمس غيليوم من الأممية في مؤتمر لاهاي عام 1872، وبنقل مكتب الأممية إلى نيويورك كي يبعد عن أي تأثير للفوضويين.

لقد لاحظ البعض أن الانقطاع بين الفوضوية والاشتراكية الماركسية قد تبدّى على نحو جغرافي، فمن ناحية الاشتراكية السلطوية نجدها في الدول الجرمانية، ومن ناحية أخرى نجد الفوضوية في الدول اللاتينية، ولتفسير هذه الظاهرة بين أناس يدعون جميعاً إلى الأممية، فإن الماركسيين يقدمون أسباباً اقتصادية: بما أن التطور الاقتصادي أقل في الدول اللاتينية منه في الدول الجرمانية فإن مفهوم الثورة التلقائية - العفوية - قد استمر باقياً مدة طويلة في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا أكثر منه في ألمانيا وإنجلترا، ولكن هذا التفسير غير كافٍ البتة، إذ يبدو أن وراء هذه الأسباب الاقتصادية العرضية أسباباً قومية هي التي أدّت إلى هذه القطيعة: بينما الألماني مطيع فإن اللاتيني فردي، الألماني لا يقاتل إلا جندياً بينما اللاتيني يصنع المعجزات عندما يكون قنّاصاً أو متمرداً، علينا أن نفهم أن الفردية أو الاجتماعية ليست فلسفة صادرة عن العقل الإنساني بقدر ما هي حالة عقلية موروثة(*)(1).

---

(1) هـ. أرفون: **الفوضوية**، PUF، باريس، 1974، ص 92-101.

**الفوضوية من 1880-1914 :**

بعد أن تطرقنا لجدال شتيرنر ماركس، وبرودون ماركس، والصراع الفوضوي الماركسي في الأممية الأولى، فإننا نقدم لمحة تاريخية عن الفوضوية في الممارسة من عام 1880-1914 م.

بدون أدنى شك فكرة الفوضوية لم تكن غائبة تماماً في ثورات القرن التاسع عشر، ولكنها لم تلعب دوراً خاصاً متميزاً. فبرودون انتقد ثورة 1848 قبل تفجرها وأخذ عليها كونها ثورة سياسية، فخ بورجوازي. وهذا ما كانته حقيقة. كذلك أخذ عليها لجوؤها إلى الطرق التقليدية: معارك الشوارع الحواجز والمتاريس وعدم الإعداد لها، بينما هو يحلم بأن ينتصر لآرائه بطريق آخر.

أما بالنسبة للكومون عام 1871 وإنْ كانت قد قطعت كل علاقة مع «المركزية التقليدية للدولة» إلاّ أنها كانت ثمرة حلّ وسط لنوع من «الجبهة المشتركة» بين برودونيين وباكونيين من ناحية ويعاقبة وأتباع بلانكي من ناحية أخرى، لقد كانت جزئياً نفياً للدولة ولكن الفوضويين الأمميين باعتراف باكونين، لم يشكِّلوا إلا أقلية ضئيلة فيها.

إلا أن الفوضوية نجحت بفضل جهود باكونين في التسرب إلى حركة جماهيرية ذات صبغة عمالية لاسياسية وأممية، وهي الأممية الأولى، ولكن خلال عام 1880 م. بدأ النقد يوجه إلى هذه «الأممية المتردّدة للأيام الأولى» وبدأت المطالبة بأن يحل محلها، وفق التعبير المستخدم من مالاتيستا عام 1894 أممية مرهوبة الجانبة كانت معاً شيوعية فوضوية ثورية مضادة للبرلمانية. المارد المقدّم على هذا النحو لم يكن إلاّ هيكلاً عظمياً، صارت الفوضوية في عزلة عن الحركة العمالية وبالنتيجة تاهت في الطائفية وفي حركة أقلية نشطة.

لماذا هذا الانغلاق على الذات؟ من الأسباب الواردة كان التطور الصناعي السريع، وحصول العمال السريع نسبياً على الحقوق السياسية جعلهم أكثر قبولاً للإصلاحية البرلماينة ومن هنا استحوذت الاشتراكية الديمقراطية على الحركة العمالية الأممية، وهذه الاشتراكية الديمقراطية تعتنق العمل السياسي،

والانتخابات والإصلاح، هادفة لا إلى الثورة الاجتماعية، ولكن إلى الاستيلاء الشرعي على الدولة البورجوازية وإلى إرضاء المطالب المباشرة والوقتية للعمال.

وعندما صار الفوضويون أقلية، تخلّوا عن النضال في وسط الحركات الشعبية الواسعة بعذر المحافظة على النقاء العقائدي، والعقيدة لديهم صارت خليطاً من الطوباوية ومن استعجال سابق لأوانه وارتباط حنيني بالعصر الذهبي، كروبتكين، مالاتيستا، وأصدقاؤهما أداروا ظهورهم لما بدأه باكونين، وهم يأخذون على باكونين وعلى الأدب الفوضوي أنه كان متأثراً كثيراً بالماركسية، وانغلقوا على أنفسهم منتظمين في مجموعات سرية صغيرة تمارس «الفعل المباشر» حيث كانت الفرصة سانحة للبوليس لكي يسرّب أعوانه.

وقد كان ذلك ابتداءً من عام 1876، وبعد تقاعد وانسحاب ثم موت باكونين دخلت جرثومة المغامرات والوهم في الفوضوية. ففي مؤتمر بيرن ظهر شعار «الدعاية بواسطة الفعل» وقدم الدرس الأول في هذا المجال كافيروا ومالاتيستا من المناضلين ـ يقدرون بثلاثين ـ المسلحين ظهروا في جبال مقاطعة ينغيت الإيطالية، حيث أحرقوا ملفات الكومون (الإدارة المحلية) لقرية صغيرة، ووزعوا على الفقراء محتويات خزينة محصل الضرائب، وحاولوا تطبيق «شيوعية فوضوية» بطريقة ريفية وصبيانية وأخيراً استسلموا للكاربنيري بدون مقاومة.

ثلاث سنوات مرت على هذا. في 25 ديسمبر عام 1880 م. أعلن كروبتكين في جريدته «المتمرد»: «التمرد الدائم بالكلام، بالكتابة، بالخنجر بالبندقية والمتفجرات، كل شيء حسن بالنسبة لنا ما لم يكن شرعياً»، ومن الدعاية بواسطة الفعل إلى الاغتيالات الفردية ليس هناك إلا خطوة، تم بسرعة عبورها.

إذا كان تقاعس الجماهير العمالية أحد الأسباب القوية التي دفعت الفوضويين إلى الإرهاب يأساً من فعالية الجماهير العمالية التي أخذت تنسجم مع الإصلاح وتتعايش مع الاستغلال، إلا أنه في المقابل ساهمت «الدعاية بواسطة الفعل» إلى حد كبير في إيقاظ العمال المخدوعين، وكما يؤكد روبرت لوزون في مقالة عن «الثورة العمالية»، نوفمبر عام 1937: «لقد كانت ـ يقصد الدعاية بواسطة الفعل

ـ كطلقة المدفع التي أيقظت العمال الفرنسيين من حالة الذهول التي أصابتهم بعد مجازر الكومون» مقدمة تأسيس س. ج. ت(*) والحركة النقابية الجماهيرية للسنوات 1900 إلى 1910 م وتأكيد بعض الشيء متفائل، يصححه أو تكمله شهادة فيرناند بيلوتير، وهو فوضوي شاب تحول إلى النقابية الثورية ويذهب إلى أن استخدام المتفجرات والاغتيالات أبعد العمال عن الفوضوية، والذين رغم اكتشافهم حقيقة الاشتراكية البرلمانية لم يعتنقوا الاشتراكية الفوضوية، لا أحد من العمال يجرؤ أن يعلن نفسه فوضوياً خشية أن يظهر أنه اختار التمرد الفردي على العمل الجماعي وأن يعطي الذريعة للبوليس في مطاردته باعتباره إرهابياً. إن لجوء الفوضوية إلى المتفجرات والاغتيالات حكم عليها ولفترة طويلة بالهامشية، وأعطى ذريعة للحكومات في ملاحقتها، وانقطعت بالتالي عن ممارسة التأثير في الحياة العمالية. لقد حققت الفوضوية لأعدائها ما يأملونه فعلاً.

وللحقيقة أن الإرهاب الذي مارسته الفوضوية على العمال كان له تأثير متناقض؛ فهو وإن كان قد أعاد للعمال وعيهم بوضعهم المتردّي وكشف أمام أعينهم خدعة الاشتراكية البرلمانية إلا أنه أبعد العمال عن الفوضوية. على كل حال كانت الحركات العمالية ـ الشرعية ـ المستفيدة أكثر من كونها متضررة من هذا الإرهاب، فالعامل الذي يستيقظ على صوت متفجرات الفوضوية، ويكتشف على ضوء النيران العلاقات الظالمة التي يرزح تحتها، لا يتجه للفوضوية ـ لما ذكرناه من أسباب ـ خشية التهمة الإرهابية، الاتهام بالعمل الفردي ضد الجماعي، ولكنه يدخل إلى «الحركات العمالية الشرعية» خاصة ذات التوجهات الماركسية أن التوليف بين القنابل وطوباوية كروبتكين قد أمدّت الاشتراكية الديمقراطية ـ تحت أشكالها المختلفة ـ بالأسلحة التي لم تتأخر لحظة في استعمالها ضد الفوضوية.

## الاشتراكية الديمقراطية والفوضوية:

خلال سنوات طويلة كانت الحركة العمالية الاشتراكية منقسمة إلى قسمين لا

---

(*) س. ج. ت. هي النقابة العامة للعمال وهي ما زالت موجودة حتى الآن في فرنسا.

يمكن التوفيق بينهما، بينما الفوضوية تنزلق في هوة الإرهاب فإن الحركة السياسية المنتسبة إلى الماركسية تغوص في مستنقع البرلمانية، وأشار إلى هذا مؤخراً الفوضوي بيير مونات الذي صار نقابياً بقوله: «الروح الثورية في فرنسا تحتضر من سنة لأخرى، ثورية قيسد ليست إلا كلامية، أو أسوأ انتخابية وبرلمانية، ثورية جوريس تذهب أبعد، إنها ببساطة وبصراحة وزارية حكومية. في فرنسا الطلاق بين الفوضويين والاشتراكيين تم نهائياً، في مؤتمر الهافر عام 1880 عندما انطلق الحزب العمالي الناشىء في العمل الانتخابي» أي صار حزب انتخابات.

في عام 1889، الاشتراكيون الديمقراطيون في عدة بلدان قرروا في اجتماع لهم في باريس، أن يبعثوا إلى الحياة بعد طول غياب ممارسة المؤتمرات الاشتراكية الأممية، فاتحين بذلك الطريق أمام الأممية الثانية، وقد حاول بعض من الفوضويين المساهمة في ذلك الاجتماع إلا أن حضورهم أدّى إلى أحداث عنيفة. الاشتراكيون الديمقراطيون، باعتبارهم أكثر عدداً، خنقوا كل محاولة من جانب خصومهم الفوضويين. وفي مؤتمر بروكسيل عام 1891 تمّ طرد الفوضويين وسط الصيحات المعادية إلا أن جزءاً مهماً من الوفود العمالية، إنجليزية، هولندية وإيطالية، مع أنهم يعتنقون «الإصلاحية»، فقد انسحبوا كاحتجاج على تلك المعاملة، وفي المؤتمر التالي في زيوريخ عام 1893 قرر الاشتراكيون الديمقراطيون أنهم مستقبلاً لن يوجهوا الدعوة إلا للمنظمات النقابية، والأحزاب، والمجموعات الاشتراكية التي تقر بالعمل السياسي، أي تقر الوصول إلى السلطة البورجوازية بواسطة بطاقة الانتخابات.

أما في مؤتمر لندن عام 1896 فقد استطاع بعض الفوضويين الفرنسيين والطليان، أن يتحايلوا على هذا الشرط بأن تمكّنوا من المجيء كوفود لنقابات، ولم تكن تلك إلا «خدعة حربية»، لقد أدرك الفوضويون الطريق الحقيقي، ودخلوا النقابات أو الحركة النقابية، ولكن في المؤتمر نفسه، عندما حاول أحدهم أن يصعد إلى المنصة ليلقي كلمة قذف به إلى أسفل الدرج جريحاً، لقد اتهم جوريس الفوضويين «بأنهم حوّلوا النقابات إلى مجموعات ثورية وفوضوية، وأنهم أفسدوا تنظيمها كما جاؤوا يحاولون إفساد المؤتمر لصالح الرجعية البورجوازية». هذا ما جاء على لسان جان جوريس الاشتراكي الفرنسي. أما

زعماء الاشتراكية الديمقراطية الألمان ليبكنخ وببيل، الخ. فقد كانوا، كما كانوا في الأممية الأولى أشد عداءً للفوضويين، وكذلك إبنة ماركس إفلينق التي وصفت الفوضويين بالجنون، وقد تمكّنوا جميعاً من جعل الجمعية العامة تتخذ قراراً بمنع حضور المؤتمرات مستقبلاً على أي شخص أو منظمة مضادة للبرلمانية مهما كانت صفة الحضور.

أخيراً، في «الدولة والثورة» قدم لينين للفوضويين، باقة ورد، يختلط فيها الشوك بالأزهار، لقد أيد موقف الفوضويين ضد الاشتراكية الديمقراطية، وأخذ على الاشتراكيين الديمقراطيين أنهم تركوا للفوضويين وحدهم، احتكار نقد البرلمانية، وأنهم اعتبروا هذا النقد فوضوياً، وبالتالي ليس مستغرباً أن عمال البلدان ذات النظام البرلماني، وقد أشمأزوا من مثل هؤلاء الاشتراكيين، صاروا يتعاطفون بشكل متعاظم مع الفوضوية، كما أن الاشتراكية الديمقراطية وصفت كل محاولة لتحطيم الدولة البورجوازية بأنها فوضوية كما أن الفوضويين قد بينوا بحق الطابع الانتهازي في ما يتعلق بالدولة من أفكار طرحتها معظم الأحزاب الاشتراكية.

ماركس دائماً، وفق لينين، يتفق مع برودون من حيث إنهما مقتنعان بضرورة تحطيم «الآلة الحالية للدولة» وهذا التشابه بين الماركسية والفوضوية، فوضوية برودون وباكونين، لا يريد الانتهازيون رؤيته «الاشتراكية الديمقراطية - يقول لينين - أجرت الحوار مع الفوضويين بطريقة لا ماركسية، إن نقدهم للفوضوية يرجع إلى هذه الفكرة البورجوازية الشائعة «نحن نقبل الدولة الفوضويون لا». كذلك فإن للفوضويين الحق في الرد على الاشتراكية الديمقراطية بأنها قد قصرت في واجبها وهو تربية الجماهير ثورياً، ولينين يلهب بسياط النقد كتيباً مضاداً للفوضوية كتبه الاشتراكي الديمقراطي الروسي بليخانوف «غير المنصف للفوضوية» سوفسطائي محشو بالأفكار السخيفة ويعمد إلى الإيعاز بأنه لا شيء يميز فوضوياً عن رجل عصابة».

**الفوضويون في النقابات:**

لقد دخل الفوضويون في سنة 1890 في طريق مسدود معزولين عن عالم

العمال الذين تحتكرهم الاشتراكية الديمقراطية تقوقعوا في جماعات صغيرة، في أبراج عاجية يصنعون نظريات صارت لا واقعية بشكل متعاظم، أو أنهم يصفقون للعمليات الفردية ويتركون أنفسهم يسقطون في دوامة القمع.

كروبتكين من أوائل الذين اعترفوا بأخطائهم وبعقم «الدعاية بالفعل»، وذلك في سلسلة من المقالات ظهرت عام 1890 مؤكداً أنه يجب أن نكون مع الشعب الذي لا يطلب أعمالاً فردية معزولة ولكن رجال عمل بين صفوفه، وحذر من «الوهم أي نستطيع قهر ائتلاف المستغلين ببضعة كيلوات من المتفجرات»، ودعا إلى العودة إلى النقابية الجماهيرية مثل تلك التي كانت الأممية الأولى «بذرتها وناشرها»، اتحادات هائلة تجمع الملايين من العمال.

ولكي يتم إبعاد الجماهير العمالية عن مدّعي الاشتراكية الذين يهيمنون عليهم فإن الواجب الأول على الفوضويين كان أن يتغلغلوا في النقابات؛ في مقالة نشرتها عام 1895 الأسبوعية الفوضوية «الأزمنة الحديثة» فيرناند بيلوتير شرح التكتيك الجديد، يمكن للفوضوية أن تستغني عن الديناميت، ويجب عليها أن تتوجه نحو الجماهير لتحقيق الأهداف التالية معاً: نشر الأفكار الفوضوية في أوسع وسط ونزع النقابية من الاتجاه المهني الضيق الذي غرقت فيه حتى ذلك الحين، على النقابة أن تكون مدرسة الممارسة الفوضوية، معمل الصراع الاقتصادي مبتعداً عن التنافس الانتخابي، مداراً بشكل فوضوي: أليس التنظيم الذي هو معاً ثوري وفوضوي هو وحده الذي يمكنه مواجهة وتدمير الأثر السيِّىء لسياسيي الديمقراطية الاشتراكية؟ وبيلوتير يرى إعادة ربط النقابات العمالية بالمجتمع الشيوعي الفوضوي الذي يظل الهدف الأقصى للفوضويين: «اليوم الذي تتفجر فيه الثورة ألا يوجد، حينذاك، تنظيم شبه فوضوي يحل محل التنظيم الحالي قاضياً عملياً على كل سلطة سياسية، وكل جزء من التنظيم الفوضوي، مسيطراً على أدوات الإنتاج، يدير كل أعماله بنفسه كسيد نفسه وبقبول كل الأعضاء».

بيرمونات أعلن بعد ذلك في المؤتمر الفوضوي الأممي عام 1907: النقابية تفتح أمام الفوضوية- التي تقوقعت على نفسها زمناً طويلاً ـ آفاقاً وآمالاً جديدة

فمن ناحية النقابية تذكر الفوضوي بأصله العمالي، ومن ناحية أخرى لم يتمكن الفوضويون من جر الحركة العمالية إلى طريق الثورة وإشاعة أفكاره «الفعل المباشر» بين الجماهير؛ وفي هذا المؤتمر تم تبني، بعد حوار حام، بيان تلفيقي مبتدئاً بهذا الإعلان: «المؤتمر الفوضوي الأممي يعتبر النقابات كأداة صراع طبقي في سبيل تحسين شروط العمل، وكاتحاد منتجين يمكنهم أن يفيدوا في تحويل المجتمع الرأسمالي إلى مجتمع شيوعي فوضوي».

ولكن لم تكن بدون عناء محاولات الفوضويين جرّ مجموع الحركة الفوضوية في الطريق الجديد الذي اختاروه: الأنقياء في الحركة الفوضوية لديهم نحو الحركة النقابية حذر شديد، إنهم يأخذون عليها واقعيتها الشديدة، ويتّهمونها بأنها قانعة بالمجتمع الرأسمالي، وأنها صارت تمثّل جزءاً منه، فهي تحصر جهودها في مطالب مباشرة، ويعترضون على أن النقابية وحدها تستطيع حل المشكل الاجتماعي.

في مؤتمر 1907، أكد مالاتيستا، رداً على مونات، أن الحركة العمالية بالنسبة للفوضويين ليست إلا وسيلة لا غاية، «النقابية ليست ولن تكون أبداً إلّا حركة مساواة ومحافظة وبدون هدف آخر ممكن غير تحسين شروط العمل»، الحركة النقابية وقد أصبحت قصيرة النظر بسبب متابعة «المطالب المباشرة» تصرف العمال عن الصراع الحقيقي «ليس المهم الإضراب عن العمل بالنسبة للعمال، ولكن المهم أن يواصلوا العمل لحسابهم». وأخيراً مالاتيستا يحذّر من النزعة المحافظة للبيروقراطية النقابية «الموظف في الحركة النقابية خطر لا يقارن إلا بالبرلمانية، الفوضوي الذي يقبل أن يكون موظفاً دائماً وأجيراً في نقابة يضيع بالنسبة للفوضوية». وعلى هذا يجيب مونات أن الحركة النقابية كأي عمل إنساني ليست خالية من العيوب «لا يتعلق الأمر بإخفائها ـ العيوب ـ وإنما اعتقد وجوب كونها حاضرة أمام أعيننا حتى نتصرف حيالها». وهو يقبل أن الوظائفية النقابية تثير انتقادات كثيرة، أغلب الأحيان لها ما يبررها، ولكنه يحتج على التهمة القائلة إن النقابية تريد التضحية بالفوضوية وبالثورة «مثل جميع من هم هنا الفوضوية هي هدفنا النهائي.. فقط لأن الزمن قد تغيّر، فإن تصورنا

للحركة وللثورة قد تغيّر أيضاً، إذن بدلاً من نقد عيوب الماضي، الحاضر، وحتى المستقبل للنقابية، انخرط الفوضويون في عملها (النقابة)، إن الأخطار التي يمكن أن تحتويها النقابية تصبح مقضياً عليها».

إن غضب بعض الفوضويين من النقابية ليس بدون أساس، ولكن نمط النقابية الذي يعترضون عليه صار ينتمي لمرحلة انتهت، لقد كانت مجرد تكوين مهني، يسير على خطى سياسيي الاشتراكية الديمقراطية التي هيمنت في فرنسا خلال السنوات الطويلة التالية على قمع الكومون.

وفي معنى مخالف، النقابية التي تولّدت عن الصراع الطبقي والتي جددها انتساب الفوضويين لها تحتوي بالنسبة للفوضويين الأنقياء على بعض المآخذ، إنها تدّعي أن لها عقيدتها الخاصة وأنها تكفي نفسها بنفسها، إن الناطق باسمها إميل بوجيت يقول: «إن هيمنة النقابة على الأنماط الأخرى من ترابطات الأفراد، تكمن في أن العمل من أجل الإصلاح الجزئي، وذلك الأكثر جذرية المتعلق بالتحول الاجتماعي، يسيران جنباً إلى جنب، ولأن النقابة تستجيب لهذا المطلب المزدوج دون أن تضحي بالحاضر في سبيل المستقبل، ولا بهذا في سبيل الحاضر، فإنها صارت نموذج التجمع المثالي».

إن اهتمام النقابية الجديدة بتأكيد استقلالها وبالمحافظة عليه. هذا الاهتمام المعلن في وثيقة شهيرة تبناها عام 1906 مؤتمر س. جِ. ت. أو النقابة العامة للعمال في مدينة آمين، لم يكن موجّهاً ضد الفوضويين بقدر ما هو نتاج الاهتمام برفض وصاية الديمقراطية البورجوازية وأعوانها في الحركة النقابية أي الاشتراكية الديمقراطية، وثانياً بدافع الرغبة في المحافظة على تماسك النقابة في مواجهة انتشار الطوائف السياسية المنافسة كما هي الحال في فرنسا ما قبل «الوحدة الاشتراكية». فمن كتاب برودون «القدرة السياسية للطبقات العمالية» الذي كان إنجيلهم، استخلص النقابيون الثوريون فكرة «الانفصال» وتكوين طبقة متميزة، واعتقدوا أنه على «البروليتاريا» أن ترفض كل مساعدة من الطبقة المعادية.

غير أن بعض الفوضويين يثير حنقهم، ادعاء النقابية العمالية الاستغناء

عنهم، نظرية خاطئة تماماً، يعلن مالاتيستا والتي تهدّد الفوضوية في صميم وجودها؛ وجان قيران يردّد صدى مالاتيستا قائلاً: «النقابية تستطيع ويجب أن تكفي نفسها بنفسها في نضالها ضد استغلال أرباب العمل، ولكن يجب ألّا تدعي أنها تستطيع وحدها حل المشكل الاجتماعي، إنها لا تكفي نفسها بنفسها إلا قليلاً، ولهذا كان لا بد أن مفهومها وما يجب أن تكونه، وما يجب عليها عمله قد أتاها من خارجها».

وبغض النظر عن التجريحات، وبفضل البذور الثورية التي بذرها فيها الفوضويون المنخرطون في النقابية، فإن الحركة النقابية في فرنسا وفي البلاد اللاتينية الأخرى، قد صارت قوة يجب أخذها في الاعتبار خلال السنوات التي سبقت الحرب العظمى، ليس فقط من جانب البورجوازية والحكومات بل أيضاً من جانب الاشتراكية الديمقراطية التي فقدت إلى حد كبير السيطرة على الحركة العمالية - المفكر جورج سوريل - يعتبر دخول الفوضويين في النقابية كأحد الأحداث الكبرى الرئيسية في عصره، لقد تغلغلت النظرية الفوضوية في حركة الجماهير لتجد فيها نفسها تحت شكل جديد.

الحركة الفوضوية ظلت مطبوعة بذلك الانصهار الحادث بين الفكرة الفوضوية والفكرة النقابية، النقابة العامة للعمال س. ج. ت. الفرنسية حتى عام 1914 كانت نتاج هذا التركيب. ولكن ثمرتها الأكثر دواماً كانت الاتحاد الوطني للعمل (كونفيديراسيون ناسيونال ديل تراباخو) الإسبانية، والتي تأسست عام 1910 بعد انحلال الحزب الراديكالي للسياسي ألكسندر لوروا، أحد الناطقين باسم الفوضوية النقابية الإسبانية وهو ديجو أباد دوسنتلان لم ينسَ أن يمتدح فيرناند بيلوتير وإميل بوجيت وغيرهما من الفوضويين الذين رأوا وفهموا ضرورة إخصاب أفكارهم بالدرجة الأولى، وفي المقام الأول في التنظيمات الاقتصادية للعمال(*)(2).

(*)(2) د. قيران: **الفوضوية**، مرجع سابق، ص 101-112.

# الفوضوية في الثورة الروسية

بعد أن وجدت الفوضوية دفعاً قوياً في النقابية الثورية، وجدت أيضاً دفعاً في الثورة الروسية، هذا القول قد يثير الاستغراب لأول وهلة عند الذين يعتبرون ثورة 1917 من عمل البلاشفة وحدهم.

في الحقيقة كانت الثورة الروسية حركة جماهيرية واسعة، موجة شعبية عارمة، تجاوزت وأغرقت التنظيمات السياسية والعقائدية. إنها ليست من عمل أحد غير الشعب؛ بالقدر الذي كانت فيه ثورة حقيقية مدفوعة من أسفل إلى أعلى منتجة تلقائياً وعفوياً أدواتِ الديمقراطية المباشرة، فإنها كانت تحتوي على صفات الثورة الاجتماعية ذات التوجه الفوضوي. إلا أن الضعف النسبي عند الفوضويين الروس منعهم من استثمار مواقف استثنائية لصالح أفكارهم.

الثورة في نهاية المطاف صودرت، شوهت، بواسطة السيطرة عليها من قبل الفريق الثوري المحترف المتجمع حول لينين، ولكن هذه الهزيمة للفوضويين من ناحية، ومن ناحية أخرى للثورة الشعبية الحقيقية، لم تكن عقيمة تماماً بالنسبة للفكر الفوضوي: أولاً التملك الجماعي لوسائل الإنتاج لم يوضع موضع سؤال، وعليه فإن الأرضية قد تمّت المحافظة عليها، وهي ربما تقوم عليها يوماً ما اشتراكية القاعدة على أنقاض هيمنة الدولة، أيضاً تجربة الاتحاد السوفييتي تقدم الفرصة لبعض الفوضويين الروس وغير الروس، أن يستخلصوا الدروس من الفشل المؤقت، وأن يعيدوا التفكير في المشاكل، وفي الثورة والفوضوية، وبكلمة حسب تعبير كروبتكين الذي استعاره فولين «إنه يعلمهم كيف يجب عليهم ألّا يصنعوا ثورة»؛ إن الفوضويين يرون أن التجربة السوفييتية وبقدر كبير أكدت على العكس لا عملية الاشتراكية الفوضوية وإنما عدالة نظرتها المعبر عنها من قبل مؤسسي الفوضوية، وخصوصاً في نقدهم للاشتراكية السلطوية.

## ثورة فوضوية:

نقطة الانطلاق لثورة عام 1917 كانت ثورة عام 1905 والتي خلالها ظهرت أدوات ثورية، وتنظيمات ثورية، نمط جديد: السوفييت المجالس الشعبية ولدت في مصانع سان بطرسبورغ خلال إضراب تلقائي عفوي عام بسبب الغياب الكامل للتنظيم النقابي وللتقاليد النقابية، هذه المجالس نشأت لتملأ الفراغ ولتنسّق نضال عمال المصانع المضربة، لقد كان الفوضوي فولين ضمن مجموعة صغيرة كانت على اتصال وثيق بالعمال، وبإيعاز منهم أنشأ أول مجلس شعبي «سوفييتي». إن أقوال فولين تدعمها شهادة تروتسكي الذي صار بضعة أشهر بعد ذلك رئيس السوفييت، والذي بحسن نية قد كتب في مذكراته حول ذكريات 1905: «نشاط المجالس الشعبية يعني تنظيم الفوضوية، وجودها وتطورها التالي يؤكد ترسيخ الفوضوية»، والذي يعني أن المجالس الشعبية «السوفييت هي من خلق الفوضوية».

هذه التجربة امتثلها العمال في وعيهم جيداً، وعندما تفجرت ثورة فبراير عام 1917 فإن القادة الثوريين لم يبدعوا جديداً: العمال يستولون تلقائياً على المصانع، والمجالس الشعبية تظهر من تلقاء نفسها، ومرة أخرى أخذ محترفو الثورة على حين غرة، وباعتراف لينين نفسه فإن «جماهير العمال والفلاحين كانت يساراً مائة مرة أكثر من البلاشفة». إن الصيت الطيب والتأثير الشعبي للمجالس الشعبية كان لدرجة أن ثورة أكتوبر لم تكن لتتفجر إلا بانتحالها «المجالس الشعبية» والدعوة باسمها.

ولكن بغض النظر عن حماس المجالس الشعبية، إلا أنها كانت تفتقد الإعداد العقائدي والتجانس والتجربة الثورية، ولهذا كانت ضحية سهلة للأحزاب السياسية، ذات التوجه الثوري المتردد.

ومع أنه تنظيم أقلية، إلا أن الحزب البلشفي كان القوة الوحيدة المنظمة حقاً، التي تعرف أين تتوجه، ولم يكن لها منافس في طرف اليسار لا على المستوى السياسي ولا النقابي، كان للحزب البلشفي الكادر المؤهل، ولهذا قام بنشاط محموم حازم حسب تعبير الفوضوي فولين.

إلا أن جهاز الحزب ـ والذي كان فيه ستالين نكرة آنذاك ـ قد نظر بحذر شديد إلى المجالس الشعبية «السوفييت» باعتبارها منافساً مزعجاً وذلك غداة الاستيلاء على السلطة، الاتجاه العفوي العارم إلى تشريك الإنتاج قد تمت السيطرة عليه بواسطة «الرقابة العمالية»، قانون 14 نوفمبر عام 1917 شرّع تدخل العمال في إدارة المشاريع وفي الحسابات والأسعار والتكاليف، ألغى السر التجاري، أجبر أصحاب الأعمال على عرض مراسلاتهم وحساباتهم على العمال، غير أن «نية قادة الثورة لم تكن لتتعدى هذا»، كما يقول فيكتور سيرج في أبريل عام 1918، أراد هؤلاء ـ القادة ـ أيضاً تكوين مشاريع مختلفة مساهمة تشترك فيها الدولة السوفييتية مع الرأسمال الروسي والأجنبي، إن المبادرة إلى مصادرة الملكية انطلقت من الجماهير وليس من السلطة.

ومنذ 20 أكتوبر عام 1917، في المؤتمر الأول للجان المصانع، قدم اقتراح يستلهم الفوضوية يطلب «السيطرة على الإنتاج، وأن لجان الرقابة يجب ألّا تكون لجان تحقيق، وإنما خلايا المستقبل، والتي منذ الآن تعدّ لانتقال الإنتاج إلى أيدي العمال». «غداة ثورة أكتوبر ـ يلاحظ بانكراتوفا ـ هذه التوجهات الفوضوية تتأكد بسهولة وبنجاح حتى إن الرأسماليين واجهوها بمعارضة قوية رافضين تطبيق القانون حول الرقابة العمالية وتدخّل العمال في الإنتاج».

الرقابة العمالية في الواقع تكشفت سريعاً عاجزة وغير عملية، أصحاب الأعمال يخربون، يخفون مخزونهم، يهربون الأدوات، يثيرون أو يستعبدون العمال، وأحياناً يستخدمون لجان المصانع كتوابع أو مساعدين للإدارة، وأحياناً يعتقد أرباب العمل أنه من المفيد أن يحاولوا دفع العمال إلى تأميم مصانعهم، وقد أجاب العمال على هذه المناورات بالاستيلاء على المصانع، وبإعادة تشغيلها لحسابهم: «نحن لم نطرد أصحاب الصناعة، يقول العمال، ولكن نحن نستولي على الإنتاج الذي يرفضون ضمان تشغيل معامله»؛ ويضيف بانكرا توفا: «إنه في هذه الحقبة الأولى من التشريك الغوغائي أو الارتجالي، لجان المصانع تستولي على إدارات مصانع، أصحابُها إما تمت تصفيتُهم أو هم هاربون».

سريعاً، الرقابة العمالية تنحَّت أمام الاشتراكية، لينين عنَّف مساعديه، قاذفاً

بهم في «محيط الخلق الشعبي» مجبراً إياهم أن يتكلموا لغة فوضوية حقيقية، قاعدة إعادة بناء الثورة توجب أن تكون الإدارة الذاتية العمالية، هذه وحدها يمكنها أن تثير في الجماهير الحماس الثوري لدرجة أن المستحيل يصير ممكناً، عندما آخر العمال، عندما آخر شخص بدون عمل، يرون المصانع، الأرض، الإدارة يعهد بها لتشاركيات عمالية، موظفين، فلاحين، إلى لجان الإمداد الديمقراطية. . . الخ، والتي صنعها الشعب تلقائياً «عندما يرى الشعب الفقير ويشعر بكل هذا لا يمكن لأي قوة أن تقهر الثورة». المستقبل كان يبدو هكذا لجمهورية المجالس الشعبية.

للتأثير على مشاعر الجماهير، يحكي لنا فولين، ولكسب ثقتهم وتعاطفهم، فإن الحزب البلشفي قد أطلق شعاراً ومبادىء كانت حتى ذلك الوقت تختص بالفوضوية، مثل «كل السلطة للمجالس الشعبية»، وهذا الشعار تفهمه الجماهير بالمعنى الفوضوي: «العمال ـ يشهد أرشينوف ـ يترجمون أو يفسرون فكرة سلطة مجالس الشعب على أنها سلطتهم على أنفسهم اجتماعياً واقتصادياً»، في المؤتمر الثالث للمجالس الشعبية بداية عام 1918 أعلن لينين: «الأفكار الاشتراكية تأخذ الآن أشكالاً حيّة». وبعد ذلك في المؤتمر السابع للحزب 8/6 مارس، تم تبنّي نظريات حول تشريك الإنتاج وإدارته من قبل تنظيمات عمالية، نقابات لجان المصانع. . . الخ، إلغاء الموظفين المحترفين والبوليس والجيش، مساواة في الأجور، مشاركة كل أعضاء المجالس الشعبية في إدارة الدولة «الإلغاء التام والتدريجي للدولة والنقود»، وفي مؤتمر النقابات ربيع 1918 وصف لينين المصانع مثل «الكومون مديرة نفسها بنفسها من منتجين ومستهلكين»، أما الفوضوي النقابي ماكسيمون فقد ذهب حتى التأكيد على أن «البلاشفة قد تخلوا ليس فقط عن فكرة اختفاء الدولة التدريجي، بل وعن العقيدة الماركسية في عمومها، لقد صاروا نوعاً ما فوضويين».

**ثورة سلطوية:**

ولكن ذلك لم يكن إلا مراعاة للتوجه العام، وانقياداً للحماس الشعبي والمناخ الثوري للجماهير قد نجح فقط في وصول البلاشفة إلى «إدارة الثورة» ولم يكن

توجهاً حقيقياً، ولا يمت بصلة لإيديولوجيتهم التقليدية، ولا يعبر عن نواياهم الحقيقية، لقد كانوا ومنذ فترة طويلة سلطويين، متحمسين للدولة، للديكتاتورية، للمركزية، للحزب القائد لإدارة الاقتصاد من أعلى، وهذا كله يتناقض صراحة مع المفهوم الحقيقي للفوضوية وعن ديمقراطية المجالس الشعبية.

الدولة والثورة، كتاب كتب قبيل ثورة أكتوبر، هو مرآة تعكس تناقض فكر لينين، فبعض صفحاته كان يمكن أن يوقعها فوضوي، وكما رأينا امتدح فيه لينين الفوضوية، ولكن هذه الدعوة للثورة، من أسفل، من القاعدة يتجاوزها دفاع الدعوة للثورة من أعلى، مفهوم الدولة المركزية الهرمية لا يظهر كخلفية فكرية مستترة بل بالعكس صراحة يعلن: «الدولة ستبقى حتى بعد وصول البروليتاريا إلى الحكم، ولن تختفي إلا بعد فترة انتقالية».

هكذا يذهب لينين، كم من الوقت يحتاج ذلك؟ لم يجب لينين على هذا السؤال، ويقول لنا بدون أسف وربما ببعض الارتياح، إن الإجراء في هذا السبيل سيكون بطيئاً، ويحتاج لفترة طويلة، وماذا يتمخّض عن الثورة تحت مظهر سلطة المجالس الشعبية؟ الدولة البروليتارية، أو ديكتاتورية البروليتاريا، باختصار «الدولة البورجوازية بدون بورجوازية» هكذا يعلن الكاتب لو كشفنا عن خفايا أفكاره، وهذه الدولة تنوي أن تستوعب كل شيء، إنها أكثر شراهة من الدولة البورجوازية.

لينين تبنّى وجهة نظر المدرسة المعاصرة له، «رأسمالية الدولة الألمانية»، اقتصاد الحرب، الصناعة الكبرى بواسطة الرأسمالية «ونظامها الحديدي» نموذج آخر من نماذجه، إنه يندهش إعجاباً أمام احتكارات الدولة مثل (P.T.T)، المواصلات السلكية واللاسلكية، ويصرخ «يا لها من آلية عجيبة وصلت الكمال بشكل رائع، كل الحياة الاقتصادية تنظم كالبريد، هذه هي الدولة، هذه هي القاعدة الاقتصادية التي نحتاجها، محاولة الاستغناء عن السلطة وعن التبعية هي أحلام فوضوية» يخلص لينين حاسماً الموقف، لينين الذي منذ وقت قريب كان يعلن حماسه لفكرة أن التشاركيات العمالية تتولّى الإدارة الذاتية للإنتاج وللتبادل، إنه

الآن يطرح تركيبته السحرية «كل المواطنين يصيرون مستخدمين وعمالاً لمحتكر واحد: الدولة»، كل المجتمع يتحول إلى «مكتب كبير ومصنع كبير» مجالس شعبية بكل تأكيد، ولكن توضع تحت حزب العمل، الحزب الذي مهمته التاريخية «حكم البروليتاريا».

الأكثر وعياً بين الفوضويين الروس لم يفتهم إدراك هذا، في عنفوان الفترة التي كان فيها لينين «فوضوياً» كان الفوضويون يحثون العمال أن يكونوا يقظين، ففي جريدتهم «صوت العمل» يمكن أن نقرأ منذ الشهور الأخيرة لعام 1917 م. بقلم فولين هذه التحذيرات التنبوئية: «إذا ما مكن البلاشفة سلطتهم وصارت شرعية، وهم أنصار مبدأ الدولة أي يحبذون المركزية والسلطوية، فإنهم سوف يرتبون حياة البلاد والشعب بوسائل حكومية ديكتاتورية مفروضة من «المركز»، مجالسكم الشعبية ستصير شيئاً فشيئاً مجرد أدوات تنفيذية لإرادة الحكومة المركزية، سنشهد إقامة جهاز سلطوي سياسي يتصرف من أعلى وسيسحق كل شيء بقبضته الفولاذية، ويلٌ لمن لا يكون متفقاً مع السلطة المركزية.. كل السلطة للمجالس الشعبية سيكون في الواقع سلطة قاعدة الحزب».

الاتجاهات الفوضوية المتعاظمة عند الجماهير، أجبرت لينين دائماً من وجهة نظر فولين، على الابتعاد عن الطريق القديم، إنه لن يترك الدولة، السلطة، الديكتاتورية تعيش إلا ساعة من الزمن، وستكون بعد ذلك الفوضوية ولكن «أيتها الآلهة ألا تخمنون ما يقوله المواطن لينين عندما يتمكن من تدعيم السلطة الحالية، وعندما يصير بإمكانه عدم الالتفات إلى صوت الجماهير؟ سيعود إلى طريقه القديم، وسينشيء «دولة ماركسية» من النمط الأكثر جبروتاً».

بالطبع سيكون غير مؤكد أن نقول إن لينين كان ينصب فخاً للجماهير بوعي منه ومن أتباعه، إن هذا يدل على ازدواجية أقل من ثنائية عقائدية؛ التناقض واضح جداً بين قطبي تفكيرهم، حتى إنه من الممكن توقع أن انفجاره في الواقع قريب، أو أن الضغط الفوضوي للجماهير يجبر البلاشفة على تناسي الصيغة السلطوية لتصوراتهم، أو أنهم يدعمون سلطانهم، وفي نفس الوقت الذي ترهق فيه الثورة الشعبية فإنهم سوف يضعون شعاراتهم الفوضوية في المتحف.

عنصر جديد تدخَّل، وهو ما أدى إلى تغييرات في معطيات المشكل؛ الظروف الرهيبة للحرب الأهلية، التدخل الأجنبي، شلل المواصلات، أزمة نقص الفنيين.. الخ دفعت القادة البلاشفة إلى إجراءات استثنائية: الديكتاتورية والمركزية، اللجوء إلى «القبضة الفولاذية» أي إن الظروف الخارجية المحيطة بالثورة لعبت دوراً هاماً في الإبقاء على الدولة.

ولكن الفوضويين يعترضون على أن كل هذه الصعوبات كانت لها أسباب موضوعية وخارجية عن الثورة، ويعتقدون أنها في جانب كبير منها كانت ترجع إلى المنطق الباطني للتصورات السلطوية عند البلاشفة، إلى تعسفية سلطة بيروقراطية مركزية متطرفة، وفق لينين: كان عدم قدرة الدولة، وادعاؤها إدارة كل شيء ورقابته، كل هذا جعلها عاجزة عن إعادة تنظيم الحياة الاقتصادية للبلاد، وقادها إلى كارثة حقيقية متمثِّلة في شلل النشاط الصناعي ودمار الزراعة وتدمير كل علاقة بين فروع الاقتصاد؛ فولين يسرد مثلاً حالة المصنع القديم للبترول «نوبل» في بتروقراد، حيث إن أصحابه قد تخلّوا عنه وعماله الأربعة آلاف قد قرروا تشغيله جماعياً وتوجهوا عبثاً بطلب المساعدة من الحكومة البلشفية، فحاولوا بعد ذلك تشغيل المصنع بوسائلهم الخاصة وقد تحركوا في مجموعات متحركة محاولين الحصول على المحروقات والمادة الخام، والأسواق، ووسائل المواصلات، وفي ما يخص المواصلات دخلوا في مفاوضات مع عمال السكك الحديدية، ولكن الحكومة غضبت، باعتبارها مسؤولة أمام البلاد كلها، لم تقبل أن يتصرف عمال كل مصنع من عندهم ولكن لجنة المصنع لم ترضخ ودعت مؤتمراً عاماً للعمال، مما دعا مفوض العمل (وزير العمل) إلى أن يوجه شخصياً إنذاراً للعمال من «أي عمل غير منظم وخطير» وانتقد موقفهم «الفوضوي الأناني» وهدّدهم بالطرد بدون تعويض، أما العمال فقد ردّوا بأنهم لا يطلبون أي امتيازات ولا يسعون إلاّ لتشغيل المصانع المشلولة أو المعطلة، وأن ما على الحكومة إلاّ أن تترك العمال والفلاحين يتصرّفون بنفس الطريقة في كل البلاد.

ولكن محاولات العمال إقناع الحكومة ذهبت عبثاً، لقد تمسَّكت الحكومة برأيها، وتم إقفال المصنع وتشريد العمال.

شهادة فولين الفوضوي تدعمها شهادة إحدى الشيوعيات وهي الكسندرا كولونتاي، لقد اشتكت عام 1921 م. من أن مبادرات عمالية عديدة قد قضي عليها في خضم الروتين الإداري العقيم: «كم من مرارة في نفوس العمال. . . عندما يرون ويعرفون أنه لو أعطي لهم حق وإمكانية التصرف لكان بإمكانهم أن يحقّقوا بأنفسهم الكثير. . المبادرة ضعفت والرغبة في التصرف ماتت».

سلطة السوفييت أو المجالس الشعبية لم تستمر في الواقع إلا بضعة أشهر من أكتوبر 1917 حتى ربيع 1918 م. ثم بعد ذلك جردت سريعاً لجان المصانع من اختصاصاتها، والعذر في ذلك أن الإدارة الذاتية لا تأخذ في الاعتبار الحاجات العقلانية للاقتصاد، وأنها تنتج أنانية المشروعات التي ينافس بعضها بعضاً، والمتصارعة حول الموارد الضئيلة راغبة في البقاء بأي شكل وبأي ثمن، بينما هناك مصانع أخرى أكثر أهمية «للدولة» وأكثر تجهيزاً، وبكلمة مختصرة حسب تعبير بانكرا توفا «تقود إلى تجزئة الاقتصاد إلى اتحادات مستقلة من المنتجين من النمط الذي يحلم به الفوضويون».

بدون شك الإدارة الذاتية الناشئة آنذاك لم تكن خالية من المآخذ، لقد حاولت بجهد جهيد وعشوائياً أن تخلق أشكالاً جديدة من الإنتاج، ليس لها سابق في التاريخ الإنساني، وقد حدث أن وقعت في أخطاء وسارت في طريق زائف، لقد كان ذلك ثمن التجربة كما ترى كولنتاي: «الشيوعية لا يمكن أن تولد إلا في مجرى إجراءات عملية مع بعض الأخطاء، ربما، ولكن انطلاقاً من القوة الخلاقة للطبقة العاملة نفسها».

ولكن هذه لم تكن وجهة نظر قادة الحزب، لقد كانوا مسرورين أن استعادوا من لجان المصانع السلطة التي لم يتخلوا عنها لها في الأول إلا مرغمين، لينين ابتداءً من عام 1918 أشار إلى تفضيله «لإرادة الواحد» في إدارة المشاريع، العمال عليهم أن يطيعوا بدون أي شروط أوامر مديري العمل، كل القادة البلاشفة كانوا يرتابون في القدرات الخلاقة للجماعة العمالية هكذا تقول السيدة كولنتاي، وأكثر من ذلك فإن الإدارة قد غزتها جموع العناصر البورجوازية الصغيرة بقايا الرأسمالية الروسية الذين سريعاً ما تكيفوا مع المؤسسات السوفيتية «وتمكنوا من

الوصول إلى المراكز المسئولة في مختلف المفوضيات (الوزارات) ويتوقعون أن الإدارة الاقتصادية لا يعهد بها للتنظيمات العمالية وإنما إليهم».

لقد شهدت هذه الفترة زيادة تأثير بيروقراطية الدولة في الاقتصاد، فمنذ ديسمبر عام 1917 م. جعلت الصناعة تحت إدارة عليا هي «المجلس الأعلى للاقتصاد، والمكلف بأن ينسق إجبارياً بين كل أجهزة الإنتاج، مؤتمر المجالس الاقتصادية 20 مايو إلى 4 يونيو، قرر تكوين إدارات للمشاريع، ثلثا أعضائها يعينون من قبل المجلس الإقليمي أو المجلس الأعلى للاقتصاد، والثلث فقط يختاره العمال في مواقع العمل، قانون 28 مايو عام 1918 م. وإن وسع من تجميع ـ جعلها اجتماعية ـ مجموع الصناعة، إلا أنه في الوقت نفسه حوَّل التشاركيات التلقائية العفوية التي ظهرت خلال الشهور الأولى من الثورة إلى مجرد تأميم، وكلّف المجلس الأعلى للاقتصاد تنظيم إدارات المشاريع المؤممة.. وكان ذلك يعني حل التشاركيات العمالية، وقد ظل المدراء والفنيون في أماكنهم وصاروا أجراء عند الدولة، وفي المؤتمر الثاني للمجلس الأعلى للاقتصاد نهاية عام 1918 م. وبّخ المقرر بشدة لجان المصانع لكي تدير المصنع بدلاً من مجالس الإدارة.

وقد استمرت انتخابات لجان المصانع كمظهر فقط، وكان عضو الخلية الشيوعية بالمصنع يقرأ قائمة المتقدّمين المعدّة سلفاً، وبعد ذلك يكون التصويت العلني بواسطة رفع اليد في حضور «الحرس الشيوعي» المسلح التابع للمشروع، وأي شخص يعترض على المتقدمين يعرّض نفسه لعقوبات اقتصادية مثل «الخصم من الراتب... الخ»، وكما يقول أوشينوف لم يعد هناك إلا سيد واحد حاضر في كل مكان، الدولة، والعلاقات بين العمال وبين ربّ العمل هذا الجديد عادت إلى ما كانت عليه بين العمل والرأسمال، أعيد العمل بنظام الأجرة، ولا يختلف عما سبق إلا في أنه الآن صار يتّسم بطابع الواجب نحو الدولة.

أما المجالس الشعبية فلم يعد لها إلا وظيفة إسمية، لقد تحولت إلى إدارة سلطة حكومية: «يجب أن تكون خلايا سلطة الدولة في القاعدة» هكذا أعلن

لينين يوم 27 يونيو عام 1918 م. في مؤتمر لجان المصانع، لقد تحولت المجالس الشعبية أو السوفييت، حسب ما يقول فولين إلى «جهاز إداري محض وتنفيذي، مكلفة بمهام محلية لا أهمية لها وخاضعة بالكامل لقرارات السلطة المركزية: الحكومة وأجهزة الحزب الحاكم» ولم يعد لها أي سلطة على الإطلاق، وفي المؤتمر الثالث للنقابات أبريل عام 1920 م. اعترف لوزوفسكي قائلاً: «لقد تخلّينا عن المنهج القديم وهو الرقابة العمالية ولم نحتفظ منه إلا بمبدأ الدولة»، عندئذ صارت الرقابة تمارس من قبل جهاز الدولة: التفتيش العمالي والفلاحي.

اتحادات النقابات الصناعية ذات البنية المركزية خدمت في بداية الأمر سلطة البلاشفة من حيث تأطير لجان المصانع والسيطرة عليها، هذه اللجان التي كانت بطبيعتها العفوية التلقائية فيدرالية وفوضوية، ومنذ أبريل عام 1918 م. كان دمج هذين النمطين من التنظيمات أمراً واقعاً، منذ ذلك الحين لعبت النقابات التي يشرف عليها الحزب دور الانضباطية، مثلاً نقابة عمال المعادن في بتروقراد أصدرت حظراً على «المبادرات الضارة بالتنظيم» للجان المصانع وأنبتهم بشدة على توجههم «الخطير جداً» الهادف إلى سيطرة العمال على هذا المشروع أو ذاك، لقد كان في هذا التوجه، كما قيل آنذاك، تقليد المسلك السيِّء، الذي تسلكه التعاونيات الإنتاجية، التي «أفلست» منذ زمن بعيد والتي قد تتحول إلى مشروع رأسمالي، كل مشروع تخلّى عنه صاحبه، والذي إنتاجه ضروري للاقتصاد الوطني يجب أن يكون تحت إدارة الدولة: «إنه من غير المعقول أن العمال يستلمون زمام الأمر في مشروع ما بدون موافقة جهاز النقابة» أو وبالطبع وراء جهاز النقابة هناك أصابع الدولة.

وبعد مرحلة التأطير هذه باستخدام النقابات، فإن النقابات العمالية نفسها قد أُخضعت، وحُرمت من كل استقلالية، لقد طُهِّرت من عناصرها الجيدة، مؤتمراتُها أُجِّلت، أعضاؤها أُلقي القبض عليهم، تنظيماتها إما حُلَّت أو أُدمجت في وحدات أوسع، وفي نهاية هذا الإجراء فإن أيَّ توجّه نقابي فوضوي قد قُضي عليه، والحركة النقابية صارت خاضعة للدولة، للحزب الواحد.

وقد حذت نفس الشيء بالنسبة للتعاونيات الاستهلاكية، في بداية الثورة

ظهرت هذه في كل مكان، واتحدت فيما بينها، ولكنها ارتكبت خطأً، في نظر البلاشفة، أنها أفلتت من سيطرة الحزب، كما أن بعض أعضاء الاشتراكية الديمقراطية «المانشفيك» قد تسربوا إليها، وابتدأ الأمر بأن حرمت المخازن المحلية من وسائل الإمداد والنقل بعذر أنها «تجارة خاصة» أو أنها سمسرة وأحياناً بدون عذر على الإطلاق، وبعد ذلك أُغلقت جميع التعاونيات الحرة، وبدلاً منها أسّست بيروقراطياً تعاونيات استهلاكية في مفوضية الإمداد والتموين وتعاونيات الإنتاج الصناعي في المجلس الأعلى الاقتصادي، وقد أُلقي بالعديد من التعاونيين في السجون.

والطبقة العاملة لم تتّخذ أي إجراء، أو على الأقل ليس بالسرعة الكافية، وليس بالشدّة الكافية، لقد كانت مشتّتة، معزولة، في بلاد واسعة، متخلّفة في أغلبها ريفية، أنهكها الحرمان والنضال الثوري وأيضاً ذات معنويات منهارة، أفضلُ عناصرها تركوها إلى جبهات القتال في الحرب الأهلية، أو استوعبتها أجهزة الحزب والحكومة، ومع ذلك كان هناك العديد من العمّال الذين كانوا يشعرون بالقهر، وبأن مكتسباتهم قد سُلِبت منهم، محرومين من حقوقهم، موضوعين تحت الوصاية مهانين بعجرفة وتحكّم السادة الجدد، هؤلاء العمال وعوا جيداً الطبيعة الحقيقية لما يدعى «دولة البروليتاريا». وقد حدث في مجرى صيف عام 1918 م. أن انتخب بعض العمال الغاضبين في مصانع موسكو وبتروقراد ممثلين منهم عاملين بهذا على مواجهة «المجالس الشعبية» التي يسيطر عليها النظام «بمجالسهم الحقيقية»، وكما تشهد بذلك كولنتاي «فإن العمال رأوا وفهموا أنهم قد وضعوا جانباً، وقد كان لهم أن يقارنوا حياة «الموظف» السوفييتي» مع حياتهم هم، الذين - على الأقل نظرياً - تقوم ديكتاتورية البروليتاريا باسمهم.

ولكن عندما رأى العمال كل هذا بوضوح كان الوقت قد فات، لقد تمكّنت السلطة من تنظيم نفسها، وتدعيم مركزها، وأن تجهز قوى قمع كافية لمواجهة أي محاولة من الجماهير، وعلى حد قول فولين استمر الصراع العنيف غير المتعادل حوالى ثلاث سنوات، وظل تقريباً مجهولاً خارج روسيا والذي فيه وجهاً لوجه

طليعة عمالية وجهاز دولة استمر ينكر الطلاق الذي تمّ بينه وبين الجماهير؛ من 1919-1921 م. تعددت الإضرابات في المراكز الكبرى في بتروقراد وموسكو، ولكنها قمعت بقسوة لا مثيل لها.

وفي داخل الحزب نفسه ظهرت «معارضة عمالية» مطالبة بالعودة إلى الديمقراطية السوفييتية «المجالس الشعبية» وإلى الإدارة الذاتية.

في المؤتمر العاشر للحزب في مارس 1921 م. أحد الناطقين باسم المعارضة العمالية ألكسندرا كولونتاي وزعت كتيباً تطالب فيه بالنسبة للنقابات بحق المبادرة أو حرية المبادرة وحرية التنظيم، وكذلك الانتخاب من قبل مؤتمر إنتاجي لجهاز مركزي لإدارة الاقتصاد الوطني، وقد صودر الكتيِّب واستطاع لينين أن يحصل على قرار من المؤتمرين معتبراً أن وجهة النظر التي تعبر عنها «المعارضة العمالية»، شبه الفوضوية للمعارضين، كانت بالنسبة لهم خطراً مباشراً على احتكار السلطة الذي يمارسه الحزب باسم البروليتاريا.

وقد ظلّ الصراع قائماً في قلب المركز النقابي، وطرد تومسكي وريازانوف من مجلس الرئاسة وأرسلا إلى المنفى لأنهما أيدا استقلالية النقابات بالنسبة للحزب، وكذلك الأمر مع الزعيم الرئيسي للمعارضة العمالية كليا بنيكوف الذي واجه المصير نفسه، ثم تبعه بعد ذلك أحد منعشي مجموعات المعارضة وهو ميازنيكوف، هذا المناضل العمالي الذي اغتال ميشل الدوق الكبير عام 1917 م. والذي قضى قبل ذلك ـ قبل الثورة ـ سبع سنوات في السجن، وخمسة وسبعين يوماً إضراباً عن الطعام، هذا المناضل جرؤ في نوفمبر عام 1921 م. أن يطبع كتيباً فيه يعلن أن العمال قد فقدوا الثقة في الشيوعيين، لأن الحزب لم يعد يتكلّم نفس لغة القاعدة، وأنه يوجه الآن ضد الجماهير وسائل القمع التي أعدت خلال عام 1918-1920 لمواجهة البورجوازية.

**دور الفوضويين:**

في هذه المأساة حيث تحوّلت ثورة ذات نمط تحرري جماهيري إلى نقيضها، ما هو الدور الذي لعبه الفوضويون؟ في روسيا لم يكن هناك تراث فوضوي؛

ففي خارج روسيا صار باكونين وكروبتكين فوضويين، لا هذا ولا ذاك ناضل كفوضوي في داخل روسيا، أما مؤلفاتهما، على الأقل حتى ثورة 1917 م، فقد ظهرت في خارج روسيا أحياناً بلغات أجنبية، بعض النصوص فقط أمكن إدخالها سراً وبصعوبة إلى روسيا وبكميات محدودة جداً، كل التربية الاجتماعية الاشتراكية والثورية عند الروس كانت بعيدة عن الفوضوية، بالعكس يؤكد فولين «أن الشباب المتنوِّر كان يقرأ أدباً يقدم الاشتراكية تحت أضواء الدولة»، فكرة الحكومة تسكن العقول الاشتراكية، الديمقراطية الألمانية كان لها تأثير كبير على هؤلاء الشباب.

الفوضويون كانوا حفنة من الرجال بدون تأثير، على الأكثر بضعة آلاف، حركتهم، وفق فولين، كانت «لا تزال ضعيفة لكي يكون لها تأثير مباشر وعينيّ على الأحداث» ومن جهة أخرى، بالنسبة لأغلبهم كانوا مثقفين ذوي اتجاهات فردية لا يختلطون إلا قليلاً بالحركة العمالية: ناستار ماكنو، الذي مع فولين يعدان استثناءً، حيث كان ماكنو يعمل في مسقط رأسه أوكرانيا في قلب الجماهير، كتب في مذكراته بقسوة «إن الفوضوية كانت في ذيل الأحداث ، بعض الأحيان خارج الأحداث».

إلا أنه يبدو بعض الإجحاف في هذا الحكم؛ فدور الفوضويين لم يكن غير مؤثر ما بين ثورة فبراير وأكتوبر 1917 م. وتروتسكي يعترف بهذا في كتابه «تاريخ الثورة الروسية» أكثر من مرة، فهو يصفهم بأنهم «نشطون» «يتميّزون بالجرأة»، رغم قلة عددهم كانوا مضادين من حيث المبدأ للجمعية التأسيسية في الوقت الذي لم يكن فيه البلاشفة قد اتخذوا موقفاً مضاداً للبرلمانية بعد، وقبل حزب لينين بوقت طويل كان الفوضويون يرفعون شعار «كل السلطة للمجالس الشعبية». لقد كان الفوضويون هم الذين ينعشون حركة التشريك التلقائي للمساكن أحياناً ضد إرادة البلاشفة، وتحت تأثير الفوضويين استولى العمال على المصانع قبل أكتوبر.

خلال الأيام الثورية التي وضعت حداً لجمهورية كيروينسكي البورجوازية كان الفوضويون على أهبة الاستعداد للمعركة الحربية، وخصوصاً فرقة دفينسك

التي، تحت إمرة فوضويين متمرّسين مثل قراتشوف وفيدوتوف، أزاحت طلبة الكلية العسكرية، المضادين للثورة عن مواقعهم، لقد كان الفوضوي أناتول جيلينر نياكوف الذي بمساعدة مجموعته تمكّن من تفريق الجمعية التأسيسية، ولم يفعل البلاشفة أكثر من اعتماد الواقع، كما أن عدة مجموعات من الأنصار، كوّنها الفوضويون أو يقودونها مثل الفوضوي موكرسوف تشيرنياك، قاتلت بلا هوادة ضد الجيوش البيضاء من عام 1918 إلى 1920 م.

كما لم تكن هناك مدينة مهمة خالية من جماعة فوضوية أو نقابية فوضوية ينشرون مواداً إعلامية مهمة نسبياً: مجلات، صحف.. الخ، ففي بتروقراد أسبوعيتان، في موسكو يومية تطبع خمسة وعشرين ألف نسخة؛ إن الإقبال على الفوضوية كان يزداد بالقدر الذي تتجذّر فيه الثورة ثم تفصل عن الجماهير.

في 6 ابريل عام 1918 م. النقيب الفرنسي جال سادول في مهمة في روسيا كتب في تقرير له «الحزب الفوضوي هو الأكثر نشاطاً والأكثر همة في المعركة من غيره من أحزاب المعارضة وربما أكثر شعبية»، وقد أقلق هذا البلاشفة، وهذا ما أكّده فولين في نهاية عام 1918 م بقوله: «هذا التأثير صار على درجة تقلق البلاشفة كثيراً، وهم الذين لا يقبلون نقداً ولا بالأحرى معارضة». وبالنسبة للسلطات البلشفية يقول لينين: «كان التسامح مع الدعاية الفوضوية يساوي الانتحار» انتحار البلاشفة، ولهذا عملت هذه السلطات كل ما بإمكانها لكي تمنع ثم تحظر، وتقضي بعد ذلك بالقوة على كل مظاهر الفكر الفوضوي.

بدأت الحكومة البلشفية حملتها ضد الفوضوية أولاً بإغلاق مقار التنظيمات الفوضوية، ومنع الفوضويين من القيام بأي دعاية وبأي نشاط، ثم في ليلة 12 أبريل 1918 م. طهّرت مجموعات من الحرس الأحمر المسلحة (26) بيتاً في موسكو - على حين غرة - كانت مشغولة من قبل الفوضويين، هؤلاء اعتقدوا في بادىء الأمر أنهم هوجموا من قبل الحرس الأبيض فردّوا على الهجوم بالنار، ثم وفقاً لرواية فولين انتقلت السلطة إلى اتخاذ إجراءات أكثر عنفاً: السجن، الإعلان خارج القانون، الإعدام. هذا الصراع أرهق السلطة البلشفية طيلة

أربع سنوات، حتى تمّ لها السحق النهائي للتيار الفوضوي عسكرياً نهاية عام 1921 م.

تمّت تصفية الفوضويين إلى حد ما بسهولة، وذلك لأن هؤلاء قد انقسموا إلى مجموعتين، إحداهما رفضت الخضوع والانقياد للبلاشفة، والأخرى فضّلت الخضوع وقبلت الترويض، هؤلاء الذين قبلوا الخضوع يتعلّلون بالضرورة التاريخية في إظهار ولائهم للنظام، وتأييد إجراءاته الديكتاتورية، ولو مؤقتاً، وبالنسبة لهؤلاء إن الأمر يتعلق أولاً بإنهاء الحرب الأهلية وسحق المضادين للثورة.

تكتيك قصير النظر، هكذا يفكر الفوضويون المتشددون، لأن ما يغذّي ضد الثورة هو عجز الجهاز البيروقراطي الحكومي، خيبة الأمل والتذمّر الشعبي، ومن جهة أخرى فإن النظام انتهى إلى عدم التمييز بين الجناح الزاحف للثورة الفوضوية الذي يعترض على وسائله في السيطرة وإجراءاته الإجرامية وبين أعدائه من اليمين المضاد للثورة.

قبول الديكتاتورية والإرهاب يعني بالنسبة للفوضويين، الذين يتساقطون ضحية له، سياسة انتحارية، وأخيراً فإن استقطاب البلاشفة للفوضويين المدعوين سوفييت سهّل سحق الآخرين الذين وصفوا بأنهم فوضويون زائفون حالمون لامسئولون، أرجلهم ليست على الأرض، أغبياء، انفصاليون، مجانين، وأخيراً عصابة ضد الثورة.

فيكتور سيرج كان الفوضوي الأكثر لمعاناً، والأكثر تأثيراً بين الفوضويين المنحازين للبلاشفة، ألّف كتاباً بالفرنسية حاول فيه الدفاع عن نفسه ضد النقد الفوضوي، أما الكتاب الذي ألّفه بعد ذلك وهو «السنة الأولى للثورة الروسية» فقد كان في جزء كبير منه تبريراً لتصفية السوفييت من قبل البلاشفة، الحزب، أو بالأحرى نخبته القائدة، قدم في هذا الكتاب على أنه العقل المفكّر للطبقة العمالية - يقصد الحزب - وهو يقول: «إن على الرؤساء المختارين بعناية من الطليعة أن يكتشفوا ما تستطيع وما يجب على البروليتاريا عمله بدونهم، أي

بدون هؤلاء الرؤساء، الجماهير المنظمة، المجالس الشعبية لا تكون إلا غبار بشر بتطلعات مشوشة يعبرها بعض وميض الذكاء».

لقد كان سيرج أكثر فطنة من ألّا ينتبه للطبيعة الحقيقية للسلطة البلشفية، لكن هذه السلطة ما زالت تتمتع آنذاك ببعض امتيازات الثورة العمالية المنتصرة وأمجادها، إنها مهدّدة من قبل الضد ـ ثورة العالمي، وهذا هو السبب ـ الأكثر معقولية ـ الذي جعل سيرج وغيره يصمتون عن جرائم هذه السلطة.

خلال صيف عام 1921 م. أسرّ سيرج إلى الفوضوي قاستون لفال الذي جاء إلى موسكو ضمن الوفد الإسباني لاحتفالات المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية، بقوله: «الحزب الشيوعي لم يعد يمارس ديكتاتورية البروليتاريا ولكن الديكتاتورية على البروليتاريا». وعند عودته إلى فرنسا نشر قاستون في جريدة «التحرري» مقالات معتمداً فيها على وقائع محددة مقارناً بين ما أسرّ به إليه سيرج وتصريحاته العلنية واصفاً هذه بأنها أكاذيب واعية، كما انتقدت الفوضوية الأمريكية أما قولدمان في كتابها «أحيا حياتي» انتقدت بقسوة فيكتور سيرج.

**الماكنوية: جمهورية ماكنو:**

إذا كانت تصفية الفوضويين في المدن، والذين كانوا مجموعات صغيرة وضعيفة، سهلة نسبياً، إلّا أن ذلك لم يتم بسهولة في جنوب أوكرانيا حيث استطاع الفلاح نستور ماكنو تأسيس تنظيم فوضوي قوي ريفي اقتصادي وعسكري؛ نستور ماكنو إبن فلاح أوكراني فقير، كان عمره عام 1919 م. لا يزيد عن الثلاثين سنة، في سن صغيرة اشترك في ثورة 1905 م، ثم صار فوضوياً، وحكم عليه بالإعدام في عهد القيصر إلا أن العقوبة استبدلت بالسجن، والثماني سنوات التي قضاها في السجن مكبلاً بالحديد أدّت إلى تكوينه الفكري، كان سجن بوتيركي مدرسته الوحيدة، وبمساعدة أحد رفاق السجن، وهو بيرارشينوف استطاع سد بعض الثغرات في تعليمه.

التنظيم المستقل لجماهير الفلاحين، الذي أخذ مبادرة تأسيسه غداة أكتوبر، يغطي منطقة تشمل سبعة ملايين نسمة مكونة تقريباً دائرة طولها 280 كيلومتراً،

وعـرضها 250 كيلو متـراً في طرفهـا الجنوبي تـطلّ عـلى بحـر أزوف حيث مينـاء بـيرديانسـك، عاصمـة المنطقـة كانت «قـولاي بولي» مـدينة من 20 إلى 30 ألف نسمة، هذه المنطقة كـانت عادة متمـردة على الحكـومة القيصريـة، ولقد كـانت خلال ثورة 1905 م. مسرحاً لاضطرابات عنيفة.

بدأ كل شيء بمعاهدة برست ليتوفسك فبراير عام 1918 م. هذه المعاهدة التي نتج عنها احتلال أوكرانيا من قبل القوات الألمانيـة والنمساويـة، وتأسيس نـظام سيـاسي رجعي، هذا النـظام سارع إلى إعـادة الأراضي إلى أصحابهـا السابقـين الذين استولى عليها منهم فيما سبق الفلاحون الثوار، عمال الأراضي «المزارعون» دافعوا عن مكتسباتهم، السلاح في اليد، يدافعون عن أرضهم ضد الألمان وضد الرجعية التي رجعت مع جيوش الألمان، وكذلـك ضد المفـوضين البـلاشفة ومـا يقومون بـه من مصادرة لـلإنتاج وللحيـوانات، هـذا التمرد أو الانتفـاضة كـان يقودها فوضوي أطلق عليـه الأوكرانيـون «الأب» ماكنـو، والانتصار العسكـري الأول الـذي حققه كـان الاستيلاء عـلى «قولاي بـولي» في منتصف سبتمبر عـام 1918 م. كـما أن هدنـة 11 نوفمـبر أدّت إلى انسحاب قـوات الاحتلال الألمـانية والنمساوية، في الوقت نفسه أتـاح هذا الانسحـاب لماكنـو الحصول عـلى مخزون احتياطي من السلاح والذخيرة.

ولأول مرة في التاريخ توضع مبادىء الفـوضويـة موضـع التطبيق في أوكـرانيا الحـرة، بالقـدر الذي سمحت بـه ظروف الحـرب الأهلية. لقـد طبقت الإدارة الذاتية، الأراضي المستردّة من الملاك العقاريين السابقين ووزعت جماعياً من قبل الفلاحين المجتمعين في جماعات «أو مجالس شعبية للعمل الحر»، مبادىء الأخوة والمساواة كانت مراعاة بدقة، الكل، رجال، نسـاء، أطفال عليهم العمـل وفق قدراتهم، أما الرفاق المنتخبون في أعمال إدارية على أساس مؤقت، فإنهم يعودون إلى أعمالهم المعتادة إلى جانب أعضاء الجماعة الآخرين.

كـل مجلس شعبي ليس إلا المنفذ لإرادة جميـع الفلاحـين في المنطقـة المُنتخب فيهـا، وحـدات الإنتـاج تتحّـد في منـاطق والمنـاطق تتّحـد في إقليم، المجـالس الشعبية أدخلت ضمن نظام اقتصادي متكامل مؤسس على المساواة الاجتماعيـة،

كما يشترط أن المجالس الشعبية تكون مستقلة عن أي حزب سياسي، ولا يمكن لأي سياسي، أن يفرض فيها إرادته تحت ستار «السلطة السوفيتية». أما أعضاء المجالس فيجب أن يكونوا عمالاً حقيقيين في خدمة مصالح الجماهير العاملة.

وعندما كان أنصار الماكنوية يدخلون مدينة أو قرية فإنهم يعلّقون على جدرانها ملصقات حيث نقرأ فيها: «إن حرية الفلاحين والعمال ترجع إلى الفلاحين والعمال أنفسهم، ولا يمكن أن تكون لها حدود أو عليها قيود. إن على العمال والفلاحين أن يبادروا وأن ينظموا أنفسهم، وأن يتفاهموا مع بعضهم البعض في كل شئون حياتهم كما يريدون وكما يتصورون، إن الماكنويين لا يستطيعون شيئاً أكثر من مساعدتهم، إعطائهم هذه النصيحة أو ذلك الرأي، ولكنهم لا يستطيعون ولا يريدون حكمهم».

في وقت متأخر من خريف عام 1920 م. توصل رجال ماكنو إلى اتفاق على قدم المساواة مع السلطة البلشفية وألحوا على الإضافة التالية: «في المناطق حيث يعمل الجيش الماكنوي فإن السكان، العمال والمزارعين عليهم أن يخلقوا مؤسساتهم الحرة عن طريق الإدارة الذاتية اقتصادياً، وسياسياً، هذه المؤسسات تكون ذات استقلال ذاتي لكنها ترتبط ببعضها اتحادياً - باتفاق مع الأجهزة الحكومية للجمهورية السوفييتية» وقد أدهش هذا المفاوضين البلاشفة الذين طلبوا رأي موسكو التي أجابت بأن هذا «لا يمكن قبوله».

إحدى نقاط الضعف القاتلة في الحركة الماكنوية كانت نقص المثقفين الفوضويين في صفوفها، وإن بعض المساعدة قد جاءها من الخارج، أولاً من كاركوف ثم كورسك من قبل الفوضويين الذين منذ نهاية عام 1918 م. قد اندمجوا في اتحاد أطلقوا عليه «نابات» والذي يقوده الفوضوي فولين؛ هؤلاء، في ابريل عام 1919 م. عقدوا مؤتمراً قرروا فيه نهائياً وقطعياً عدم المشاركة في المجالس الشعبية «السوفييت»، التي في نظرهم قد تحوّلت إلى تنظيمات محض سياسية مُقامة على قاعدة سلطوية مركزية تابعة للدولة.

هذا القرار اعتبرته الحكومة البلشفية كإعلان حرب، وهكذا منع «النابات» من مزاولة أي نشاط؛ وبعد ذلك في يوليو استطاع فولين الوصول إلى قيادة

ماكنو، حيث بالتشاور مع أرشينوف تولّى الجانب الثقافي، والتربوي للحركة، ولقد ترأس أحد المؤتمرات، الذي عقد في شهر أكتوبر في مدينة ألكسندروفسك والذي فيه قدمت نظريات عامة محددة عقيدة «السوفييت» المجالس الشعبية الحرة، التي تمّ اعتناقها.

المؤتمرات تضم معاً وفوداً من المزارعين ووفوداً من الأنصار؛ في الواقع كان التنظيم المدني امتداداً لجيش من الفلاحين الثائرين، ولقد كان هذا الجيش متحركاً بشكل لافت للنظر قادراً على اجتياز حتى مائة كيلومتر في اليوم الواحد، وهذا ليس فقط بفضل خيّالته، بل أيضاً بسبب أن مشاته يتنقلون في عربات خفيفة تجرها الخيول، كان هذا الجيش منظّماً على أسس فوضوية من المتطوعين، مبدأ الانتخاب لكل الرتب كما كان مبدأ الالتزام بالنظام ذاتياً، قواعد هذا النظام تعدّ من قبل لجان من الأنصار ثم يصدّق عليه من قبل الجمعيات العمومية وتكون قواعد النظام هذا مراعاة بدقة من قبل الجميع.

فرق الاقتحام في جيش ماكنو كبدت الجيوش البيضاء خسائر كبيرة، أما وحدات الحرس الأحمر البلشفية فقد كانت غير فعّالة لا تقاتل إلا على طول الخطوط الحديدية ودون أن تبتعد عن قطاراتها المصفّحة وتنسحب لأدنى هزيمة ممتنعة أحياناً حتى عن نقل مقاتليها الجرحى أنفسهم؛ هذه الفرق لا يشعر نحوها الفلاحون بثقة كبيرة، إذ إن هؤلاء الفلاحين المنعزلين في قراهم، بدون سلاح، كانوا تحت رحمة المضادين للثورة. إن شرف القضاء على المضادين للثورة بقيادة دينكين في خريف عام 1919 م. يعود أساساً إلى المتمردين الفوضويين، هكذا كتب مؤرخ الحركة الفوضوية الماكنوية أرشينوف.

ولكن ماكنو رفض دائماً وضع جيشه تحت القيادة العليا لتروتسكي رئيس الجيش الأحمر الذي انحلّت فيه فرق الحرس الأحمر، وتروتسكي اعتقد أن من واجبه مواجهة الحركة الفوضوية، ففي 4 يونيو عام 1919 أصدر أمراً يحظّر مؤتمراً كان يوشك على الانعقاد من قبل الماكنويين بحجة أنهم ضد السلطة السوفييتية في أوكرانيا معتبراً كل اشتراك في هذا المؤتمر خيانة عظمى، كما أمر بإيقاف ومنع وصول الوفود، مفتتحاً بهذا إجراءً سوف يقلده الستالينيون الإسبان ضد

«البريتاد» أو الفرق الفوضوية؛ لقد منع تروتسكي السلاح عن أنصار ماكنو، متملِّصاً من واجب تقديم المساعدة لهم في حربهم ضد أعداء الثورة، ثم يتّهمهم بعد ذلك بالخيانة والسلبية وأنهم تركوا أنفسهم يُهزمون أمام الفرق البيضاء.

إلا أن الجيشين وجدا نفسيهما متفقين: مرة عندما كانت تتطلب خطورة الوضع فعلاً مشتركاً، وهذا ما حدث أولاً في مارس عام 1919 م. ضد دينكين، ثم خلال صيف وخريف عام 1920 م. عندما كانت الفرق البيضاء بقيادة فرانجل تهددهما، وقد استطاع أنصار ماكنو تدميرها، غير أنه حالما يتم تجاوز الخطر، فإن الجيش الأحمر يستمر في عملياته الحربية ضد أنصار ماكنو الذين يكيلون له الصاع صاعين.

في نهاية نوفمبر عام 1920 م. لم تتردّد السلطة في تنظيم فخ للفوضويين، لقد دُعي ضباط الجيش الماكنوي في كريمي من قبل البلاشفة للاشتراك في مجلس عسكري، وهناك ألقي القبض عليهم من قبل البوليس السياسي «التشيكا» وتم إعدامهم رمياً بالرصاص، أما أنصارهم فقد جُرِّدوا من السلاح، وفي الوقت نفسه نظمت السلطة البلشفية هجوماً متواصلاً على «قولاي بولي». هذا الصراع غير المتكافىء بين الفوضويين والسلطويين البلاشفة، استمرّ طيلة تسعة أشهر، ولكن في النهاية، وقد أخرج من المعركة من قبل قوات أكثر عدة وعدداً، اضطر ماكنو إلى الانسحاب ونجح في اللجوء إلى ألمانيا، ثم في أغسطس عام 1921 م. استطاع الوصول إلى باريس حيث مات بعد ذلك مريضاً وفقيراً؛ وهكذا انتهت ملحمة الماكنوية. سحقتها السلطوية. لقد كانت، كما يقول أوشينوف غودج، حركة جماهيرية عمالية مستقلة، إلهاماً لكل جماهير العالم.

**كرونشتاد:**

تطلعات الفلاحين الثوريين الماكنويين كانت مماثلة لتلك التي دفعت إلى الثورة في فبراير ومارس عام 1921 م. عمال بتروقراد وبحارة القاعدة البحرية كرونشتاد.

كان العمال الحضريون يعانون في الوقت نفسه من الظروف المادية التي

صارت على درجة من السوء لا يمكن احتمالها، وذلك بسبب نقص السلع الغذائية، والوقود، ووسائل المواصلات، ونظام يزداد كل يوم غوصاً في الديكتاتورية ويسحق بلا هوادة أقل مظاهر التذمر؛ في نهاية فبراير تفجَّرت إضرابات عمالية في بتروقراد وموسكو وفي بعض المراكز الصناعية الأخرى، فكان العمال يتنقلون من مكان إلى آخر، يقفلون المصانع ويجذبون إلى صفوفهم أنصاراً جدداً من العمال الذين يطلبون «الخبز والحرية». وقد ردّت السلطة بإطلاق الرصاص عليهم، وعلى هذا ردّ عمال بتروقراد باجتماع احتجاجي حضره حوالى 15 ألف عامل.

كرونشتاد كانت قاعدة بحرية، على مسافة ثلاثين كيلومتراً من بتروقراد في خليج فنلاند المتجمّد شتاءً، وكانت تتألف من بحارة وعدة آلاف من العمال المشتغلين بالصناعة العسكرية البحرية؛ ولقد لعب بحارة كرونشتاد دوراً طليعياً في ثورة عام 1917 م، كانوا حسب كلمات تروتسكي نفسه «مجد وفخر الثورة الروسية». سكان كرونشتاد المدنيون يشكلون كومونا حرة نسبياً مستقلة عن السلطة وفي وسط القاعدة ساحة عامة تمثّل دور مجمّع شعبي يمكن أن يسع حوالى ثلاثين ألفاً.

حقيقة أن البحارة هؤلاء عام 1921 م. لم يكن لهم العدد نفسه وليس لهم التكوين الثوري نفسه الذي كان لبحارة 1917 م. لقد كانوا أكثر من سابقيهم انتماءً إلى الفلاحين، ولكنهم حافظوا على الروح النضالية. وبسبب دورهم الثوري حافظوا على حق المشاركة الفعالة في الاجتماعات العمالية في بتروقراد، كما أرسلوا إلى العمال المضربين في العاصمة القديمة بتروقراد رسلاً للاستعلام ولكن هؤلاء الرسل منعوا من دخول المدينة من قبل قوات الأمن؛ وخلال اجتماعين جماهيريين عقدا في الساحة العامة، أخذ البحارة على عاتقهم مطالب المضربين؛ في الاجتماع الثاني كان الحاضرون حوالى ستة عشر ألفاً: بحارة، عمالاً، جنوداً، وكان الرئيس التنفيذي في هذا الاجتماع 1 مارس، المدعو كالينين. تبنى الحاضرون دعوة مؤتمر عمال وجنود وبحارة بتروقراد وكرونشتاد، وذلك خلال عشرة أيام وعدم حضور الأحزاب، كما طالبوا بإلغاء «ضباط

البـوليس السيـاسي» وألا يكـون لأي حـزب امتيـاز مـا، وكـذلـك حـلّ الفـرق الصدامية الشيوعية في الجيش والحرس الشيوعي في المصانع.

كـان احتكار الحـزب الحاكم هـو المقصود من وراء كـل هذه المـطالب، هذا الاحتكـار الذي لم يتـردّد ثوار كـرونشتاد أن ينعتـوه «بالمستنـزف». ولكي نكوِّن فكرة مقاربـة للواقع دعـونا نتصفّـح الجريـدة الرسميـة لهذه الكـومون الجـديدة والمسـماة إزفستيا كـرونشتاد، ولنـدع البحـارة الغـاضبـين يتحـدّثـون: «الحـزب الشيوعي بعد أن وصل السلطة، لم يعد لديه إلا همّ واحـد ـ من وجهة نـظرهم بـالطبـع ـ أن يحافظ عليهـا بأي وسيلة. لقـد انفصـل عن الجـماهـير، وانكشف عـاجزاً عن إنقـاذ البلاد من الكـارثة العـامة، لقـد فقد ثقـة العمال، لقـد صار بيروقراطياً، المجالس الشعبية جردت من كل سلطاتها، زُيِّفت، صارت كالدّمية في يد السلطة، وكذلك النقابات سيطرت عليها الدولة، وآلة بـوليسية متـواجدة في كـل مكان، تنيـخ على الشعب، فـارضة قـانـونها بـالـرصـاص وبـإجـراءات إرهابية. وعلى المستوى الاقتصادي بدلاً من وفي مكـان الاشتراكيـة القائمـة على قاعدة العمل الحر نجد رأسمالية قاسية هي رأسمالية الدولة، فالعمال مجرّد أجـراء لهذه الآلة مستغلّين كما كانوه تماماً». ولقد تـطرف ثوار كـرونشتاد حتى طعنـوا في القادة الكبار وشكّكـوا في مصداقيتهم، لقـد سخروا من تـروتسكي، وحتى من لينين، ما وراء مطلبهم المباشر المتمثل في إعادة الحـريات، انتخـابات حـرة على كل مستويات المجالس الشعبية، فإنهم يهدفون إلى هدف له مرامٍ بعيدة ومحتوى فوضوي محض «ثورة ثالثة».

ثوار كرونشتاد كانوا ينوون الاستمـرار ثواراً، فهم الـتزموا بـأن يحافـظوا على مكتسبات الثورة الاجتماعية. ويؤكـدون أنه لا صلة لهم إطـلاقاً بـأولئك الـذين يـريـدون إعـادة القيصريـة، وإذا كـانـوا لا يخفـون نـوايـاهم في قلب الـنظام «الشيـوعي»، إلّا أن هذا ليس البتـة لكي يعود العـمال والفـلاحـون عبيـداً من جـديد، كـما أنهم لم يقطعـوا كل الجسـور التي تربـطهم بالنـظام البلشفي الذي يأملون أن يجدوا معه «لغة مشتركة». وأخيراً إذا كانـوا يطالبـون بحريـة التعبير، إلا أن هذه الحريـة في نظرهم ليست لأي كـان، وإنما فقط لـلأنصار المخلصـين

للثورة: فوضـويين واشـتراكيين يسـاريين، واستبعـاد الاشتراكيـة الديمقـراطية أو المانشفيك.

ولكن جـرأة كرونشتـاد ذهبت بعيداً أكـثر مما يستـطيع لينـين تحمله وكـذلـك تروتسكي. لقد وحَّـد القادة البـلاشفة مـرة واحدة ولـلأبد بـين الثورة والحـزب الشيـوعي، وكل مـا يناقض هـذه الأسـطورة لا يمكن أن يكـون في عيـونهم إلا ـ ضد الثورة ـ. لقـد رأى قادة البـلاشفة الماركسية اللينينيـة الأرثوذكسيـة تهتز، وبـدت لهم كرونشتـاد أشد خـطراً حيث إنهم يحكمون بـاسم البروليتـاريا، وإن سلطتهم يعـترض عليها ويـطعن فيها من قبـل حركـة يعرف لينـين، وتروتسكي خاصة، أنها بـروليتاريـة حقّة. وفق كـل شيء فإن لينـين يتمسّك بفكـرة واحدة سـاذجـة بعض الشيء تـذهب إلى أن عـودة القيصريـة هي البـديـل الـوحيـد لديكتاتورية حزبه.

إن رجـال الدولـة في الكرملين عـام 1921 م. كانـوا يفكّرون تمـاماً كـما فكّر أولئك في خريف عـام 1956 م. كرونشتـاد تمثل سـابقة لمـا حدث بعـد ذلك في بودابست.

لقد قبل تروتسكي مسئولية قمع ثورة كرونشتـاد، فأرسله لينـين من موسكـو حيث كان يشارك في المؤتمر العاشر للحـزب، قضى تروتسكي بضـع ساعـات في بتروقراد، الوقت الكافي لإرسال إنذار إلى المتمردين البحارة وصفوا بأنهم حـرس أبيض ـ الحرس القيصري ـ وأنهم عملاء قوى غربية، عملاء بـورصة بـاريس، وأن إخضاعهم سيتم بالقوة، لقد كان بدون جدوى أن الفوضويين أمـاقولـدمان وألكسندر بركمان، اللّذين وجدا ملجأ في وطن العمال بعد طردهما من الولايـات المتحـدة، قد تـوسَّلا في رسـالة حـارّة إلى زينوفييف معلنـين أن استخدام القـوة «سيسبّب ضرراً لا يمكن تقديره للثورة الاجتماعية» وترجيـاه من أجل مفـاوضات أخوية؛ أما بالنسبة لعمال بتروقراد الـرازحين تحت الأحكـام العرفيـة والذين أثّـر فيهم بعض الشيء وصـول كميـات كبـيرة من السلع الغـذائيـة، لم ينجـدوا كرونشتاد.

ضابط قديم قيصري، صـار بعد ذلـك المارشـال توكـاتشينسكي، هو الـذي

كلّف بقيادة فرقة اقتحامية مكوّنة من سرايا كان يدفع بها بالقوة لأن عدداً من الجنود الحمر كانوا لا يقبلون إطلاق الرصاص على إخوانهم في الطبقة.

يوم 7 مارس بدأ دكّ القاعدة بالقنابل، وتحت عنوان «ليعرف العالم» أطلق المحاصرون هذا النداء الأخير «إن دم الأبرياء يقع على رؤوس البلاشفة المجانين سكارى بالسلطة، تعيش سلطة المجالس الشعبية». لقد ساعد تجمد خليج فينلاند على تسهيل حركة قوات تورتسكي المحاصرة للقاعدة، وتمكّنت هذه القوات من سحق «التمرد» يوم 18 مارس في مذبحة مروعة.

الفوضويون لم يكن لهم دور مباشر في هذه المسألة، ما عدا أن اللجنة الثورية لكرونشتاد قد دعت للانضمام إليها فوضويين هما يارتشوك منعش سوفياتيي كرونشتاد عام 1917 م. وفولين، إلا أن ذلك عبثاً، لأنهما كانا في ذلك الوقت مسجونين في سجون البلاشفة، كما ذكرت آداميت مؤرخة ثورة كرونشتاد. إذن التأثير الفوضوي لم يمارس إلا بالقدر الذي تنشر فيه الفوضوية فكرة الديمقراطية العمالية. لكن الفوضويين لم يتدخّلوا مباشرة في الأحداث، وإن كانوا يفتخرون بما حدث في كرونشتاد. فكتب فولين بعد ذلك يصف كرونشتاد قائلاً: «كانت المحاولة الشعبية الأولى المستقلة تماماً عن كل هيمنة والهادفة إلى تحقيق الثورة الاجتماعية، محاولة تمّت مباشرة بين الجماهير العاملة نفسها بدون أية «رعاية سياسية»، بدون رؤساء ولا أوصياء». أما ألكسندر بيركمان فقد استخلص من درس كرونشتاد نتائج أكثر مباشرة ووضوحاً، لقد كتب: «كرونشتاد كشفت تهافت أسطورة دولة البروليتاريا، لقد قدمت الدليل على التناقض الجذري بين ديكتاتورية الحزب والثورة» الطبقة العاملة تطعن في مصداقية دولة العمال.

**ما بعد كرونشتاد:**

مع أن الفوضويين لم يلعبوا دوراً مباشراً في انتفاضة كرونشتاد فإن السلطة البلشفية استغلّت فرصة سحقها لهذه الانتفاضة لكي تنتهي من «إيديولوجية» ما زالت تزعجها؛ قبل هذا ببضعة أسابيع 8 فبراير مات كروبتكين العجوز على الأرض الروسية وكانت جنازته حدثاً كبيراً، لقد تبعه إلى المقبرة جمهور غفير،

يقدر بمائة ألف شخص على الأقل، الرايات السوداء(*) مختلطة بالرايات الحمراء، كانت ترفرف فوق رؤوس المشيِّعين، ترفعها جماعات فوضوية، ونستطيع أن نقرأ المكتوب على الرايات السوداء بحروف مضيئة عبارة كروبتكين الخالدة «حيث السلطة لا حرية». لقد كانت هذه التظاهرة آخر التظاهرات ضد طغيان البلاشفة هكذا كتب مؤرخو حياة كروبتكين، لقد شاركت في هذه الجنازة أعداد كبيرة من الناس، ليس فقط من أجل وداع الفوضوي الكبير ولكن أيضاً من أجل المطالبة بالحرية.

بعد كرونشتاد تمّ القبض على مئات الفوضويين، بضعة أشهر بعد ذلك إحدى الفوضويات ولي فاني بارون وثمانية من زملائها أُعدموا رمياً بالرصاص في كهوف سجن التشيكا في موسكو؛ لقد أطلقت رصاصة الرحمة على الفوضوية في روسيا.

ولكن خارج روسيا، ابتدأ الفوضويون، الذين عاشوا الثورة الروسية، عملاً نقدياً واسعاً، وتصحيحاً للعقيدة الفوضوية، أدّى إلى أن تصير الأفكار الفوضوية أكثر عينية.

منذ بداية سبتمبر عام 1920 م. رفض مؤتمر اتحاد أوكرانيا الفوضوي ـ النابات ـ قطعياً تعبير «ديكتاتورية البروليتاريا»، حيث كان يرى أن هذه الديكتاتورية تقود بالضرورة إلى الديكتاتورية على الجماهير من قبل قلّة «من البروليتاريا»، تلك القلّة المنخرطة في الحزب من الموظفين، وحفنة من القادة. أما كروبتكين، قُبيل موته، في رسالة إلى عمال الغرب ندد بتلك «البيروقراطية الرهيبة» «بالنسبة لي ـ يقول كروبتكين ـ هذه المحاولة لبناء جمهورية شيوعية على أسس الدولة المركزية، تحت القانون الحديدي ديكتاتورية الحزب الواحد، قد انتهت بالفشل الذريع، روسيا تعلمنا كيف يجب ألّا نفرض الشيوعية».

نشرت الجريدة الفرنسية ـ المتحرر ـ في عددها 7-14 يناير 1921 م. ، نداءً من الفوضويين النقابيين الروس يستصرخ البروليتاريا العالمية: «أيها الرفاق

(*) الأعلام السوداء ـ شعار الفوضوية.

ضعوا حداً لسيطرة البورجوازية كما فعلنا نحن هنا، ولكن لا تكرروا غلطتنا لا تسمحوا لرأسمالية الدولة أن تتأسس في بلدانكم».

على هذا المنوال، كتب الفوضوي الألماني رودولف روكير سنة 1920 م. ونشر سنة 1921 م. كتابه القيم «إفلاس شيوعية الدولة» الذي يعتبر أول تحليل سياسي لظاهرة التحلّل والفساد في الثورة الروسية: «بالنسبة لي ـ يقول روكير ـ ليست إرادة الطبقة هي التي تجد تعبيرها في ديكتاتورية البروليتاريا، ولكن ديكتاتورية حزب يدعي التحدث باسم طبقة ويستند إلى قوة الحراب»، «تحت ستار ديكتاتورية البروليتاريا ظهرت في روسيا طبقة جديدة هي «الكوميساروكراتية» «طبقة المفوضين» والتي ضغطها شعر به عامة الناس بالضبط كما كان الضغط الذي يمارسه النظام السابق» القيصري.

إن جعل كل عناصر الحياة تحت سيطرة الحكومة المالكة لكل الاختصاصات لا يمكن أن يقود إلا إلى «هرمية من الموظّفين» التي تقضي على تطور الثورة الروسية، «البلاشفة لم يستعيروا فقط جهاز الدولة من النظام السابق، ولكنهم أعطوه أيضاً قوة لم تدّعيها أية حكومة أخرى».

في يونيو عام 1922 م. نشرت جماعة من الفوضويين المنفيين في ألمانيا ـ قورييليك، كوموف، فولين ـ كتيّباً عميق المغزى «قمع الفوضوية في روسيا السوفييتية» وترجم إلى الفرنسية من قبل فولين سنة 1923 م. نجد في هذا الكتيِّب تصنيفاً لشهداء الفوضوية الروسية. ألكسندر بركمان عام 1921-1922 م. وأما قولدمان في 1922 م. نشرا كتيبين حول المآسي التي شاهداها في روسيا، كذلك فعل بعض الذين نجوا من مأساة «سحق جمهورية ماكنو» والذين لجأوا إلى الغرب مثل بيير أرشينوف ونستور ماكنو نفسه، لقد نشروا ما شاهدوه وما عاشوه شهادات حيّة.

وبعد ذلك ببعض الوقت، خلال الحرب العالمية الثانية، ألّف كل من فولين وماكسيموف كتابين حول الثورة الروسية من وجهة النظر الفوضوية، ويتميز هذان الكتابان بالنضج الذي أتاحه مرور الوقت والتفكير.

بالنسبة لماكسيموف، الذي ظهر كتابه باللغة الإنجليزية، أن دروس الماضي

تقدّم اليقين في مستقبل أفضل، الطبقة الحاكمة الجديدة في الاتحاد السوفييتي لا تستطيع ولا يمكن أن تعيش أبداً، الاشتراكية الفوضوية سوف تخلفها، الشروط الواقعية من وجهة نظره تقود إلى هذه النتيجة «هل يمكن تصوّر أن العمال يريدون عودة الرأسمالية في الصناعة؟ يسأل ماكسيموف، ويجيب عن سؤاله: أبداً بالضبط لأنهم يناضلون ضد الاستغلال الذي يمارس عليهم من قبل الدولة وموظفيها». ما يريده العمال هو استبدال هذه الإدارة السلطوية للإنتاج بلجان المصانع المنبثقة منهم، وأن تتّحد هذه اللجان في فيدرالية وطنية واسعة.

ما يريدونه هو الإدارة الذاتية العمالية، كذلك فإن الفلاحين قد فهموا أنه يستحيل العودة إلى الاقتصاد الفردي، وأن الحل الوحيد هو الزراعة الجماعية، تعاون الجماعات المحلية الريفية مع لجان المصانع والنقابات، وفي كلمة واحدة توسيع وتعميق برنامج ثورة أكتوبر في مجال الحرية، هذا ما يعتقده الفوضوي ماكسيموف.

أما فولين من جهته فيؤكد على أن كل محاولة مستوحاة من التجربة الروسية لا يمكن أن تقود إلاّ إلى «رأسمالية الدولة المؤسسة على استغلال الجماهير»، وهو يرى هذا النوع من الاستغلال على أنه «أسوأ أنواع الرأسمالية الذي ليس له علاقة بمسيرة الإنسانية نحو المجتمع الاشتراكي»، خاصة وأنه يرى أن هذه الرأسمالية تؤدّي إلى «ديكتاتورية الحزب التي تؤدي بالضرورة إلى قمع حرية التعبير، حرية الصحافة، حرية التنظيم والعمل حتى بالنسبة للتيارات الثورية ولا تبقى إلا حرية الحزب الحاكم، وإلى المصادرة الاجتماعية التي تخنق الثورة». وفولين يؤكد بعد تحليل عميق «أن ستالين لم يهبط من القمر». ستالين والستالينية ليست بالنسبة له إلا النتيجة المنطقية للنظام السلطوي الذي تأسّس عام 1918-1921 م.

«هذا هو الدرس العالمي للتجربة البلشفية الحاسمة، درس - يراه الفوضويون - يقدم دعماً قوياً للنظرية الفوضوية وهو في ضوء الأحداث سوف يفهمه كل المعذبين - المفكرين والمناضلين»[3].

(3) د. قيران: **الفوضوية**، مرجع سابق، ص 113-148.

## تمهيد:

إن تخلف الوعي الذاتي عن الواقع الموضوعي ربما هو حقيقة تاريخية لا جدال فيها، إن وعينا بنتائج أفعالنا نفسها قد يكون متخلّفاً أحياناً عن الواقع الموضوعي الذي ينشأ عن هذه الأفعال نفسها، ولهذا فإن الدرس الذي استخلصه الفوضويون الروس أو شهود المأساة الروسية ابتداءً من عام 1920 م. لم يُعرف ويُسلم به إلا بعد بضع سنوات، وربما يكون ذلك، إلى حد بعيد، راجعاً إلى تأثير انتصار أول ثورة عمالية وسيطرتها على سدس العالم، لقد كان هذا الانتصار جذّاباً لدرجة أن الحركة العمالية ظلت فترة طويلة تحت تأثير سحره.

وهكذا على نمط «المجالس» الشعبية الروسية، نشأت في كل مكان «المجالس»، ليس فقط في إيطاليا بل أيضاً في ألمانيا والمجر والنمسا؛ ففي ألمانيا كان نظام المجالس العمود الفقري في برنامج جماعة اسبارتكوس لروزالوكسمبورغ وكارل لينيخت. وفي ميونيخ عام 1919 م. وبعد اغتيال رئيس جمهورية بافاريا كواريزنر، أعلنت جمهورية سوفييتية على رأسها الكاتب الفوضوي قوستاف لاندور الذي اغتيل بدوره على يد المضادين للثورة؛ وصديقُه ورفيقُه في النضال الشاعر أريك موسام، ألّف نشيداً أسماه «مارسييز المجالس»(*) حيث دعا العمال لا إلى تأليف فرق بل إلى تأليف مجالس على شاكلة مجالس روسيا والمجر لكي يتمّ وضع نهاية للعالم القديم عالم العبودية.

مع ذلك انفصلت، في ربيع عام 1920 م، مجموعة من المعارضة الألمانية التي تعتنق شيوعية المجالس، عن الحزب الشيوعي لكي تؤسِّس حزباً شيوعياً عمالياً

---

(*) على غرار مارسييز الثورة الفرنسية.

ألمانياً، وفي هولندا منظمة شقيقة تستوحي فكرة المجالس بدفع من هيرمان كورتر وانتون بانكون؛ الأول في نقاش مع لينين لم يتردّد في الردّ عليه بطريقة فوضوية: «نحن لا نـزال نبحث عن زعيم حقيقي لا يبحث عن الهيمنة عـلى الجماهـير ولا يخونهم، وما دمنا لم نتوصل إليه بعد فإننا نريـد كل شيء أن يعمـل من القاعـدة بديكتاتورية الجماهير نفسها، إذا كان لي مرشد في الجبال ـ يقول هيرمان كورتر ـ وإذا كان هذا المرشد يقودني إلى الهاوية فإنه من الأفضل لي الاستغناء عنه». أمـا الثاني فقد أعلن أن المجالس هي شكل الحكومة الـذاتية التي تحـلّ محل أشكـال الحكـومة في العـالم القديم، ولكنـه مثل قـراماتشي، لم يكن يعـرف التفرقـة بين المجالس الشعبية والديكتاتورية البلشفية.

وفي كل مكان، وخـاصة في بـافير في ألمـانيا، هـولندا، سـاهم الفوضـويون إيجابياً في الإعداد النظري والعملي لنظام المجالس.

في إسبانيا لم يكن الفوضويون النقابيون أقل انبهـاراً بالثـورة «البلشفية» ثـورة أكتوبر؛ ففي مؤتمر مدريد، النقابـة الوطنيـة للعمال (C.N.T.) ـ 10-20 ديسمـبر عـام 1919 م. ، تم تبنّي نصّ ورد فيـه أن «ملحمــة الشعب الـروسي أيقــظت البروليتاريا في العالم» وبدون أدنى تردّد صوّت المؤتمر إلى جـانب الانضمام لـلأممية الشيوعية مؤقتاً وذلك لخصائصها الثـورية، متمنيـاً في الوقت نفسـه انعقاد مؤتمـر عـمالي دولي يحدّد القـواعـد التي عليهـا تُبنى الأمميـة العـماليـة الحقيقيـة ـ في نـظر المؤتمرين ـ مع ذلك فقد ارتفعت بعض الأصوات المتردّدة تـذهب إلى أنّ «الثورة الروسية هي ثورة سياسية وبالتالي لا تجسِّد الطموح الفوضوي»، إلّا أنّ المؤتمر لم يعر ذلك التفاتاً، وقـرر إرسال وفـد إلى المؤتمر الثـاني للأمميـة الثالثـة التي أقيمت بموسكو في 15 يوليو عام 1920 م.

ولكن بعد ذلك التاريخ أخذت العلاقة الحميمة تفتر؛ مستعجلاً الاشتراك في تكوين أممية نقابية ثورية، استاء الوفد الفوضـوي النقابي الإسبـاني من نصّ ورد فيـه «الاستيلاء عـلى السلطة السياسيـة»، «ديكتاتـورية الـبروليتاريـا»، كـذلـك الحديث عن «رباط عضوي» والذي بالكاد يخفي تبعية عملية من قبل النقابـات العمالية للأحزاب الشيوعية. وفي المؤتمرات التاليـة للأمميـة الشيوعيـة، يتمّ تمثيل

المنظمات النقابية الوطنية بواسطة وفود الأحزاب الشيوعية للبلدان نفسها، أمّا بالنسبة للأممية النقابية الحمراء المقترحة فقد تقرر أن تكون تحت سيطرة الأممية الشيوعية صراحة وخلاياها الوطنية؛ الناطق الإسباني إنجل باستانا بعد أن عرض المفهوم الفوضوي للثورة الاجتماعية، صرخ: «إن الثورة ليست ولا تستطيع أن تكون عمل حزب، الحزب يستطيع على الأكثر تدبير انقلاب، ولكن الانقلاب ليس ثورة»، ويستخلص: «إنكم تقولون إنه بدون حزب شيوعي لا يمكن للثورة أن تكون، وبدون الاستيلاء على السلطة السياسية يكون الانعتاق مستحيلاً، وإنه بدون ديكتاتورية لا يمكن تدمير البورجوازية، إن هذه تأكيدات مجانية لا أساس لها».

أمام تحفظات وفد النقابة الوطنية للعمل تظاهر الشيوعيون بأنهم يعدّلون في النص المشار إليه في ما يتعلق بديكتاتورية البروليتاريا، ولكن لوزفوسكي في نهاية المطاف نشر النص كما هو بدون التعديلات التي طالب بها الوفد الإسباني، وبتوقيع من باستانا. وقد هاجم تروتسكي من على المنصّة الوفد الإسباني لمدة ساعة تقريباً. وعندما طالب الوفد بالسماح له بالردّ على هذا الهجوم فإن رئيس الجلسة سارع بإعلان انتهاء المناقشة.

بعد عدة شهور قضاها في روسيا ـ موسكو ـ غادر باستانا روسيا، سبتمبر عام 1920 م. ، والخيبة في أعماقه من كل ما شاهده فيها. رودولف روكير الذي قام بزيارته في برلين قال عنه «إنه كالناجي من غرق»، لم يكن يشعر بالشجاعة للكشف عن الحقيقة لرفاقه الإسبان وأن يدمر بهذا الآمال العريضة التي فجّرتها فيهم «الثورة الروسية». كان هذا يعني بالنسبة إليه «كالاغتيال»، وحالما وصل إلى إسبانيا قذف به في السجن، وبالتالي وفّر عليه هذا مشقة واجب الحديث عما شاهده في روسيا أولاً.

وخلال صيف عام 1921 م. شارك وفد جديد من النقابة الوطنية للعمال في المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية، وكذلك في المؤتمر التأسيسي للنقابية الأممية الحمراء، من بين أعضاء الوفد كان بعض المتعاطفين الشباب مع البلشفية مثل جواكان موران، واندري نان، وكان هناك أيضاً فوضوي فرنسي من ذوي

الرؤوس الصلبة هـو غاستـون لفل، بـالرغم من أن الأخـير كان يخشى أن يتّهم بأنه يلعب لعبة البورجوازية وأنه يساعـد المضادين للثـورة، وهي التهم الجاهـزة التي تلصق بكل من يرفض أو حتى ينتقـد التطرف السلطوي البلشفي، إلاّ أنـه فضّل الكلام وعدم الصمت، فالصمت في مواقف معينة خيانة، قال غاستـون: «ألا نقـول للجماهـير إن مـا فشـل في روسيـا ليس الثـورة ولكن الـدولـة؟. ألا نجعلهم يرون وراء الثورة المتهالكة الـدولة التي تـطعنها من الخلف؟ إذا لم نقـل هـذا كله فإننـا نرتكب عمـلاً أسوأ من الصمت». وهـذه هي اللغـة التي أخـذ يتحدّث بها في «المتحرر» في نوفمبر عام 1921 م. وحـال عودتـه إلى إسبانيـا رأى بوضوح أن «كل تعاون شريف ونزيه مع البلاشفة مستحيل»، كما أوصى النقابـة الوطنية للعمال أن تلغي انضمامها إلى الأممية الثالثة وفرعها النقابي المزعوم.

لقد شعر باستانا بتخلّفه أو على الأقل تأخره عن الإدلاء بشهادته، ولهـذا قرّر أن ينشر تقريره الأول، وأن يكمله بعد ذلك بتقرير ثـانٍ هو الـذي نوى فيـه أن يكشف الحقيقـة الكـاملة عن البلشفيـة: «مبـادىء الحـزب الشيـوعي هي عـلى النقيض لما كان الحزب يعلنه ويؤكده في الأيام الأولى من الثورة، الثورة الروسية والحزب الشيوعي في مبادئهما ووسائلهما التي يتوسلان بها، وفي أهدافهما النهائيـة متناقضان تماماً....» والحزب على النقيض من الثورة، «الحزب الشيوعي حالمـا صـار صاحب السلطة أعلن أن الـذي لا يفكر شيـوعياً - شيـوعياً عـلى طـريقـة الحزب - ليس له الحق أن يفكِّر، لقد سلب الحزب الشيوعي من العمال الحقوق المقدَّسة التي أنجزتها له الثورة». وقد طعن باستانا في مصداقية الأممية الشيوعيـة التي رأى فيهـا مجرد امتـداد للحزب الشيـوعي الروسي، ولا يمكن لهـا أن تجسِّد الثورة بالنسبة لعمال العالم.

المؤتمـر الوطني المنعقـد في ساراقـوسا، يـونيو عـام 1923 م، المقدّم إليـه هـذا التقرير، قرر الانسحاب من الأممية الثالثة، وبالـدقة من النقـابة التـابعة لهـا أي النقابة الأممية الحمراء، كما قرر المؤتمر إرسال وفد إلى مؤتمر فـوضوي دولي يعقـد في برلين في ديسمبر، وفيه تمّ الاتفاق على تأسيس «الرابطة الأممية للعمال»، أممية وهمية، لأنه باستثناء النقابة الإسبانية لم تكن تضم إلا عدداً قليلاً من بلدان أخرى.

هـذه القطيعـة كانت بـداية العـداء الذي صـارت موسكـو تكنّه للفـوضويـة الإسبـاينة؛ جـواكان مـوران، واندري نـان، بعد أن نُـدّد بهما من قبـل النقابـة الوطنية للعـمال، انفصلا عنهـا ليؤسّسا الحـزب الشيوعي الإسبـاني في مايـو عام 1924 م. ، وفي كتيب لـه أعلن موران الحـرب عـلى أصـدقـائـه القـدامى: «إن التصفية النهائية للفوضوية هي مهمّة صعبة في بلد فيه الحركة العمالية منذ نصف قرن متأثِّرة بالدعاية الفوضوية ولكن سوف ننجح في ذلـك»؛ هكذا يُفصـح عن مخطط الحزب الشيوعي الإسباني تجاه الفوضويين، وقد وجد هذا المخطّط فرصته للتنفيـذ خلال الحـرب الأهلية، بـالرغم من التحـالف الظاهـر بين الشيـوعيـين والفوضويين، وهذا ما سوف نشير إليه في ما يلحق في هذا الموضوع.

**التراث الفوضوي في إسبانيا:**

لقـد وجدت الفـوضويـة في إسبانيـا أرضاً خصبـة، حيث تَوَجُّـه الفوضـويـة الفيدرالي يلتقي مع الطموحات الانفصالية التي توجـد في عدة أجـزاء من البلاد خاصة في كاتالون، وكذلك برشلونة، حيث صارتـا نقطة الارتكـاز للفيدراليـة، منذ عام 1872 م. الحركة الفوضوية الإسبانية كانت صلبـة العود، وفق الأرقـام التي أوردها إدوارد دوليانس في كتابه القيم «تاريخ الحركة العمالية» فإن الفيدرالية التي تعلن أنها «فيدرالية حرة لتشاركيات حرة لمنتجين أحرار» بلغت آنـذاك 236 نقابة وتضمّ حـوالى 20 ألف عضو؛ غـير أن الكونفيـدرالية الـوطنية للعمـل هي التنـظيم الوحيـد بعـد اختفـاء النقـابيـة الثـوريـة، الـذي ظـلّ مخلصـاً للمبـدأ الفوضوي، وهـذه في بدايـة الحرب الإسبـانية كـانت تضمّ حوالى مليـون عضو ثلاث مرات أكثر من الاتحاد العام للعمال ذي النزعة الاشتراكية(*)[4].

لقد استخلص الفوضويون الإسبان دروساً هامة من الثورة الروسيـة ودفعهم هذا إلى الإعداد لثورة مغايرة، إن فساد الشيوعية السلطوية الذي ظهر فيها آلت إليـه الأحـوال في روسيـا البلشفيـة زاد في رغبتهم من أجـــل انتصـار شيـــوعيـة فوضوية.

(4) هـ. ارفون: **الفوضوية**، مرجع سابق، ص 102-103.

لقد خاب أملهم بقسوة في الوهم السوفييتي، ولذلك رأوا في الفوضوية كما كتب سانتلان «أقصى أمل في النهوض في تلك الفترة المظلمة».

الثورة الفوضوية كانت معدّة في وعي الجماهير، وكذلك في فكر المنظمين الفوضويين، لقد كانت الفوضوية النقابية، كما لاحظ جوزي بيرات، «من حيث بسيكولوجيتها، خلقها وردودها، القطاع الأكثر إسبانيةً لكل إسبانيا»؛ لقد كانت النتاج المزدوج لتطور مركب، ترتبط من ناحية بالحالة المتخلّفة لبلد متخلف، حيث شروط الحياة الريفية قد ظلّت تقليدية ومن ناحية أخرى بتطور بروليتاريا صناعية حديثة ولّدتها الصناعة في بعض الأقاليم، إن أصالة الفوضوية الإسبانية تكمن في خليط من التشاؤم والمستقبلية، الانسجام ما بين الاتجاهين أبعد ما يكون كاملاً.

النقابة الوطنية للعمال كانت تضمّ عام 1918 م. أكثر من مليون نقابي، وكانت قوية في المستوى الصناعي في كاتالون وبدرجة أقل في مدريد وفالانس، ولكن جذورها ليست أقل امتداداً في الريف بين الفلاحين الفقراء حيث ما زالت باقية تقاليد الحياة الجمعية الريفية والحياة التعاونية. الكاتب جواكان كوستا أشاد عام 1818 م. بوجود الجماعية الزراعية، عديدة تلك القرى التي كانت تملك خيرات مشتركة والتي تتنازل عن أجزاء منها لمن لا يملكون، أو أنها تتشارك مع غيرها من القرى في المراعي وفي غيرها، ومن جهة أخرى كان في الجنوب في إقليم الملكيات الكبيرة، عمال اليومية الزراعية يفضلون التشريك على تقسيم الأرض.

لقد أُعدَّت العدة لتجميع الأراضي منذ فترة طويلة، وذلك بالدعاية الفوضوية مثل إصدار الكتيبات التعميمية الصغيرة في الريف وهو ما قام به جوزي سانش روزا، والنقابة الوطنية للعمال كانت قوية خاصة بين مزارعي الجنوب: «الأندلس»، والشرق حول فالانس، شمال شرق البلاد حول اراقون سارقوسا.

هذه القاعدة المزدوجة، صناعية ريفية، للفوضوية النقابية الإسبانية وجهت «الشيوعية الفوضوية» التي تنادي بها في مسارين مختلفين بعض الشيء، أحدهما

جماعي، والآخر نقابي، والجماعية ذات ملامح قائمة على الخاصية، وذات طابع ريفي، حيث إن إحدى قواعدها الرئيسية هي الأندلس، بينما النقابية لها ملامح حضرية حيث إن موطنها الأساسي هو كاتالون. وقد كان المنظّرون الفوضويون منقسمين حول هذا الموضوع وليس لهم اتجاه محدّد.

البعض الذين قلوبهم مع كروبتكين ومثاليته البسيطة لكومونات العصر الوسيط في هوية بالنسبة لهم مع التراث الإسباني للتجمع الريفي البدائي، هؤلاء كان على لسانهم الشعار التالي: «الكومون الحرة»، وقد تمّت عدة تجارب عمالية للشيوعية الفوضوية خلال الانتفاضة الفلاحية التي تلت مجيء الجمهورية عام 1931 م.، وبالاتفاق الحر والمتبادل قررت مجموعات من صغار الفلاحين المالكين أن تعمل معاً، وأن تُتقاسم العوائد بشكل متساوٍ، وأن تستهلك معاً؛ وقد حلّت نظام البلدية وأقامت بدلاً منه نظام اللجان المنتخبة، لقد اعتقدت تلك المجموعات، ربما بسذاجة، أنها تتحرر هكذا بسهولة من النظام الاجتماعي المتعفِّن ومن الضرائب والخدمة العسكرية.

الآخرون الذين يعلنون تأثّرهم بباكونين المؤسّس في إسبانيا للحركة العمالية الجمعية النقابية والأممية، وتلميذه ريكاردو ميلا، كانوا مشغولين أكثر بالحاضر منهم بالعصر الذهبي، وأكثر واقعية أيضاً، كانوا يهتمون بالتكامل الاقتصادي ويعتقدون أنه من الحكمة ولمدة انتقالية طويلة أن يحصل العامل على مقابل ساعات عمله المنجزة وليس حسب الحاجات، كما كانوا يعتقدون في التأليف بين اتحادات محلية للنقابات واتحادات فروع الصناعة كبناء اقتصادي للمستقبل.

إلا أن الاحتكار الذي كان يتمتع به «الاتحاد المحلّي» في قلب الاتحاد الوطني للعمال، باعتباره كذلك أكثر قرباً من العمال البعيدين عن كل أنانية مهنية، كما كان المأوى الروحي والمادي للعمال قد أحدث خلطاً في عقول المناضلين، مناضلي القاعدة، بين مفهوم النقابة والكومون.

مشكلة أخرى ينقسم حولها النقابيون الفوضويون الإسبان، لقد برز في الممارسة العملية الإشكال النظري الذي جعل النقابيين في المؤتمر الفوضوي الدولي 1907 م. يصطدمون بالفوضويين داخل الاتحاد العام للعمال. إن المطالب

العمالية اليومية ولّدت اتجاهاً نحو الإصلاحية التي وقف ضدها الاتحاد الفوضوي الليبيري (F.A.I) المؤسس عام 1927 م. والذي أخذ على عاتقه الدفاع عن كلية النظرية الفوضوية؛ في 1931 م. نشر الاتجاه النقابي إعلاناً سُمِّي إعلان الثلاثين، فيه يعلنون رفضهم للديكتاتورية الممارسة من قبل الأقلية في الحركة النقابية مؤكدين استقلالية النقابة وزعمهم أنها تكفي نفسها، وقد تركت بعض النقابات الاتحاد الوطني للعمل، هذا الانقسام تمّ قُبيل ثورة يوليو عام 1936 م.، وقد استمرّ تيار اصلاحي في الوجود داخل النقابة المركزية.

**أدوات نظرية:**

لم يتوقف الإسبان عن نشر بعض الكتابات الرئيسية وحتى الفرعية عن الفوضوية الدولية باللغة الإسبانية محافظين بذلك على الاشتراكية، التي هي معاً ثورية وحرة، من النسيان، وكما كتب أوغستان سوشاي ـ فوضوي نقابي ألماني خدم الفوضوية الإسبانية: «في اجتماعاتهم النقابية وغيرها، في جرائدهم، في كتبهم، مشكلة الثورة الاجتماعية نوقشت بدون انقطاع وبشكل منهجي».

غداة إعلان الجمهورية الإسبانية عام 1931 م. ازدهرت الكتابة ضد الرأسمالية؛ لقد أعدّ بيروات قائمة بالمؤلّفات المضادّة للرأسمالية كما قال لأكثر من خمسين عنواناً، وأشار إلى أن الرغبة العارمة في البناء الثوري ترجمت بسيل من الكتب ساهمت في فتح الطريق أمام الشعب للثورة، لقد كتب جيمس غليوم كتابه «أفكار حول التنظيم الاجتماعي» عام 1876 م.، وقد عرف الفوضويون الإسبان هذا الكتاب من خلال الاستشهادات والنصوص التي اقتبسها منه بيير بسنارد في كتابه «النقابات العمالية والثورة الاجتماعية» الصادر في باريس عام 1930 م.، وغاستون لوفال نشر في الأرجنتين ـ حيث هاجر ـ كتابه «المشاكل الاقتصادية للثورة الإسبانية»، هذا الكتاب الذي ألهم بصورة كبيرة الكتاب الهام الذي كتبه ديقو اباد دوسنتلان. أمّا الطبيب اسحاق بوينت العامل بالريف الذي أنعش لجنة الانتفاضة في أراتون فقد نشر عام 1932 م. ملخّصاً ساذجاً بعض الشيء ومثالياً عن «الشيوعية الفوضوية». والأفكار الأساسية في هذه «الشيوعية الفوضوية» أخذت بعين الاعتبار في مؤتمر ساراقوسا الذي أقامه

الاتحاد الوطني للعمل الأول من مايو عام 1936 م.، برنامج ساراقوسا يحدّد بدقة التطبيق العملي لديمقراطية مباشرة ريفية: مجلس ينتخب من قبل المجلس العام والجمعية العامة التي تضمّ كل السكان، ويتكوّن المجلس من ممثلين لمختلف اللجان الفنية، الجمعية العامة تجتمع حالما تتطلب مصالح الكومون ذلك، بطلب من أعضاء المجلس أو بإرادة السكان أنفسهم الوظائف القيادية المختلفة ليس لها خصائص تنفيذية أو بيروقراطية، أصحابها باستثناء بعض الفنيين والأخصائيين ينجزون عملهم كمنتجين مثل الآخرين، يجتمعون في نهاية يوم العمل لمناقشة المسائل التفصيلية التي لا تحتاج للاعتماد من الجمعية العمومية.

أما العمال فيحصلون على بطاقة منتج وعليها يسجل ما قدّموه من عمل مقيّماً بوحدات العمل المنجزة، ويتمّ تبادلها بالسلع؛ والعناصر غير العاملة من السكان تحصل على مجرد بطاقة استهلاك أو مستهلك؛ ليس ثمة قاعدة مطلقة؛ استقلالية الكومون محترمة، وتستطيع إذا رأت في ذلك أفضلية أن تضع نظاماً للتبادل الداخلي مختلفاً عن غيره شريطة ألّا يمس هذا مصالح الكومونات الأخرى؛ حق الاستقلالية للكومون لا ينفي واجب التضامن الجماعي في فيدرالية إقليمية أو على مستوى المقاطعة بين الكومونات.

لقد كان الاهتمام بالثقافة في الدرجة الأولى من مشاغل المؤتمرين في ساراقوسا؛ فالثقافة يجب أن تكون مكفولة لكل الناس طوال حياتهم، وكذلك حق الحصول على العلم وممارسة الفنون والقيام بالبحوث من كل نوع والمتناسب مع إنتاج الموارد المادية، ممارسة هذا النشاط المزدوج - العمل والتحصيل العلمي - يضمن التوازن ويحافظ على صحة الإنسان، كما ينهي انقسام المجتمع إلى يدويين وعقليين، الكل، يكون هذا كما يكون ذاك، حالما ينتهي يوم عمله الإنتاجي فإن الفرد سيِّد وقته.

الاتحاد الوطني للعمل يتوقع أنه عندما تشبع الحاجات المادية في مجتمع حر، سيشتد إلحاح الحاجات المعنوية على الإنسان.

الفوضوية النقابية الإسبانية تهتم، منذ زمن طويل بالمحافظة على ما تسمّيه

الجماعات الخاصة التي من بينها الطبيعيون والنباتيون خاصة بين الفلاحين الفقراء في الجنوب؛ وينظر إلى هذين النمطين من الحياة على أنهما قادران على تغيير حياة الموجود الإنساني، وإعداده للمجتمع الفوضوي، وهكذا لم ينسَ الاتحاد الوطني للعمل في مؤتمر ساراقوسا أن يهتمّ بمصير الجماعات الطبيعية و «العراة» «المخالفين للتصنيع». وبما أن هذه الجماعات لا تستطيع الإيفاء بكل حاجاتها فإن المؤتمر رأى أن وفودها في اتحاد الكومونات يمكنها عقد اتفاقات اقتصادية مع الكومونات الأخرى الزراعية والصناعية، هل يُضحكنا هذا؟ قبيل التحوّل الدامي والهام فإن الاتحاد الوطني للعمل لا يرى مُضحكاً أن نبحث كيفية إشباع طموحات الانسان المتنوعة.

أمّا في ما يتعلق بالعقوبات، فإن مؤتمر ساراقوسا وفاءً لتعاليم باكونين، يؤكد أن الظلم الاجتماعي هو السبب الرئيسي في الانحراف، وبالتالي فإنه عندما يختفي هذا السبب فإن الانحراف أيضاً يختفي، الإنسان ليس في طبيعته شريراً، وعليه فإن تقصير الإنسان في مجال الأخلاق كما في مجال الإنتاج يجب أن يفحص من قبل الجمعيات الشعبية التي تحاول إيجاد الحل العادل والسليم لكل حالة.

الشيوعية الفوضوية لا تعترف بأي طرق إصلاحية إلّا وسائل الحماية الطبية والتربوية، إذا فرد من الأفراد مصاب بمرض أساء إلى الانسجام بين أقرانه، فإن اختلاله أو مرضه يكون موضوع علاج، في الوقت الذي يعمل فيه على إثارة الحس الأخلاقي عنده وحس المسئولية الاجتماعية. وكعلاج للانفعالات العاطفية والغرامية التي لا يكفي للسيطرة عليها مجرد مبدأ احترام حرية الآخرين، فإن مؤتمر ساراقوسا يوصي «بتغيير الجو» الفعّال بالنسبة للأمراض الجسمية كما هو للأمراض العاطفية، كما أن الاتحاد الوطني للعمل يشك في أن مثل هذه الأمراض يمكن أن تظهر في مناخ العلاقات الحرة بين الجنسين.

وعندما تمّ اعتناق برنامج ساراقوسا في مؤتمر الاتحاد الوطني للعمل في مايو عام 1936 م. لم يكن أحد يتخيّل أنه بعد شهرين فقط ستحين ساعة تطبيقه، في الواقع تشريك الأرض والصناعة الذي تلى اقتصاد الثورة في 19 يوليو، ابتعد بشكل محسوس عن برنامج ساراقوسا المثالي، مع أن كلمة كومون تتوارد في كل

سطر إلّا أن المصطلح الذي تمّ تبنيه بالنسبة لوحدات الإنتاج الاشتراكي هو «الجماعية»، الأمر لا يتعلق بمجرد تغيير في المصطلح، إن أنصار الإدارة الذاتية الإسبان يستلهمون مصدراً آخر.

المصدر الآخر المختلف كان في الواقع ملخّص البناء الاقتصادي الذي قدّمه ديقو أباد دوسانتلان قبل مؤتمر ساراقوسا بشهرين في كتابه «التنظيم الاقتصادي للثورة».

سانتلان ليس كغيره من المؤتمرين مجرد مقلّد للكبار مفكري الفوضوية في القرن التاسع عشر؛ إنه يتأسّف أن التراث الفوضوي خلال الثلاثين سنة الأخيرة لم يهتم إلّا قليلاً بالمشاكل الواقعية للاقتصاد الحديث وإن لم يفتح آفاقاً أصيلة نحو المستقبل، بينما في كثير من اللغات أنتجت الفوضوية سيلاً من المؤلّفات حيث مفهوم الحرية يطرح بشكل مجرد بالمقارنة بهذا الإنتاج غير القابل للهضم تبدو له لامعة تلك التقارير المقدمة للمؤتمرات الوطنية والدولية للأممية الأولى؛ إننا نجد فيها ـ يلاحظ سانتلان ـ فهماً جيداً للمشكلات الاقتصادية أكثر من الفترات السابقة.

ربما سانتلان ليس مختلفاً ولكنه رجل عصره، لقد كان واعياً أن التطور الصناعي الحديث الهائل قد خلق مشكلات جديدة لم تكن ظاهرة من قبل، وهو مقتنع بأنه ليس من الممكن العودة إلى العربة الرومانية ولا إلى الأشكال البدائية والحرفية للإنتاج؛ الخصوصية الاقتصادية، الوطن الصغير العزيز على الإسباني الفلاح الذي يحنّ إلى العصر الذهبي «للكومون الحرة» عند كروبتكين، العصور الوسطية، هذه جميعاً مكانها المتحف، هذه كلها تصورات عفا عليها الزمن في رأي سانتلان.

لا يمكن أن توجد كومونة حرة من وجهة النظر الاقتصادية؛ هدفنا ـ يقول سانتلان ـ الكومون الاشتراكية المتحدة، المنخرطة في الاقتصاد العام للبلد وللبلاد الأخرى الثائرة، «الجماعية، الإدارة الذاتية هذا ليس استبدال الملكية الخاصة بملكية متعددة، الأرض، المصانع، المناجم، وسائل المواصلات، هي عمل الكل ويجب أن تخدم الكل؛ الاقتصاد اليوم ـ من وجهة نظر دو سانتلان ـ

ليس محلياً، وليس وطنياً، ولكنه عالمي»، إن خصائص الحياة الحديثة تتمثل في انسجام كل قوى الإنتاج والتوزيع «اقتصاد اشتراكي يُدار ويُخطّط، إنه ضرورة ويناسب تطور العالم الحديث».

ومن أجل النهوض بالتنسيق والتخطيط يقترح سانتلان مجلساً فيدرالياً للاقتصاد، والذي ليس سلطة سياسية ولكنه مجرد جهاز تنسيق ومنظم اقتصادي وإداري يستلم التعليمات من القاعدة أي من مجلس المصانع المتّحدة في مجالس نقابية لفروع الصناعة وفي مجالس محلية اقتصادية. إنه إذن نتاج خطين أحدهما محلي والآخر مهني؛ أجهزة القاعدة تقدم له الإحصائيات التي تتيح له في كل لحظة أن يعرف الوضع الاقتصادي الحقيقي، ويستطيع بذلك أن يتعرف على الثغرات ويحدّد الخلل إن وجد، كما تمكنه من تحديد القطاعات التي فيها تظهر ضرورة إنشاء صناعة جديدة أو زراعة جديدة «ليس ثمة حاجة للشرطة، عندما تقوم السلطة العليا في الأرقام والإحصائيات، الإكراه أو القسر الصادر عن الدولة في مثل هذا النظام لا فائدة منه، إنه عقيم، بل مستحيل»؛ المجلس الفيدرالي يحرص على نشر معايير جديدة، تغلغل متبادل للمناطق، وتكوين التضامن الوطني، كما يحث على البحث عن مناهج للعمل وطرق صناعية جديدة، وفنون زراعية جديدة ويوزع العمال من منطقة إلى أخرى ومن فرع إلى آخر حسب الحاجة الإنتاجية.

لقد استفاد سانتلان بدون شك كثيراً من الثورة الروسية، فمن ناحية تعلّم منها ضرورة تفادي خطر انبعاث جهاز الدولة البيروقراطية، ومن ناحية أخرى علمته أن ثورة منتصرة لا تستطيع تفادي المرور بأشكال اقتصادية انتقالية حيث يبقى ولبعض الوقت ما يسميه ماركس ولينين «الحق البورجوازي»، ليس من الممكن مثلاً أن نلغي ودفعة واحدة النظام المصرفي والنقدي، يجب في رأي سانتلان إحداث تغييرات في هذه المؤسسات واستخدامها كوسائل مؤقتة للتبادل للاحتفاظ بالحياة الاجتماعية نشطة، وأن يعد المجتمع تدريجياً لأنماط اقتصادية جديدة.

لقد تقلّد سانتلان وظائف هامة في الثورة الإسبانية، فقد صار عضو اللجنة المركزية للميليشيا المضادة للفاشية في نهاية يوليو عام 1936 م.، وصار عضو

المجلس الاقتصادي لكاتالون في 11 أغسطس، ووزيراً للاقتصاد للعمومية في منتصف ديسمبر. أربعون سنة بعد ذلك، وبعد موت فرانكو لم يعد سانتلان إلا مصلحاً.

**ثورة لا سياسية:**

لقد كانت إذن الثورة الإسبانية ناضجة نسبياً في أدمغة المفكرين الفوضويين كما كانته في وعي الشعب، لذلك يجب ألّا نستغرب أن النصر الإنتخابي للجبهة الشعبية في فبراير عام 1936 م. قد اعتبره اليمين الإسباني كبداية لثورة؛ واقعياً الجماهير أسرعت لتحطيم الإطار الضيق الذي حصر فيه النجاح المنجز في الانتخابات، ساخرة من قواعد اللعبة البرلمانية، لم تنتظر الجماهير حتى تشكيل الحكومة، بل سارعت إلى إطلاق سراح المساجين، كما امتنع الفلاحون عن دفع أجرة الأرض التي يزرعونها، واستولى عمال اليومية الزراعيين على الأراضي وحرثوها، وأسقط القرويون مجالسهم البلدية، وسارعوا إلى إدارة شئونهم بأنفسهم، كما أضرب عمال السكك الحديد مطالبين بتأميمها، أما عمال البناء في مدريد فقد طالبوا بالرقابة العمالية على العمل كخطوة أولى نحو التشريك.

على هذه الاجراءات الثورية ردّ القادة العسكريون وعلى رأسهم فرانكو بانقلاب عسكري، ولكنهم لم ينجحوا إلّا في الإسراع بالثورة التي كانت قد بدأت أصلاً في الواقع؛ باستثناء سيفيل فإن أغلب المدن الكبرى، مدريد، بارشلونة، فالانس خاصة قد أخذت فيها جماهير الشعب زمام المبادرة في الهجوم ومحاصرة المعسكرات وإقامة الحواجز والمتاريس في وجه الانقلابيين واحتلال النقاط الاستراتيجية، ومن كل مكان زحف العمال استجابة لنداء نقاباتهم، مستهينين بالموت، الصدور عارية والأيدي مجرّدة من السلاح انطلقوا مهاجمين مواقع فرانكو، وقد نجحوا أحياناً في الاستيلاء على المدافع والأسلحة من عدوِّهم كما تمكّنوا من استقطاب الجنود إلى صفوفهم.

بفضل هذه المبادرة الشعبية تمّ إحباط التمرد العسكري خلال أربع وعشرين ساعة، عندئذ وتلقائياً بدأت الثورة الاجتماعية، بالطبع بشكل غير متساوٍ،

حسب المناطق والمدن. ففي بارشلونة وكاتالون عندما استيقظت السلطة من دهشتها أدركت أنها بكل بساطة لا وجود لها ولا فعالية؛ الحرس المدني، أداة السلطة، إمّا طُرد أو تمّت تصفيته. أما حفظ النظام فقد كان العمال الظافرون يقومون به؛ المهمة الأكثر استعجالاً وإلحاحاً هي تنظيم الإمدادات الغذائية، لذلك تشكّلت لجان للتوزيع مهمتها توزيع الغذاء على الجماهير الثائرة خلف المتاريس والنقاط الاستراتيجية التي تحوّلت إلى معسكرات، ثم بعد ذلك فتحت مطاعم جماعية. أما الإدارة فقد تولّت تنظيمها لجان الأحياء، وتولت لجان الحرب تنظيم إمداد الجبهة بالعمال المقاتلين؛ صارت البلدية «بيت الشعب»، لم يعد هذا مجرد الدفاع عن الجمهورية ضد الفاشية، بل يعني الثورة ثورة لا تحتاج - كما في روسيا - إلى صنع أدواتها للحكم قطعة قطعة، انتخاب السوفييت كان لا فائدة منه بسبب وجود المنظمات الفوضوية النقابية في كل مكان، والتي تغذي مختلف لجان القاعدة.

الاتحاد الوطني للعمال وأقليته الواعية الفيدرالية الفوضوية الليبيرية كانت أكثر قوة من السلطة التي صارت وهمية.

لم يعد ثمة ما يمنع، خاصة في بارشلونة، اللجان العمالية من الاستيلاء على السلطة قانونياً بعد أن صارت تمارسها عملياً، ولكنها لم تفعل؛ منذ عشرات السنين لم تفتأ الفوضوية الإسبانية تحذّر الشعب ضد خداع السياسة والساسة، وإقناع الشعب بأولوية الاقتصادي، وإبعاده عن ثورة بورجوازية ديمقراطية، لكي تجرّه بالعمل المباشر إلى الثورة الاجتماعية؛ ففي مجرى الثورة كان الفوضويون يفكّرون على هذا النحو: ليفعل الساسة ما يشاؤون، أما نحن اللاسياسيين فإننا نضع أيدينا على الاقتصاد. وجاء في مقال بعنوان «لا فائدة من الحكومة» نشر في ديسمبر 1936 م. أن نزع الملكية الاقتصادية سيقود إلى تصفية الدولة البورجوازية.

**الفوضويون في الحكومة:**

ولكن سريعاً ما حل محل احتقار الحكومة موقف معاكس، فجأة صار

الفوضويون الإسبان حكوميين، في بارشلونة، بعد ثورة 19 يوليو بقليل تمَّ لقاء بين المناضل الفوضوي جارسيا أوليفر ورئيس عموم كاتالون البورجوازي كومباينس، ورغم استعداد الأخير للانسحاب إلا أنه أبقي عليه في منصبه، كما أن الاتحاد الوطني للعمل، والفيدرالية الفوضوية الليبيرية امتنعتا عن ممارسة ديكتاتورية فوضوية، وأعلنتا استعدادهما للتعاون مع التشكيلات اليسارية الأخرى؛ ومنذ منتصف سبتمبر الاتحاد الوطني للعمل طالب رئيس مجلس الحكومة المركزية لارقو كاباليرو بتكوين مجلس دفاع من خمسة عشر عضواً إذ اكتفى بخمسة مقاعد فقط، وهذا يعني القبول بمشاركة وزارية تحت اسم آخر.

أخيراً قبل الفوضويون منصبين وزاريين في حكومتين: حكومة عموم كاتالون أولاً ثم مدريد بعد ذلك في رسالة مفتوحة بتاريخ 14 ابريل عام 1937 م. موجهة للرفيق الوزير فيدريك مونتيسني، من الفوضوي الإيطالي كاميلو بيرنيري الموجود في بارشلونة أخذ عليه الوجود في الحكومة لكي يستخدم كرهينة وحاجز وقاية لسياسيين متواطئين مع الأعداء «الطبقيين»، واقعياً الدولة التي انضووا تحتها ما زالت دولة بورجوازية والتي موظفوها وشخصياتها السياسية ليسوا دائماً مخلصين للجمهورية؛ ما سبب نكران الذات هذا؟ الثورة الإسبانية كانت ردّة فعل عمالية ضد الانقلاب المضاد للثورة؛ إن ضرورة القتال في ميليشيات ضد الفاشية المتمثِّلة في جيش فرانكو، طبع الثورة منذ بدايتها بطابع الدفاع الذاتي، طابع عسكري؛ لقد أدرك الفوضويون أنه ضد الخطر المشترك لا مناص من الاتحاد مع القوى النقابية الأخرى بل وحتى مع الأحزاب السياسية التي تعلن استعدادها لمواجهة التمرّد العسكري، وبالقدر الذي فيه تزيد القوى الفاشية من دعمها لفرانكو، فإن النضال ضد الفاشية تحوّل إلى حرب حقيقية ومن نمط تقليدي، حرب شاملة.

الفوضويون لم يتمكّنوا من خوض هذه الحرب إلا بالتنازل أو بالمزيد من التنازل عن مبادئهم، سواء على المستوى السياسي كما على المستوى العسكري. لقد اعتقدوا عن خطأ أنه ليس ممكناً ضمان النصر للثورة إلا بكسب الحرب أولاً؛ ومن أجل كسب هذه الحرب - كما اعترف بذلك سانتلان - ضحّى

الفوضويون بكل شيء، عبثاً احتجّ بيرنيري على هذه الأولوية المعطاة للحرب وأكد أن هزيمة فرانكو لن تتم إلا بحرب ثورية، واقعياً فرملة الثورة يعني أن تفقد الجمهورية سلاحاً ماضياً أي المشاركة الجماهيرية النشطة، وأكثر من ذلك إسبانيا الجمهورية الواقعة تحت ضغط المقاطعة التي فرضتها عليها الديمقراطيات الغربية، والمهددة بتقدّم الفرق الفاشية، كانت تحتاج - لكي تبقى على قيد الحياة - للمساعدة العسكرية الروسية، ولكن هذه المساعدة مشروطة بشرطين أولهما أن يستفيد منها أولاً الحزب الشيوعي، وأقل ما يمكن الفوضويون، ثانيهما أن ستالين لا يريد بأي ثمن انتصار الثورة الاجتماعية في إسبانيا، ليس فقط لأن هذه الثورة ستكون فوضوية، وإنما أيضاً لأنها صادرت رؤوس الأموال الإنجليزية المستثمرة، وانجلترا هي حليف المستقبل للاتحاد السوفييتي في «المحور الديمقراطي» ضد هتلر، الماركسيون الإسبان كانوا ينفون حتى وجود الثورة، المسألة بالنسبة لهم لا تتعدّى - ولا يجب في رأيهم أن تتعدّى - القضاء على تمرّد عسكري من قبل الحكومة الشرعية، وهذا بالنسبة لهم كافٍ، بعد أيام مايو 1937 م. الدامية في بارشلونة، حيث جرد العمال من سلاحهم من قبل قوات النظام تحت قيادة ستالينية، الفوضويون باسم وحدة العمل ضد الفاشية منعوا العمال من الرد على هذا العمل، واندفعوا في الخطأ حتى تكوين الجبهة الشعبية، وحتى هزيمة الجمهورية أمام فرانكو.

**نجاح الإدارة الذاتية:**

مع ذلك، في المجال الذي يهتم به الفوضويون أكثر من غيره وهو المجال الاقتصادي، أبدى الفوضويون الإسبان تحت ضغط الجماهير تصلّباً، والحلول الوسط التي اضطروا أحياناً إليها كانت ذات طابع محدود، وقد تمكّنت الإدارة الذاتية الزراعية والصناعية من الاعتماد على نفسها إلى حد كبير، ولكن بالقدر الذي فيه تزداد الدولة قوة والطابع الشمولي للحرب يزداد خطورة، فإن التناقض صار حاداً بين جمهورية بورجوازية مقاتلة وتجربة شيوعية أو عموماً جماعية فوضوية، وفي نهاية المطاف فإن الإدارة الذاتية توجّب عليها أن تقاتل متراجعة، لقد ضُحّي بها على مذبح «ضد الفاشية».

هذه التجربة التي ـ وفق بيرات ـ دراستها المنهجية لم تنجز بعد وهي دراسة صعبة، لأن الإدارة الذاتية تحتوي تنوعات حسب المكان والزمان، مع ذلك يجب أن نتوقّف عندها باهتمام بالغ؛ في قلب المعسكر الجمهوري فإن المسألة مرّت تحت الصمت، الحرب الأهلية غطت عليها في ذاكرة الناس حتى الآن، ومع ذلك فإن الإدارة الذاتية هي أفضل ما قدّمته الفوضوية الإسبانية من عمل إيجابي.

غداة الثورة 19 يوليو عام 1936 م. الردّ الشعبي العنيف ضد انقلاب فرانكو أرعب الصناعيين وكبار الملاك العقاريين الذين تخلّوا عن أملاكهم وهاجروا إلى الخارج. أخذ العمال والمزارعون على عاتقهم إدارة الأملاك التي تخلّى عنها أصحابها، لقد قرر عمال الزراعة الاستمرار في زراعة الأرض بوسائلهم الخاصة، وتلقائياً دخلوا في تشاركيات، وفي 5 سبتمبر في كاتالون عقد مؤتمر إقليمي للمزارعين دعا إليه الاتحاد الوطني للعمل، قرّر هذا المؤتمر تجميع الأرض تحت رقابة وإدارة نقابية، كما قرر تشريك الملكيات الكبيرة وأملاك الفاشيين، أما بالنسبة للملاك الصغار فقد ترك لهم حرية الاختيار بين الملكية الفردية والملكية الجماعية، الاعتماد القانوني لم يأتِ ألا مؤخّراً، 7 أكتوبر 1936 م. ، الحكومة المركزية الجمهورية صادرت بدون تعويض أملاك الأشخاص المتورطين في التمرد الفاشي، ولكن الفوضويين رأوا فيه إجراء ناقصاً من وجهة النظر القانونية، لأنه لا ينطبق إلا على جزء صغير مما استحوذ عليه الشعب تلقائياً: الشعب المزارع، صادر الملكيات بدون التمييز بين من شاركوا ومن لم يشاركوا في الانقلاب العسكري.

في البلاد المتخلّفة، حيث تندر الوسائل التقنية الضرورية للزراعة على نطاق واسع، فإن المزارع الفقير تغريه الملكية الخاصة، التي لم يجرِّبها بعد، أكثر من الزراعة الاشتراكية، ولكن في إسبانيا، التربية الفوضوية، في نفس الوقت التراث الاجتماعي، قد عوضا التخلف التقني وأدّيا إلى التغلب على الميل الفردي للفلاحين، وإلى دفعهم دفعة واحدة نحو الاشتراكية. لقد كان الفلاحون هم الذين أبدوا هذا الاختيار الاشتراكي في الوقت الذي تمسّك فيه أهل اليسر، كما

في كاتالان، يتمسكون بالفردية؛ الأغلبية الساحقة، 90% من عمال الأرض يفضلون منذ البداية الدخول في جماعيات، وهكذا في الوقت نفسه انعقد تحالف بين الفلاحين وعمال المدن. هؤلاء من حيث وظيفتهم نفسها أنصار التشريك لوسائل الانتاج، إلا أنه يبدو أن الوعي الاجتماعي كان في الريف أعلى منه في المدينة.

الجماعيات الزراعية التزمت بإدارة مزدوجة اقتصادية وإدارة محلية. الوظيفتان تعتبران متمايزتين، ولكن في كثير من الأحيان كانت النقابات تقوم بهما، أو على الأقل تراقبهما.

بالنسبة للإدارة الاقتصادية، الجمعية العمومية للمزارعين العمال في كل قرية تنتخب لجنة إدارية، وباستثناء أمين اللجنة، كل أعضاء اللجنة يستمرون في أعمالهم اليدوية، والعمل كان إجبارياً على كل الرجال الأصحّاء بين (18) و (60) سنة، يوزّع المزارعون في مجموعات من عشرة فأكثر، وعلى رأسهم مندوب، كل مجموعة تخصّص لها قطعة أرض لزراعتها، أو يخصصون لعمل آخر حسب عمر الأعضاء وطبيعة العمل، كل مساء تستقبل لجنة إدارة مندوبي المجموعات للتدارس، أما على مستوى الإدارة المحلية فإن الكومون تدعو باستمرار السكان للاجتماع في جمعيات عامة لكل حي لإطلاعهم على تقارير الأنشطة.

كل شيء صار مشتركاً باستثناء الملابس، الأثاث المنزلي، المدخرات الشخصية، مجموعة صغيرة من الحيوانات، بضعة أمتار من الأرض - أو بضعة طيور المخصّصة للاستهلاك العائلي؛ الحرفيون، الحلاقون والإسكافيون... الخ جمعوا في جمعيات مهنية، أغنام الجماعة موزّعة في قطعان من بضع مئات يعهد بها إلى رعاة أو توزّع المراعي بشكل منهجي في الجبال.

وفي ما يتعلق بنمط اقتسام الإنتاج، فإن عدة طرق قد جربّت، بعضها يقوم على الجماعية والآخر على الشيوعية والبعض الآخر مزيج منهما. في أغلب الأحيان المقابل يعدّ وفقاً لحاجات أعضاء العائلة، كل رب عائلة يستلم على شكل أجر يومي بطاقة «بيزيتا»، لا يمكن مبادلتها إلاّ مقابل سلع استهلاكية في

مخازن عامة تُقام عادة في الكنائس، أو توابعها، ما لا يستهلك من بيزيتا يوضع على حساب احتياطي شخصي، لقد كان من الممكن أن يسحب من هذا الحساب مصروف الجيب بكمية محدودة، المساكن، الكهرباء، العناية الطبية والأدوية، مساعدة كبار السن. . . الخ، كانت كلها مجانية، كذلك المدرسة التي تُقام غالباً في دير قديم، وهي إجبارية على الأطفال الأقل سناً من أربع عشرة سنة والذين يمنع عليهم مزاولة العمل اليدوي، حيث إنه في هذه السن لم يتم بعد تكوينهم الجسمي، والعمل اليدوي يشوّه أجسامهم. الانضمام إلى الجامعة ظل إرادياً، كما يقتضي ذلك مبدأ الحرية عند الفوضويين، ولم يمارس أي ضغط على صغار الملاك ولكن هؤلاء حين يظلّون منفصلين عن الجماعة، فإنهم في المقابل لا يتوقعون ولا ينتظرون أي خدمة أو مساعدة منها، لأنهم بانفصالهم يعتقدون أنهم يكفون أنفسهم بأنفسهم، مع ذلك كان ممكناً لهم أن يساهموا بإرادتهم في الأعمال العامة، وأن يضعوا إنتاجهم في المخازن العامة، وكانوا يُقبلون في الجمعيات العامة، ويتمتعون ببعض الخصوصيات الجماعية، إنهم ممنوعون فقط من ملكية أكثر مما يستطيعون زراعته من الأرض، ولا يوضع عليهم إلا شرط واحد أنهم لا هم شخصياً ولا ممتلكاتهم يمكن أن تكون سبباً في اضطراب النظام الاجتماعي.

هنا وهناك الأراضي المشركة ضمت إلى بعضها بطريقة الاستبدال الإرادي لبعض القطع الصغيرة المملوكة فردياً لبعض المزارعين، أي إذا كانت هناك قطعة أرض مملوكة لفرد داخل مجموعة أراضٍ مشركة فإن هذه القطعة تستبدل بقطعة أخرى مشركة داخل أراضٍ ذات ملكية فردية، وفي أغلب القرى حيث أراضٍ اشتراكية - مشركة - الفرديون - مزارعين كانوا أم تجاراً، صاروا شيئاً فشيئاً قلة؛ وعندما شعروا بالعزلة فضلوا في غالب الأحيان الالتحاق بالجماعة.

إلا أنه من الملاحظ أن الوحدات التي تطبق مبدأ الجماعية من حيث مقابل يوم العمل، قد قاومت بشكل أفضل من تلك التي - أقل عدداً - حاولت بسرعة تطبيق الشيوعية والتغاضي عن عوامل الأنانية والحافز الفردي الذي ما زال مؤثراً في طبيعة الإنسان خصوصاً عند النساء.

وفي بعض القــرى، حيث ألغيت نقـود التبــادل، وحيث وضـع كــل شيء مشـاعاً، وحيث يتم الإنتـاج والاستهلاك في دائـرة مغلقـة، فـإن سلبيـات هـذا الاعتماد على الموارد الذاتية الذي يصيب بـالشلل قد ظهـرت للعيان، مؤديـة إلى انحلال الجماعة بانسحاب بعض الملاك الصغـار الذين دخلوهـا بدون اكتسـاب عقلية اشتراكية حقة.

كل الكومـونات كـانت متّحدة في اتحـادات مقاطعيـة (من مقاطعـة) ثم هذه تدخل في اتحادات إقليمية، كـل الأراضي الزراعيـة في اتحاد المقـاطعة لا تشكـل من حيث المبدأ إلا أرضاً واحدة، وقد دفع التضامن بين القرى إلى أقصى مداه، وأسست صناديق مالية للتعويض، مما يسمح بمساعدة الجماعات الأقل حظاً، أما وسائل الإنتاج والمواد الأولية واليد العاملة الفائضـة فكانت تـوضع تحت تصرّف الجماعات المحتاجة.

الاشتراكية الريفية تتنوع في أهميتها حسب الأقـاليم، في كاتـالون بلد الملكيـة الصغيرة والمتوسطة، حيث الفلاح متأثر بتراث فردي قوي، اقتصرت الاشتراكية على بعض الجماعات النموذجية، وبالعكس في اراقون فإن أكـثر من ثلاثـة أرباع الأرض أصبحت إشتراكية. عبور ميليشيا فوضوية في الطريق إلى الجبهة الشمالية لمقاتلة قوات فرانكو، وإنشاء سلطة ثورية نابعة من القاعدة، الوحيدة من نوعها في إسبانيا الجمهورية، أثارت حماس العمال الزراعيين ومبادراتهم الخـلاقة، وقـد تكونت حوالى 450 جمـاعة شـاملة أكثر من 000 500 عضـو، في منطقـة لوفـان ـ خمس مقاطعات ـ عـاصمتها فـالانس الأكثر ثـراء في كل إسبـانيا، ظهـرت 900 جمـاعـة تشمـل 43% من محليـاتهـا و 50% من الإنتـاج الـزراعي و 70% من تسويقه، وفي كاستي حوالى 300 جماعة تكونت من 100 ألف عضو، لقد وصلت الاشتراكية أيضاً إلى استريمادور وجزء من الأندلس.

من المـلاحظ أن هذه الاشـتراكية النـابعـة من القـاعـدة لم تكن ـ كـما يعتقـد البعض ـ من عمل الفوضويين النقابيين وحدهم، لقد كان أنصار الإدارة الذاتية في كثير من الأحيان ـ كـما لاحظ قاستـوي لوفـال ـ فوضـويين دون أن يعـرفوا؛ هؤلاء الأنصار كانوا في المقاطعات المذكورة الفلاحين الاشتراكيـين الديمقـراطيين

وكذلك الكاثوليك، أما الذين بادروا بالتجميع في منطقة استوري فقد كانوا شيوعيين.

عندما لا تتعرض لتخريب الخصوم، أو لا تعرقلها الحرب، فإن الإدارة الذاتية كانت نجاحاً باهراً، إذ إن النجاح المتحقق يرجع في جزء منه إلى حالة التخلف التي عليها الزراعة الإسبانية. ولم يكن من الصعب تحطيم الأرقام القياسية لإنتاجية الملكية الخاصة الكبيرة لأن هذه الأرقام كانت مثيرة للأسف، وذلك لأن عشرة آلاف إقطاعي كانوا يملكون نصف أراضي شبه الجزيرة، هؤلاء فضّلوا أن يحتفظوا بجزء كبير من أراضيهم بوراً غير مزروعة حتى لا يخلقوا فئة من الزراع المستقلين، الذين يستأجرون الأرض لزراعتها، والذين يعطون لعمالهم أجوراً لا بأس بها، حيث الطلب على العمال يؤدي إلى رفع أجورهم وتحسين أحوالهم، مما يهدد وضعهم كسادة من العصور الوسطى، وهكذا تأخر استثمار الأرض الزراعية في إسبانيا.

لقد تمّ ضم الأراضي، ووزعت مساحات شاسعة حسب خطة عامة وتوجيهات مهندسي الزراعة، وبفضل دراسات المهندسين الزراعيين فإن الغلة زادت من 30% إلى 50% كذلك زادت المساحات المزروعة. كما أن طرق العمل زادت إتقاناً، واستغلت الطاقة الإنسانية والحيوانية والآلية بشكل عقلاني، وتنوعت المزروعات وتطورت وسائل الري، كما عادت زراعة الغابات، وبُنيت مدارس فنية ريفية، وأقيمت مزارع نموذجية، وحسنت السلالات الحيوانية، وتضاعفت أعدادها، كما قامت الصناعة المساعدة. لقد ظهر تفوق الاشتراكية سواء على الملكية الكبيرة التي تفضل ترك أراضٍ شاسعة بدون استثمار كما على الملكية الصغيرة القائمة على طرق متخلفة وبدون أسمدة.

التخطيط الزراعي كان يقوم على قاعدة إحصائيات الإنتاج والاستهلاك الصادرة عن الجماعات، حيث تجمع هذه الإحصائيات عند لجان الإقليم ثم عند لجنة المقاطعة التي تراقب من حيث الكم والكيف إنتاج الإقليم. أما التجارة الخارجية بالنسبة للإقليم فكانت تتكفّل بها اللجنة الإقليمية التي تجمع الإنتاج المعدّ للبيع والذي مقابله تشتري حاجة الإقليم.

لقد أظهر الفوضويون النقابيون في منطقة لوفان قدراتهم على التنظيم وعلى التكييف، أن تصدير الإنتاج الزراعي يتطلب فنوناً تجارية حديثة ومنهجية، ولقد تمّ الوصول إلى كل هذا الإتقان رغم بعض الصراع الحاد أحياناً مع الأثرياء من المنتجين.

كما أن التطور الثقافي ساد جنباً إلى جنب مع التطور المادي، لقد وضع في التنفيذ مشروع محو الأمية، كما أن اتحادات الأقاليم وضعت برامج المحاضرات، والعروض المرئية والتمثيل المسرحي في القرى.

هذه النجاحات ترجع ليس فقط إلى التنظيمات النقابية القوية ولكن ترجع أيضاً وبنسبة عالية إلى ذكاء ومبادرة الشعب، مع أنه في الغالب أمي، إلا أن المزراعين قد برهنوا على امتلاكهم وعياً اشتراكياً وحساً تطبيقياً رائعاً، وروح تضامن وتضحية كانت مثار الإعجاب عند المراقبين الأجانب، فالعمالي المستقل فينر بروكوي، الذي صار بعد ذلك اللورد بروكوي، بعد زيارته لجماعة «سقورب»، أدلى بالشهادة التالية: «الروح المعنوية للمزارعين، حماسهم، الطريقة التي يقدمون بها نصيبهم في المجهود المشترك، الشعور بالفخر، والاعتزاز الذي يولده هذا فيهم... كل هذا يبعث على الإعجاب».

وقد أثبتت الإدارة الذاتية نجاحها أيضاً في الصناعة، خصوصاً في كاتالون، المنطقة الأكثر تصنيعاً آنذاك في إسبانيا، هنا العمال الذين هرب أرباب عملهم تولوا تلقائياً تسيير المصانع ولمده تزيد عن أربعة أشهر، فإن المشاريع الصناعية في بارشلونة التي يرفرف عليها علم الاتحاد الوطني للعمل الأحمر والأسود، كانت تُدار بواسطة العمال المنتظمين في لجان ثورية، بدون أدنى مساعدة أو تدخل من الدولة أحياناً حتى بدون إدارة ذات خبرة، لكنما تجدر الإشارة إلى أنه من حسن حظ البروليتاريا أن الفنيين كانوا في جانبها، على عكس ما حصل في روسيا عام 1917-1918 م. وفي إيطاليا عام 1920 م. خلال التجربة القصيرة للإدارة العمالية للمصانع فإن المهندسين لم يمتنعوا عن تقديم العون لهذه التجربة الاشتراكية، لقد تعاونوا مع العمال منذ الأيام الأولى.

في أكتوبر عام 1936 م. انعقد في بارشلونة مؤتمر نقابي يمثل ستمائة ألف عامل

من أجل تشريك الصناعة، هذه المبادرة العمالية دعمها قرار من حكومة كاتالان بتاريخ 24-10-1936 م. الذي ـ مشرّعاً الأمر الواقع ـ قد أدخل في الإدارة الذاتية رقابة حكومية، وقد خلق ابتداء قطاعين، أحدهما اشتراكي والآخر خاص، وقد تقرر تأميم المصانع التي يزيد عمالها عن مائة عامل، أما التي عمالها من خمسين إلى مائة عامل فإنها يمكن أن تؤمم بطلب من 75% من عمالها، كما تؤمم تلك المصانع التي حكم على أصحابها بالخيانة من قبل محكمة شعبية، أو أنهم تركوها بدون تشغيل، وتلك المصانع التي أهميتها في الاقتصاد الإسباني تبرر نزعها من القطاع الخاص. إن نقطة الضعف في هذه الإجراءات أنها في الواقع أدت إلى تأميم عدد من المصانع المديونة، وقد حملت هذه الديون على المصانع بعد التأميم، مما أساء إلى التجربة الاشتراكية.

المصنع المُدار ذاتياً كان يُدار بواسطة لجنة إدارية من خمسة إلى خمسة عشر عضواً ممثلين لجميع الخدمات تجري تسميتهم من قبل العمال المجتمعين في جمعية عامة، ومدة اللجنة سنتان، لكن نصف اللجنة يجدد سنوياً، وفي هذا الأسلوب توفيق بين التجديد حتى لا يكتسب الأعضاء بحكم طول المدة امتيازات يفرضها الأمر الواقع، وبين الاستمرارية، إذ إن تجديد كل اللجنة له نتائج سلبية على سير العمل والإنتاج؛ فإذا كانت كل اللجنة جديدة فإن عليها أن تبدأ من الصفر، وفي هذا عدم الإفادة من خبرة الإدارة السابقة، وتعين اللجنة من بينها مديراً تعهد إليه بكل أو ببعض اختصاصاتها.

أما في المشروعات الهامة جداً فإن تعيين المدير يجب أن يصدق عليه من قبل المنظمة المشرفة؛ ومن ناحية أخرى هناك مراقب حكومي مكلف بالتواجد في كل لجنة إدارية، وهذا ما جعل الإدارة الذاتية غير ذاتية بل إدارة ثنائية ـ الدولة والعمال ـ برباط وثيق مع الدولة.

اللجان الإدارية يمكن إسقاطها، سواء من قبل الجمعية العامة أو من قبل المجلس العام لفرع الصناعة وهو «مكوّن من أربعة ممثلين عن لجان الإدارة، ثمانية من النقابات العمالية، أربعة فنيين معينين من المنظمة المشرفة». إن مهمة

المجلس العـام لفرع الصنـاعة هي تخـطيط العمل، أو تحـديد تـوزيع العـوائد، وقراراته تعتبر نافذة.

أمّـا في المشاريـع الخاصـة فإن لجنـة عمالية منتخبة من العـمال عليهـا رقـابـة الإنتاج، وشروط العمل، وذلك بالتعاون التام مع صاحب العمل.

الأجرة استمرت كاملة في المصانع الاشتراكية، كل عامل يتلقى راتبـاً محدداً، كـما أن الفوائـد لم تكن توزّع عـلى مستوى المشروع، بـل عـلى مستـوى الفـرع الصنـاعي الذي ضمنـه المشروع، والأجور لم تـرتفـع بعـد تـطبيق الاشـتراكيـة وكذلك الحال في القطاع الخاص.

لقد كان قرار 24 أكتوبر عام 1936 م. حلاً وسطاً بين التطلع العـمالي للإدارة الذاتية المستقلة، وتوجه الوصاية الحكومية، وفي الوقت نفسه كان مرحلة انتقالية بين الرأسمالية والاشتراكية؛ لقد أعدّ القرار وزير فوضوي ودعمه الاتحاد الـوطني للعمـل، ولأن القادة الفـوضويـين كانـوا يشاركـون في الحكومـة، وهم أنفسهم يمسكون بدفة الحكم، كيف يمكن لهم أن يستاؤوا من تـدخل الـدولة في الإدارة الذاتية؟ عندما يدخل الذئب بين القطيع فـإنه ينتهي بـأن يكون لـه سيداً ولقـد أدخل الفوضويون هذا الذئب بين العمال.

في المحـك العمـلي، رغم السلطة التي كـانت للمجـالس العـامـة لفـروع الصناعة، بدا أن الإدارة الذاتيـة العمالية يمكن أن تقود إلى الخصـوصية الأنـانية وإلى نوع من «التعاونية البورجوازية» كما لاحظ بيرات، إذ كل وحدة إنتاجية لن تهتم إلا بمصالحها الخاصة، ولقد كان هناك جماعة فقراء وجماعة أغنيـاء، البعض يستطيع تقديم أجور عالية بينما الآخرون لا يستطيعون حتى تحمـل الأجور عـلى مستواها ما قبل الثورة، البعض كانت المـواد الخام تفيض لـديه، بينـما يعاني من نقصهـا الآخرون، ولقـد جرت محـاولة عـلاج هذه السلبيـات بإنشـاء صنـدوق مركزي للمساواة يتيح التوزيع العـادل للمواد. في ديسمـبر عام 1936 م. عقـد مؤتمر نقابي في فالانس حيث تقرر التوفيق والتنسيق بين القـطاعات الإنتـاجية في خطة عامة ومنظمة متيحة تفادي التنافس الضار وتبديد الجهود.

عندئذ بدأت النقابات إعادة تنظيم منهجية للمهن كلها حيث تمّ إغلاق مئات من المشاريع الصغيرة، وتركيز الإنتاج في الأكثر تجهيزاً. مثلاً في كاتالون مصانع الزجاج من مئة صارت ثلاثين فقط، ولكن مركزية الصناعة تحت الرقابة الثورية النقابية لم يكن من الممكن تطورها كما كان يأمل المخططون الفوضويون النقابيون، لماذا؟ لأن الستالينيين والإصلاحيين كانوا يعارضون مصادرة أملاك الطبقة الوسطى، ويحترمون حتى التقديس القطاع الخاص.

في المراكز الصناعية الأخرى من إسبانيا الجمهورية حيث لا يطبق قانون كاتالون الاشتراكي فإن التجميع كان أقل مما هو عليه في كاتالون، لكن في أغلب المشاريع التي ظلت خاصة كانت توجد في أغلب الأحيان لجان رقابة عمالية، كما في منطقة استوري.

مثل الإدارة الذاتية الزراعية كانت الإدارة الذاتية الصناعية ناجحة إلى حد كبير، فالشهود يكيلون لها المديح خصوصاً في ما يتعلق بحسن سير الخدمات الحضرية المدارة ذاتياً، كما أن عدداً من المصانع، إن لم يكن كلها، كانت تُدار بشكل مثير للإعجاب، لقد قدمت الصناعة الاشتراكية مساهمة حاسمة في الحرب المضادة للفاشية، عدد قليل من مصانع السلاح أنشئت في إسبانيا قبل عام 1936 م.، خارج كاتالون كان أرباب العمل لا يثقون في عمال كاتالون، لقد كان ضرورياً في إقليم برشلونة إجراء تحويل سريع للمصانع حتى يمكن أن تكون في خدمة الدفاع الجمهوري، لقد كان العمال والفنيون يتنافسون في بذل الجهود وفي روح المبادرة، وهكذا تمَّ سريعاً صنع السلاح، ووصل الجبهة مصنوعاً في كاتالون، وقد بذل جهد كبير أيضاً في تصنيع المواد الكيماوية الضرورية للحرب، كما أن الصناعة الاشتراكية قد بذلت الجهد نفسه على مستوى توفير الحاجات المدنية.

**تخريب الإدارة الذاتية:**

رغم النجاحات التي حققتها الإدارة الذاتية، إلا أن هناك عوامل كان لا بدّ وأن تخرب الإدارة الذاتية، عوامل خارجية عن الإدارة الذاتية، القروض،

التجارة الخارجية ظلت ـ برغبة من الحكومة البورجوازية الجمهورية ـ في يد القطاع الخاص؛ بالطبع الدولة كانت تشرف على المصارف، ولكنها امتنعت عن جعلها في خدمة الإدارة الذاتية، وهكذا برغم فقد الموارد المالية التي يتطلبها تسيير الإنتاج، فإن جماعات عاشت على ما تحصّلت عليه لحظة ثورة يوليو 1936 م. ، وبعد ذلك توجب عليها من يوم ليوم أن تلجأ إلى وسائل تتيحها الصدفة مثل الاستيلاء على المجوهرات والأشياء الثمينة المملوكة للكنائس والأديرة، أو لأتباع فرانكو لتمويل الإدارة الذاتية، لقد عمل الاتحاد الوطني للعمل على إنشاء مصرف اتحادي ولكنه كان حلماً طوباوياً، لم يتمكن من منافسة الرأسمال المالي الذي لم يؤمّم، الحل الوحيد كان الاستيلاء الكامل على الرأسمال المالي من قبل العمال المنظمين، إلا أن الاتحاد الوطني للعمل أسير الجبهة الشعبية لم يكن يجرؤ على الذهاب إلى هذا الحد.

ولكن العقبة الرئيسية كانت العداء الصامت أولاً ثم المعلن ثانياً الذي تكنّه القيادات السياسية في إسبانيا الجمهورية ضد الإدارة الذاتية. لقد اتهمت هذه بأنها تخرب وحدة الجبهة بين الطبقة العمالية والبورجوازية الصغيرة؛ إذن هي تلعب لعبة العدوّ فرانكو، وهذا لم يمنع هؤلاء النقاد من رفض السلاح للطلائع الفوضوية التي أرغمت في أراقون على مواجهة رشاشات الفاشيين بالأيدي والصدور العارية ثم تتهم بعد ذلك بالسلبية لأنها هزمت.

قرار 7 أكتوبر عام 1936 م. الذي يشرع جزئياً التجميع الريفي، اتخذه الوزير الشيوعي للزراعة «يوريب» وتحت مظاهر خداعة كان المقصود منه تثبيط همم الفلاحين الاشتراكيين، وتغلفه روح ضد التجميعية كما يجعل التصديق على التجميع خاضعاً لقواعد قانونية قاسية جداً ومعقدة جداً، وحددت مدة معينة فرضت على التجميعات، تلك التي لم تحصل على الشرعية في الوقت المناسب أو المحدّد فإنها تجد نفسها خارج القانون، كما يمكن لأراضيها أن يستعيدها مُلاكها السابقون؛ كما حث الوزير يوريب الفلاحين على عدم الدخول في الجماعيات؛ وفي خطاب له ألقاه في ديمسبر عام 1936 م. موجه للملاك الصغار الفرديين، أعلن لهم أن بنادق الحزب الشيوعي والحكومة تحت تصرفهم، ووزع عليهم

السماد المستورد في الوقت الذي منعه عن الجماعيات؛ هذا الوزير وزميله في الاقتصاد لعمومية كاتالون المدعو ميريرا، جمعا في نقابة واحدة رجعية الملاك الصغار والمتوسطين الذين أضيف إليهم التجار، وحتى بعض كبار الأثرياء المتظاهرين بعكس ذلك، وانتزعا من النقابات العمالية تنظيم إمدادات بارشلونة وعهدا به إلى التجارة الخاصة.

وأخيراً فإن التآلف الحكومي بعد سحق الطليعة الثورية في برشلونة، مايو 1937 م. لم يتردد لحظة في تصفية الإدارة الذاتية الزراعية بالقوة المسلحة، وأعلن قرار بتاريخ 10 أغسطس 1937 م. بحل المجلس الإقليمي للدفاع عن أراقون بعذر أنه ظل على هامش التيار المركزي، أما منعشه جواكان أسكاسو فقد اتهم ببيع جواهر، وهو ما كان قصده منه الحصول على مورد مالي للجماعية. بعد ذلك الفرقة الحادية عشرة التي يقودها الرائد لبيستر وهو ستاليني، مدعومة بالدبابات، هاجمت الجماعيات ودخلت أراقون كما تدخل مدينة معادية، وألقي القبض على مسئولي المشاريع الاشتراكية واحتُلت محالّهم ثم أُغلقت، كما تم حل لجان الإدارة، ونُهبت المخازن العمومية وحطم الأثاث، وبُعثرت قطعان الحيوانات، في الوقت الذي كانت فيه الصحافة الشيوعية تندد «بجرائم التجميع الإجباري» محصلة هذا الهجوم الإعلامي والمسلح كانت تدمير 30% من جماعيات أراقون تدميراً نهائياً.

مع ذلك، رغم العنف، فإن الستالينية لم تنجح على العموم في إرغام مزارعي أراقون على الصيرورة ملاّكاً فرديين؛ وحالاً بعد مرور فرقة الستاليني لبيستر، مزقت أغلب شهادات التملك التي وقّع عليها الفلاحون تحت تهديد المسدسات وتمت إعادة بناء الجماعيات، وكما كتب ج. مونيس: «كانت تلك المرحلة الأكثر نموذجية في الثورة الإسبانية، لقد أكد المزارعون مرة جديدة عقيدتهم الاشتراكية رغم الإرهاب الحكومي والمقاطعة الاقتصادية التي كانوا يتكبدونها».

إعادة تكوين جماعيات أراقون لها أسباب أقل تشريفاً، لقد أدرك الحزب الشيوعي بعد ذلك أنه قد أصاب القوى الحية للاقتصاد الريفي في صميمها،

حيث دمر المحصول بسبب انعدام الأيدي العاملة، تحطمت معنويات المقاتلين في جبهة أراقون، وأنه قوّى بشكل خطير الطبقة الوسطى «للملاك العقاريين للأرض»، ولذلك فقد حاول أن يصلح من أخطائه وأن يعيد تكوين جزء من الجماعيات التي دمّرها، ولكن هذه الجماعيات الجديدة لم تجد لا المساحة، ولا نوعية الأرض السابقة، ولا العدد السابق من الأعضاء، إذ إن عدداً من المناضلين هربوا فراراً من الظلم، بحثاً عن ملجأ في الجبهة بين الفرق الفوضوية، أو أنهم ببساطة في السجون.

في لوفان، في كاستيل، في مقاطعات هوسكا وتيرول حدثت هجمات عسكرية من النوع نفسه، قام بها جمهوريون ضد الإدارة الذاتية الزراعية. هذه استمرت في الحياة بشكل أو بآخر في بعض الأقاليم التي لم تسقط في يد قوات فرانكو، خصوصاً منطقة لوفان.

إن السياسة التي تتخذها حكومة فالانس، والتي أقل ما يقال عنها إنها غامضة في ما يتعلق بالتطبيق الاشتراكي في الريف، ساهمت في هزيمة الجمهورية الإسبانية: الفلاحون الفقراء لم يدركوا دائماً وبوضوح أن مصلحتهم تقتضي الحرب من أجل الجمهورية.

كذلك الإدارة الذاتية الصناعية، فإنها بالرغم من نجاحها خربت من قبل البيروقراطية الإدارية والاشتراكية السلطوية، حملة إعلامية هائلة قامت بها الصحف والإذاعات تتهم الإدارة من قبل مجالس المصانع، كما أن الحكومة المركزية رفضت إقراض الإدارة الذاتية في كاتالون، بالرغم من أن الوزير الفوضوي للاقتصاد في كاتالون عرض ضماناً مقدماً عن الإدارة الذاتية مقداره المليار، رصيد صندوق الادخار، وفي نهاية يونيه 1937 م.، عندما صار الستاليني كوموريرا وزيراً للاقتصاد، حرم المصانع المدارة ذاتياً من المواد الخام وإغلاقها على القطاع الخاص، كما تناسى أن يدفع للمشاريع الاشتراكية أثمان الطلبيات التي طلبتها الإدارة في كاتالون.

الحكومة المركزية كانت تملك وسيلة حاسمة لكي تخنق الجماعيات: تأميم المواصلات، الذي أتاح لها أن تحول البعض وأن تقطع أي إمدادات عن

البعض الآخر، ومن ناحية أخرى كـانت تشتري المـلابس العسكريـة المخصّصة للجيش الجمهـوري من الخارج، بـدلاً من أن تـطلبهـا من جمـاعيـات صنـاعـة الملابس في كاتالون، واحتجت بضرورات الدفاع الوطني لكي تجمد في مشـاريع التعدين والمناجم بقرار 22 أغسطس عام 1937 م. تطبيق قرار كاتـالون الخـاص بالاشتراكية أكتوبر عام 1936 م. واعتبرته مضاداً لروح الدستور.

المدراء السابقون الذين أزاحتهم الإدارة الذاتية، لأنهم رفضوا التعاون معها، عادوا إلى أعمالهم مشبعين بروح انتقامية.

الضربة النهائية وجهها قرار 11 أغسطس عام 1936 م. الذي عسكر الصناعة الحربية لصالح وزير التسليح؛ بيروقراطية فاسدة الذمـة تهافتت عـلى المصانـع، وقد نكبت المصانع بدخول أعداد من المفتشين والمدراء الذين يدينـون بوظـائفهم إلى إنتماءاتهم السياسيـة وإلى انتسابهم الحـديث للحزب الشيـوعي، لقد أصيب العمال بخيبة أمل مريرة عندما حرموا من السيطرة عـلى مشاريعهم التي صنعـوها بتضحياتهم قطعـة قطعـة طوال الشهـور الأولى والحرجـة من الحرب، وقـد تأثـر الإنتاج بكل هذا تأثراً كبيراً.

الإدارة الـذاتية الصنـاعية في كـاتالـون استمرت عـلى قيد الحيـاة في الفـروع الأخـرى حتى سقوط إسبـانيا الجمهورية، ولكن بشيء من البطء لأن الصنـاعـة فقدت أسواقها الرئيسيـة، وتنقصها المـادة الخام التي قـطعت الحكومـة عنها كـل القروض الضرورية لشرائها.

باختصار، الجماعية الإسبـانية لم تكـد تولـد حتى أجهضت تحت ضغط حرب قائمة بوسائل حربيـة تقليديـة، باسمهـا أو بعذرهـا قطعت الجمهـورية أجنحـة طليعتها وساومت الرجعية الداخلية.

إن الدرس الذي تركته الجماعية خلفها مثير للحماس؛ لقد ألهم عام 1938 م. الفوضوية أما قولدمان هذه الشهـادة: «جماعيـة الصناعـة والأرض يبدو أنـه أكبر إنجاز لأي فترة ثورية، وأكثر من ذلك حتى لـو أن فرانكـو انتصر، وتم له إفنـاء الفوضويين الإسبان فإن الفكرة التي غرسوها سوف تحيا»، وفيدريـك مونتيني في

خطاب له في بارشلونة وضح حدي الاختيار: «من ناحية أنصار السلطة والدولة الشمولية التوتاليتارية والاقتصاد الذي تديره الدولة، تنظيم اجتماعي يجعل الحياة عسكرية ويجعل من الدولة دبّ عمل كبيراً، ومن الناحية الأخرى استغلال المناجم، الحقول، المصانع، الورش، بواسطة الطبقة العاملة نفسها المنظمة في اتحادات نقابية» معضلة والتي لم تكن خاصة فقط بالثورة الإسبانية، وإنما قد تكون مشكلة كل اشتراكية أن تجد لها الحل المناسب.

**تقييم نهائي:**

هزيمة الثورة الإسبانية حرمت الفوضوية من قاعدتها الوحيدة في العالم آنذاك، لقد خرجت من المحنة محطمة مشتتة، وإلى حد ما مطعوناً في مصداقيتها: إن الحكم الذي نطق به التاريخ ضد الفوضوية كان قاسياً جداً ومن بعض الجوانب ظالماً، فهي ليست السبب الحقيقي أو على الأقل ليست السبب الرئيسي أو المسئول الرئيسي عن انتصار فرانكو؛ إن تجربة الجماعيات الريفية والصناعية التي قامت في ظروف قاسية وليست في صالحها قد تركت رغم ذلك خلفها نتائج إيجابية، ولكن ظلت مجهولة، لم تقدّر حق قدرها، مفترى عليها، مظلومة ولعدة سنوات.

الاشتراكية السلطوية أخيراً، وقد تخلّصت من منافسها غير المرغوب فيه صارت سيدة الموقف، كذلك الانتصار العسكري الذي حققه الاتحاد السوفييتي عام 1945 م. ضد الهتلرية وما حققه على المستوى التقني من نجاحات أعطى الحق لاشتراكية الدولة.

ولكن تطرف هذا النظام لم يطل به الوقت حتى ولد نفيه، وولدت فكرة أن الدولة التي تصيب كل شيء بالشلل يجب التخفيف من وطأتها وأن وحدات الإنتاج يجب أن تملك استقلالية ذاتية واسعة وأن العمال يمكن أن يعملوا أفضل وأكثر إذا كانت لهم كلمتهم في إدارة المشروع.

في إحدى البلدان التابعة لستالين ولد ما يمكن تسميته في عالم الطب «ضد الأجسام»، «يوغسلافيا ـ تيتو» التي تحررت من هيمنة شديدة الوطأة، والتي تجعل

منهـا بلداً تحت الاستعمار، فشرعت في إعـادة تقييم «الدوقم» التي بـان طـابعهـا ضد الاقتصادي واضح الآن للعيان، وأخذت تتثقف في مدرسـة قادة الفكـر في الماضي واكتشفت في صمت أعمال برودون وتنبّؤاته وكـذلك الجـوانب الفوضـوية عند ماركس ولينين، ونقبت عن مفهوم اختفـاء الدولـة، الذي وإن لم يختفِ من القاموس السياسي لم يعد إلّا صيغة فارغـة من كل محتـوى، صاعـدة إلى المرحلة التي فيها البلشفية كانت في هوية مع الديمقراطيـة العمالية من القاعـدة بواسـطة المجالس الشعبية، وأثار اهتمامها مصطلح ظهر ثم اختفى أعلنه المستفيـدون من ثورة أكتوبر، وهو الإدارة الذاتية، وكذلك أثارت اهتمامها بوادر مجالس المصانـع التي ولـدتها عـدوى الثورة في الحقبـة نفسها في ألمـانيا، إيـطاليا، وبعـد ذلك في المجـر، وتسـاءلت كـما فعـل الإيـطالي روبـرتـو قيـدوتشي عـما إذا كـانت فكـرة المجـالس، التي خنقتها الستـالينية لأسبـاب واضحة، يمكن إحيـاؤهـا في شكـل عصري؟

عندما استقلت الجزائر، وعندما حاول قادتهـا إضفاء الصبغـة القانـونية عـلى الاستيلاء التلقائي الذي قام به الفلاحون على ممتلكات المستعمرين الأوروبيين، فإنها استلهمت التجربة اليوغسلافية.

الإدارة الذاتية، إذا لم تحطم أجنحتها فهي بدون شك ذات تـوجّه ديمقـراطي بل فوضوي مثل الجماعيات الإسبانية خلال 36-37 م، وهي تهدف إلى أن تعهـد بالإدارة الاقتصادية للعمال أنفسهم، ولتحقيق هـذا الهدف تقيم في كـل مشروع وعن طريق الانتخاب تمثيلاً عمالياً على ثلاثة مستويات: أولاً الجمعيـة العموميـة صـاحبـة السيـادة، ثم مختصرهـا الاستشـاري وهـو المجلس العـمالي ثم الجهـاز التنفيذي أي لجنة الإدارة.

التشريع يضع بعض الضمانات ضد النزعة البيروقراطية، فالأشخاص الـذين يجرى انتخابهم لا يستطيعون إعادة انتخاب أنفسهم إلى مـا لا نهاية بـل يجب أن يعـودوا الى الإنتاج مبـاشرة، كما أن العـمال خـارج الجمعيـات العمـومية يمكن استشارتهم في يوغسلافيا بواسطة الاستفتاء، وفي المشاريع الكبرى تكون الجمعية العمومية في كل وحدة إنتاج.

وظيفة هامة أنيطت بالكومون، نظرياً على أنها تصوّر مستقبلي، حيث يتفوق تمثيل عمال الإدارة الذاتية، نظرياً دائماً، فإن إدارة الشئون العامة يجب أن تتجه نحو اللامركزية، وأن تمارس أكثر فأكثر على المستوى المحلي.

ولكن الممارسة تختلف بشكل محسوس عن هذه النوايا، فهنا حيث جربت الإدارة الذاتية، كان ذلك في إطار دولة ديكتاتورية، عسكرية بوليسية، وعمودها الفقري الحزب الواحد، دفة الحكم في يد سلطة ديكتاتورية، أبوية، غير خاضعة لأي رقابة ولا لأي نقد، هنا حدث تناقض بين المبادىء السلطوية للإدارة السياسية، والمبادىء الفوضوية للإدارة الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى رغم تحوطات المشرِّع إلا أن بعض البيروقراطية قد ظهر في قلب المشاريع نفسها، لأن أغلبية العمال لم تكن ناضجة بشكل كافٍ لتتمكن من المشاركة الفعالة في الإدارة الذاتية، فهم ينقصهم التعليم، المعلومات الفنية، ولم يتخلّصوا من عقلية الأجير؛ فالعامل صار يتخلّص من سلطاته إرادياً ويتنازل عنها طوعاً لمحتليه، والنتيجة أن أقلية محدودة تتولّى في الواقع إدارة المشروع، وتخلق لنفسها الامتيازات كما تشاء، وتتأبّد في الوظيفة القيادية، تحكم بدون رقابة وتفقد الاتصال بالواقع وتنقطع صلتها بالقاعدة العمالية التي تعاملها أحياناً بغطرسة واحتقار، وهذا ما يحبط من همة العمال ويجعلهم يعادون الإدارة الذاتية، وأخيراً رقابة الدولة تمارس غالباً بطريقة صريحة وقمعية، حتى إن الإدارة الحقيقية لم تعد في يد «الإدارة الذاتية»، فالدولة تعيِّن مدراء إلى جانب أجهزة الإدارة الذاتية دون أي اهتمام بموافقتها مع أن القانون يشترط موافقتها. تدخل هؤلاء الموظفين في الإدارة غالباً ضار وتعسفي، تماماً مثل قدماء أرباب العمل، في يوغسلافيا المشاريع الكبرى يتمّ تعيين المدراء لها من قبل الدولة، فهذا من اختصاص الدولة، هذه الوظائف عهد بها تيتو إلى «حرسه السابق».

ومن ناحية أخرى فإن الإدارة الذاتية تعتمد على الدولة في النواحي المالية، تعيش على القروض التي تقبل هذه إقراضها لها، وليس لها حق التصرف إلّا في جزء محدود من أرباحها أما الباقي فيذهب إلى الخزانة العامة، الدولة لا

تستخدم العائد الناتج عن «الإدارة الذاتية» في تطوير القطاعات المتخلفة من الاقتصاد، والذي يعتبر عدلاً، ولكنها تستخدمه في دفع تكاليف الإدارة الحكومية البيروقراطية، والجيش والبوليس أو في مصاريف رفاهية لا معقولة؛ إن انخفاض دخل الإدارة الذاتية أفقد العمال حماسهم للإدارة الذاتية وهو يتناقض مع مبادىء الإدارة الذاتية نفسها.

ومن جهة أخرى يخضع المشروع للخطط الاقتصادية التي تضعها السلطة المركزية بدون استشارة القاعدة وبشكل تعسفي، وهذا ما حدّ من حرية العمل. ففي الجزائر مثلاً الإدارة الذاتية اضطرت إلى التخلي نهائياً للدولة عن تسويق الجزء الكبير من إنتاجها، ومن ناحية أخرى فرضت عليها السيطرة من قبل «أجهزة وصاية» اتجهت تحت ستار تقديم مساعدات فنية ومحاسبية نزيهة إلى الحلول محل الإدارة الذاتية وأن تصير هي الإدارة.

من ناحية أخرى بيروقراطية الدولة التوتاليتارية لا تقبل ادعاء الإدارة الذاتية الاستقلال الذاتي، وكما توقّع برودون إنها لا تقبل أي سلطة خارجها، إنها تخاف الاشتراكية وتتحمّس للتأميم أي الإدارة المباشرة من قبل موظفي الدولة للقطاع الاقتصادي، ولهذا هدفت الدولة دائماً إلى التسلط على الإدارة الذاتية واستيعابها بالكامل، وإن لم تقدر على هذا عمدت إلى تقليص اختصاصاتها.

الحزب الواحد ليس بأقل حذراً من الإدارة الذاتية، فهو أيضاً غيور لا يقبل أي منافس، وإذا أراد تقبيل منافسه فلكي يتمكن من خنقه بصورة أفضل، لديه خلايا في كل مشروع، والإغراء شديد لكي يتدخل في الإدارة وأن يمارس ازدواجية مع الأجهزة المنتخبة من قبل العمال وأن يحيلها - إذا استطاع - إلى مجرد أدوات طيِّعة في يده، إنه يزيف الانتخابات بأن يحدّد مقدماً قوائم المتقدمين، وأن يجعل مجالس العمال تقرر ما سبق للحزب أن اتخذ فيه قراراً، وهو يتدخل ويزيف المؤتمرات العمالية الوطنية.

ضد هذا التوجه السلطوي والمركزي تردّ بعض المشاريع المدارة ذاتياً بتوجه صريح نحو «الاكتفاء الذاتي» وتعمد إلى التصرف كما لو كانت مكونة من ملاك صغار متشاركين، تنوي العمل لصالح العمال فقط، كما عمدت إلى تقليص

العاملين بشكل يجعل قسمة الكعكة على أقل عدد ممكن، كما أنها تريد إنتاج بعض الشيء من كل شيء بدلاً من التخصّص، وتبذل طاقاتها في سبيل تحريف الخطة أو اللوائح التي تأخذ بعين الاعتبار مصلحة المجتمع كله وليس عمال المشروع فقط؛ في يوغسلافيا مثلاً حيث أُبقي على المنافسة بين المشاريع كحافز من ناحية وكحماية للمستهلكين من ناحية أخرى، فإن التوجه نحو الاستقلال الذاتي قاد إلى عدم المساواة في نتائج استثمار واستغلال المشاريع، كما قاد في الوقت نفسه إلى اللاعقلانية الاقتصادية.

هكذا كانت الإدارة الذاتية تتأرجح كبندول الساعة بين سلوكين متطرفين ومتناقضين: استقلال ذاتي متطرّف أو مركزية متطرّفة، «سلطوية أو فوضوية». يوغسلافيا وخلال بعض السنوات صححت المركزية بالتوجه نحو الاستقلال الذاتي، ثم عدلت من تطرف الاستقلال الذاتي بالمركزية، معيدة النظر في مؤسساتها بدون انقطاع. ولكن لهذا الأسلوب سلبيات منها التكاليف الاقتصادية لإعادة النظر في هذه المؤسسات، وكذلك ما يترتب على التوجه تارة إلى الاستقلال الذاتي وطوراً إلى المركزية، ورغم استمرارية عدم الاستقرار إلا أنها لم تنجح في الوصول إلى حلّ وسط، إلى صيغة يتم فيها التوفيق بين الإدارة الذاتية والأنانية المرتبطة بها ومصلحة المجتمع التي ليست بالضرورة في هوية مع مصلحة الإدارة الذاتية، وربما العيب هنا يكمن من ناحية في المحافظة على الشكل التقليدي للدولة وللنظام السياسي مع محاولة تشريك الاقتصاد، وهذه المحاولة مقضيّ عليها بالفشل إذ إن النظام السياسي يحتّم نظاماً اقتصادياً يتفق معه، كما أن النظام الاقتصادي يحتّم نظاماً سياسياً يتناسب معه؛ ففي نظام الدولة التوتاليتارية يستحيل إقامة نظام إشتراكي مبني على الإدارة الذاتية، وفي النظام الديكتاتوري أيضاً تستحيل الاشتراكية القائمة على الإدارة الذاتية؛ وبما أن الديكتاتورية لا تقتضي تدخّل الدولة في المجال الاقتصادي - وإلّا تحولت إلى توتاليتارية - فإن الرأسمالية الخاصة هي قاعدة الديكتاتورية الاقتصادية تماماً كما تكون الرأسمالية قاعدة النظام البرلماني وكذلك الاشتراكية الحقة تستلزم نظاماً سياسياً اشتراكياً، إذ يستحيل تشريك الاقتصاد مع الإبقاء على الاحتكار السياسي كما يستحيل تشريك السياسة والإبقاء على الاحتكار الاقتصادي؛

والمطلوب إيجاد صيغة للتشريك السياسي والاقتصادي، صيغة سياسية اقتصادية تتيح التوازن الحر غير المفروض بين المصالح الأنانية والمصلحة العامة.

ومع ذلك فإن أغلب نقاط الضعف غير الأساسية في الإدارة الذاتية يمكن تفاديها أو إصلاحها، إذا وجدت حركة نقابية حقيقية مستقلة عن السلطة وعن الحزب الواحد صادرة عن العمال أنفسهم، وتنظّمهم في الوقت نفسه، تنعشها الروح التي كانت للفوضوية النقابية الإسبانية. ولكن في الواقع التطبيقي النقابية العمالية، إما أنها تلعب دوراً ثانوياً أو أنها لا فائدة منها، للمظهر فقط، أو أنها تابعة للدولة وللحزب الواحد؛ إذن لا تقوم بدورها، أو أنها تقوم به بشكل ناقص، أو الأسوأ أنها يد الدولة على العمال؛ إن دور التوفيق بين الاستقلال الذاتي والمركزية ـ في حالة قبول هذا المبدأ السياسي ـ وهو ما يجب أن يكون من واجب النقابة، وما يمكن أن تقوم به أفضل نسبياً من الأجهزة السياسية التوتاليتارية في حال كانت النقابة صادرة فعلاً عن العمال الذين يتعرّفون على أنفسهم فيها، إنها تكون الأداة الأكثر قابلية لتحقيق انسجام وتوازن القوى الطاردة والقوى الجاذبة، كما تحقق توازن تناقضات الإدارة الذاتية.

إلا أنه يجب ألّا نجعل اللوحة أكثر سواداً، فالإدارة الذاتية لها بالطبع خصوم أقوياء، هم الذين لم يتخلّوا أبداً عن الأمل في إفشالها، ولكنها واقعياً، ورغم السلبيات، دلّلت في البلاد التي جربت فيها على حيويتها، لقد فتحت أمام العمال آفاقاً جديدة، وأعادت إليهم بعض لذة العمل، وبدأت تصنع في عقولهم ثورة حقيقية، لقد أدخلت في عقولهم عناصر اشتراكية حقيقية تتميز باختفاء تدريجي لنظام الأجور واغتراب المنتج، وتمكنه من صنع نفسه؛ وقد ساهمت بهذا في رفع الإنتاج، ورغم فترة التخبط التي لم يكن بالإمكان تفاديها سجلت الإدارة الذاتية نتائج لا يُستهان بها.

حلقات من الفوضويين الذين تابعوا من بعد الإدارة الذاتية اليوغسلافية، نظروا إليها بشيء من الريبة، لقد شعروا من ناحية أنه من خلالها تتحول بعض أفكارهم إلى واقع، ولكن من ناحية أخرى التجربة لم تكن تجري وفقاً للنموذج الذي تقدمه الفوضوية، بالعكس فإن التجربة قد جرت في إطار سلطوي تمقته

الفوضوية أشد المقت، لقد كان خوف هؤلاء الفوضويين أن سرطان السلطة سيلتهم الإدارة الذاتية؛ لقد كانوا يعتقدون وربما عن حق أن الإدارة الذاتية لا يمكن أن تجرب في إطار سلطوي وأن وجود هذا الإطار يشل فاعلية الإدارة الذاتية مقدماً، كما أن تجربة كهذه في إطار مناقض لها تماماً ودون أن يكون لها الحد الأدنى من إمكانيات النجاح سوف يسيء إلى الإدارة الذاتية ويفقدها ربما مصداقيتها، ومن الأفضل في مثل هذه الأحوال أن تظلّ مبدأ نظرياً يلهم العقول من أن تكون جثة أو تحفة يحيط بها إطار السلطة.

مع كل هذا لو أن الإدارة الذاتية قد تمّت متابعتها عن قرب وبدون أفكار مسبقة، لكان من الممكن الكشف فيها عن علامات مشجِّعة.

في يوغسلافيا الإدارة الذاتية هي عامل دمقرطة النظام، بفضلها يتم الاستقطاب على قواعد صحيحة إلى حد ما، في وسط عمالي. والمفروض أن الحزب لا يقود بل ينعش، وأطره تصير أفضل ناطق باسم الجماهير، أكثر إحساساً بمشاكلهم وتطلعاتهم كما لاحظ البير ميستر وهو عالم اجتماع فرنسي أخذ على عاتقه دراسة الظاهرة واقعياً، ولكن وجوده نفسه في هذه المهمة التي يلتزم بها كحزب حتى لو كانت كحد أدنى فإنها تعيق الإدارة الذاتية.

الإدارة الذاتية، تملك جرثوماً ديمقراطياً، عدواه على المدى الطويل - إذا تركت له حرية التطور - تؤثر على الحزب الواحد نفسه؛ إنها تذيب قاعدته في الجماهير العمالية؛ هذا التطوّر صريح وواضح وهو الذي دفع المنظِّرين اليوغسلاف إلى استعمال لغة لا يعترض عليها الفوضويون، هكذا أعلن أحدهم وهو استان كافيس «أن قوة الاشتراكية في يوغسلافيا لن تكون في المستقبل في حزب سياسي والدولة المتصرفة من القمة إلى القاعدة، ولكن الشعب، المواطنين، المنظمين بشكل يسمح لهم التصرف من القاعدة إلى القمة» بل وأن يطالب وبجرأة أن تتحرر الإدارة الذاتية أكثر فأكثر من النظام الجامد والتبعية والتي هي خصائص كل حزب سياسي، مما يدلّ على أنه رغم الحدّ الأدنى من المهام التي يأخذ بها الحزب في يوغسلافيا فإنه يعيق الإدارة الذاتية.

وفي الجزائر، مسئول لجنة التوجيه في منظمة التحرير ندد جهراً منذ نهاية عام

1964 م. باتجاه أجهزة الإشراف إلى السيطرة على الإدارة الذاتية، وعندئذ كما يقول، لن تكون هناك اشتراكية، هناك فقط تغيير في الشكل لاستغلال العمال، ويطالب في الخاتمة أن يكون المنتجون حقاً سادة على إنتاجهم وليسوا مسيرين لتحقيق أهداف غريبة عن الاشتراكية.

باختصار، مهما كانت الصعوبات التي اعترضت الإدارة الذاتية والتناقضات التي وقعت فيها، فإنها تبدو في الممارسة مالكةً على الأقل لامتيازاتها، تتيح للجماهير أن تتعلّم الديمقراطية المباشرة من القاعدة إلى القمة، وأن تطور وتشجع وأن تثير مبادراتهم الذاتية وأن تخلق فيهم حسّ المسئولية بدلاً من إبقائهم - كما هي الحال في اشتراكية الدولة - أسرى عادات الاستسلام والخنوع وعقدة النقص التي ورثوها عن ماضٍ ظالم، حتى لو كان هذا التعلّم شاقاً بعض الأحيان، حتى لو كان بطيئاً، حتى لو كان يكلف المجتمع تكاليف إضافية، حتى لو ترتبت عليه بعض الأخطاء، هذه الصعوبات، هذا البطء، هذه التكاليف الإضافية، اضطراب النمو هذا يبدو لكثير من الملاحظين أقل ضرراً من النظام الزائف في اشتراكية الدولة، التي تقضي على الإنسان، تقتل المبادرة الشعبية، تشل الإنتاج. ورغم بعض النتائج المادية والإيجابية التي تحقّقت بثمنٍ فادح فإنها تطعن في الاشتراكية نفسها.

الاتحاد السوفييتي، شريطة أن لا يلغي التوجه نحو الليبيرالية سقوط ثانٍ في السلطوية، يبدو أنه شرع في إعادة تقويم لطرق الإدارة الاقتصادية، خروتشوف قبل سقوطه في 15 أكتوبر 1964 م.، بدا وكأنه قد فهم، وإن كان متأخراً وبشكل متردّد، ضرورة اللامركزية الاقتصادية. وفي بداية ديسمبر عام 1964 م. وتحت عنوان «دولة كل الشعب» نشرت البرافدا مقالة طويلة محاولة تحديد التغييرات البنيوية التي بفضلها يختلف شكل الدولة - كما يُقال دولة الشعب كله - عن دولة البروليتاريا، تطور الديمقراطية، مشاركة الجماهير في إدارة المجتمع عن طريق الإدارة الذاتية، إعادة تقويم المجالس الشعبية - السوفييتات - وكذلك النقابات. . . الخ.

تحت عنوان المشكلة الرئيسية تحرير الاقتصاد «ميشيل تاتو» كشف في

اللومـوند، 1 فـبراير عـام 1965. عن الأمـراض الخـطيرة التي تعـانيهـا الـدولـة البـيروقراطيـة السوفييتيـة وفي المقام الأول الاقتصــاد «إن المستوى التقني الـذي وصل إليه الاقتصاد يجعل سيطرة البيروقراطية عـلى الإدارة ـ الاقتصاديـة أمراً لا يمكن احتماله، مدراء المشاريع في الظروف الـراهنة لا يستـطيعون اتخـاذ أي قرار في أي موضوع دون الرجوع على الأقل إلى «مكتب» وأغلب الأحيـان إلى نصف دستـة من المكـاتب» للحصـول عـلى المـوافقـة، لا أحــد ينكـر التقــدم التقني والاقتصادي والعلمي الذي تحقق في ثلاثين سنة من التخطيط الستـاليني، ولكن النتيجة هي أن هذا الاقتصاد يصنّف اليوم في دائـرة الاقتصاد المتـطوّر وأن البناء القديم الذي أتاح الوصـول إلى هذه المـرحلة يظهـر غير قـابل للتكيف مـع هذا التقدم، ولكي نقضي على هذه القوة الضخمة السلبية التي تسيطر على الآلـة من فوق إلى أسفل، فإنه يتوجّب أكثر من إصلاح التفاصيـل، بل يتـطلب تغييراً في الـروح والمنهج، نـوع من ضد الستـالينية جـديد، شريـطة ـ كما لاحظ أرنست مندل في مقالة بالأزمنة الحديثة ـ أن التوجه نحو اللامركزية يجب ألّا يتوقف عند مرحلة مجرد استقلال ذاتي لمدراء المشاريع.

في كُتيِّب صغير، ميشل قاردي، اعتقد أنه يتوقّع في الاتحاد السوفياتي ثورة لا يمكن تفاديها، ولكن رغم توجهاته ضد الاشتراكية فإن الكاتب يشـك رغماً عنـه في «أن احتضار النظام الحـالي سيقود إلى الـرأسماليـة الخاصـة بالعكس يـرى أن الثـورة القـادمـة ستستعيـد الشعـار الـذي طـرح عـام 1917 م. «كــل السلطة للمجالس الشعبية» ويمكنها أن تعتمد على حركة نقابيـة وقد استيقـظت وصارت حقيقيـة، وأخيراً فـإنها تُحِل محـل المركـزية الحـالية فيـدرالية أكـثر لا مـركـزيـة، وكأعجوبة من عجائب التاريخ فإنه بـاسم «السوفييت» سـوف يقضي على نـظام يدّعي زيفاً أنه سوفييتي».

هذه الخلاصة المتفائلة تلحق بتلك التي ذكرها ج. قـورفيتش والذي بـالنسبة له النجاح الذي لا يزال مشكوكاً فيه للتوجه نحو اللامركزية، مع أنه بالكاد قـد بدأ، يبين أن برودون كان على حق أكثر ممّا كنّا نتوقع.

في كـوبا المـوديل الـروسي هو المسيـطر. في كتابـه ريني دومـونت، أخصـائي

الاقتصاد الكوبي، يتأسف على المركزية المفرطة والبيروقراطية الجامدة؛ لقد أشار إلى الأخطاء السلطوية لوزارة تريد أن تدير بنفسها المصانع بكاملها وهو ما قاد إلى نتائج مناقضة تماماً «إن الرغبة في إقامة جهاز مركزي يدير كل شيء انتهت عملياً بأن ترك كل شيء يعمل لعدم القدرة على رقابة الأساسي»، النقد نفسه في ما يتعلق باحتكار الدولة للتوزيع، أن الشلل الذي نتج كان بالإمكان تفاديه «إذا كل وحدة إنتاجية استمرت تمول نفسها مباشرة كوبا تبدأ بدون فائدة، دائرة الأخطاء الاقتصادية للبلاد الاشتراكية»، هكذا أسرّ إلى ريني دومونت أحد الاقتصاديين البولنديين المطّلعين، والكاتب ينهي كتابه مستحلفاً النظام الكوبي أن يتوجّه نحو استقلالية وحدات الإنتاج، وفي الزراعة إلى اتحادات من التعاونيات الصغيرة للإنتاج الزراعي، ولم يتردَّد أن يلخص في كلمة واحدة العلاج الذي يراه: الإدارة الذاتية التي تتفق تماماً مع التخطيط.

هكذا خرجت الفكرة الفوضوية منذ بعض الوقت من الظلّ الذي أجبرها عليه أعداؤها، الإنسان الذي صار في مساحة شاسعة من الأرض كوبوي شيوعية الدولة، والذي يستيقظ نصف واع من هذه المحنة، فإنه ينحني فجأة ويحب الاطلاع على المجتمع الجديد المدار ذاتياً الذي اقترحته في القرن الماضي طليعة الفوضوية، ربما لن يقبل كل شيء ولكنه يستفيد الكثير، ويستلهمها لكي يحاول تحقيق الهدف: أن يحطم على المستوى الاقتصادي كما على المستوى السياسي ما يسمى بالستالينية دون أن يتخلّى عن المبادىء الأساسية للاشتراكية، بالعكس يكشف اشتراكية قائمة على الحرية.

برودون في قلب ثورة عام 1948 م. اعتقد أنه من المبالغ فيه أن يطلب من أنصاره تحقيق الفوضوية دفعة واحدة وبدلاً من هذا فإنه اقترح حداً أدنى: نزع سلاح الدولة تدريجياً تطوّر مواز لسلطة شعبية من القاعدة وهو ما أسماه النوادي وما يسميه إنسان القرن العشرين المجالس، إن البحث عن مثل هذا البرنامج العملي يبدو هدف الكثير من الاشتراكيين المعاصرين. .»[5](*).

---

(5) د. قيران: **الفوضوية**، مرجع سابق، ص 155-209.

# الفوضوية وفكرة المجالس

لقد لاقت فكرة الفيدرالية رواجاً كبيراً نظراً لما تتيحه من إمكانيات التوفيق بين الاستقلالية والوحدة الوطنية، وقد ظهرت فيدراليات في إسبانيا كما رأينا، كما ظهرت في منطقة الجور السويسرية وفي إيطاليا.

أما بالنسبة للفيدرالية الجوراسية فإنه كان يتنازعها اتجاهان: أحدهما يستوحي برودون، ويهتم قبل كل شيء بخلق الشروط الملائمة لنهضة مادية ومعنوية لأعضاء الفيدرالية، والآخر يستوحي باكونين في الحاجة إلى التمرّد واستخدام عام للعنف؛ الاتجاه الأول على رأسه جيمس غليوم، والثاني يقوده بروس محرّر جريدة الطليعة. لقد ازدهرت الفيدرالية في بدايتها ثم بدأت شيئاً فشيئاً تفقد أعضاءها الذين فضّلوا الالتحاق بالحركة الاشتراكية، لقد كان آخر مؤتمر للفيدرالية الجوراسية ذلك الذي عُقد في شوكس دوفوند عام 1880 م.، ومنذ تلك اللحظة انتقلت الفوضوية السويسرية إلى جنيف حيث إليزي ريكلو، والأمير الروسي المهاجر بيير كروبتكين يجمعان أتباعهما حول جريدة «المتمرد».

أما الفيدرالية الإيطالية فكانت تكاد تتساوى في الأهمية مع أختها الفيدرالية الإسبانية، إذ فيها أيضاً مارس باكونين تأثيره بعمق، ولها قادة على قدر كبير من الأهمية مثل كوستا، مالاتيستا وكافيرو. تاريخ هذه الفيدرالية مليء بمحاولات التمرد والتآمر ولكن يبدو أن الحكومة والفوضويين قد التزما في مواجهتهما بحد لا يتجاوزانه، حتى بدا الصراع بينهما ذا طابع مسرحي وودّي، لقد أظهرت السلطة قدراً من التسامح تجاه الفوضويين، وهؤلاء اكتفوا بمظاهر تمرد عام دعائي أكثر منه جدِّي وخطر، فريق بنفيث يعبِّر عن هذا بدقة ووضوح، ففي ربيع 1877 م.، قرر كافيرو ومالاتيستا التمرد، محاطَيْن ببضع عشرات من الأتباع، استوليا على قريتين في مقاطعة بنفيث، وكان هدفهما إلغاء حق الملكية، ولهذا أحرقا الملفّات في الميدان العام، بضعة أيام بعد ذلك أرغما على التسليم لقوات الأمن، وعندما قُدما للمحاكمة، لم يكن ذلك لأنهما تآمرا ـ عفو صدر

حديثاً ألغى التهم السياسية - وإنما لأنهما تسبّبا في قتل أحد الكاربنيري، ولم يجدا صعوبة في الحصول على البراءة(*)(6).

إلا أن تأثير الفوضوية العميق والقوي لم يتوقف عند هذا الحد، فلقد انتشرت في المصانع الإيطالية وتحت تأثير فوضوي فكرة المجالس العمالية وفكرة سيطرة العمال على هذه المصانع، وهذا ما سوف نتناوله ببعض التفصيل.

بالضبط كما حدث في روسيا، تعاون الفوضويون الطليان غداة الحرب العظمى مع أنصار السلطة السوفييتية؛ لقد كان للثورة الروسية صدى عميق بين العمال الطليان، وخصوصاً طليعتهم عمال صهر الحديد في شمال الجزيرة؛ في 20 فبراير عام 1919 م. ، الاتحاد الايطالي لعمال صهر الحديد (F.I.O.M) توصّل إلى عقد اتفاق يجري بموجبه في المشاريع انتخاب «لجان داخلية»، وقد حاول الاتحاد أن يجعل من هذه المنظمات العمالية التمثيلية مجالس مصانع ذات توجّه إداري، وقد عمد من أجل تحقيق هذا الهدف إلى القيام بسلسلة من الإضرابات المتبوعة باحتلال المصانع من قبل العمال.

آخر هذه المحاولات كانت نهاية أغسطس عام 1920 م. ،والتي كان أساسها في الواقع قرار أرباب العمل بإيقاف العمل، ولكن مجموع عمال التعدين قرروا الاستمرار في الإنتاج بوسائلهم الخاصة رغماً عن قرار أرباب العمل؛ ولكن واجهت العمال مسألة تعاون المهندسين معهم، لقد حاولوا مع المهندسين لكسب تعاونهم أحياناً بالترغيب وأحياناً أخرى بالترهيب، إلا أنهم لم يحصلوا على تعاون المهندسين، ورفض المهندسون عموماً الاستمرار في القيام بمهامهم، لقد توجّب على العمال عندئذ أن يتولوا إدارة المشاريع بدون المهندسين، عن طريق لجان عمالية فنية وإدارية، لقد دفعت الإدارة الذاتية في هذه التجربة إلى أقصى مداها، وقد واجهت العمال بعد ذلك مسألة التمويل المالي. في بداية الأمر حصل العمال على دعم من المصارف، ربما لأن المصارف تريد المحافظة على أموالها المستثمرة فيما سبق في نفس المشاريع، وأن تخريب هذه المشاريع سوف يفقدها هذه

(6) هـ. أرفون: **الفوضوية**، مرجع سابق، ص 102-103.

الأموال، كذلك ربما لم تكن تتوقع استمرارية التجربة بل عودة المشاريع إلى أصحابها؛ ولكن عندما استمرت التجربة امتنعت المصارف عن تمويل هذه المشاريع المدارة ذاتياً، وعندما انقطع الدعم اخترع العمال عملة خاصة بهم لدفع الأجور وللتداول فيما بينهم؛ لقد أسس نظام ذاتي دقيق، فلقد منع تناول المشروبات الكحولية، كما نظم الدفاع الذاتي على شكل حراسة مسلّحة مستمرة يتناوب فيها جميع العمال، كما ظهر تضامن قوي بين جميع المشاريع المدارة ذاتياً، خامات الحديد والزيوت صارت مشتركة وتتقاسمها فيما بينها بعدالة.

ولكن عندما وصلت التجربة إلى هذا الحد وجدت نفسها أمام خيارين إذ الوقوف مستحيل: إما توسيع الحركة لتشمل قطاعات أخرى وأخرى... الخ أو القتال التراجعي، وللأسف فإن الجناح الإصلاحي اختار الحل الوسط مع أرباب العمل، وبعد ثلاثة أسابيع من احتلال المصانع والإدارة الذاتية اضطر العمال إلى مغادرة المصانع مقابل وعد - لم يوفَ به - بالرقابة العمالية، لقد كان عبثاً صراخ الاشتراكيين اليساريين والفوضويين والتحذير من الخيانة.

الجناح اليساري كان يملك نظرية، وناطقاً، وأداة تعبير، أول عدد من الأسبوعية «النظام الجديد» ظهر في تورينو أول مايو 1919 م.، مديرها كان الاشتراكي اليساري أنطونيو قراماتشي يساعده أستاذ فلسفة في جامعة تورينو، وأفكار فوضوية موقعة باسم مستعار كارلو بيتري ومجموعة نواة فوضوية من تورينو، وفي المصانع، جماعة «التنظيم الجديد» يعتمدون، من بين ما يعتمدون عليه، على مناضلين فوضويين نقابيين من عمال التعدين. بيترو فيريرو، وموريزيو قارينو وهما اشتراكيان فوضويان، وهما اللذان وقّعا معاً على إعلان «النظام الجديد» يتفقان على النظر إلى مجالس المصانع كأدوات تناسب الإدارة الاشتراكية للمصانع ولمجتمع المستقبل.

النظام الجديد يهدف إلى استبدال النقابية القديمة بمجالس المصانع لم يكن مضاداً للنقابات التي يراها السند القوي للبناء العمالي، ولكنه ينتقد على طريقة مالاتيستا عام 1907 م.، فساد الحركة النقابية البيروقراطية والإصلاحية التي صارت جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الرأسمالي، كما أنه ينتقد العجز العضوي

الذي أصاب النقابات وأقعدها عن لعب دورها كأداة الثورة البروليتارية.

وفي المقابل يعزو النظام الجديد كل الفضائل لمجالس المصانع إذ يرى فيها الأداة الموحدة للطبقة العاملة، وأنها وحدها القادرة على الارتفاع بوعي العمال فوق خصوصيات المهنة وربط غير المنظمين إلى المنظمين، ويعهد لنشاط المجالس بتكوين بسيكولوجية المنتج، وإعداد العمال للإدارة الذاتية وبفضلها العامل الأشد تواضعاً أو اعتدالاً يكشف أن الاستيلاء على المصنع هو إمكانية واقعية في متناول يده، وباختصار ينظر إلى المجالس كمثال كنموذج للمجتمع الاشتراكي.

أما الفوضويون الطليان الذين كانوا يتميزون بالواقعية وبأنهم أقل لجوءاً إلى الجُمل البّراقة مما يفعل أنطونيو قراماتشي، فإنهم يسخرون أحياناً من التطرف في مدح مجالس المصانع؛ بالطبع إنهم يقرّون لها ببعض الفضائل، ولكنهم يرفضون الانسياق العاطفي الانفعالي، وإذا كان قراماتشي يندد، ليس بدون وجه حق، بالاتجاه الإصلاحي للنقابات فإن الفوضويين النقابيين يلاحظون أن مجالس المصانع هي أيضاً في فترة ليست ثورية لخطر التحول إلى جهاز تعاون الطبقات، أما من كان منهم مرتبطاً بالنقابية فإنه يجد أنه ليس عادلاً أن النظام الجديد يندد معاً بالنقابية الإصلاحية والنقابية الثورية التي تمارسها نقابتهم أي الاتحاد النقابي الإيطالي.

وبعد كل شيء شعر الفوضويون ببعض الحرج في ما يتعلق بالتفسير المتضارب والمبهم الذي يقدمه النظام الجديد لمجالس المصانع، بالتأكيد تأتي على قلم قراماتشي أحياناً صفة التحرري منسوبة لمجالس المصانع، ولقد قطع علاقته مع انجلوتاسكا السلطوي الذي يدافع عن مفهوم لا ديمقراطي عن ديكتاتورية البروليتاريا، والذي يجعل من مجالس المصانع مجرد أدوات في يد «الحزب الشيوعي» بل أيضاً يندِّد بأفكار قراماتشي باعتبارها أفكاراً برودونية، ولكن قراماتشي لم يكن على علم بالتطورات الحادثة في روسيا لكي يميِّز بين «السوفييت» الحر الذي ظهر في الأيام الأولى للثورة وبين السوفييت المدجَّنة الخاضعة للحكومة البلشفية، كما أن الصيغ التي يستخدمها غامضة، فهو يرى في مجالس المصانع نموذج الدولة البروليتارية، والتي يعلن تجسدها في نظام عالمي

«الأممية الشيوعية»؛ وكان يعتقد أنه بإمكانه التوفيق بين البلشفية واختفاء الدولة وبين تصور ديمقراطي ديكتاتورية البروليتاريا. ولم ينتبه إلى أن الديكتاتورية حين توجد في مجتمع ما لن تكون ديكتاتورية طبقة على طبقة بل هي ديكتاتورية على الجميع؛ الديكتاتورية عملياً لا تفرق بين عامل وبورجوازي، الديكتاتورية ديكتاتورية على كل المجتمع حتى لو كانت تحمل اسم طبقة منه، حالما توجد الديكتاتورية يصبح لها سبب وجودها الخاص، حقاً لقد كان قراماتشي قصير النظر، حتى عندما كان يعتقد التوفيق بين ما لا يمكن التوفيق بينه: البلشفية واختفاء الدولة.

لقد قابل الفوضويون الطليان في البداية السوفييت الروس بحماس بالغ غاب عنه أي حسّ نقدي؛ في 1 يونيو 1919 م. ، جعل أحدهم وهو كاميلو بيرنري عنواناً لمقالته «الديمقراطية الذاتية» والتي فيها يحيي النظام البلشفي على أنه «التجربة الأكثر عملية، وفي أوسع مدى الديمقراطية الحقة، ونقيض اشتراكية الدولة المركزية»، ولكن سنة بعد ذلك وفي مؤتمر الاتحاد الفوضوي الإيطالي تحدث موريز يوقارينو عنها بشكل مختلف، يكشف عن بداية فهم حقيقة السوفييت كما يشير إلى بداية انقشاع سحر البلشفية عن العقول، يقول: «المجالس الشعبية» «السوفييت» كما هي في روسيا، على يد البلاشفة، مختلفة أساساً عن الإدارة الذاتية العمالية كما يفهمها الفوضويون، إنها «أي المجالس الشعبية» قاعدة دولة جديدة لا مناص من أنها مركزية وسلطوية».

وبعد ذلك الفوضويون الطليان، وأصدقاء قراماتشي اتّخذوا طرقاً مختلفة. أصدقاء قراماتشي أكدوا على أن الحزب الاشتراكي كالنقابة هو أداة قد تكيفت مع النظام البورجوازي وأنه بالتالي ليس ضرورياً ولا يوصى بالانتساب إليه، إلا أنه يستثنى من ذلك المجموعة الشيوعية داخل الحزب الاشتراكي الذين شكلوا في ما بعد، بعد انقسام ليفورن، 21 يناير عام 1921 م. ، الحزب الشيوعي الإيطالي المنتسب للأممية الشيوعية.

أما الفوضويون الطليان فقد اضطروا الى التخلي عن بعض أوهامهم وأن يتذكّروا أنه منذ صيف عام 1919 م. ، في رسالة له من لندن، قد حذرهم

مالاتيستا من «حكومة جديدة قد تأسست «في روسيا» فوق الثورة لكي تفرملها، وتخضعها لتحقيق أهداف حزبية. . . أو بالأحرى أهداف قادة الحزب»: إنها الديكتاتورية، يعلن الثوري العجوز صراحة، «بمراسيم عقوباتها، زبانيتها التنفيذيين، وفوق كل شيء قوتها المسلحة، التي قد تفيد في الدفاع عن الثورة ضد أعدائها الخارجيين، ولكنها غداً تستخدم لفرض إرادة القادة على العمال، لإيقاف الثورة ولتجذير المصالح الجديدة وللدفاع عن امتيازات الطبقة الجديدة ضد الجماهير، لينين، تروتسكي ورفاقهما هم ثوريون مخلصون بالتأكيد، ولكنهم جهزوا الأطر الحكومية التي يستخدمها الذين أتوا بعدهم لكي يستفيدوا من الثورة ولاغتيال الثورة، إنهم أول الضحايا لمنهجهم نفسه».

سنتان بعد ذلك، الاتحاد الفوضوي الإيطالي المجتمع في مؤتمر انكون 1921/2/4 م. رفض الإقرار بأن الحكومة الروسية تمثل الثورة بل وندّد بها كالعدو رقم واحد للثورة، فهي المضطهد، المستغل للبروليتاريا، التي باسمها تمارس السلطة؛ أما الكاتب الفوضوي لويجي فايري فإنه يستخلص في السنة نفسها: «الدراسة النقدية للثورة الروسية ذات أهمية قصوى، لأن الثوار في أوروبا الغربية يمكنهم في ضوئها أن ينظّموا أفعالهم لتفادي الأخطاء التي اتضحت في ضوء التجربة الروسية»[7].

(7) د. قيران: **الفوضوية**، مرجع سابق، ص 149-154.

# الفوضويّة والإرهاب

تمهيد:

إن تمجيد الجريمة السياسية لا يقتصر فقط على الحركة الفوضوية، فعندما اتهم أحد زعماء الفوضوية الروس، بعد الهجوم على الإمبراطور غليوم الأول، بأنه يحرّض على قتل الملوك في جريدته «الطليعة» كان سهلاً بالنسبة له أن يدافع عن نفسه بسرد الجرائم السياسية الماضية وأن يذهب إلى أنه في بعض الأحوال هذه الجرائم تمثّل أروع صفحات التاريخ، هكذا بروتوس أحد قاتلي قيصر اعتبره بلوتارك نموذج الروماني الذي كان دافعه الأساسي والوحيد «الفضيلة» وغليوم تل قاتل جيسلر صار بطلاً وطنياً عند السويسريين، شارلوت كورداي صارت أسطورة لأنها وبشجاعة طعنت مارات.

برهان زائف في الحقيقة يقوم على سفسطة، إذ هناك في الواقع فرق بين الجريمة السياسية والجريمة الفوضوية بالمعنى الدقيق للكلمة. الجريمة السياسية التي تردّ على الطغيان هي على الأقل بالنسبة للقائم بها فعل عادل، والذي لا شرعيته الظاهرية يمكن إعذارها إن لم يكن تبريرها، لأن الطغيان يجعل من المستحيل اللجوء إلى العدالة المعتادة، مضحياً بحياته دون أن يطمح في جني أي امتياز شخصي أو تحقيق مصلحة شخصية فإن «القاتل» البطل اللامصلحي يجعل نفسه فداء للانتقام لكل المظلومين والمضطهدين، بالقضاء على الطاغية الذي قسوته وظلمه يُناقضان السعادة والحرية عموماً.

إلا أن الجريمة الفوضوية أمر مختلف، لا تهتم إلا قليلاً بما إذا كان الضحية مذنباً أم لا حتى في رأي القاتل وحده، ربما يمكن أن نقول إن الجريمة الفوضوية كاملة بقدر ما تكون الضحية بريئة، ما يهمّ الفوضوي فوق كل شيء هو إثارة الخيال الجماهيري بالإرهاب ولهذا كلما كان الوضع الاجتماعي للضحية راقياً كلما تحقق الهدف المطلوب؛ على كل حال يعتقد الإرهابيون الفوضويون أنه لكي يمكن اختراق وتحطيم البناء الاجتماعي القائم فإنه يجب توجيه الضربة إلى الرأس، وهذا الإرهاب يعكس في الواقع من ناحية عدم ثقة في حركة الجماهير ولا يضعون آمالهم عليها، ومن ناحية أخرى العزلة التي وجدت الحركة الفوضوية نفسها فيها، والفوضويون الإرهابيون يعتقدون أن الفرد هو الذي يدفع عجلة التاريخ، ويأملون أنه بفضل أعمال تمرد دعائية سوف يجذبون الجماهير من سلبيتها، وأكثر من ذكر، فإنهم بواسطة أعمالهم ذات السمة البغيضة يأملون انطلاق العنان للانفعالات السيئة والبربرية الكامنة في الجماهير حتى ينشأ مناخ ثوري، يتماشى مع مخططاتهم. «الكَلام ـ يقول نيتشايف أحد كبار الإرهابيين ـ ليس له معنى بالنسبة للثوري إلا إذا تبعه الفعل، يتوجب علينا أن نقتحم حياة الشعب بواسطة سلسلة من الجرائم اليائسة، التي لا معنى لها، حتى نعطيه الثقة في قوته، ونوعِّيه ونوحِّده، وأن نقوده إلى النصر».

أداة عمياء للثورة، الإرهابيون الفوضويون يختارون ضحاياهم بالتخصيص بقدر الفائدة الدعائية التي يجلبها اغتيالهم؛ كل معيار أخلاقي أو حتى إنساني ليس له أدنى اعتبار في ما يسميه الفوضويون «الدعاية بالجريمة»، هذه الدعاية التي تتمثل في أفعال يصفها القائمون بها أنفسهم بأنها غير ذات معنى، يبدو أنه لم يحدث في يوم من الأيام أن احتقار الحياة الإنسانية قد وصل إلى هذا الحد؛ ولقد أدى هذا إلى نتيجة مخالفة تماماً لما يتوقعه الإرهابيون الفوضويون. ابتعاد الجماهير، انحيازها للنظام، دفعها إلى هذا دوي القنابل وصوت المتفجرات ورؤية الدم يسفك، وبالتالي عزلة الفوضوية الإرهابية هذه العزلة التي تؤدي إلى المزيد من التطرف والمزيد من القنابل والمتفجرات والمزيد من الضحايا.

**النيتشا فستينا:**

النزعة الإرهابية الفوضوية غريبة عن الفوضوية، دخيلة على أفكارها وحتى إن كانت الفوضوية أحياناً تحرض على العنف لكنه العنف الجماهيري عنف الثورة، وليس عنف الجريمة، بالعكس كما لاحظنا الجريمة الإرهابية أضرت بالفوضوية أكثر مما نفعتها، لقد جاءت النزعة الإرهابية أو الجريمة الفوضوية إلى الفوضوية من العدمية الروسية، إن الإرهاب الروسي هو الذي في الواقع اختتم باب سلسلة الجرائم الدعائية بإطلاق النار على ألكسندر الثاني عام 1865 م. ولكن في سيرج نيتشاييف وجدت الفوضوية عبقرية شريرة جرّتها إلى طريق العنف والإرهاب.

نيتشاييف شاب، طالب روسي، يقوده تعصّب أعمى ونزعة دموية. ذهب عام 1869 م. إلى سويسرا حيث قابل باكونين هناك للحصول منه على تكليف له بتمثيل الحركة الفوضويّة، وبعد أن توصل إلى إقناع الثوري الفوضوي العجوز بمفهومه الإرهابي للفوضوية، عاد إلى روسيا بعد هذا اللقاء ببضعة أشهر ونظّم في موسكو وفي سان بطرسبورغ مجموعيتن من الطلاب المتطرفين وقد ساعده في مهمته هذه ذلك المناخ الذي تسوده الاضطرابات والتذمر والقهر الناتج عن السلطة القيصرية، التي لا توفر للمعارضين أي قدر من الأمن أو العدالة ممّا يجبر هؤلاء على التآمر والتخريب، هذا المناخ يمكن أن نكوّن عنه فكرة صحيحة من خلال قصته دوستوفسكي أو المجانين، هذه الحقبة دخلت التاريخ تحت اسم نيتشافستينا، ما هي قواعد السلوك التي يفرضها نيتشاييف على أتباعه؟ إذا حكمنا من خلال «الإنجيل الثوري» الذي ضبط في حوزته عند القبض عليه والذي يبدو الآن مؤكداً أن باكونين نفسه قد كتبه(*)[1] فإن قواعد السلوك تستلهم لا أخلاقية مرعبة، نيتشاييف يحرض أتباعه في «النضال» على الحط من قدر رجال السلطة بكل الطرق حتى الطرق الأشد استهجاناً وأن يتقبّلوا فكرة السرقة والسطو التي وحدها تتيح لهم الوسائل المادية الضرورية لتعميق «النضال» واقتراف الاغتيالات عند الضرورة، وأن يتعاونوا مع

(1) انظر: جان باري: **الفوضوية اليوم**، Spartacus، باريس، 1971.

العصابات العائشة خارج القانون، والذين لم يؤثر فيهم فسادها ولهذا فهم فـوق «القوانين».

ولم يتردد نيتشاييف أن يقتل بيده طالباً واسمه إيفانوف والذي اشتبه فيه متعاوناً مـع البوليس، واضـطر بعدهـا إلى الهجرة إلى سـويسرا ولكنه استمـر في تـطبيق مبادئه عن السرقة والفساد حتى على رفاقـه أنفسهم، وقد تم تسليمـه للحكومـة الـروسيـة عـام 1872 م. ، ومـات بعـد ذلـك بعشر سنـوات في سجن سـان بطرسبورغ، غير أن أفكاره عاشت بعده، ولقـد ظل مستقبـل الفوضـوية مثقـلاً بـالإثارة الصـادرة عن نموذج منـظر الإرهاب الـذي يمارس تـأثيـراً عـلى نفـوس «المناضلين».

**الدعاية بالجريمة:**

عـام 1887 م. أعلـن نيتشه الفيلسـوف ذو القدرات الخـارقـة عـلى التنبّؤ في كتابه «إرادة القوة» قائلاً «ما أحكيه هو تاريخ قرنين سيأتيان، أحكي مـا سيأتي، ما لا يمكن إلّا أن يأتي. . شيوع العدمية».

هذه العدمية التي توقع لها نيتشه مصيراً استثنائياً منذ عشر سنوات والأوسـاط الفـوضويـة تسمم بها العقـول؛ ففي مؤتمـر سـان أمـبر عـام 1877 م. ، بـدأت العدمية تتغلغل في العالم الغربي، مقتنعة بأنه لا الـدعايـة الشفويـة ولا المكتوبـة للفكر الفوضوي بقادرة عـلى استقطاب الجـماهير، فـإن الفيدراليـة الجوراسيـة لم تتردّد في الطلب من أعضائها ممارسة الدعاية بالوقائع، بالجريمة.

الريح بدأت، والعاصفة لن تتأخر في الانطلاق، وابتداء من السنوات التالية كـل الرؤوس الأوروبيـة المتوجـة صارت مهـددة، في ألمـانيـا هـوديـل والـطبيب نوبيلينق تعرّضا لحياة الإمبراطور، العامل الإسباني اوليفامو نكازي حاول اغتيال ملك إسبانيا، الطباخ باسامانت رفع يده على ملك إيطاليا، وبدلاً من أي تنديد بهذه الجرائم فإن الفوضـويين يعلنـون عاليـاً مسئوليتهم. ولسنـوات طوال ظلت أوروبا تعيش على انفجارات قنابل الفوضـويين، الـدعايـة بالجـريمة بـدأت شيئاً فشيئاً تلتصق بالفَوضوية ـ نظرياً وعملياً ـ وانتهت بأن استهلكتها.

## الإرهاب الفوضوي والعصر الذهبي:

ظاهرة اجتماعية مثيرة للدهشة تسم ما اصطلح على تسميته العصر الـذهبي، لقد كان الإعجاب بالفوضويين أكثر من خشيتهم كيف يمكن لهذا التعاطف الحاد أن يـولد في نفس اللحـظة التي فيها الفـوضويـة تتجرد من كـل سمة إيجـابيـة، وتنزلق نحو الاستخدام الأعمى للعنف. هل نرجع مسئولية ذلـك إلى انحطاط المعاصرين الراجع إلى سهولـة العصر، والذي تتـطلب مناهضتـه بضـع جـرائم صارخة، أو أيضاً خيبة أمل نخبة تعتقد أنها تجد علاجاً في الصراع الذي تديـره بعض الشخصيات القوية والشجاعة لكي تواجه المجتمع بـ لا فعلية بدلاً من لا مبدئية؟ أو أننا يجب أن نتهم ببساطة رومانطيقية التمرد التي تكمن في كل واحـد منا، هذه الرومانطيقية التي ولَّـدت في خيال شيلر الشـاب شخصية كـارل مور، نمـوذج كل المتمـردين والتي أدت في أيامنـا هذه بـرجل العصـابـات الشيشليـاني جوليانو إلى أن يصير بطلاً؟.

ولكن إذا تمعّنـا أكثر يبـدو لنا أنـه ما أدّى إلى نجـاح الفوضـوية في الأوسـاط المثقفة هو «مجانية» أفعالهم لفكاديو، لأندري جيد، الذي قذف من القطار وهـو يسير عجوزاً مسالماً لمجرد الرغبة في إثبات حريته، كان له سـابقون في فـوضويـة نهاية القرن، الذين يقذفـون بقنابلهم بمحض الصـدفة، يبـدو أنهم يبرهنـون في عيون معاصريهم على حرية الاختيار وسيادة الفرد.

وضعية مريحة جداً وليست خـطرة، تلك هي وضعية المثقفـين المتعاطفـين مع الفوضوية الإرهابية، إنهم يدركـون أن هذه الأعـمال الفرديـة لن تغير المجتمـع، فهي ليست إلا «صفعة خفيفة للمجتمع»، عتاباً للمجتمع، وبالنظر إلى المسـافة التي تفصلنا ـ أكثر من نصف قرن ـ فإن الفوضوية الإرهابية تبدو على أنها ترفيـه عن المجتمـع في تلك الحقبة، ذلـك المجتمع الـذي يدرك أنـه محصّن ضـد كـل عوامل التفكك يرغب بعض الأحيان في أن يمتحن استقراره ورسوخه.

مجتمع واثق من نفسه ذلك الذي يتلذّذ بمغامرات الشـاعر الفـوضوي لـوران تيلهار والذي، متحمس لفلسفة شيتيرنر أعلن في بيت شعر دنيء جـداً «الفريـد وخواصه يكفي لتمضية صيفي» وعندمـا في لحظة حـدوث جريمـة فوضـوية فـإن

الشـاعر الفنـان أعلن «ماذا تهم الضحيـة إذا كان العمـل رائعاً. مـاذا يهم موت أمواج البشرية إذا كان بهذا تتأكد الفردية».

ولقد أرادت الصدفة بعد زمن قليـل أن يكون الشـاعر نفسـه من ضمن هذه الأمواج البشرية، لقد كان في صحبة طيبة يتعشّى في مـطعم «فويـو» وهو المكـان الذي كان يتردّد عليه الباريسيون عندما أصـابته قنبلة أحـد الفوضـويين، وبعـد عذاب طويل استمر ست سنوات انتهى الأمر بأن نزعت عينه اليمنى حيث بقي فيها بعض مسحوق القنبلة.

إن ما أشرنا إليه يدل على تغلغل الفكر الفوضوي في عقول المثقفـين في تلك الحقبة، وقد حدث انسجام بين الفوضـوية والـرمزيـة، فيلي قـريفين أسس مجلة الحوار السياسي الأدبي، هذه المجلة ساهمت في انتصار المدرسة الرمـزية في نفس الوقت الذي كان فيه ينشر شعارات الفوضوية؛ ستيورات ميريل، شاعـر رمزي آخر من أصل أمريكي اعتقد أن المجتمـع الحديث يشبـه قصيدة سيئـة، ويضع لنفسه هدفاً مزدوجاً: إنقاذ الشعر بواسـطة النظريـة الرمـزية والمجتمـع بواسـطة الفوضوية.

أما بالنسبة لجان ريشبان الذي صار بعد ذلـك أكاديميـاً فإنـه يمتدح في أغنيـة رائعة «الشعر العنيف لهؤلاء المغامرين، ذوي الجـرأة، هؤلاء الأطفال المتمـردين والذين كان المجتمع بالنسبة لهم دائماً كامرأة الأب عديم الحنان، ولم يجدوا حليباً في ثدي المرضعة الرديئة ولذلك يعضّون اللحم لكي يهدئوا جوعهم».

ولا بأس أن نسرد هنا بعض النماذج عن الدعـاية بـالجريمـة التي وقعت خلال 1892-1894 م.

**قضية رافاكول:**

هذه القضية تذكرنا بالمأساة الملهاة حتى إننا نعتـبرها كـذلك لمـا اشتملت عليه من فترات عنف، وانعكاسات غير متوقعة وبذلك الخليط من الذعر والضحك، وقد جرت هذه القضية في عدة فصول بعضها أكثر هيستيرية من البعض الآخر.

الفصل الأول: ارتكب رافاكول جريمتي قتـل في ضواحي سـانتيتيان، هـاتين

الجريمتين، ارتكبهما باسم الإلحاد لأن الضحيتين كـانتا من رجـال الدين إلا أنهما في الوقت نفسه كانت معهما سبيكة من الذهب لم ينسَ رافاكول حملها معه؛ وهو لم يحترم الموتى كما لم يحترم الحيـاة، لقد كـان ينتهك حـرمة المقـابر ويستـولي على الجواهر المدفونة مع الموتى، وقد قبض عليه البوليس في سانتيتيان ولكنه تمكّن من الهرب.

الفصل الثاني: ظهر رافاكـول في باريس لبعض الـوقت ينشر الذعـر والمدينـة تعيش على أعصابهـا، لقد كـان يزرع القنـابل أمـام أعتاب شقق القضـاة الذين كانت لهم علاقة بقضايا تمسّ الفوضويين.

الفصل الثالث: عندما كان رافاكول يتناول غداء تعرّف عليـه أحد العـاملين بـالمطعم بفضـل الـوصف الـذي نشره البـوليس عنـه في الصحف، وبلَّغ عنـه البوليس، وقد قبض عليه وهو يغادر المطعم، ولكن الفوضويين انتقموا له، لقد دمروا المطعم حيث جـرح أخ المُبلغ حتى الموت وكـذلك أحـد زبائن المـطعم أما المُبلغ فقد نجا.

الفصل الرابع: قدم رافاكول إلى المحكمة، محكمة الجنايات في باريس، وفي الوقت نفسه في مونتبريزون، حكم عليه بالإعدام فتقدم إلى المقصلة وهو يغني.

عقب الإعدام جاءت الشهرة والمجد، رافاكول القاتل صار قديساً ينظر إليـه على أنه شهيد، والذي ضحى بحيـاته من أجـل الصالـح العام؛ اليـزي ديكلو العالم يمتدح شجاعة وعظمة وكرم «فارس الزمن الحديث» وقـد قام بجمـع المال لأطفال أحد شركائه وقد كان من بين المتبرعـين أسماء ذات مكـانة مثـل لوسيـان ديكاف، أوستاف ميربو، ميشل زيفاكو، هنري دورينـير، كاميـل بسارو، سـان بـول رو، حقاً إنـه لأمر عجيب مهـما كانت السـمات الشريـرة التي اتسمت بهـا الفوضوية الإرهابية فإن نخبة البلاد تحتفظ عنها بفكرة طيبة.

**قضية فيلان:**

9 ديسمبر عام 1893 م. هـزّ انفجار عنيف قاعة قصر بوربون وعندما انقشع دخان القنبلة كان هناك ثمانون جريحاً، هذا العـدد الكبير بسبب أن القنبلة التي

كانت تسمّى آنذاك «شربة المسامير» تحتوي على عدد كبير من المسامير التي توزّعت في كل القاعة، إلا أن رئيس الجلسة ـ شارل دوبوي ـ بهدوء أعصاب أعلن استمرارية الجلسة في أسوأ اللحظات، وبفضل إغلاق جميع المنافذ تمكّن البوليس من القبض على المجرم، إنه أحد الضائعين وهو أوقست فيلان الذي جرب في حياته كل المهن وقد كان على اتصال بالأوساط الفوضوية، وقد حكم عليه بالإعدام رغم أن القنبلة لم تودِ بحياة أحد ولكن قبره صار مزاراً لكثيرين يأتون ليضعوا عليه رمز الشهداء.

**اغتيال سادي كارنو:**

لقد وصل الإرهاب الفوضوي الذروة باغتيال رئيس جمهورية فرنسا، لقد كان ذلك في ليون حيث كان سادي كارنو قد وصل ليفتتح معرضاً صناعياً تجارياً، لقد تمكّن شاب فوضوي إيطالي الجنسية من الوصول إليه، وطعنه صارخاً «تحيا الثورة» هذه المرة لم يعد التسامح ممكناً، وقد اتخذت إجراءات شديدة.

**قوانين قمعية:**

أول قانون موجه لقمع الإرهاب الفوضوي صدّق عليه غداة عملية فيلان 12 ديسمبر عام 1893 م. ، ولكن الموت المأساوي لسادي كارنو رئيس الجمهورية الفرنسية دفع الحكومة إلى إعداد قانون ثان «يهدف إلى قمع أعمال الفوضوية» وهو القانون الذي صدِّق عليه في 26 يوليو عام 1894 م.

لقد كانت الحكومة مقتنعة بأن الإرهاب له مصادره الرئيسية في التحريض على القتل الذي تمارسه الصحافة الفوضوية العديدة آنذاك، أهمها «الأزمنة الجديدة» وهي أسبوعية جان قراف، التحرري والتربية التحررية، المتمرد، الأب بينار لإميل بوجيت، ولهذا قررت تشديد الإجراءات في ما يتعلق بما تسميه قمع انحراف الصحافة. ولكن الاشتراكيين أدركوا أنه من الممكن أن يُستغل هذا ضد صحافة المعارضة عموماً وليس ضد الصحافة الفوضوية فقط، ولهذا قاموا بحملة عنيفة ضد هذه القوانين التي وصفوها بأنها «شريرة».

إن خطب جان جوريس وميلراند في المجلس كانت شهيرة، الأول يشرح، إن لم يبرر، ازدهار الفوضوية بسبب العدد المتزايد من الفضائح السياسية والمالية: مثلاً قضية ويلسون وهو صهر رئيس الجمهورية الذي كان يستغل هذا في تهريب الأوسمة، فضيحة السكك الحديدية في الجنوب، وخصوصاً قضية الاحتيال الكبرى في شركة باناما؛ إن قدرات جوريس الخطابية نادراً ما وجدت فرصتها وهو يقول: «اليوم الذي فيه نفس السفينة تحمل نحو أرض اللاعودة السياسي الفاسد والفوضوي القاتل فإنهما يستطيعان التفاهم هناك، إنهما يظهران لبعضهما على أنهما مكملان لبعضهما باعتبارهما يمثلان النظام الاجتماعي نفسه».

أما ميلراند فقد انطلق من النقطة نفسها، إلا أنه يلحّ خصوصاً على فوائد حرية الصحافة، حرية يراها ضرورية لإظهار العيوب المتراكمة على المجتمع: «حرية الصحافة ـ أعلن ميلراند ـ هي التي في كُتيِّبه الخالد الإسكافي العجوز كاميل دي مولان قد أسماها منذ مئة وخمسين سنة «إرهاب المحتالين»، ولكن هذا التخوف لا مبرر له، ذلك لأن هذه القوانين لم تطبّق إلّا نادراً حتى في مناهضة الدعاية ضد الحرية.

ولكن هذه القوانين كانت لها نتائج كبيرة، الدعاية بالجريمة اختفت سريعاً باستثناء قضية «الثلاثين» حيث طبقاً لهذه القوانين وجد رؤساء الفوضوية أنفسهم مع مجرمي الحق العام، ولكن المحكمة قامت بالتمييز الضروري ولم تحكم إلّا على الأخيرين، باستثناء هذه القضية لم تكن هناك حاجة لتطبيق هذه القوانين.

وبكل وضوح فإن الإرهابيين قد تجاوزوا، في دوامة الإرهاب الأهداف التي وضعوها لأنفسهم، وبدلاً من استنهاض الجماهير فإنهم قد انتهوا بأن أبعدوها عنهم، ولكن الفوضوية لم تختفِ بل تطهّرت وتحولت إلى مرحلة ثالثة، مرحلة النقابية الثورية.

أما بالنسبة «للعصابة المأساوية» التي أثارت أعمالها الرعب في السنوات 1911-1913 م.، فإنها تتعلق بالجريمة بالمعنى العام. والفوضوية التي يعلن هؤلاء

انتهاءهم لها ليست إلا عذراً يخفي بصعوبة نشاطهم الإجرامي البعيد عن أي اهتمام إيديولوجي.

**الإرهاب الفوضوي الدولي:**

الدعاية بالجريمة التي قامت في جبال الجودا البرناوية ـ نسبة إلى بيرن ـ قد أدّت إلى مضار ليس فقط في فرنسا ولكن في كل بلدان أوروبا وحتى في الولايات المتحدة؛ ففي عام 1898 م. ، عرف العالم باندهاش اغتيال الإمبراطورة إليزابيث، إمبراطورة النمسا، على يد الفوضوي لوتشيزي في جنيف، 1882 م. ، ظهرت عصابة باسم اليد السوداء في الأندلس زرعت الذعر؛ وأما برشلونة فقد كانت مسرحاً لعدة عمليات فوضوية خلال الأعوام 1893-94-96؛ وفي 8 أغسطس 1897 م. ، رئيس الوزراء الإسباني كانوفازديل كاستيلو اغتيل بدوره، وفي إيطاليا الفوضوي برستشي اغتال الملك هومبيرت في 20 يوليو عام 1900 م. ، ومع وصول الزعيم الفوضوي الألماني جوهان موست إلى الولايات المتحدة فإن موجة الإرهاب الفوضوي قد عبرت معه المحيط، وعلى أثر الإضراب الدامي تمّ إعدام بعض الفوضويين في شيكاغو عام 1887 م. ، وأخيراً، في 6 سبتمبر عام 1901 م. ، رئيس الولايات المتحدة سقط بدوره قتيلاً على يد الفوضويين.

لقد استغرقت الحركة الاشتراكية وقتاً طويلاً حتى تمكّنت من تطويع الإرادة الثورية الفوضوية والتحكم فيها(*)(2).

---

(*) (2) هـ. أرفون: الفوضوية، مرجع سابق، ص 104-115.

# كلمة ختامية

إذا كان للفوضوية حظّ في الوجود فإن عليها أن تطهّر نفسها مما علق بها من آثار الإرهاب الذي مارسه بعض الإرهابيين الفوضويين، والذي ربما دفعت إليه دفعاً حتى يمكن إيجاد المبرر لضربها، إذ على المستوى النظري مما تذهب إليه الفوضوية صعب الدحض، خاصة من قبل إيديولوجيات سواء سلطوية تقليدية أم سلطوية اشتراكية قد توصف بالطوباوية، بالسذاجة، بالتفاؤل المفرط، ولكن لا سبيل إلى اثبات عكس مقولتها «حكم الإنسان لإنسان كاستغلال إنسان لإنسان: طغيان». لقد أدرك أعداؤها أنه ليس على هذه الأرضية يمكن أن تواجه الفوضوية وأن تدمر، ولقد كان خطأ الفوضوية الفادح أنها تركت لعدوّها اختيار أرض المعركة بعد أن عزلها عن الجماهير: أرضية الإرهاب؛ إن لسان حال السلطويين لا شك يقول مبرراً ضرب الفوضوية: نحن لا نحارب الفوضوية لأنها ضد الدولة، وإنما نحن نحارب الفوضوية لأنها إرهابية قاتلة مدمرة.

لقد كان خطأ فادحاً انسياقها إلى الإرهاب، وخطأ فادحاً اعتقاد بعض قادتها المتأخرين أن أسلوب الدعاية بالقلم وباللسان غير مفيد، وأن المفيد هو الدعاية «بالجريمة». لقد أدرك بعض هؤلاء القادة وإن كان ذلك متأخراً بعض الشيء أن الدولة أقوى من أن تدمّرها بضعة كيلوات من المتفجرات، وليس هذا فقط بل أيضاً، كما رأينا خلال هذه الدراسة، أن هدف الفوضوية ليس قلب الدولة

بمعناها السياسي، لو كان هذا لربما سلمنا بأن الإرهاب تكون له بعض الفاعلية، ولكن الهدف هو تدمير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهذا النظام لن يدمّر في الواقع، حتى لو استعملنا ملايين الأطنان من الديناميت، ما لم يدمّر في العقول أولاً. بالعكس الإرهاب يطيل في عمر هذا النظام من حيث أنه يعطيه المبرر لتصفية أعدائه ومن حيث إن الجماهير قد تفضل النظام «الفاسد» على الإرهاب المدمّر، إذ كيف يمكن إقناع الجماهير بالتصوّر الفوضوي لمجتمع جديد عن طريق قنابل لا تفرِّق بين من تصيب؛ إن صورة المجتمع الفوضوي الحر، المدار ذاتياً، القائم على أساس اقتصادي من تشاركيات حرة، يتطلب قبل كل شيء حصول قناعة جماهيرية، إذ لا شك في أن الاقتناع الذاتي هو العامل الأساسي في بناء هذا المجتمع، وعليه فإن الدعاية بالكلمة، بالقلم، بالحوار، هي الوسيلة المنسجمة مع هذه الغاية. إن الالتزام الذاتي، والأخلاقي هو الذي يجعل لا لزوم للشرطي، وللقاضي وللسجون، والاستخبارات. باختصار لا لزوم للدولة.

ألم يذهب برودون إلى أن النظام ضروري للحياة، وأن المشكلة ليست وجود أو لا وجود نظام في الحياة الاجتماعية، ولكن الإنسانية أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن تنظّم نفسها وبالتالي لا حاجة لوسائل الردع والقمع، وأن تنظم نفسها يعني أن العلاقات الإنسانية تصير مؤسسة على الأخلاق وليس على القانون؛ إن القانون يعني إفلاساً أخلاقياً، فقدان الثقة الذي يترجم بسن قوانين، وبمنفذين لهذه القوانين، وشرطة. باختصار القانون «أخلاق إجبارية» وفي هذه الحالة لا مناص من البيروقراطية، لا مناص من الديكتاتورية، وإذا ما علت أصوات القنابل والمتفجرات على صوت الحوار، والكلمة، فإن للدولة قنابل أشد فتكاً، وعنفاً أعتى من العنف الفوضوي، ما كان على الفوضوية أن تترك نفسها تنزلق إلى ميدان لا تستطيع فيه منازلة «النظام السلطوي».

كذلك عليها أن تكذب ما شاع عنها نظرياً وعملياً من أنها نظرية تجاوزها التطور التاريخي ترتبط بنمط من الحياة الاجتماعية لا وجود له؛ جواكان موران رأى عام 1924 م. أن الفوضوية لا تستطيع الوجود إلا في بعض البلاد المتخلِّفة

بين جماهير شعبية يتمسّكون بها لأنهم يفتقدون التربية الاشتراكية ولأنهم تحت سيطرة دوافعهم الطبيعية لكي يخلص بعد ذلك إلى ربط الفوضوية بالتخلّف والجهل ويعتقد «أن الفوضوي الذي يتمكّن من النظر بوضوح، وأن يعلو ويتعلّم ينقطع آلياً عن كونه فوضوياً»، وهو هنا يرتكب حماقة ليست غريبة من اشتراكي سلطوي. إنه ببساطة يخلط بين الفوضوية واللاتنظيم، أما مؤرخ الفوضوية في فرنسا جان مايترون فقد تخيَّل أن الفوضوية ماتت مع القرن التاسع عشر لأن عصرنا ـ كما يعتقد ـ عصر الخطط، عصر النظام، وحديثاً البريطاني ج. فودوك رأى أن الفوضويين مثاليون يسبحون ضد التيار السائد في التاريخ، يتغذّون على مستقبل وهمي مع تمسكهم بماضٍ في طريقه للموت، ماضٍ يحتضر، وإنجليزي آخر يذهب إلى أن الفوضويين لاواقعيين لأن تصورهم على النقيض من تطور الصناعة والإنتاج والاستهلاك وأنهم يقومون على رؤى رومانسية رجعية عن مجتمع مثالي ينتمي للماضي مكون من حرفيين وفلاحين، وعلى رفض كامل لواقع القرن العشرين وللتنظيم الاقتصادي، ولكن هذه الصورة عن الفوضوية ليست صحيحة، الفوضوية البنّاءة تقوم على التنظيم، الضبط الذاتي، الانضواء، وعلى مركزية لا جبرية، ولكن فيدرالية تعتمد على الصناعة الحديثة والفنون الحديثة.

وإذا كان هناك من عيب أساسي يمكن أن نشير إليه في الفوضوية فهو اهتمامها المنصبّ فقط على المسألة الاقتصادية، كذلك ما اقترحته من تنظيمات يتعلق بالدرجة الأولى بالجانب الاقتصادي، لقد اعتقد برودون أن على العمال أن يستولوا على الاقتصاد ـ المصانع المشاريع.... الخ، وألّا ينشغلوا بالسياسة. ومنذ ذلك الحين صار تقليداً في الفوضوية التركيز على الانعتاق الاقتصادي معتقدة أنه إذا تمّ استيلاء العمال على وسائل الإنتاج ـ مصانع وأرض ـ لن يبقى للدولة ما تصنعه وتتوارى خجلاً تاركة العمال أحراراً، وبالتالي لا لزوم للسياسة. وهكذا رأينا خلال الثورة الروسية أن اهتمام الفوضوية كان يتركز في المصانع والمشاريع الاقتصادية صناعية وزراعية تاركين الصراع على السلطة الذي كان على أشده بين الأحزاب الأخرى. كانت الفوضوية تعتقد أن سيطرة

المتجين على الإنتاج سوف يسحب البساط من تحت أقدام السلطة، وعندما يحسم الصراع بين الذئاب، تفرغ الذئب الفائز للفوضوية.

وهذا أيضاً ما حدث خلال الثورة الإسبانية، لم يكن هدف الفوضوية أبداً الاستيلاء على السلطة السياسية، ولقد برهن التاريخ على خطأ هذا التوجّه؛ صحيح أن السلطة ليست ولا يجب أن تكون هدف الثورة الحقّة ولكن السلطة هي أول عدوّ يجب قهره، إن لم نهتم بالسياسة فإن السياسة تهتمّ بنا، والمجتمع الذي ليس فيه للسياسة مكان ليس وليد لحظة، بل وليد معاناة ونضال، إن احتقار الفوضويين للسياسة جعلهم دائماً «يخرجون القسطل من النار لكي يتلذّذ به الآخرون»، ونتيجة لهذا الاحتقار لا نجد في النظرية الفوضوية تصوراً محدداً لكيفية التنظيم السياسي في المجتمع الفوضوي وإن كنّا نجد سيلاً من تصورات التنظيم الاقتصادي.

رغم كل هذا اضطر جواكان موران إلى الاعتراف عام 1924 م. أنه خلال التاريخ الماضي ثبت أن ضعف الفوضوية يتلوه عودتها بقوة.. ربما سوف يحكم التاريخ على هذه النبوءة من عدو لدود للفوضوية، وهذا الحكم لم يتأخر طويلاً.

منذ حوالى نصف قرن والفوضوية تغوص في ظلمات التاريخ، بعض الأعمال الأدبية والفلسفية التي تستوحي الفوضوية تبدو وكأنها آخر الأوراق الخضراء في جذر ميت، ولكن ها هو الاحتجاج والرفض يتفجّران بين الشباب الجامعي ويبعثان معهما الفوضوية من سباتها، الحركة الطلابية التي ولدت في بيركلي عام 1924 م، وترعرعت في برلين بعد ذلك بسنتين، ووصلت ذروتها في مايو عام 1968 م، عندما رفرف العلم الأسود في باريس على متاريس المحتجّين، كما رفرف فوق رؤوس مظاهرة شارليتي العظيمة يوم 27 مايو، وغطّت الشعارات الفوضوية جدران الشوارع والمدن الجامعية، إن أيام مايو، أو ما عرف بعد ذلك «بالثورة الطلابية رغم أنها لم تقتصر على الطلاب فقط» قد أذاعت من جديد مبدأين فوضويين بحق وهما التلقائية الثورية أو العفوية الثورية والتي هي في غنى عن كل جهاز حزبي وإن لم تكن تضاده، والديمقراطية المباشرة من القاعدة إلى القمة الرافضة لكل تمثيل أو نيابة؛ لقد أوقعت ثورة مايو عام 1968 م. جميع

الأحزاب بدون استثناء وجميع القيـادات حتى التقدميـة في حرج شـديد وارتبـاك عظيم، لقد فاجأتهم الجماهير بالثورة مثلما فاجأت الثورة الروسية جميع الأحـزاب بدون استثناء، وأفقدت ثورة مايو الأحزاب التقدمية مصداقيتهـا وجعلتها تـظهر على حقيقتها شريكة النظام حتى وإن كـانت تدّعي معـارضته، لقـد طبق شباب مايو المبدأ الفوضوي عن الديمقراطية المباشرة في ما يعـرف بالجمعيـة العامـة التي فيها تتخذ القرارات في ما يجب على هؤلاء الشباب القيام به، وفيها تتم مناقشـة مقترحات الحكومة، لقد كانت ثورة مايو رفضاً لكـل أنواع السلطة، ومنـذ ذلك التاريخ أخذت الفوضوية تشهد انتعاشاً، لقد زاد عدد الدراسات عنها، كما زاد عدد المهتمين بها، وعرفت شعاراتها من جديد الطريق إلى الإعلام كما أعيد طبع أهم مؤلفات كبار مفكريها، لقـد اعتقدت الاشـتراكية السلطويـة أنها قد غسلت يديها من خصمها العنيد، ولم تكد ترفع رأسها لتتنفس الصعداء حتى وجدتـه في مواجهتها من جديد.

على كل حال يمكننا أن نقول إن الفوضوية ترجع إلى مطلب أساسي ناتج عن الانقسام بين الدولة والمجتمع المترتب على الثورة الفرنسية، فهي تـرفض الإرادة الفردية المستقلة، وانطلاقاً من هـذا التحديـد يمكننا أن نقـول ما قـد اختفى من الفوضوية نهائياً وما لا يزال حياً.

إلا أن الأمر يختلف في ما يتعلق بـالمطلب الأخـلاقي المحض للفوضـوية. إن التأكيد على القيمة الأصيلة للأنا، وامتداح قوة الحسم والفصـل التي تتيح لكـل منّا أن يؤكد سيادته في كل لحظة، هذه الحقائق التي تجعل الفوضوية عـلى اتصال مباشر بالعالم الحديث المهدد أكثر فـأكثر بـالانهيار العـام، هل من المبـالغ فيـه أن نقول إنها تشير في بعض النقاط إلى طريق المستقبل؟.

لقـد عارضت الفـوضويـة البيروقـراطية المـركزيـة التي تقود إلى التـوتاليتـارية بالفيدرالية التي توزع المسئولية على الجميع، وعارضت التكنوقراطية الـلاإنسانيـة التي أصبحت ممكنة بواسطة التقدم العلمي بـالإدارة الذاتيـة التي تضمن كرامـة الجميع، اللامركزية، التشاركية، وهي موضوعات السـاعة مـع أنها أحيانـاً أدنى

من الرؤية الفـوضويـة عن تنظيم سيـاسي واجتماعي يهتم بـالإنسان فقط إلا أنها تكاد تكون صدى لما سبق أن أعلن منذ قرن.

مهما كان الأمر فإن نداء الفوضويين، ربما بسبب تطرفه نفسه، يمارس تـأثير أساسياً، في حقبـة حيث كون سرعـة الأحداث تجـبر الفكر عـلى أن يضع نفسـه مـوضع سؤال بـاستمرار، وأن يجـدد نفسـه بـاستمـرار، وأن يغـوص في ينبـوع الشبـاب؛ إن المفكرين الفـوضـويـين المتحلين بحس غـامض عن الإنسـان، لم يتوقفوا عن دراسـة القيم السائـدة من كل الـوجوه، والـذين في مجال الفكـر قد ذهبوا إلى أقصى الحدود لا يخشون «لا سيد ولا إله»(*) يمثلون لا خطر يثير موقف رفض أو دفـاع بل دعـوة لوضـع حد لـلانسداد الحـادث في المجتمع وفي العـالم والـذي يتفق الجميع عـلى نتائجـه الضارة، إن هـذا الانسداد يتمثـل في الجمود الحاصل عند نقطة الدولة المركزية، الاشتراكيـة السلطوية، وكـأن الإنسان ولـد على هذه الأرض منذ آلاف السنين وقاسى وناضل ليركع أمام هذا الجبار، وكـأن الإنسانية في معاناتها لم تنجح إلّا أن تكون قطيعاً في مزرعة الدولة.

**د. رجب بودبوس**

**بنغازي 1986/4/27 م.**

---

(*) إشارة إلى كتاب د. قيران بنفس العنوان «**لا سيد ولا إله**» وهو من أربعة أجزاء يعمل فيـه، كما يقول، على إعادة الاعتبار للفوضوية، نشر: F.M. Maspero، باريس، 1980.

# المصادر والمراجع

1 - برودون: **ما هي الملكية؟** Carnier plamarion، باريس، 1960.
2 - الشيخ الإمام محمد بن ابي بكر عبد القادر الرازي: **مختار الصحّاح**، دار المعارف بمصر، القاهرة، لا. ت.
3 - لالاند: **القاموس النقدي والتقني للفلسفة**، P.U.F، باريس، 1968.
4 - مجموعة باحثين: **قواميس المعرفة الحديثة**، Cal، باريس، 1969.
5 - كلود هارميل: **تاريخ الفوضوية**، édition champs libre، باريس، 1984.
6 - دانيل قيران: **الفوضوية**، idées-gallimard، باريس، 1981.
7 - هنري أرفون: **الفوضوية**، P.U.F، باريس، 1974.
8 - جان باري: **الفوضوية اليوم**، Spartacus، باريس، 1971.
9 - دانيل قيران: **لا سيّد ولا إله** (1)، F.m. maspero، باريس، 1980.
دانيل قيران: **لا سيّد ولا إله** (2)، F.m. maspero، باريس، 1980.
دانيل قيران: **لا سيّد ولا إله** (3)، F.m. maspero، باريس، 1980.
دانيل قيران: **لا سيّد ولا إله** (4)، F.m. maspero، باريس، 1980.

**ويراجع أيضاً:**

1 - بيير هوفمان: **برودون**، Beaucheson، باريس، 1982.
2 - برودون: **فلسفة التعاسة** (1)، Cou. anarchiest، باريس، 1983.
برودون: **فلسفة التعاسة** (2)، Cou. anarchiest، باريس، 1983.
برودون: **فلسفة التعاسة** (3)، Cou. anarchiest، باريس، 1983.

3 ـ برودون: **فكرة عامة عن الثورة**، ط. الاتحاد الفوضوي، باريس، 1979.
4 ـ برودون: **القدرة السياسية للطبقة العاملة** (1)، ط. العالم التحرري، باريس، 1977.
ـ برودون: **القدرة السياسية للطبقة العاملة** (2) ط. العالم التحرري، باريس، 1977.
5 ـ جان بانكال: **برودون**، Coll. Res. aulies montaigne، باريس، 1974.
6 ـ برودون: **عدالة وحرية**، P.U.F، باريس، 1974.
7 ـ باكونين: **اعترافات**، P.U.F، باريس، 1974.
8 ـ باكونين: **أعمال كاملة** (1)، STock + plus، باريس، 1980
ـ باكونين: **أعمال كاملة** (2)، STock + plus، باريس، 1980.
9 ـ جان دوكلوه: **باكونين وماركس**، Plon، باريس، 1974.
10 ـ كروبتكين: **الأخلاق**، STock + plus، باريس، 1978.
11 ـ كروبتكين: **كلام متمرد**، Flamarion، باريس، 1978.
12 ـ بيير أنصار: **مولد الفوضوية**، P.U.F، باريس، 1970.
13 ـ بيير هوتجان: **فلسفة برودون الاجتماعية**، .P.U.G، باريس، 1980.
14 ـ ميشيل كارزات: **جورج سوريل وثورة القرن العشرين**، Hachette-essais، باريس، 1977.
15 ـ بول افريش: **مأساة كرونشتاد 1921**، Seuil، باريس، 1970.
16 ـ ماكس شتيرنر: **الوحيد وملكيته**، STock + plus، باريس، 1978.

**ملحوظة**: جميع المراجع باللغة الفرنسية ما عدا **مختار الصحاح**.

# فهرس الموضوعات

## ملامح عامة



## مفاهيم فوضوية عامة

## مفاهيم سياسية



## مفاهيم اجتماعية



## إشكالات فوضوية



## الفوضوية في الممارسة الثورية

## الفوضوية والإرهاب

## هذا الكتاب

يهتمّ هذا الكتاب بدراسة الموضوعات الأساسية في الفوضوية، كما يهتم بدراسة علاقة الفوضوية ببعض أهم الحركات السياسية والتيارات الفكرية، حيث عالج في إطار ملامح عامة: مسألة المصطلح، وعلاقة الفوضوية في كل من الثورة الفرنسية والاشتراكية، والأسس الفلسفية التي قامت عليها الفوضوية، كما عرض لمفاهيم فوضوية عامّة: فردية وجماعية؛ ومفاهيم سياسية: الفيدرالية، الكومون، الإدارة الذاتية؛ ومفاهيم اجتماعية: التشاركية، التبادلية، المنافسة، الجماعية، الأمميّة، وبحث في إشكاليات فوضوية: التخطيط، النقابية، إدارة الخدمات العامة، الأخلاق، تبادل المساعدة، التحرر الوطني؛ وتناول الفوضوية في الممارسة الثورية: الأممية الأولى، الفوضوية في كل من الثورتين الروسية والإسبانية، وفكرة المجالس، إضافة إلى تناول الفوضوية والإرهاب.

---

السعر: 5 دولارات أميركية